وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية علوم الإعلام والاتصال

إشكالية الخطاب الموجه إلى العمال

(تحليل مضمون عينة من خطب الرئيس هواري بومدين)

(1965– 1978)

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال

الطالب:

عمار بوجلال حسين

الأستاذ المشرف:

الدكتور أحمد بن مرسي

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ رئيس اللجنة: الدكتور عزت عجان

الأستاذ المناقش: الدكتور لعياضي نصر الدين

الأستاذ المناقش: الدكتورة بن بوزيد نورة

2015– 2016

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور أحمد بن مرسي،

بفضل تشجيعه تمكنت من إنهاء هذا البحث،

بعد ما كدت أن أتركه بصفة نهائية.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى روحي والدي: صحرة ويحي،

راجيا طلب الرحمة لهما.

خطة عامة

الفصل الأول: الإطار المنهجي

المبحث الأول: مشكلة ومنهج البحث

المبحث الثاني: مادة وطريقة التحليل

الفصل الثاني: إشكالية الحضور والمناسبة ومحاور الخطاب

المبحث الأول: الحضور والمناسبة

المبحث الثاني: محاور الخطاب

الفصل الثالث: إشكالية الحديث عن قوى اجتماعية مختلفة

المبحث الأول: العمال

المبحث الثاني: الفلاحون

المبحث الثالث: القوى العامة

المبحث الرابع: القوى المشتركة

المبحث الخامس: قوى غير محددة

الجداول

الجدول رقم 01: الخطب موضع البحث والتحليل 37

الجدول رقم 02: مجموع الخطب والصفحات حسب المناسبات الثلاث 39

الجدول رقم 03: استمارة التحليل 44

الجدول رقم 04: صيغ إقامة الاتصال الخاصة بالعمال كحضور 50

الجدول رقم 05: صيغ إقامة الاتصال الخاصة بالحضور العام 52

الجدول رقم 06: استمارة تحليل الخطاب الموجه إلى العمال كحضور 56

الجدول رقم 07: استمارة تحليل الخطاب الموجه إلى المواطنين كحضور..... 60

الجدول رقم 08: التسميات والصيغ الدالة على عمال الصناعة 88

الجدول رقم 09: التسميات والصيغ الدالة على عمال الإدارة 92

الجدول رقم 10: التسميات والصيغ الدالة على عمال الأرض كفلاحين 106

الجدول رقم 11: التسميات والصيغ الدالة على العمال عامة 111

الجدول رقم 12: التسميات والصيغ الدالة على الفلاحين الخواص والفلاحين عامة 120

الجدول رقم 13: التسميات والصيغ الدالة على فلاحي التعاونيات 125

الجدول رقم 14: التسميات والصيغ الدالة على الشعب 129

الجدول رقم 15: التسميات والصيغ الدالة على الشرائح الاجتماعية 144

الجدول رقم 16: صيغة العمال والفلاحين 150

الجدول رقم 17: الصيغ الدالة على حالات ربط مختلفة 155

الجدول رقم 18: الصيغ الدالة على القوى المساندة 170

الجدول رقم 19: التسميات والصيغ الدالة على القوى المعادية والمعارضة 174

المقدمة:

يعتبر الخطاب السياسي في عقدي: الستينات والسبعينات من أهم أدوات الاتصال، من خلال زيارات رئيس الدولة إلى مختلف أنحاء الوطن، حيث كان حضوره يخلق الحدث، خاصة بعد سن تقليد برمجة عقد اجتماع مجلس الوزراء في كل مرة في ولاية من الولايات، من أجل تحديد برنامج تنمية خاص بالولاية موضع الزيارة "وكلكم يذكر أننا بعد تصحيح 19 جوان 1965 عقدنا في 1966 أول اجتماع للحكومة خارج العاصمة، عقدناه في هذه الجهة وبالذات في ورقلة حيث دشنا سياسة التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد."[1]، يعني أن هذه الزيارات لم تبق مجرد زيارات للاتصال والإطلاع بالرغم من أهميتهما سواء بالنسبة للرئيس أم المواطن، بحكم وأن وسائل الإعلام السمعي- البصري والمكتوبة كانت محدودة وتابعة كلها للقطاع العام.

بالنسبة للرئيس، يحقق هذا الاتصال المباشر عدة مقاصد:

المقصد الأول- يعلن عنه كما يلي: "والمقصود من زيارتنا هذه هو أولا الاتصال بالشعب هو اتصال بالواقع والحقائق اليومية التي يعيشها شعبنا."[2].

المقصد الثاني- يتجلى في قوله "لقد حللنا بينكم في زيارة عمل ودراسة وبحث وتحليل للمشاكل التي طلبنا بمجرد قدومنا من جميع مسئولي السلطات المحلية في العمالة الذين يعيشون معكم ويعرفون مشاكلكم أن يطرحوها أمامنا على حقيقتها."[3].

المقصد الثالث- "ونحن إذ نلح على التحدث إليكم مباشرة ذلك أننا نريد أن يعرف كل واحد منكم ما هي أهداف الثورة وما هي أهداف المستقبل وما هي سياستنا في الميدان الفلاحي وفي ميدان التعليم وما هي سياستنا كذلك في ميدان البترول." [4].

هذا الاتصال يسمح كذلك للرئيس بالوقوف على مدى شعبيته لدى المواطنين وهو يماثل تقريبا سبر الآراء الذي يتم في بعض البلدان، لقياس شعبية الرئيس لدى الرأي العام الوطني "وأن هذا الحماس لدليل على تعلق شعبنا بثورته وعلى

---

(1) خطب الرئيس بومدين 1975- 23 ديسمبر 1975، الجزء السادس، (تدشين القرية الفلاحية الاشتراكية "أكفادوديلة"، (دائرة الواد- ولاية بسكرة 3جانفي 1975)، [نشر وزارة الإعلام والثقافة]، [مديرية المطالعة العامة والوثائق]، [قسنطينة: المطبعة الكبيرة- النصر، 100 شارع العربي بن مهيدي]، ص15.

(2) خطب الرئيس بومدين 19جوان 1965- 19 جوان 1970، الجزء الأول، (في مدينة أفلو 1 أفريل 1966)، [نشر وزارة الإعلام والثقافة، (إدارة الوثائق والمنشورات)، طبع - البعث - قسنطينة، ديسمبر 1970]ص267.

(3) خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965- 19 جوان 1970، الجزء الثاني، (زيارة مدينة باتنة 24 فيفري 1968)، [نشر وزارة الإعلام والثقافة]، [(إدارة الوثائق والمنشورات)]، [قسنطينة: الوثائق والمنشورات)]، [قسنطينة: طبع- البعث، دسمبر 1970] ص190.

(4) خطب الرئيس بومدين 2 جويلية 1970- فاتح ماي 1972، الجزء الرابع، (المهرجان الشعبي بسكيكدة 16 جويلية 1970)، [نشر وزارة الإعلام والثقافة]، [(إدارة الوثائق والمنشورات)]، [الجزائر: طبع- جريدة الشعب 1972] ص25.

ارتباط المواطنين والتحامهم بقيادة الثورة وحكومتها."[1] وهو بتواضعه المعهود عنه لا يراه موجها إلى شخصه، كما أن هذا الحماس له مفعول آخر "وما حماسكم المنقطع النظير بالنسبة إلينا كما قلت إلا ثقل جديد يزيد في مسئولياتنا. لكنه في نفس الوقت دافع قوي لنا، يقوي من إرادتنا لنحقق كل الأهداف النبيلة المقدسة للثورة الاشتراكية"[2]، لعل أبلغ ما قاله في هذا الصدد هو "أن حماسكم يخيفنا"[3].

أما بالنسبة للمواطن فالحدث هو رؤية رئيس الدولة، ثم تأتي الخطبة كتتويج لهذا الحدث، يطلع بواسطتها على بعض ما تفكر فيه السلطة وقد يعلم مباشرة بالقرارات المتخذة كما حدث في الخطاب الذي أعلن فيه الرئيس عن قرارات تأميم المحروقات التاريخية، لا شك أن كل من كان حاضرا في تلك المناسبة أو استمع إلى الخطاب من الإذاعة أو التلفزيون لا زالت ترن في أذنيه عبارات: "قررنا ابتداء من اليوم"، "وقررنا تطبيق الاختيارات الأساسية" و"ابتداء من اليوم قررنا"[4].

الخطاب، عند الرئيس هواري بومدين هو أقرب إلى الخطاب– التقرير أو الخطاب– التقييم لأنه يستهدف أساسا تقديم حصيلة ما قامت به الحكومة من أعمال، ثم أنه خطاب هو نتاج حقيقتين:

الحقيقة الأولى– أنه يحضر من قبل أشخاص مكلفين بمهمة إعداد خطب الرئيس مثلما هو معمول به في مختلف دول العالم، هذا الإعداد يكون قد سهل واجب القيام خطيبا على الكثير من أصحاب المناصب خاصة الرؤساء والملوك، إلا أنه في المقابل يطرح مشكلة حضور هؤلاء الأشخاص في الخطاب بدل حضور الخطيب، هذا إذا كان الخطاب نصف مكتوب يسمح للخطيب أن يكون عند إلقائه هو صاحب الخطاب ولا يكون مكتوبا بحيث يصبح الخطيب مطالب فقط بقراءته.

لعل الطابع التقريري الذي يميز خطب الرئيس بومدين، قد يكون مرده طغيان الحضور الخاص للأشخاص المكلفين بعملية الإعداد، يتجلى هذا الطغيان أكثر ما يتجلى في هيكلة الخطاب فهي هيكلة واحدة لا تكاد تتغير مهما تغيرت المناسبة وتغير المخاطب، هذا الخطاب الواحد الذي لا يتغير قد يجد تفسيره في موقف الرئيس من الخطابة ومن القول عموما عندما وجد أن من واجباته كرئيس القيام خطيبا.

الحقيقة الثانية– الرئيس هواري بومدين، هو رجل عسكري أكثر منه سياسي، لم يتمرن على الخطابة كما هو الشأن لدى قيادات جبهة التحرير الوطني، لا يحب الخطابة ويكاد يكره القول أصلا "كان يعلم أنه ليس خطيبا شعبيا، فلم

(1) نفس المصدر، ص23.

(2) نفس المصدر، ص29.

(3) نفس المصدر، (وضع الحجر الأول للمركب الميكانيكي بقسنطينة 17 جويلية 1970)، ص36.

(4) مصدر سابق، الجزء الرابع، (بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فبراير 1971)، ص201.

يعمل على إكراه موهبته. فعلى العكس من ذلك: هو يقرأ خطبه بسرعة وبنبرة واحدة؛ لكن النص صلب، فهو يعطي حجمه بعناد وعنف كأنه يريد أن يدخل سكة إلى عمق الأرض. واليوم أيضا يلقي خطبه الرسمية بنفس الطريقة."[1]، هذا الرأي يقر بوجود ما يمكن تسميته: الخطاب البومدييني، لا شك أن هناك حضور شخصي أكيد في هذا الخطاب من خلال إمكانية التصرف بالحذف أو الزيادة أثناء إلقائه، أنه مع الوقت كخطيب قد تحسن من ناحية الأداء وتصالح مع الكلام، لكن بقدر ما هو خطاب يتكلم فيه باسمه فهو يتكلم بصفته ممثلا للقيادة التي يترأسها والسلطة أو النظام الحاكم الذي يمثله، فضلا عن أن أجزاء كاملة بمعلوماتها وأفكارها وصياغتها في الخطاب المكتوب هي من وضع الأشخاص المكلفين بمهمة إعداد الخطب.

عدم اهتمام الرئيس بهذه الخطب قد يدلل عليه الأخطاء العديدة التي ميزت عملية جمعها وطبعها في حياته ، بدءا من الفترات الزمنية التي تغطيها إلى سقوط عبارات ومقاطع كاملة بسبب أن جمع وطبع هذه الخطب لم تتكفل به جهة واحدة، نقول تكفلت لا تكلفت لأنه يبدو أن جمع وطبع هذه الخطب كان بمبادرة شخصية من هذه الجهات، الأمر الذي أدى إلى الفوضى التي هي عليها الآن هذه الخطب.

يبدو أن الرئيس لم يهتم على الإطلاق بطبع ونشر هذه الخطب، كأنها لا تعنيه أو غير موجودة بالنسبة إليه، قد يكون انشغاله بأمور الدولة لم يتركه يهتم بالأمر، لكن ليس إلى درجة عدم تكليف مجموعة من الأشخاص بمهمة الجمع والطبع كي تخرج من غير أخطاء وفي أحسن شكل، لأن هذه الخطب هي شأن عام بقدر ما هي أمر شخصي يعني الرئيس.

الآن، هذه الخطب تحتاج إلى عملية تصحيح بالرجوع إلى (المجاهد الأسبوعي) وإلى جريدة (الشعب) حتى تكون صالحة للتحليل القائم على التقطيع للمعنى أو الجملة مثلما كنا نزمع فعله في البداية، هذه العملية لا زالت ممكنة لكن الذي لم يعد ممكنا هو قوله: "على جيلنا مسئولية توضيح كثير من المفاهيم ذات الصلة بالماضي."[2]، إذ لم تتضمن هذا التوضيح وهو أحد صناع هذا الماضي، بحكم أنها خطب يغلب عليها طابع التقرير الإداري وإن كانت لا تخلو من الطابع الأدبي الإنشائي، المبرر الذي يقدمه أن "... المعرفة بالمشاكل الاقتصادية وغيرها محدودة لأن جيلنا ركز اهتمامه قبل الاستقلال على انتزاع هذا الاستقلال وتلقى علومه في مدرسة النضال ضد الاستعمار."[3]،الأكيد أن تجارب الحياة عموما ضرورية لكنها لا تغني عن مستوى معين في التعليم والثقافة يسمح باختيار التعبير والألفاظ المناسبة.

(1) بول بالطا (و) كلود ريللو، **استراتيجية بومدين**، تعريب: الدكتور خليل أحمد خليل (و) الدكتور فؤاد شاهين، الطبعة الأولى، بيروت: دار القدس، ص12.

(2) خطب الرئيس بومدين 1 جانفي 1976– 18 ديسمبر 1976، الجزء السابع، (اختتام الندوة الوطنية حول الميثاق الوطني (قصر الأمم) 22 جوان 1976)، [الجزائر: طبع بمطبعة "الشركة الوطنية الشعب الصحافة، 1977.].ص70.

(3) نفس المصدر، (خطاب بمناسبة اختتام أشغال الندوة الوطنية لدراسة وإثراء المشروع التمهيدي للدستور)، (الجزائر 8 نوفمبر 1976)، ص 93.

قد ندرك حجم الفوضى أو عدم الدقة في استخدام المصطلحات والمفاهيم وحتى مجرد الألفاظ لما نعلم أن نص الخطاب عندنا يتم التحضير له باللغة الفرنسية ثم يترجم إلى اللغة العربية، إلا أن الأهم من ذلك عدم وجود تراكم معرفي كاف صادر عن مفكرين وباحثين وكتاب وعدم كفاية الأدبيات التي تنتجها أجهزة الحزب والدولة وهي وثائق من شأنها تغذية الخطاب بالأفكار والألفاظ.

الدليل على غياب هذه المادة المغذية استخدام لفظة (الزجاجة) بدل لفظة (القارورة) " أما المراكز الضعيفة من حيث السكان أو التي لا تلحقها الشبكة الغازية والكهرباء لتطرفها الأقصى جغرافيا فسوف يتم تمويلها بغاز الزجاجة (البوتان) الذي ننتجه بكميات كافية وبأسعار مناسبة"[1]، واضح أن مترجمي الخطاب من الفرنسية إلى العربية وكذلك الرئيس لم يهتدوا إلى اللفظة المناسبة (القارورة) التي يحتمل أنها كانت في فترة الستينات غير متداولة في الحياة اليومية لأن المتداول هو اللفظ الدارج (القرعة)[*]، استخدام كلمة (الزجاجة) بمثابة ترجمة للفظ (القرعة)، أما صيغة (قارورة الغاز) فيبدو أنها لم تصبح متداولة ومعروفة إلا في فترة السبعينات "...فتحت [الثورة الزراعية] آفاقا واسعة وأبوابا عريضة أمام الفلاحين الذين كانوا يعيشون في البؤس ويعانون من التعاسة وهضم الحقوق(...) وأصبحت واقعا ملموسا بما أحدثته من تغيير جذري على حياة فلاحينا الذين انتقلوا من الأكواخ الحقيرة إلى الحياة العصرية وقفزوا قفزة هائلة من الحطب والقنديل إلى قارورة الغاز والكهرباء هذا هو الفرق الشاسع الذي يفصل بين ما كان الفلاح بالأمس وما هو عليه اليوم وما سيكونه غدا."[2].

البحث في هذه الخطب الملقاة في مناسبات خاصة بالعمال وبالاتحاد العام للعمال الجزائريين، هو من أجل البحث في الاتصال بالعمال باستخدام الخطاب السياسي كأداة لهذا الاتصال وهو موضوع البحث.

الاتصال بالعمال في معناهم الواسع هو اتصال يجمع بين عمال الصناعة الذين لا يملكون تسمية أخرى يعرفون بها غير تسمية: العمال وهم نواة الطبقة العاملة، عمال الإدارة من الإطارات والموظفين عموما الذين ينتمون إلى الفئات المتوسطة ويتواجدون في مختلف قطاعات العمل، ثم عمال الأرض الذين ينتمون إلى طبقة الفلاحين إلا أنه وقع ضمهم إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين باعتبارهم عمالا وفلاحين في نفس الوقت، يعني أن الاتصال بالعمال سيكون من حيث أنهم قوة اجتماعية لا طبقة اجتماعية، هذا التجميع هو الذي يكون قد أدى– حسب ملاحظة للدكتور عبد القادر جغلول – إلى عدم تجانس القاعدة الاجتماعية للاتحاد العام للعمال الجزائريين، انطلاقا من هذه الملاحظة كان الإحساس بالمشكلة.

---

(1) مصدر سابق، الجزء الثاني، (تدشين أنبوب الغاز بين حاسي الرمل وسكيكدة)، (28 أكتوبر 1968)، ص350.

(*) كل شيء مدور وممتد يقال له تقريبا بالدارجة (قرعة)، يقال:(قرعة القازوز) التي تعني (زجاجة المشروبات الغازية) ويقالعن (الكوسى– Courgette) أنها (القرعة) [بتسكين الراء] وهي كلمة عربية لأن (قرع Courge جنس نباتات زراعية من الفصيلة القرعية) ، (المنهل: قاموس فرنسي عربي)، د. جبور عبد النور (و) سهيل إدريس، (الطبعة السادسة)، (بيروت: دار الآداب (و) دار العلم للملايين)، (أيار (مايو)، 1980، ص263.

(2) مصدر سابق، الجزء السادس، (الذكرى الـ 19 لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين والـ 4 لتأميم المحروقات 24 فيفري 1975)، ص55–56.

أما **الإشكال**، فيتمثل في الاتصال بالعمال في معناهم الواسع أو كمخاطب شبه عام ضمن قوى اجتماعية مختلفة كمخاطب عام، أي أنه إشكال ذو وجهين:

الوجه الأول، يطرحه الإطارات والموظفين باعتبارهم من العمال بقدر ما تطرحه فئة عمال الأرض كفلاحين، الرئيس والذين حضروا مادة هذه الخطب يرون لا محالة أن كل ما يمكن أن يتناول فيها من مواضيع يهم هذا المخاطب شبه العام سواء كان من الحضور أم الغياب وبصورة خاصة أو مشتركة، يعني أنه سيكون بالضرورة خطاب عام ولا يوجد أصلا خطاب خاص بالعمال في معناهم الطبقي لأن مصطلح: القوة الاجتماعية يجمع بين فئات اجتماعية– مهنية تنتمي إلى طبقات اجتماعية مختلفة.

الوجه الثاني، يطرحه تناول القطاع الفلاحي التعاوني والخاص وكذا الحديث عن فلاحي التعاونيات والفلاحين الصغار، كما يطرحه تناول قطاعات الخدمات بما فيها الإدارة في معناها العام والحديث عن الشعب وعن مختلف الشرائح الاجتماعية كقوى عامة، الأمر الذي يجعل الخطاب يتوجه إلى قوى اجتماعية مختلفة كمخاطب عام ويجعل **إشكالية البحث**، هي: **إشكالية الحديث عن قوى اجتماعية مختلفة كمخاطب عام في خطاب موجه إلى العمال كمخاطب شبه عام.**

كان **الإشكال** متمثلا في الحديث عن **العمال في معناهم الواسع كمخاطب شبه عام** فأصبح متمثلا في الحديث عن **قوى اجتماعية مختلفة كمخاطب عام**، أما **الخطاب** فلم يتغير لأنه كان من البداية **خطاب عام**، وحصل فقط امتداد من الحديث عن مخاطب شبه عام إلى الحديث عن مخاطب عام.

الكلمات المفاتيح، هي: **الاتصال، العمال، الخطاب، الخاص، العام والمشترك**، نطرح في إطارها موضوع وإشكالية البحث من خلال **تساؤلات** نبحث بواسطتها عن المعطيات التي جعلت المناسبات الثلاثة الخاصة بالعمال وبالاتحاد العام للعمال الجزائريين مناسبات عامة يتناول فيها مختلف قطاعات العمل ويتحدث عن مختلف القوى الاجتماعية، إذ هناك علاقة وثيقة بين قطاعات العمل المتناولة والقوى الاجتماعية موضوع الحديث، التوجه إلى مخاطب شبه عام ومخاطب عام يفرض الإجابة على التساؤل: كيف يمكن الجمع بينهما ؟ ثم مسألة الحديث عن قوى اجتماعية مختلفة من زاوية الحديث عن السلطة القائمة وهو ما يدفع إلى التساؤل: هل الحديث في الخطاب هو عن القوى الاجتماعية موضوع الحديث أم عن السلطة القائمة ؟.

عملية البحث في هذه التساؤلات هو للإجابة على التساؤل الرئيس: ما الذي يجعل هذه الخطب الخاصة بالعمال وبالاتحاد العام للعمال تحمل خطابا عاما موجها إلى قوى اجتماعية مختلفة كمخاطب عام ؟ وهو **الهدف العام.**

لا شك أن **الصعوبات** لا يخلو منها أي بحث، لعل أهمها بالنسبة لهذا البحث: عدم التمكن من العثور على بحوث مشابهة يمكن الاستئناس بها في طريقة البحث والاستفادة منها في النتائج ، أثناء البحث عن الدراسات السابقة كنا نود العثور على بحوث اتخذت العمال موضوعا والخطب مادة وتحليل المضمون منهجا، فلم نعثر على أي بحث تتوفر فيه هذه الشروط الثلاثة، لا نقول أن هذه البحوث غير موجودة، قد تكون عملية البحث عنها هي التي كانت محدودة، عدم وجود الدراسات السابقة المطلوبة كبوصلة يهتدي بها الباحث خاصة المبتدئ، يؤدي لا محالة إلى التجريب العقيم وإلى التيه في الدروب الجانبية للبحث.

ثم هناك الانقطاع المستمر الذي كان يدوم لعدة أشهر قبل الرجوع للبحث من جديد في كل مرة، بالإضافة إلى عدم استخدام الكمبيوتر في الكتابة، فتسجيل المعلومات والملاحظات بخط اليد على أوراق قد صعب من عملية الاستغلال وكلما كبرت كومة الأوراق هذه ازدادت صعوبة استغلالها في البحث، خاصة وأن مشكلة البحث كانت عبارة عن فكرة غامضة على مستوى الإحساس بها.

قد يكون هذا البحث أحد البحوث التي ترتبط فيها **الأهمية** بالصعوبات وهو أن الطالب الباحث قد انطلق فيه تقريبا من لا شيء ومن غير أي سند، مدفوعا بالرغبة في بحث موضوع العمال في الخطب باستخدام منهج تحليل المضمون ويمكن عد عناصر الجذب هذه بمثابة **الأسباب** التي كانت وراء اختيار هذه الدراسة.

استخدام **تحليل المضمون كمنهج وأداة بحث** بالاقتصار على المضمون الظاهر، يسمح بتوظيف المفاهيم والتقنيات الخاصة بتحليل المضمون، بدءا من التعريف المختار وشروعا في تعيين وتحديد الوحدات والفئات ثم الاستمارة وهي "من الأدوات المنهجية لجمع البيانات عن السمات الظاهرة للمحتوى"[1] ، يمكن مقارنتها باستمارة البحث في منهج المسح، أما الاختلاف حول كونه منهج أم أداة بحث ؟ فهو اختلاف لا يمكنه إلا المساهمة في تطويره، فضلا عن أن التسمية: **تحليل المضمون** كافية للتمييز بينه وبين غيره من المناهج والأدوات ولا يحتاج إلى مصطلحي: منهج وأداة للإعلان عنه.

الشروع في تطبيق تحليل المضمون على الخطب المختارة انطلاقا من أهداف البحث، يتجلى في **تصميم استمارة التحليل وتحديد فئات التحليل**، لهذا الغرض حددنا إحدى عشرة فئة تتعلق جميعها بالقوى الاجتماعية موضوع الحديث في الخطاب وهو القسم الأساسي في الاستمارة، أما القسمان الآخران: فاحدهما يخص بيانات المادة موضع البحث والتحليل والآخر يتضمن الملاحظات والتعاليق أثناء عملية رصد المعطيات المطلوبة في البحث.

(1) محمد عبد الحميد، **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، **1979**. ص**59**.

المادة موضع البحث والتحليل، هي: الخطب، باختيار عينة عمديه من خطب الرئيس بومدين الملقاة في مناسبات خاصة بالعمال وبالاتحاد العام للعمال الجزائريين، بافتراض أنها خطب خاصة بالعمال وموجهة إليهم، لكن تبين من أول قراءة أنها تتضمن الحديث عن قوى اجتماعية مختلفة من خلال الحديث عن كل من الفلاحين والشرائح الاجتماعية فضلا عن الشعب.

تجمع هذه العينة من الخطب بين الخطاب والكلمة، الفارق بينهما أن **الخطاب** هو نص محضر وأطول نسبيا من ناحية الحجم، يبدأ كنص مكتوب قبل أن يصبح تعبيرا منطوقا، بينما **الكلمة** ترتجل وغالبا ما تكون أقصر من الخطاب، تبدأ كتعبير منطوق قبل أن تصبح نصا مكتوبا.

لا يوجد تمييز في خطب الرئيس بومدين بين الخطاب المحضر والكلمة المرتجلة، فقد تطلق الكلمة على الخطاب ويطلق الخطاب على الكلمة، إلا أنه لا داعي إلى التمييز بينهما لأن التعامل مع خطب العينة سيكون من زاوية أنها خطب تمثل السلطة التي يتكلم الرئيس باسمها أكثر منها خطب تعبر عن شخصه ، حتى في حالة التمييز بينهما فإن الرئيس يمكنه التعبير في الخطاب المحضر عن بعض الآراء والمواقف الشخصية مثلما يمكنه التعبير في الكلمة المرتجلة عن القيادة التي يترأسها.

في كل الحالات فإن هذا الاتصال الشفوي المباشر، يصبح اتصالا إعلاميا سمعيا– بصريا عند بثه على المباشر أو غير المباشر في الإذاعة وعلى الشاشة الصغيرة، ثم اتصالا إعلاميا مكتوبا عند نشره في الصحافة المكتوبة وطبعه في شكل كتب.

الدراسات السابقة، اقتصرت الاستفادة منها على تحليل المضمون المستخدم فيها، لأن موضوعاتها مختلفة عن موضوع هذا البحث، أما المراجع والمصادر فكان الاعتماد بالدرجة الأولى على شواهد من خطب الرئيس بومدين.

الطابع العام لكل من المخاطب والحطاب سنبحثه في **الفصل الثاني الخاص بإشكالية الحضور والمناسبة ومحاور الخطاب**، هذا الفصل هو بمثابة مدخل للفصل الثالث الخاص بإشكالية الحديث عن قوى اجتماعية مختلفة، سنستغل هنا المعطيات التي تتواجد عادة في مقدمات الخطب، للتعرف على **الحضور** كمخاطب انطلاقا من صيغ إقامة الاتصال، لقد أظهر الجدول الخاص بهذه الصيغ أن هناك حضور للعمال كمخاطب شبه عام وحضور للمواطنين كمخاطب عام، وعلى **المناسبة** في تحولها من الطابع الخاص إلى الطابع العام، كذلك التعرف على المضامين العامة لهذه الخطب من خلال الإعلان عن **محاور الخطاب** التي سيتم تناولها وهي مضامين ومحاور تتجلى في موضوعات خاصة ومشتركة وفي تناول من زاوية الحديث عن نشاط السلطة كنشاط وطني عام.

الفصل الثالث، يتعلق بإشكالية الحديث عن قوى اجتماعية مختلفة كمخاطب سواء كان من الحضور أم الغياب وهو أهم فصل في البحث، إذ يشتمل على خمسة مباحث قمنا فيها بالعرض والتعليق على التسميات والصيغ الدالة على هذه القوى بعد تصنيفها إلى تسميات وصيغ دالة على التمييز وتسميات وصيغ دالة على الربط.

التمييز، حاصل في الواقع الاجتماعي، بحكم وجود اختلاف في الانتماء الاجتماعي أو المهني واختلاف في المركز المحتل ضمن هذا الانتماء، أما الربط، فهو مقام في الخطاب وهو نوع من التمييز أو الربط الذي يراد به التمييز، كلاهما يسمح في الخطاب بالاقتراب أكثر من المخاطب.

هناك تمييز وربط فيما بين هذه القوى الاجتماعية المختلفة المتمثلة في العمال، الفلاحين، القوى العامة، القوى المشتركة وقوى غير محددة وهناك تمييز وربط ضمن كل قوة من هذه القوى.

كان هناك تردد في تصنيف بعض الصيغ الدالة على هذه القوى الاجتماعية المختلفة، كما هو الحال في صيغة (سكان الأرياف)، هل تصنف في الجدول الخص بالفلاحين أم في الجدول الخاص بالقوى العامة ؟ وهو التساؤل نفسه الذي يطرح على صيغة (سكان المدن)، إذا كان سكان الريف يمكن تصنيفهم ضمن الفلاحين لما لا يتم تصنيف سكان المدن ضمن العمال ؟ لقد تم تصنيفهما ضمن القوى العامة لأن المقصود بالعمال أو الفلاحين الأشخاص الذين لهم نشاط فعلي في قطاعات العمل الثلاثة: الصناعة، الفلاحة والخدمات، لا مجرد كونهم من قاطني المدينة أو الريف.

على هذا الأساس، زوجة العامل أو الفلاح إذا لم تكن بالفعل عاملة أو فلاحة، فهي امرأة تصنف في شريحة النساء، ابن العامل أو الفلاح هو طفل يصنف في شريحة الأطفال، كذلك البطال الذي يقطن في المدينة أو في الريف لا يعد تلقائيا من العمال أو من الفلاحين وإنما هو يصنف في شريحة البطالين سواء كانوا في المدينة أم الريف.

نفس الإشكال، واجهناه عند الحديث عن (المغتربين) أو (المهاجرين) عموما ، والحديث عن (عمالنا في المهجر) أو (العمال الجزائريين في فرنسا)، هناك تداخل في الخطاب يجعل كل حديث عن المهاجرين وكأنه حديث عن العمال في المهجر وكل حديث عن العمال في المهجر وكأنه حديث عن المهاجرين.

كذلك، فإن استخدام مفهوم القوى الاجتماعية لم يسمح في بعض الصيغ باستبعاد القوى الخارجية، كما هو الشأن في صيغة (قوة معادية سواء كانت داخلية أم خارجية) على سبيل المثال لا الحصر، بل أكثر من ذلك أننا استبعدنا (الشهداء) عند ذكرهم، لأنهم لم يعودوا من أهل الدنيا ولا يمكن مخاطبتهم لا كحضور ولا كغياب، إلا أنه حدث أن خاطبهم كحضور في إحدى خطبه الأخرى "أيها الشهداء الأبرار .. لقد عبرتم البحار بغية العمل من أجل هدف أضيق من الذي استشهدتم من أجله ذهبتم لتدرسوا أو أغلب الأحيان سعيا وراء ضرورات الحياة لتقوموا بالتزاماتكم العائلية

وتبحثوا عما تسدون به رمق ذويكم"[1]، من بداية الخطاب إلى نهايته كان الرئيس يخاطب الشهداء من المغتربين وكأنهم من الحضور "فلتقر أعينكم بجهادكم لتطمئن نفوسكم إلى صدق عهدنا وتنفيذ وعدنا ولتنعموا في العليين مع جميع الأبرار الذين صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا."[2]، فعل ذلك لأنه كان يتكلم "أمام هذه التوابيت التي تحمل رفاتا زكية تعلوها أرواح عاطرة طاهرة أرواح مناضلين أوفياء ضحوا بأنفسهم بعيدا عن البلاد والأهل والأصدقاء"[3].

يظهر من هوامش البحث أن الاعتماد في عملية العرض والتعليق كان على مجموع خطب الرئيس بومدين، بل أن هذا الاستشهاد كان حتى في المقدمة، كنا نتخذ من الخطب موضع البحث والتحليل منطلقا وأساسا لهذه العملية، بينما الاستشهاد من الخطب الأخرى كنا نستعين به لإثبات ما نذهب إليه دون التعليق عليه، حتى لا نخرج عن الاستشهاد الذي نخضعه للتعليق بالرغم من الإغراء في بعض الأحيان، ومن هنا تأتي أهمية الأخذ بالمجتمع أو مجتمع البحث بدل العينة، كنا نجد في الخطاب صدى للمعارضة، مثلا، حركة 19 جوان 1965 كان يردد أنها انتفاضة ثورية ويردد صدى المعارضة على أنها انقلابا، فكنا نستعين بأقواله على أقواله.

لازال الخطاب عند الرئيس بومدين مفتوح على بحوث أخرى، منها البحث في العلاقات المقامة بين مختلف القوى الاجتماعية ، فهذه العلاقات تشكل مع التمييز والربط ثلاثة أبعاد تخترق الخطاب كله، فضلا عن أن البحث في هذا النوع من المواد كمادة إعلامية له حدود مع العلوم السياسية والاجتماعية وعلوم اللغة وبالذات الألسنية.

(1) مصدر سابق، الجزء الثاني، (اليوم الوطني للهجرة 17 أكتوبر 1968)، ص315.

(2) نفس المصدر، ص317.

(3) نفس المصدر، ص 315.

الفصل الأول: الإطار المنهجي

نتناول في هذا الفصل أربع نقاط: مشكلة البحث، منهج البحث، مادة التحليل وطريقة التحليل، يمكن تجميع هذه النقاط الأربعة في مبحثين، وفق الترتيب التالي:

المبحث الأول: مشكلة ومنهج البحث

المبحث الثاني: مادة وطريقة التحليل

المبحث الأول: مشكلة ومنهج البحث

الجمع بين المشكلة والمنهج في مبحث واحد هو جمع بين الغرض والوسيلة، الغرض هو: الكشف عن إشكالية الخطاب الموجه إلى العمال والوسيلة هي: تحليل المضمون، يمكن اعتبار هذا الجانب في الإطار المنهجي بمثابة جانب نظري.

أولا– مشكلة البحث

ثانيا– منهج البحث: تحليل المضمون

أولا– مشكلة البحث

عندما تكون الطبقة العاملة لا تتوفر على حزب يمثلها، يكون التنظيم النقابي"غالبا إن لم يكن دائما، منظمة طبقية"[1]، وفي الجزائر، الطبقة العاملة ليس لها حزب سياسي والاتحاد العام للعمال الجزائريين لا يشكل منظمة طبقية، حسب دراسة [*] للباحث عبد القادر جغلول:"لقد تميز نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ عام 1962 بمسألتين: مسألة مضمون هذا النشاط ومسألة إطاره"[2].

بالنسبة للإطار "فمنذ الاستقلال، طرحت مسألة قانون التنظيم النقابي: هل يكون تنظيما مستقلا للعمال أو تنظيما جماهيريا لجبهة التحرير الوطني؟"[3] وبالنسبة للنشاط:"أن الوضع الخاص للمجتمع الجزائري المميز ببناء اقتصاد وطني مستقل معاد للامبريالية من جهة،وبدعم علاقات إنتاج رأسمالية من جهة أخرى، قد وجه نشاط الاتحاد العام للعمال الجزائريين في اتجاهين يصعب التوفيق بينهما أحيانا، هما النضال المطلبي والنقابية الإدارية"[4].

انطلاقا من هذه الملاحظة التي تطرح إشكالية التنظيم كان الإحساس بالمشكلة وهي: إشكالية الخطاب، بما أنه لا يمكن التعويل على الجانب التنظيمي من أجل التمييز الطبقي، لأن المنظمات الجماهيرية قامت أصلا على الجمع بين فئات تنتمي إلى طبقات اجتماعية مختلفة، فما هو الخطاب الموجه إلى العمال ؟

1- تحديد المشكلة

الموضوع، يخص الاتصال بالعمال من قبل رئيس الدولة باستخدام الخطاب السياسي كأداة لهذا الاتصال، الذي يقوم على الأركان الثلاثة لعملية الاتصال كما يحددها أرسطو وهو يتحدث عن الخطبة "كل خطبة تتكون من ثلاثة عناصر: الخطيب، والموضوع الذي يتناوله، والشخص الذي يوجه إليه الخطاب– أعني السامع الذي إليه يحيل الغاية أو الهدف من الخطبة"[5]، هذه العناصر الثلاثة لم تتغير منذ زمن أرسطو إلى زمننا الحديث هذا ما عدا بعض التفصيل كما هو الحال في صيغة لاسويل *LASSWELL* ("... الشهيرة التي تصف الاتصال وصفا دقيقا في عبارة موجزة من يقول ؟ وماذا يقول؟ ومن طريق أي قناة ؟ ولمن يقول ؟ وما نتيجة أو أثر ذلك

---

(1) بيار لاروك، **الطبقات الاجتماعية**، تر: جوزف عبود كبه، الطبعة الأولى: نيسان (أبريل)، (جميع حقوق الطبعة العربية في العالم محفوظة لدار منشورات عويدات، بيروت– لبنان، طبع بمركب الطباعة برغاية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع)، ص **60**.

(2) عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر الحديث، (دراسة سوسيولوجية)**، تر: فيصل عباس، مر: د. خليل أحمد خليل، (السلسلة التاريخية)، الطبعة الثانية، **1982**، (دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت– لبنان)، ص**170– 171**.

(3) نفس المرجع والصفحة.

(4) نفس المرجع والصفحة.

(5) أرسطو، **الخطابة لأرسطو**، تر: د. عبد الرحمن بدوي، (سلسلة الكتب المترجمة)، (الجمهورية العراقية– وزارة الثقافة والإعلام، طبع على مطابع الرسالة، دار الرشيد للنشر، توزيع الدار الوطنية للإعلان والتوزيع– بغداد، **1980**، ص**36–37**

Who Says What in Which Channel to Whom With What effect ?"[1]،

هذه الصيغة هي الأكثر استخداما في بحوث الإعلام والاتصال التي تستخدم تحليل المضمون كمنهج، بل وكأنها الصيغة التي وضعت خصيصا لهذه البحوث ولهذا المنهج، مايهم فيها بالنسبة للبحث هو: لمن يوجه الخطاب؟ أو لمن يقول ؟يعني الاتصال"كموقف إعلامي"[2] والخطاب كمادة إعلامية.

الاتصال بالعمال تحدده العناصر الثلاث التالية:

العنصر الأول– تبعية الاتحاد العام للعمال الجزائريين لجبهة التحرير الوطني.

العنصر الثاني– اتساع إطار الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

العنصر الثالث– اتساع مهام العمال في بناء الاقتصاد الوطني

العنصر الأول– تبعية الاتحاد العام للعمال الجزائريين لجبهة التحرير الوطني

يقع الإعلان عن هذه التبعية في تعريف (الاتحاد) كإطار تنظيمي للعمال "إن الاتحاد العام للعمال الجزائريين هو المنظمة النقابية للعمال الجزائريين، وهي باعتبارها منظمة جماهيرية فإنها تعمل تحت إشراف حزب جبهة التحرير الوطني"[3]، وتتجلى تبعية الاتحاد العام للعمال الجزائريين في المظاهر التالية:

المظهر الأول– تدخل الحزب في إنشاء الفروع النقابية بقطاعات العمل حيث كانت الدعوة في المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني أنه "يجب من الآن فصاعدا أن نجند جميع العمال أعضاء الحزب، ونشرح لهم أهمية النقابات وضرورة اشتراكهم بها"[4]،وارتقت هذه الدعوة لما "أقر المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني مبدأ إنشاء خلايا الحزب في أماكن العمل. يندرج هذا المبدأ في إطار إرادة الحزب التي تستهدف تنظيم جميع قطاعات النشاط الوطني وتحقيق تواجده في الوحدات الصناعية والفلاحية وفي المؤسسات الاجتماعية والتربوية والثقافية والإدارية والخدمات"[5]، لقد سميت هده الخلايا (خلية المؤسسة) في مزاحمة صريحة للفرع النقابي داخل المؤسسة، لأنه عندما تتكفل هذه الخلية "بدعم التجنيد الفعلي لكل العناصر الثورية لعالم العمل داخل الحزب وحوله من أجل ربح

(1) د. محمود عودة، ، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، تقديم: د. السيد محمد خيري، (د.ت)، (دار النهضة العربية للطباعة والنشر– بيروت)، ص 28.

(2) زيدان عبد الباقي، وسائل وأساليب في المجالات الاجتماعية والتربوية والإدارية والإعلامية،(ملتزمة الطبع والنشر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1974)، ص 17.

(3) جبهة التحرير الوطني،الاتحاد العام للعمال الجزائريين،(دار الشعب– ساحة أول ماي– الجزائر)، الوثائق التي صادق عليها المؤتمر الوطني الخامس للاتحاد العام للعمال الجزائريين،(قصر الأمم من 25 إلى 29 مارس 1978– الجزائر)، (القانون الأساسي للاتحاد العام للعمال، الباب الأول: التعريف، من المادة الأولى)، (نشر لمحافظة الإعلان للاتحاد العام للعمال الجزائريين)، (قسم المنشورات، مطبعة الشركة الوطنية النصر الصحافة– قسنطينة)، ص137.

(4) جبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه، ميثاق الجزائر، (مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني 16– 21 أفريل 1964)، (طبع بالمطبعة الوطنية الجزائرية، 3،نهج بيليسي– الجزائر)، ص 153.

(5) جبهة التحرير الوطني، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد الولائي للجزائر، الرباط النقابي، (قرارات الدورة الثانية للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، عدد خاص– جانفي 1980)،ص 18.

معركة التسيير والإنتاج والإنتاجية وتدعيم الاستقلال الوطني"[1]، ماذا يتبقى للفرع النقابي من انشغال ؟ غبر المشاكل الاجتماعية للعمال، مما سيلصق تهمة الاهتمام بالمشاكل الخاصة للعمال على حساب القضايا العامة للمؤسسة والبلاد.

أما في المؤتمر الرابع للاتحاد العام للعمال الجزائريين فكان الإعلان فيه عن أنه "من الضروري أن نؤكد بصفة ملحة على أن كل مناضل نقابي جدير بهذا الاسم لا يمكن بوجه من الوجوه أن يبقى في معزل بعيد عن الحزب"[2]،من أجل ماذا؟ من أجل مراقبة النقابة من الداخل، وعادة ما تكون هذه المراقبة مصحوبة أو متبوعة بتدخل من الخارج بواسطة قسمات واتحاديات ومحافظات الحزب "فالحل الذي استخلص تدريجيا من المؤتمرات الثلاثة هو الحل في مراقبة الحزب الدقيقة على النقابة."[3]، وكان لا بد من أن ينتج عنها مشاكل يستدعي التحذير منها "أن مناضلو الحزب الذين هم أعضاء في النقابة مطلوب منهم أن يصيروا من بين أفضل النقابيين. ومفروض عليهم مهمة شاقة دفع الفرع النقابي، والعمل على سيادة اتجاه الحزب وتوجيهاته، من خلال الشرح والإقناع، وليس أبدا بشكل متسلط. هذا التصرف، هو مساس بهيبة الحزب وليس تدعيم له."[4]، نتساءل: هل التحذير من التصرف "بشكل متسلط" هو مجرد تحذير من سلوك محتمل ؟ أم هو حالة موجودة في فروع نقابية ؟ وإذا كانت التقارير تحمل شواهد على وجوده فإننا نشهد، هنا، انقساما داخل النقابة بين نقابيين أعضاء في الحزب ونقابيين غير أعضاء فيه، العمال الذين هم أعضاء في الحزب وفي النقابة يكونون أكثر سطوة، ويمكن اعتبارهم ممثلين للحزب في النقابة وممثلين للنقابة في الحزب.

المظهر الثاني– جعل النقابة أداة للحزب في صراعه مع الإدارة، باستخدام الفروع النقابية كورقة ضغط وابتزاز من أجل تعزيز مواقعه أو الحصول على بعض الامتيازات المادية الشخصية التي لا تمنحها غير الإدارة على حساب مصالح العمال وقضاياهم.

المظهر الثالث– هناك ما يسمى: النقابية الإدارية المفروضة على النقابة،لأن الصراع مع الإدارة لا يهدأ إلا إذا أصبحت النقابة تابعة للإدارة أو خاضعة لها، وهي الوضعية نفسها التي يعاني منها الحزب في علاقته بالدولة، "وعمليا، كان ضعف الحزب منذ الاستقلال يمنع النقابة في أغلب الأحيان من ممارسة امتيازاتها بصورة فاعلة وديناميكية."[5]؛

---

(1) نفس المصدر، ص 20.

(2) الاتحاد العام للعمال الجزائريين، دار الشعب(ساحة أول ماي)، الجزائر، الوثائق المصادق عليها من طرف المؤتمر الوطني الرابع، قصر الأمم من 2 إلى 6 أفريل 1973، الجزء الثاني، ص230

(3) المرجع السابق، عبد القادر جغلول، ص 170.

(4) *UNION GÉNÉRAlE DES TRAVAILLEURS ALGÉRIENS (U.G.T.A) Ensemble des Textes adoptés par le deuxiéme Congrès National, Alger, Maison du Peuple 23-28 mars, (Secrétariat National (Département Presse et Information),[Imprimerie lè Peuple", 1 Place Maurice Audin] 1965, P 62.*

(5) المرجع السابق، عبد القادر جغلول، ص170.

حقيقة أن الاتحاد العام للعمال قد تأثر سلبا بما كان عليه حزب جبهة التحرير الوطني من ضعف وتبعية، لكن الصحيح كذلك أنه تأثر إيجابا بما كان للحزب من سلطة معنوية، والمصاعب ليس مصدرها فقط التبعية للحزب.

العنصر الثاني– اتساع إطار الاتحاد العام للعمال الجزائريين

ما معنى أن يكون الاتحاد العام للعمال الجزائريين هو "المنظمة النقابية الوحيدة"؟، معناه عدم إمكانية تأسيس تنظيمات عمالية أخرى، منافسة، تجسيدا للطابع العام(*)والأوحد الذي ارتبط بالاتحاد العام للعمال الجزائريين(U.G.T.A) منذ التأسيس في 24 فيفري 1956، تأسيس واجهته تنظيمات عمالية أخرى كانت تتنافس على تمثيل العمال في الجزائر وفي فرنسا، وهي : الاتحاد العام للنقابات الجزائرية (G.S.A.U)، اتحاد نقابات عمال الجزائر (S.T.A.U) واللجنة العامة للعمال (G.T.C) الفرنسية التي كانت تسعى إلى تمثيل العمال في فرنسا وفي مستعمرتها : الجزائر.

بعد الاستقلال، أبقي على الطابع العام للاتحاد الذي لا يسمح بالتعددية النقابية، باعتباره تنظيم مفتوح لمختلف فئات العمال "يمكن أن ينخرط في الاتحاد العام للعمال الجزائريين كل عامل فكري أو يدوي لا يتحصل على أجرته سوى على يديه ولا يشغل لحسابه عمالا آخرين في نشاطه المهني"[1]، هذه المادة مستمدة من التعريف المعطى للعامل:"يعتبر عاملا كل شخص يعيش من حاصل عمله اليدوي أو الفكري ولا يستخدم لمصلحته الخاصة غيره أثناء ممارسة نشاطه المهني"[2]، هذا التعريف هو نفسه مثبت في (القانون الأساسي للعامل)[3].

مبدأ عدم الاستغلال في التعريف يشمل العمال الأجراء من أصحاب العمل غير المستقل والعمال المستقلين من أصحاب المهن الحرة كما يظهر في عبارة"يعيش من حاصل عمله اليدوي أو الفكري"، بينما مبدأ عدم الاستغلال بالمادة محصور في الأجراء أو العمل بأجر كما يتجلى في عبارة"لا يتحصل على أجرته سوى على يديه"، غير أن استخدام لفظة "أجرته" في المادة بدل لفظة "يعيش" في التعريف لا يخلو من الالتباس، فهل يعقل أن يكون الأجير مثله مثل العامل المستقل مرشح لأن "يشغل لحسابه عمالا آخرين في نشاطه المهني" أو "يستخدم لمصلحته الخاصة غيره أثناء ممارسة نشاطه المهني"؟، الاستغلال، صفة خاصة بالعمل المستقل أو الحر وحده ولا يصح أن يمتد ليشمل العمل غير المستقل أو بأجر، فالعمل غير المستقل هو بالضرورة عمل غير مستغل، على خلاف العمل المستقل فإنه يجمع بين العمل المستغل وغير المستغل."لقد امتد التشريع العمالي ليشمل عمالا مستقلين غير أن أوضاعهم الاقتصادية

(*) يلاحظ أن لفظة "العام" قد انفردت بها تسمية: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي تأسس أثناء حرب التحرير، على خلاف المنظمات الجماهيرية الأخرى التي تأسست بعد الاستقلال:الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين،الاتحاد الوطني للشباب الجزائري، المنظمة الوطنية للمجاهدين والاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، حيث يلاحظ استخدام لفظة "الوطني" في تسمياتها.

(1) مصدر سابق، الوثائق التي صادق عليها المؤتمر الوطني الخامس للاتحاد العام للعمال الجزائريين من المادة الخامسة، ص138.

(2) هذا التعريف ورد في (الميثاق الوطني76)، الباب الأول: بناء المجتمع الاشتراكي، تاسعا– القوى الاجتماعية للثورة، 1– العمال، (مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، الجزائر– 1976)، ص50، وتم تقنينه في (دستور76)، الباب الأول: المبادئ الأساسية لتنظيم المجتمع الجزائري، الفصل الأول: الجمهورية، ضمن المادة:8 (الطباعة الشعبية للجيش)، ص14.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، القانون الأساسي العام للعامل (قانون رقم 78– 12 مؤرخ في رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978)، (المطبعة الرسمية 7، 9، و13 شارع عبد القادر مبارك– الجزائر]، ص3.

والاجتماعية تقترب من أوضاع الأجراء"[1]،هو امتداد يخضع إلى اعتبار مؤقت أو غير دائم، فعدم الاستغلال في الحاضر لا يجعلهم غير مرشحين ليصبحوا مستغلين في المستقبل، لأن الغاية من كل نشاط حر هو توسيع هذا النشاط باستمرار وتحقيق الربح، مما يؤدي بالضرورة إلى استغلال الآخرين كدليل على النجاح.

لا شك أن التشريع العمالي لا يمكنه مخالفة ما جاء في (الميثاق الوطني76) من تمييز[*] في الملكية بين "ملكية استغلالية وملكية غير استغلالية"[2] وهو تمييز يستدعي بعض الناقشة خاصة لما نقرأ: "إن مفهوم الملكية الخاصة غير المستغلة في الجزائر لا يتضمن محتوى شكليا ولكن محتوى واقعيا،فهي تشمل، زيادة على ملكية ما يتعلق بالاستعمال الفردي أو العائلي،الوسائل الصغيرة للإنتاج والخدمات التي يمكن استغلالها بصورة فردية أو بواسطة أيد عاملة محدودة" [37]،كيف يمكن الحديث عن "ملكية غير استغلالية" في ظل تشغيل "أيد عاملة محدودة"؟ ألا يعد استغلال عشرة عمال مثل استغلال مائة عامل؟بل حتى لو كان عاملا واحدا، لأن الأصل في الملكية الخاصة هو الاستغلال بغض النظر عن توسعها في المستقبل،لا بد أن المراد من هذا التمييز هو اكتساب هذه الفئة إلى جانب النظام السياسي القائم أو إلى صف الثورة كما يقال، أما بالنسبة إلى النقابة فالمشكل لا يتمثل فقط في إمكانية الاستغلال مستقبلا، وإنما يخص كذلك الحاضر حيث لا يمكن التعويل على هذا القسم من العاملين لا على المستوى النقابي ولا ضمن أفق طبقي عمالي.

إن هذا التعريف المعطى للعامل يجعل تسمية (العمال) في معناها الواسع، تطلق على مختلف العاملين في مختلف قطاعات العمل، ما الذي يعنيه أن يكون الاتحاد العام للعمال تنظيما غير طبقي؟ يعني على الصعيد التنظيمي"أن البروليتاريين والمستخدمين الذين يكونون القاعدة المضمرة للنقابية لا يشكلون كيانا متجانسا"[3]، حيث أن الانقسام خلال الحقبة الاستعمارية بين العمال في القطاع العام والقطاع الخاص وبين عمال المدن وعمال الأرياف، قد استمر بعد الاستقلال وهو يعمل على تصدع القاعدة الاجتماعية للاتحاد العام للعمال الجزائريين[4]، بالإضافة إلى الانقسام الجديد المتمثل في العمال اليدويين والفكريين.

العنصر الثالث– اتساع مهام العمال في بناء الاقتصاد الوطني

عندما يكون الاتحاد العام للعمال الجزائريين تنظيم غير طبقي يعني "على المستوى السياسي، مسألة تحديد مهمات

(1) جلال مصطفى القريشي، شرح قانون العمل، الجزء الأول: علاقات العمل الفردية، (سلسلة القانون والمجتمع)، (ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون– الجزائر، 1984)، ص17.

(*) والملاحظ أن هذا التمييز في الملكية بالميثاق الوطني 76 قد سبقه إليه ميثاق الجزائر64 بالدعوة إلى اتخاذ "... سياسة قائمة على التمييز بين الملكية الخاصة المستغلة والملكية الخاصة غير المستغلة"،(ميثاق الجزائر64)، المرجع السابق، ص 41.

(2) مصدر سابق، (الميثاق الوطني76)، (الباب الأول– بناء المجتمع الاشتراكي، ثامنا– المبادئ الأساسية لبناء الاشتراكية، 1– القضاء على استغلال الإنسان للإنسان)، (أ) الاشتراكية تعترف بالملكية الخاصة غير الاستغلالية وتدمجها في التنظيم الاجتماعي الجديد)، ص40.

(3) المرجع السابق، عبد القادر جغلول،ص155.

(4) نفس الرجع، ص168– 169 .

وأبعاد[*] الطبقةالعمالية الجزائرية في إطار بناء اقتصاد وطني مستقل معادي للإمبريالية."[1]، حيث تتسع هذه المهام والآفاق باتساع القاعدة الاجتماعية المكونة لهاو هي قاعدة تشمل قطاعات العمل الثلاثة: الصناعة، الفلاحة والخدمات بما فيها الإدارة.

هذه العناصر الثلاثة التي تميز وضع العمال والاتحاد العام للعمال الجزائريين،هي العناصر التي تقف وراء عدم تجانس القاعدة الاجتماعية للعمال وتجعل الخطاب يتوجه إليهم كقوة اجتماعية لا كطبقة اجتماعية، لأن مصطلح (**القوى الاجتماعية**) يجمع بين فئات اجتماعية– مهنية تنتمي إلى طبقات اجتماعية مختلفة، على خلاف مصطلح (**الطبقات الاجتماعية**) الذي لا يسمح إلا بالعلاقة الاعتيادية بين الطبقات والمتمثلة في إمكانية الانتقال الطبقي على مستوى الأفراد لا على صعيد الفئات، الدليل أن فئة عمال الأرض كانوا ينتمون تنظيميا إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين ثم أصبحوا ينتمون تنظيميا إلى الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، دون أن يتغير انتماءهم الاجتماعي إلى طبقة الفلاحين، الانتماء الاجتماعي الطبقي معطى ثابتا لا يتغير.

على هذا الأساس، فإن تسمية (العمال) في معناها الواسع تشمل عمال الصناعة الذين يشكلون نواة الطبقة العاملة، عمال الإدارة من الإطارات والموظفين الذين ينتمون إلى الفئات المتوسطة وعمال الأرض كفلاحين الذين ينتمون إلى طبقة الفلاحين، أي تطلق على ثلاث فئات اجتماعية– مهنية، متواجدة بثلاث قطاعات للعمل وتنتمي إلى ثلاث طبقات اجتماعية مختلفة، هذا **الوجه الأول للمشكلة**.

أما **الوجه الثاني للمشكلة** فهو أن الخطاب يمتد ليصبح خطابا موجها إلى قوى اجتماعية مختلفة لها مناسباتها الخاصة ولها خطبها التي يفترض أنها موجهة إليها، **فالشعب**، له مناسباته وخطبه ، مثل: ذكرى اندلا ع الثورة في (أول نوفمبر **1954**) وذكرى الاستقلال في (**5** جويلية **1962**)، ثم هناك زيارات التفقد التي يقوم بها رئيس الدولة إلى مختلف أنحاء الوطن وهي زيارات عادة ما تكون متبوعة بإلقاء خطب وكلمات في تجمعات شعبية، ثم أن الشعب لا يحتاج إلى المناسبة لمخاطبته، **كذلك الشرائح الاجتماعية المتمثلة في النساء والشبيبة والمجاهدين** وهي شرائح مهيكلة في منظمات جماهيرية لها مناسباتها وخطبها ، مثل: ذكرى تأسيس هذه المنظمات والمؤتمرات، يبقى **الفلاحون** يمكن أن يتحدث عنهم وعن قطاع الفلاحة في الخطب العامة، بحكم عدم وجود اتحاد وطني للفلاحين.

نتحدث عن **الامتداد** لأن الخطاب الذي نحن بصدد البحث فيه هو **خطاب عام** موجه إلى قوى اجتماعية مختلفة **كمخاطب عام**، لا يختلف عن **الخطاب العام** الموجه إلى الشعب من ناحيتي: تناول مختلف قطاعات العمل

---

[*] ترجمة *des Taches et des Perspectives* بلفظتي: "مهمات وأبعاد"، نفضل عليهما لفظتي: "مهام وآفاق" لأنها الصيغة المتداولة في الوثائق الخاصة بالاتحاد العام للعمال وفي الميثاق الوطني**76**.

(1) نفس المرجع، ص **160**.

والحديث عن مختلف القوى الاجتماعية وهو ما يطرح بالضرورة مسألة هذا الخطاب الذي لا يتوجه إلى العمال كطبقة اجتماعية تتميز عن غيرها من الطبقات الاجتماعية ولا كقوة اجتماعية تتميز عن غيرها من القوى الاجتماعية الأخرى.

هذا الإشكال الذي يخلقه الامتداد يزيل الفارق بين الخطب الخاصة والعامة ويجعل إشكالية البحث، هي: **إشكالية الحديث عن قوى اجتماعية مختلفة في خطاب موجه إلى العمال**،حيث تبدأ **إشكالية الخطاب** من هذا التوجه إلى العمال كقوة اجتماعية لتمتد إلى الحديث عن قوى اجتماعية مختلفة، يعني أن **الإشكال** بعد أن كان متمثلا في الخطاب العام الموجه إلى **العمال كقوة اجتماعية** أصبح متمثلا في خطاب عام موجه إلى **قوى اجتماعية مختلفة** ، ويعني كذلك أن **الخطاب العام** موجود من البداية في هذه الخطب ولم يحل مكان **الخطاب الخاص** الذي يتطلب التوجه إلى العمال كطبقة اجتماعية.

ماذا يقال عن المخاطب العام ؟ يقال عنه: "فجمهور الخطب العامة والاحتفالات الجماهيرية يمكن أن يكون متنوعا جدا، سواء من الناحية الاجتماعية، أو من حيث الانتماء المهني، أو من حيث درجة التعليم والعمر، ومن حيث الاهتمامات والمصالحوالأمزجة أيضا."[1]، مما يجعل مهمة الاتصال والتواصل في غاية الصعوبة والتعقيد من جهة ومن جهة أخرى "أن الجمهور المفتوح أكثر استعدادا لتقبل الكلمة واستيعابها من كل فرد على حدة"[2] إذ"يكفي، عادة، جذب اهتمام جزء من الجمهور من أجل إرغام الجمهور كله على الإصغاء."[3]، ثم أن الاتصال هو في حد ذاته "من أشكال التفاعل"[4]، لكن مع ذلك يتطلب وجود حد معين من التواصل، كيف يمكن للخطيب أن يبقي أقساما من هذا الجمهور مشدود السمع إليه ؟ أو لا يتسم موقفه بالسلبية ؟ وهم يرونه ينتقل ليتحدث عن غيرهم، حيث تطرح مسألة الانتباه "يعتبر الانتباه عاملا من العوامل الحاسمة، المؤثرة على الاستيعاب والفهم"[5]، بل قد ينتفي أصلا الغرض من الاتصال ويصبح أشبه بصيحة في واد أو كمن "أضاع وقته في فلح أرض جرداء"[6] كما يقول أرسطو، الصعوبة في هذا النوع من الاتصال الجماهيري هي صعوبة للخطيب والمخاطب معا، لأن الاتصال هو الكلام بقدر ما هو الاستماع.

لقد حصل تغيير في المخاطب ولم يحصل في الخطاب، كان يفترض أن يكون (العمال) في معناهم الواسع هم المخاطب، فأصبح المخاطب متمثلا في قوى اجتماعية مختلفة، بينما الخطاب من حيث هو خطاب عام لم يتغير، **المشكل يكمن في التغيير الذي حصل في المخاطب ولم يحصل في الخطاب**،لابد من وجود تفسير لهذا الذي

(1) مجموعة من علماء النفس، **علم النفس الاجتماعي** وقضايا الإعلام والدعاية، تر:نزار عيون السود، (سلسلة الأفكار)، (دار دمشق للطباعة والنشر، **1978**)، ص**208**.

(2) نفس المرجع، ص**206**.

(3) نفس المرجع، ص**206** و**207**.

(4)المرجع السابق، زيدان عبد الباقي، ص**12**.

(5)المرجع السابق، مجموعة من علماء النفس، ص**212** و**213**.

(6) المرجع السابق،أرسطو، ص **16**.

حصل، لو كان هناك انتقال من الخطاب الخاص إلى الخطاب العام ربما احتاج الأمر من الخطيب نفسه إلى تقديم مبرر لهذا الانتقال، أما وأنه لم يحصل فالخطيب غير مطالب بتقديم أي تفسير وهذا هو المستهدف في البحث.

إن الخطاب، سواء كان خاصا أو عاما كلاهما يتضمن الخاص والمشترك، ويمكن القول أن كل عام فيه شيء من الخاص وكل خاص فيه شيء من العام،والفارق بينهما: أن الخطاب العام إلى جانب المشترك يتميز بتعدد الخاص، الخاص إذا تعدد يضفي الطابع العام على الخطاب العام مثله مثل المشترك، أما الخطاب الخاص فيمكن أن يتواجد المشترك فيه لكن لا يجب أن يتعدد الخاص، عند تناول، مثلا، ما هو خاص بالفلاحين جنبا إلى جنب مع ما هو خاص بالعمال، أي تناول الخاص بجانب الخاص، تماما مثلما يحدث في الخطاب العام، فإن معالم الخطاب الخاص تزول أو تطمس، لأنه تناول يفترض وجوده في الخطاب العام وحده، وحتى تناول ما هو مشترك يجب أن لا يكون على حساب ما هو خاص وإلا سيكون أقرب إلى الخطاب العام منه إلى الخطاب الخاص.

يمكن تمثيل عملية الاتصال بالمثلث، قاعدته الخطاب وضلعيه المصدر والمخاطب، علاقة المخاطب بالخطاب يجب أن تكون مثل علاقة المصدر خالية من التنافر والتناقض، ونعني بالذات أن الخطاب يكون خاصا إذا كان المخاطب خاصا ويكون عاما إذا كان المخاطب عاما، أيهما يحدد الآخر ؟ يبدو أن هناك علاقة قائمة على التبادل والتفاعل وهي أشبه بالمعادلة التي يجب مراعاة طرفيها وإلا اختل التوازن فيها.

هذا التوازن ضروري في أي علاقة تستهدف التواصل، ويختل التوازن وينعدم التواصل لو أن الخطاب عام والمخاطب خاص، أو العكس، الخطاب خاص والمخاطب عام وهما حالتان غير مطروحتان، فما هو المطروح في هذه الخطب الملقاة في مناسبات خاصة بالعمال وبالاتحاد العام للعمال الجزائريين ؟.

المطروح، أن هذه الخطب تحمل خطابا عاما موجها إلى قوى اجتماعية مختلفة، فكيف يكون التواصل مع هذا الخطاب العام ؟ لأن المهم في أي اتصال هو التواصل، لماذا كان يستوجب على رئيس الدولة الحديث عن الشعب عامة وعن النساء والشبيبة والمجاهدين والجيش إلى العمال ؟ يتكلم عن الفلاحين إلى العمال وعن العمال إلى الفلاحين ، حيث تزول الفروق بين المناسبات العامة والخاصة أو تصبح المناسبات الخاصة بدورها مناسبات عامة، إن لم نقل تطمس وتصبح غير ذات معنى، هل المناسبة سواء كانت عامة أم خاصة هي مجرد فرصة ينتهزها رئيس الدولة لكي يتوجه بالخطاب إلى الداخل والخارج ؟ خاصة وأن الخطيب يعلم أن الخطبة ستبث وتنشر في مختلف وسائل الإعلام وأنها ستكون متبوعة بالشرح والتعليق، أم مرده الحضور الذي يجمع عادة جمهورا عاما أو شبه عام يفرض على الخطيب التوجه إليه ؟ أم أن تناول مختلف قطاعات العمل يؤدي بالضرورة إلى الحديث عن قوى اجتماعية مختلفة ؟ أم أنه خطاب يتحدث عن نشاط السلطة؟ مما يجعله أصلا خطاب عام سواء توجه إلى العمال في معناهم الواسع أم توجه إلى قوى اجتماعية مختلفة، قد يكون مجموع هذه الأسباب أو أحدها هو الذي يقف وراء إشكالية الخطاب العام الذي تحمله هذه الخطب الخاصة بالعمال والاتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي لا يمكن تمييزه عن الخطاب العام

الموجه في مناسبات عامة إلى جمهور مخاطب عام، لكن ما هو مؤكد أن إشكالية الاتصال بالعمال في هذا الخطاب أنه اتصال يتم ضمن قوى اجتماعية مختلفة بدل أن يكون اتصالا خاصا بهم وحدهم.

2- التساؤلات:

التساؤل الأول- هل يتم تطويع المناسبات الثلاث الخاصة بالعمال وبالاتحاد العام للعمال الجزائريين من مناسبات خاصة إلى مناسبات عامة ؟.

التساؤل الثاني- هل يمكن الجمع بين مخاطب شبه عام، هم: العمال في معناهم الواسع ومخاطب عام، هم: المواطنون ؟

التساؤل الثالث- هل يتناول الخطاب قطاعات العمل أم يتناول نشاط السلطة في قطاعات العمل ؟.

التساؤل الرابع- هل الحديث عن قوى اجتماعية مختلفة هو من زاوية الحديث عن السلطة ؟

الهدف العام: ما الذي يجعل هذه الخطب الخاصة بالعمال وبالاتحاد العام للعمال الجزائريين تحمل خطابا عاما موجها إلى قوى اجتماعية مختلفة كمخاطب عام ؟.

3- مصطلحات البحث

المصطلحات التي يرتكز عليها البحث أكثر من غيرها، هي: **الاتصال، الخطاب، العمال، الخاص، العام والمشترك.**

1/3- الاتصال: يطلق عليه في اللغتين الانكليزية والفرنسية *Communication* "والذي يعني اشتراكا في موضوع معين أو خبرة معينة، أو فكرة، أو اتجاها، أو رأيا سياسيا."[1]، يعني في البحث كل الموضوعات الخاصة والمشتركة .

2/3- الخطاب: يعني النص في شكل خطبة أو كلمة، وبالذات الخطاب السياسي كنص مكتوب، ويمكن الأخذ بالتعريف التالي: "فالخطاب السياسي تقنين *Code* متكون من مجموعة عناصر إعلامية وإجرائية تحاول تبرير قوانين أو قرارات متخذة في مجال معين"[2]، والخطاب السياسي كحديث جماهيري مزيج بين " المكتوب داخل المنطوق *L'écrit dans le parlé* [3] والمنطوق داخل المكتوب *Le Parlé dans lécrit*"[4].

3/3- العمال: هم أساسا عمال الصناعة، الإطارات والموظفين عموما وعمال الأرض وهم يتواجدون بقطاع الصناعة، قطاعات الخدمات بما فيها الإدارة والقطاع الفلاحي المسير ذاتيا.

---

(1) د.محمود عودة، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي، تقديم: د، السيد محمد خيري، بيروت- دار النهضة العربية،(د.ت)، ص13.

(2) المنصف وناس، (في سوسيولوجية الخطاب السياسي)، الارتكازات النظرية للخطاب السياسي العربي المعاصر"، دراسات عربية، (مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية)، (السنة الثامنة عشرة، العدد 8، حزيران (يونيو)، 1982)، ص31.

(3) *Francis Vanoye, Expression Communication,(Armand Colin, Paris, 1973), p.45.*

(4) *Ibid.P.46.*

4/3- الخاص:"فإذا كان اللفظ موضوعا بوضع واحد لواحد أو لكثير محصور كان خاصا"[1]، ينسحب هذا التحديد على قطاع الصناعة كقطاع خاص بالعمال والعمال كقوة خاصة وعلى قطاع الفلاحة كقطاع خاص بالفلاحين والفلاحين كقوة خاصة، كذلك على الشرائح الاجتماعية.

5/3- العام يستخدم في البحث بمعنى العام *Général* و" يتناول أغلب الحالات" أو " يتناول كل الحالات"،يطلق على الأفراد "وتوصف به الألفاظ والمعاني والقضايا والأحكام" وهو "قسمان: جمعي، واستغراقي، فالجمعي (*Collectif*) هو الذي يطلق على جملة أفراد متشابهين يؤلفون كلا واحدا كجيش وشعب، والاستغراق (Distributif**) هو الذي يدل على كل فرد من هؤلاء الأفراد على حدة، مثل كل جندي أو كل مواطن"[2]، ينسحب هذا التحديد على قطاعات الخدمات بما فيها الإدارة وينسحب على الشعب عموما وعلى الشرائح الاجتماعية.**

6/3- المشترك *Commun* "المشترك ما يخص عدة أفراد، أو عدة موضوعات معا."[3]، ينسحب هذا التحديد أساسا على حالات الربط المختلفة فيما بين القوى الاجتماعية موضوع الحديث.

4- أهمية البحث: تتجلى هذه الأهمية بالنظر إلى الباحث كأسباب في الاهتمام بالعمال كموضوع للبحث لأنه لم يحصل إلى حد الآن في بلادنا بحث موضوع العمال في الخطب، الاهتمام بالخطب كمادة للبحث واستخدام تحليل المضمون كمنهج وأداة بحث.

بالنظر إلى الاختصاص، أن اختيار الاتصال بالعمال كموضوع للبحث وعدم اختيار موضوع إعلامي بحت، مرده التكوين الذي كان يقدم في معهد العلوم السياسية والإعلامية لما كان معهدا واحدا، لقد ترك برنامج التكوين بصماته السياسية على المتخرجين من فرع الإعلام وبصماته الإعلامية وعلى المتخرجين من فرعي: العلاقات الدولية والتنظيمات وهي الاختصاصات الثلاث[*] السائدة آنذاك، يكفي للتدليل على هذا التأثير توجه بعض المتخرجين في علوم السياسة إلى قطاع الإعلام، وتوجه بعض المتخرجين في علوم الإعلام إلى قطاعات أخرى.

بغض النظر عن هذا المبرر، الاتصال في معناه الواسع هو قاسم مشترك للعديد من العلوم "... أن مجال الاتصال، بوصفه ميدانا للدراسة العلمية، ليس مجالا مستقلا بذاته وإنما هو نقطة التقاء يفد إليها باحثون من تخصصات متعددة واهتمامات متباينة مدفوعين بأهداف خاصة مرتبطة إلى حد كبير بالمجال الأصيل لاهتمامهم"[4]، ويذكر الباحث (محمود عودة) في كتابه المذكور سابقا بعض التخصصات التي تهتم بموضوع الاتصال ولا يذكر الإعلام، مع أن الاتصال هو المصطلح الأكثر ارتباطا بمصطلح الإعلام بل أنه التخصص الذي يعرف بعلوم الإعلام والاتصال.

---

(1) د. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الأول، (دار الكتاب اللبناني، بيروت– لبنان (و) مكتبة المدرسة، بيروت– لبنان، 1982، ص514.

(2) نفس المرجع، الجزء الثاني، ص48 و49.

(3) نفس المرجع، ص375.

(*) يلاحظ أن الإعلام كفرع قد حاز على اختصاص واحد بينما العلوم السياسية كفرع قد حاز على اختصاصين.

(4) المرجع السابق، د. محمود عودة، من المقدمة، ص(ز).

أما البحث في موضوع له علاقة بالعمال والخطاب السياسي فمثل هذه الموضوعات والمواد ليست حكرا على علوم دون أخرى، والبحوث الإعلامية يمكنها تقديم الإضافة فيها بقدر الاستفادة منها،وفي هذا السياق أن:"بعض المقولات الأساسية في علم الاجتماع كالتشكيلة الاجتماعو– اقتصادية، والمجتمع، والفئة، والطبقة، والفرد، وقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، تلعب دورا حاسما في توجه الدراسات الإعلامية،وتمثل معايير لعلمية هذا التناول أو ذاك، ولعملية هذا الفهم أو ذاك للعملية الإعلامية."[1].

إن التخصص قد أدى إلى الانفصال فيما بين العلوم وحتى داخل العلم الواحد، وكانت له فوائده الأكيدة لكن كانت له مضاره، والدعوة إلى التعاون بين الباحثين من مختلف الاختصاصات وإلى الانفتاح المنهجي باستخدام مفاهيم من مختلف العلوم هو للحد من هذه المضار، ولا شك في أن تقاطع علوم الإعلام والاتصال مع العلوم الأخرى لا يمكنه إلا أن يثري البحوث في الاتجاهين،"وإذا اكتفينا بالمنهجية الصحفية، يتحول التحليل إلى وصف إنشائي وسرد متطرف تختفي معه الصياغة الداخلية للنص السياسي وتنعدم كل إمكانيات التحليل السوسيولوجي وكل أشكال التقييم المعرفية الأخرى من السنية وأسلوبية."[2]، هذا التلاقي فيما بين العلوم سواء على مستوى الباحث المنفرد أم على صعيد مجموعة بحث أصبح من الأمور المحبذة في البحوث.

5- الدراسات السابقة

كان المطلوب الإطلاع على الدراسات التي تناولت العمال كموضوع واتخذت الخطب كمادة تحليل واستخدمت تحليل المضمون كمنهج، فلم نجد أي دراسة تتوفر فيها هذه الشروط الثلاثة واكتفينا بالاطلاع على الدراسات التالية:

5/1-Khalfa Maamri ,(Orientations Politiques de l 'Algérie), (Analyse des Discours du Président Boumediene1965-1970).

تتميز هذه الدراسة للباحث خلفه معمري باللغة الفرنسية حول "التوجهات السياسية للجزائر" بتقديم تحليل المضمون واستخدامه كمنهج وأداة بحث، واختار الباحث عينة عمديه متكونة من ثلاث مناسبات سنوية، ولعلها من أفضل الدراسات التي يتم فيها عرض تحليل المضمون بطريقة تكشف عن فهم وتحكم، لأن الباحث تعامل مباشرة مع كتابات رائدين من رواد تحليل المضمون، هما: بيرلسون *BERLSON* ولاسويل *Lasswell*، ولأول مرة نجد النص الحرفي لتعريف بيرلسون منقول بلغته الأصلية: الانكليزية، هذا التعريف الذي لا تعرف له صيغة محددة من كثرة الزيادة والحذف والتعديل والذي كاد من كثرة التداول والذكر أن يصبح أشبه بالمثل السائر الذي لا يعرف له مصدر.
لقد استفدنا من طريقة التحليل المتبعة في هذه الدراسة وكانت الاستفادة تكون أكثر لو أن الباحث أجاب على التساؤل الذي طرحه: "بالنسبة لي: من؟*Aqui* هو الإشارة التي نبحث لمعرفتها وبوضوح كنا نريد من البداية معرفة لمن يتوجه

(1) د. خالد السلام، "موقع الدراسات الإعلامية في علم الاجتماع الإعلامي والربط بينهما"، من مطبوعة (الموجز في المادة التدريسية للسداسي الخامس)، المادة: علم الاجتماع الإعلامي، ص6.
(2) المرجع السابق، المنصف وناس، ص30.

رئيس الدولة الجزائرية من خلال 162 خطبة للفترة الممتدة من جوان 1965 إلى جوان 1970"[1]، لكن يبدو أن الباحث قد اكتفى بالإجابة على التساؤل انطلاقا من عناوين الخطب "أن المستقبلين لخطب الرئيس بومدين هم في أغلبيتهم من المواطنين الجزائريين، لأنه من 162 خطابا، 28 فقط، هي في أحسن الحالات ألقيت في الخارج أو لأجل مستمعين أجانب."[2]، ولم يستهدف رصد المخاطبين داخل نص الخطبة الواحدة، ولما يلاحظ "أن الرئيس بومدين حتى عندما يعمل خطابا إلى أعضاء الحزب، مثلا، فهو يتوجه في الواقع إلى الشعب وأيضا إلى مختلف المستقبلين"[3]، لا يستغرب هذا التوجه ما دام في الخطبة يمكن التوجه إلى الحضور والغياب، فالخطيب يمكنه الحديث عن الغياب إلى الحضور، وهؤلاء الغياب هم معنيون بهذا الحديث عنهم، والقول "أن رئيس الدولة الجزائرية يمكنه– عندما يرغب– أن يتناول مطولا في خطبه، مشاكل السياسة الخارجية."[4]، طبعا يمكنه ذلك، لأن هذا التناول موجه إلى الداخل وإلى الخارج في نفس الوقت، وسواء كان الخطاب موجه إلى الداخل أم كان موجه إلى الخارج.

2/5– رسالة الدكتوراه التي أنجزها الأستاذ أحمد بن مرسلي حول (مفهوم الاشتراكية في التجربة الجزائرية– دراسة تحليلية لخطب الرئيس بومدين 1965–1978.)

هي دراسة للباحث أحمد بن مرسلي حول "مفهوم الاشتراكية في التجربة الجزائرية"، استخدم فيها "المنهج المسحي باعتباره المنهج الذي يمكن الباحث من مسح المفاهيم المختلفة للاشتراكية ودراستها كما تجلت في خطب الرئيس بومدين"[5]، واستخدم تحليل المضمون كأداة، ولم يعمد إلى تحديد عينة وإنما جعل "مادة التحليل جميع خطب الرئيس بومدين، التي ظهرت خلال الفترة موضوع البحث الصادرة في ثمانية أجزاء"[6].

ما يميز هذه الدراسة أن الباحث وظف فيها عدد كبير من المراجع والمصادر: (61) كتابا باللغة العربية و(76)كتابا باللغة الفرنسية، أما الدوريات فقد بلغت (16) عددا، توزعت على(07) مصادر بالعربية و(09) مصادر بالفرنسية، ويكفي ذكر أن هذه المراجع والمصادر قد غطت (25) صفحة.

3/5– رسالة الدكتوراه التي أنجزتها ونشرتها مرلين نصر حول (التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر1952–1970)، (دراسة في علم المفردات والدلالة).

إنها دراسة للباحثة مرلين نصر حول "التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر"، استخدمت فيها ما يعرف بمناهج تحليل الخطاب التي تنتمي إلى مناهج التحليل الكيفي، على خلاف تحليل المضمون الذي ينتمي إلى مناهج التحليل الكمي، ويبدو واضحا أن الباحثة تعطي كل الأهمية وكل الاهتمام إلى المنهج المتبع في البحث حتى أنها

(1) *KhAlfâ , Maamri,* ***Orientations Politiques de l'Algérie (Analyse des discours du Président Boumediene 1965-1970),*** *(Société Nationale d'Editions et de Diffüsion, S.N.E.D- Alger, 1973), p 35.*

(2) Ibid. p36.

(3) **Ibid**. **p37**.

(4) **Ibid**. **p37**.

(5) الدكتور أحمد بن مرسلي، مفهوم الاشتراكية في التجربة الجزائرية– دراسة تحليلية لخطب الرئيس بومدين **1965– 1978**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال– جوان **1994**، ص **50**.

(6) نفس المرجع، ص**43**.

تساءلت "هل كان هذا البحث يستحق كل ذلك الجهد مع الأخذ بعين الاعتبار حدود المنهج المتبع؟"[1]، لقد اختارت الباحثة عينة قصديه متخذة من المناسبات السنوية معيارا للاختيار، أي الخطب الملقاة "في التاريخ نفسه من كل عام"[2]، تفتح هذه الدراسة آفاقا واسعة في حالة البحث في الخطب وغير الخطب باستخدام تحليل المضمون كمهج، يمكن الاستفادة منها في المستقبل عند التفكير في إنجاز دراسة شاملة عن الخطاب عند الرئيس هواري بومدين.

كما يلاحظ أن هذه الدراسات قد خلت من أي بحث عن العمال في الخطب، سواء كانت خطب الرؤساء الذين تعاقبوا على الحكم في الجزائر، بدءا من الرئيس أحمد بن بلة إلى الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة أو خطب الأمناء العامين لحزب جبهة الحرير الوطني والاتحاد العام للعمال الجزائريين، لم أتعرض إلى مشكلات البحث في هذه الدراسات لأن موضوعاتها: "التوجهات السياسية" لخلفه معمري،، "مفهوم الاشتراكية" لأحمد بن مرسلي و"التصور القومي العربي" لمرلين نصر لا علاقة لها بموضوع الاتصال بالعمال.

(1) مرلين نصر، التصور العربي في فكر جمال عبد الناصر (1952– 1970)، (دراسة في علم المفردات والدلالة)،ص47.

(2) نفس المرجع، ص64.

ثانيا– منهج البحث: تحليل المضمون

المنهج المختار في البحث، هو: تحليل المضمون، وهناك اختلاف[1] بين الباحثين في المناهج بين من يرى تحليل المضمون مجرد أداة بحث مثله مثل الملاحظة والمقابلة والاستبيان ويصنفه ضمن منهج المسح "... ينبغي توضيح نقطة هامة قد يغفل عنها بعض الباحثين، وهي أن تحليل المضمون ليس منهجا قائما بذاته، وإنما هو مجرد أسلوب أو أداة يستخدمها الباحث ضمن أساليب وأدوات أخرى في إطار منهج متكامل هو منهج المسح Survey في الدراسات الإعلامية" [2].

وبين من يراه منهج: "فإننا نكون بصدد منهج بحثي مستقل في بحوث الإعلام، ويحقق أهداف البحث العلمي في مجالاتها، ويتفق مع المفاهيم الاصطلاحية والإجرائية للمنهج"[3].

من حق الباحث اتخاذ الموقف الذي يراه الأصح والأنسب، لكن عليه الإعلان صراحة عن هذا الموقف لا أن يؤكد "وتحليل المضمون أداة من أدوات البحث"[4] وقبل ذلك يعلن "ويطبق البحث– ثالثا– (في كتابنا هذا) منهج تحليل المضمون لدراسة متعمقة للفكر القومي العربي"[5]، وحتى " بيرلسون وهو من الرواد في استخدام تحليل المحتوى وتطبيقاته يشير إليه في تعريفه بأنه أسلوب البحث *Technique* بينما يقدم له في المقدمة بأنه منهج"[6].

لقد تجلى هذا الاختلاف وهذا التخبط في البحوث الإعلامية وغير الإعلامية إذ يستخدم بعضها تحليل المضمون كمنهج قائم بذاته لأنه يفي تماما باحتياجاتها كبحوث، ويستخدم البعض الآخر المناهج العامة ويوظف تحليل المضمون كأداة بحث، إلا أن العلاقة بين بحوث الإعلام وتحليل المضمون هي أكثر ما يميز هذه البحوث ويصل الارتباط بينهما إلي درجة يكاد يصبح فيها كل بحث إعلامي هو تحليل مضمون وكل تحليل مضمون هو بحث إعلامي.

التعامل مع تحليل المضمون في البحث سيكون كمنهج وأداة بحث لا "مجرد أسلوب أو أداة"، لأنه يفهم من " أو" الدالة على التخيير أن اللفظتين هما مجرد مترادفتين تشرح إحداهما الأخرى، مثلما يفهم أن تحليل المضمون هو في أحسن الحالات: أسلوب وفي أسوئها هو : أداة .يبدو أن الترجمة كان لها دخل كذلك في هذا الاختلاف عندما نجد أن التعريف الأكثر تداولا في تحليل المضمون: تعريف *BERELSON*، هو التعريف الأكثر اختلافا عند نقله وترجمته وقد أحسن خلفه معمري صنعا عندما أثبت نص التعريف في لغته الأصلية: الانكليزية.

---

(1) تطرق إلى هذا الاختلاف الدكتور محمد عبد الحميد في كتابه: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985)، ص40–45.

(2) د. سمير محمد حسين، تحليل المضمون، الطبعة الأولى، (القاهرة: عالم الكتب (الناشر)، 1982، ص20.

(3) د. محمد عبد الحميد، المرجع السابق، ص51.

(4) السيد يسين، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، (دراسة استطلاعية)، الطبعة الأولى، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: تشرين أول/ أكتوبر، 1980، المقدمة، ص 10.

(5) نفس المرجع، ص9.

(6) نفس المرجع، ص40و41.

"Content analysis is a research technique for the objective, systematic and Quantitative description of the manifest content of communication"

وترجمه إلى اللغة الفرنسية كما يلي:

L'analyse de contenu est. une technique De recherché pour la description objective Systématique et quantitative du contenu manifeste d'une Communication."[1] .

نص التعريف باللغة العربية :" **تحليل المضمون هو تقنية بحث من أجل الوصف الموضوعي، المنظم والكمي للمحتوى الظاهر للاتصال".**

النص كما هو منقول له بداية ونهاية محددتين لكنه في بعض الترجمات تظهر تارة التسمية: تحليل المضمون *content analysis* ضمن ألفاظ النص كما هو حاصل في الأصل أي داخل المزدوجتين،وتارة توضع خارج المزدوجتين، والحالتان معا نجدهما في كتاب(أسس البحث الاجتماعي)[2] لجمال زكي(و) السيد يس، في(الصفحة 371) التسمية موضوعة خارج المزدوجتين،وفي (الصفحة 373) التسمية موضوعة داخل المزدوجتين.

أما نهاية التعريف، فهي نهايات :

فلفظة: "*of communication*" قد تترجم "*une communication*" بصيغة المفرد كما فعل خلفه معمري، وقد تترجم "*des communications*" بصيغة الجمع مثلما فعلت: *Madeline Grawitz*، وزادت عليها بجعل نص التعريف ينتهي بعبارة: "*ayant pour but de les interprété*" – وذلك يهدف تفسيره"[3]، لم تذكر أية بيانات عن المصدر، مكتفية بالإشارة إلي (1952–1968) بين قوسين وكأنها قامت بعملية تركيب لنص التعريف ، الذي بدأت ملامحه أو بعض عناصره في (1952) واكتملت في (1968)، أما سمير محمد حسين فجعل نهاية التعريف على أنها: " المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح **للمادة الإعلامية**"[4].

إن هذه الطريقة في النقل تتسم بالتصرف وعدم الإشارة إلي الصفحة على الخصوص، مثلما فعل (خلفه معمري) نفسه هذا إذا كان الذي نقله هو الأصل، لا ندري السبب من عدم ذكر الصفحة بعد ذكر عنوان الكتاب واسم المؤلف وبيانات الطبع، لأن المفترض أن نص التعريف يتواجد بصفحة معينة ومن شروط النقل الإشارة إلي هذه الصفحة ، إذا

---

(1)*Khalfa, Mameri, Ibid.P14.*

(2) جمال زكي (و) السيد يس، أسس البحث الاجتماعي، (القاهرة: دار الفكر العربي،

(3)*Madeline Grawitz."L'analyse de Contenu". Méthodes des des sciences sociales,(9 édition. Paris: Dalloz, 1993), p. 551*

(4)) مرجع سابق ، **تحليل المضمون** ، ص 18.

كان هناك أمر آخر يجب الإشارة إليه ، بحيث نفهم أن بيرلسون لم يضع التعريف بالصيغة التي يتداول بها، ثم كيف أمكن للبعض الآخر من الباحثين[1] الإشارة إلى الصفحة، لا يسلم نص التعريف من تدخل المترجم حتى عند فتح المزدوجتين مثلما فعل *Jeande Bonville* :

"*Une technique …l'analyse de contenu ,selon Berelson* ,"[2]

يمكن تفسير هذا التصرف بأنه محاولة لتجنب النقل الحرفي عن الغير، بإضفاء لمسة خاصة على عملية النقل كنوع من المساهمة الشخصية.

لعل أكثر ما يلفت الانتباه في نص التعريف ، هو: لفظة "*technique*" التي تترجم على أنها "أسلوب"، مع أن مصطلح "تقنية" أصبح معرب تماما، ويبدو أن الإشكال كله مصدره هذا المصطلح الذي له أهمية خاصة في التعريف،لان هذه التقنية هي أكثر ما يميز تحليل المضمون، يمكن القول:أن تحليل المضمون كمنهج كان ضحية تحليل المضمون كتقنية، بالرغم من كل هذا التشويش الذي يحيط بتعريف بيرلسون، فقد اعتمدنه في البحث كتعريف لتحليل المضمون.

هذا التعريف لبيرلسون ما هو إلا واحد من بين عدد غير قليل من التعاريف الخاصة بتحليل المضمون والمعروف عن التعاريف أنها تخص المناهج لا أدوات البحث، فلما لا تعد تعاريف تحليل المضمون الدليل على أنه منهج ؟ فهو يملك ما يكفي من التعاريف التي تغني عن تعاريف منهج المسح، يملك – على الخص– المفاهيم التي تميزه كتقنية عن غيره من المناهج.

(1) على سبيل المثال لا الحصر كتاب محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص17.

(2) Jean *de Bonville, L'analyse de Contenu Des Médias, De la Problématique au Traitement Statistique, (De Boeck & Larcier S.A., 2000, Département de Boeck Université, Paris, Bruxelles, P.9.*

المبحث الثاني: مادة وطريقة التحليل

الجمع بين المادة موضع التحليل المتمثلة في: الخطب والطريقة التي ستتبع في التحليل، هو جمع بين إجراءات التحليل والمادة التي ستكون موضع هذه الإجراءات، يعتبر هذا الجانب في الإطار المنهجي بمثابة جانب تطبيقي.

أولا– مادة التحليل

ثانيا– طريقة التحليل

أولا– مادة التحليل: الخطب

هي المجتمع المتمثل في خطب الرئيس بومدين المنشورة في ست مجلدات(*)وثلاثة دفاتر(**)، المنتجة خلال فترة حكمه التي تمتد من 19 جوان 1965 إلى 27 ديسمبر 1978، هذا المجتمع يتكون من خطب، كلمات، أحاديث، رسائل، برقيات، تهاني، تصرحين، بيان واحد، نداء واحد، بالإضافة إلى افتتاحيتين ويضم مجتمعات البحث الخاصة بكل من: الشعب، العمال، النساء، الشباب، المجاهدين والجيش.

1– مجتمع البحث

البحث في الاتصال بالعمال يستدعي اختيار مجتمع البحث الخاص بالعمال، ويمكن التمييز في هذا المجتمع بين أربع مجموعات من الخطب:

المجموعة الأولي: الخطب التي ألقيت علي العمال عامة، وهم:(عمال الصناعة، الإطارات وعمال الأرض).

المجموعة الثانية: الخطب التي ألقيت علي الإطارات عامة، وهم: (الإطارات العاملة في أجهزة الحزب والدولة وإطارات المؤسسات العمومية).

المجموعة الثالثة: الخطب التي ألقي بعضها على قسم من الإطارات مثل: (أعضاء الحكومة، الولاة والسفراء) أو (القضاة، العاملون بالجامعة، عمال التربية والثقافة)، والبعض الآخر على قسم من العمال مثل: (عمال بعض المصانع، عمال بعض المزارع المسير ذاتيا)، وهذه المجموعة لا تختلف الخطب والكلمات التي تتضمنها عن خطب وكلمات المجموعة الأولى.

الدليل على عدم الاختلاف، الخطاب الذي نلتقطه بصفة عشوائية من هذه المجموعة والذي ألقي (في حفل توزيع الأرباح على مؤسسة العقيد لطفي)[1] في (2 فبراير 1971) وهو حفل يخص مؤسسة للنقل البري[2]،كان المفروض أن يتناول موضوعات لها علاقة بالقطاع الذي تنتمي إليه هذه المؤسسة ويتحدث عن عمال هذا القطاع، لكننا نجده يتناول الموضوع الذي لا يكاد يخلوا منه أي خطاب وهو"ثورة التحرير"، "أعداء الثورة في هذه البلاد"، "معركة بناء اقتصاد البلاد"، ثم ينتهي إلى " معركة البترول" التي تأخذ أربع صفحات ونصف من الخطاب لأنه موضوع الساعة، دون أن ننسى الإشارة إلى«الميدان الزراعي"و"الميدان الدراسي"،نجده كذلك يتحدث عن العمال والفلاحين وعن الشعب.

(*) هي أجزاء يتعدي عدد صفحاتها 300 صفحة.

(**) هي أجزاء لا يتعدي عدد صفحاتها 200 صفحة.

(1) مصدر سابق،الجزء الرابع،1972، ص171–178.

(2) جريدة الشعب، (3 فبراير 1971).

المجموعة الرابعة: الخطب التي ألقيت فيما اعتبر أنه "اجتماع إطاري من نوع آخر"[1]، يتميز الحضور في هذه المجموعة بالجمع بين قسم من الإطارات وممثلي عمال الأرض مثلما يتضح من الحضور الذي كان يضم "إنكم تجتمعون اليوم في جلسة عمل تضم بالإضافة إلي ممثلي القطاع الاشتراكي الفلاحي إطارات الحزب و مسئولي القطاعات الأخرى التي لها علاقة مباشرة ووثيقة بعملكم اليومي و أقصد بها المصالح التابعة لوزارة الفلاحة مثل الدواوين الوطنية للتسويق و التموين و غيرها و كذلك المؤسسات المالية ، ومندوبي بعض الشركات الوطنية التابعة لوزارة الصناعة و الطاقة."[2]

ولا يمكن عد كل خطاب ألقي علي الإطارات ضمن مجتمع البحث الخاص بالعمال، لأنها خطب تعني الإطارات بقدر ما تعني باقي العاملين بهذه القطاعات،مثال: (كلمة الرئيس هواري بومدين في اختتام اجتماع مسئولي الولايات حول الثورة الزراعية)[3] في (19 جانفي 1972)، فالكلمة ألقيت على "مسئولي الولايات" وهم من الإطارات لكن موضوع الاجتماع هو "حول الثورة الزراعية" مما يستدعي تصنيفها ضمن مجتمع البحث الخاص بالفلاحين.

هذه المعاينة لمجتمع البحث الخاص بالعمال تدفع إلى اختيار المجموعة الأولى واستبعاد المجموعات الثلاث الأخرى، وهذا الاختيار والاستبعاد هو مجرد إجراء شكلي لأن القراءة الأولية لخطب مجموعات البحث الأربعة بينت أن الخطاب لا يتغير في جميعها، سواء من ناحية تناول مختلف قطاعات العمل أم من ناحية الحديث عن قوى اجتماعية مختلفة، ونستثني الخطاب لما يكون عبارة عن كلمة قصيرة فالخطيب مجبر فيها على الاكتفاء بموضوع الاجتماع والاقتصار على مخاطبة الحضور، على خلاف الأمر في الخطاب المطول.

لن نحتاج إلى تقديم إثبات عن المجموعة الثانية إذ يتواجد بها الإطارات وهم من الناحية التنظيمية والشكلية قسم من العمال إلا أنهم ينتمون اجتماعيا إلى الفئات الموسطة، فضلا عن أنهم متواجدون في مختلف قطاعات العمل مما يجعل تناول هذه القطاعات مبرر تماما ولا عن المجموعة الرابعة لأنه يتواجد بها عمال الأرض وهم من الناحية التنظيمية والشكلية قسم من العمال كذلك لكن غالبيتهم فلاحون ولا يمكنهم تمثيل العمال في القطاع الصناعي، بدليل أنه في المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للفلاحين المنعقد في 24 أفريل 1978 أصبحوا ينتمون تنظيميا إلى هذا الاتحاد ، تأكيدا على انتمائهم الاجتماعي إلى طبقة الفلاحين.

اختيار المجموعة الأولى كعينة عمديه يسمح بالبحث في مجتمع صغير كممثل لمجتمع أكبر نسبيا، لأن المعطيات الموجودة في المجتمع الصغير هي نفسها المعطيات الموجودة في المجتمع الكبير.

---

[1] مصدر سابق، الجزء الأول، (أسبوع التسيير الذاتي 28 مارس 1966) ،ص257 .

[2] مصدر سابق، الجزء الرابع (انعقاد الدورة الثانية لقطاع التسيير الذاتي 13 أفريل 1971) ، ص233.

(3) نفس المصدر، ص 405– 406.

2- العينة

اختيرت خطب المجموعة الأولى التي ألقيت على العمال عامة في المناسبات الثلاث التالية:

المناسبة الأولى- ذكرى أول ماي (عيد العمال): هي مناسبة سنوية يحتفل بها العمال في كل أنحاء العالم، هذه المناسبة تتميز بالطابع الاحتفالي.

المناسبة الثانية- الذكرى المزدوجة لتأسيس الاتحاد العام للعمال وتأميم المحروقات: هي ذكرى مزدوجة تجمع بين تاريخ انعقاد المجلس التأسيسي للاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956 (أثناء حرب التحرير)، وتاريخ تأميم المحروقات في 24فيفري 1972(بعد الاستقلال) وهو نفس التاريخ الذي اختير للإعلان عن هذا التأميم وأصبحت المناسبتان يحتفل بهما سنويا وكأنهما مناسبة واحدة، تتميز كذلك بالطابع الاحتفالي.

المناسبة الثالثة- مؤتمرات الاتحاد العام للعمال الجزائريين: هي مناسبة ذات طابع دوري ينص القانون الأساسي العام للعمال على انعقادها "كل أربع سنوات"[1]، فضلنا إضافة خطابين إلى هذه المناسبة: أحدهما يخص (افتتاح أعمال المجلس الوطني للنقابات الجزائرية 26 أكتوبر 1970)[2] والآخر يخص(جلسة عمل اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للعمال 24 سبتمبر1977)[3] على اثر إضراب قام به عمال النقل، بحكم تقارب طابع هذين اللقاءين مع طابع المؤتمرات ومن أجل رفع عدد خطب هذه المناسبة، هذه المناسبة تلتصق أكثر من غيرها بالاتحاد العام للعمال الجزائريين.

إن اختيار المجموعة الأولى واستبعاد باقي المجموعات هو من أجل "اختيار عينة صغيرة لمجتمع كبير"[4] نسبيا، يعني اختيار عينة عمديه باتخاذ المناسبة السنوية والدورية معيارا للاختيار و"يمكن اعتبار الاختيار العمدي هو أفضل الطرق"(85) في هذا البحث.

الخطب موضع البحث والتحليل وضعناها في جدول ونقلناها كما هي منشورة في خطب الرئيس بومدين من نواحي: الأجزاء المنشورة فيها، العناوين المعطاة لها، السنة التي ألقيت فيها والصفحات التي تغطيها، مع إضافة حساب عدد الصفحات والأسطر وإعطاء رقم دائم لهذه الخطب.

---

(1) مصدر سابق، الوثائق التي صادق عليها المؤتمر الوطني الخامس للاتحاد العام للعمال الجزائريين، الفصل الثاني: هياكل الإدارة- الفرع الأول: المؤتمر الوطني، من(المادة الثالثة والعشرون)، ص143.

(2) مصدر سابق، الجزء الرابع، (افتتاح أعمال المجلس الوطني للنقابات الجزائرية26 أكتوبر 1970) ، ص133- 140.

(3) خطب الرئيس بومدين 31 مارس 1977- 28 نوفمبر 1978، الجزء الثامن، (جلسة عمل اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للعمال24سبتمبر1977)، (وزارة الإعلام والثقافة- الجزائر- 1979)، [طبع بمطبعة الشركة الوطنية للنشر والإشهار- الرويبة]، ص39- 50.

(4) د. أحمد عباده سرحان (و) د. ثابت محمود أحمد، مقدمة العينات، (دار الكتب الجامعية)، [طبع رويال، إسكندرية]، 1971، ص31.

الجدول رقم : 01 . الخطب موضع البحث والتحليل

الرقم	الجزء	عناوين الخطب	السنة	الصفحة والأسطر
01	الأول	– (الذكرى 10 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين)	1966	168 –165 04 ص
02	"	– (عيد العمال)	"	298 –295 03 ص + 19س
03	"	– (الاحتفال بعيد العمال بمزرعة بوشاوي)	1967	566 –559 7 ص + 8 س
04	الثاني	– (عيد العمال بمدينة الوانزة)	1968	219 –215 5 ص
05	الثالث	– (عيد العمال)	1969	35 –31 4 ص+ 13 س
06	"	– (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين)	"	63 –39 24 ص +7س
07	"	– (الذكرى 14 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين)	1970	308 –299 10 ص
08	"	– (عيد العمال)	"	355 –349 6 ص+ 16 س
09	الرابع	– (افتتاح أعمال المجلس الوطني للنقابات الجزائرية)	"	140 –133 7 ص+ 11 س
10	"	– (بمناسبة الذكري الخامسة عشر لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين)	1971	204 –193 11 ص+ 7 س
11	"	– (عيد العمال)	1972	269 –261 8 ص+ 25 س
12	"	– (الذكرى 16 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين و الذكرى الأولى للتأميمات البترولية)	"	424 –419 6 ص
13	"	– (عيد العمال)	"	466 –463 4 ص

14	الخامس	– (كلمة الرئيس هواري بومدين في الذكرىال2 لتأميم المحروقات والذكرى ال17 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين)	1973	352 –347 5 ص + 16 س
15	"	– (خطاب الرئيس هواري بومدين في المؤتمر الرابع لاتحاد العمال الجزائريين)	"	380 –373 7ص+ 23 س
16	"	– (خطاب الرئيس هواري بومدين في عيد العمال (أول ماي)	"	421 –417 5 ص
17	الخامس (الفصل الثاني)	– (نص خطاب الرئيس هواري بومدين أمام عمال الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية بمناسبة عيد الشغل)	1974	231 –223 8 ص + 26 س
18	السادس	– (الذكرى 19 لتأسيس الاتحاد العام للعمال و ال4 لتأميم المحروقات)	1975	57 –52 6 ص
19	"	– (أول ماي – عيد العمال)	"	92 –88 4 ص + 25 س
20	السابع	– (مهرجان عمالي انتظم بمناسبة الذكرى ال20 لتأسيس أ ع ع خ والذكرى ال5 لتأميم المحروقات)	1976	22 –14 8 ص+ 15 س
21	"	– (الاحتفال بعيد الشغل)	"	57 –51 6 ص+11 س
22	الثامن	– جلسة عمل اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للعمال الجزائريين)	1977	50 –39 11 ص+ 19 س
23	"	– (المؤتمر الخامس للاتحاد العام للعمال الجزائريين)	1978	94 –87 8 ص
المجموع		23 خطبة	13 سنة	176 ص

تشتمل هذه العينة على 23 خطبة ، تغطي 13 سنة من سنوات فترة حكم الرئيس هواري بومدين البالغة ثلاثة عشر ونصف، ما يمكن ملاحظته على هذه العينة:

الملاحظة الأولى– عدم تمثيل السنة 1965 ، بحكم أن حركة 19 جوان 1965جاءت بعد مرور كل من ذكرى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين (24 فيفري) وذكرى عيد العمال(أول ماي)مما يجعل العينة تبدأ من السنة 1966،ولا يمنع ذلك من القول عن فترة البحث أنها (1965– 1978) ، لأن المعطيات التي يمكن أن يحملها نص خطاب واحد لا تؤثر على البحث، تماما مثلما فعلت مارلين نصر في دراستها (التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر 1952–1970)، حيث تبدأ فترة البحث من السنة (1952) بينما أول وثيقة من العينة تبدأ من السنة (1953).

الملاحظة الثانية– أن العينة تتوزع على سنوات فترة البحث بكثافة متفاوتة:

1– سنتان، يمثل كل سنة منهما ثلاث خطب، أي 06 خطب.

2– ست سنوات، يمثل كل سنة منها خطبتين، أي 12 خطبة.

3– خمس سنوات، يمثل كل سنة منها خطبة واحدة، أي 05 خطب.

الملاحظة الثالثة– أن معدل مجموع أسطر الصفحة الواحدة: 28 سطرا، ومجموع صفحات 241 سطرا، هو: 241÷28 سطرا = حوالي 09 صفحات، وبإضافة 09 صفحات إلي مجموع الصفحات البالغ:167، يكون المجموع: 176 صفحة.

الملاحظة الرابعة– أنه بالنسبة لحجم الصفحات في الخطب فهو يتراوح بين أكثر من ثلاث صفحات وحدود أربعة وعشرين صفحة، بحيث يكون متوسط حجم الخطبة الواحدة، هو: 176÷23 = حوالي 08 صفحات.

تتوزع هذه الخطب تبعا لعددها وعدد الصفحات فيها على المناسبات الثلاث كما يلي:

الجدول، رقم 02:

مجموع الخطب والصفحات حسب المناسبات الثلاث

المناسبات الثلاث	عدد الخطب	النسبة	عدد الصفحات	النسبة
– ذكرى أول ماي : عيد العمال	11	%48	66	%37
– ذكرى تأسيس الاتحاد العام للعمال وتأميم المحروقات	07	%30	51	%29
– مؤتمرات ولقاءات الاتحاد العام للعمال الجزائريين	05	%22	59	%34
المجموع	23	100%	176	100%

يكشف هذا الجدول على ما يلي:

1– أن ذكرى أول ماي (عيد العمال) تغطي إحدى عشرة سنة بإحدى عشرة خطبة، والاهتمام بهذه المناسبة يفسره كونها مناسبة يحتفل بها في العالم أجمع.

2- يليها في الأهمية إحياء ذكرى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات، بمجموع: 07 خطب، يبدو أن الاهتمام بهذه المناسبة قد ازداد لما أصبحت ذكرى مزدوجة ابتداء من السنة 19723.

3-كان لابد أن يكونا لأمر مختلفا مع مؤتمرات الاتحاد العام للعمال، بمجموع 03 خطب، لكن بإضافة خطبتي لقائي: "المجلس الوطني" و "اللجنة التنفيذية"، يكون المجموع 05 خطب.

إن التفاوت الحاصل في عدد الخطب الخاصة بالمناسبات، يتميز بسيطرة خطب ذكرى أول ماي (عيد العمال)، إذ تكاد تمثل وحدها نصف العينة، لكن التفاوت الملحوظ في عدد الخطب يتقلص إلي حد معتبر في عدد الصفحات،فالفارق في النسبة المئوية لعدد الخطب الخاصة بالمناسبتين: الأولى و الثانية ، هو(48- 30= 18%)، بينما الفارق في النسبة المئوية لعدد الصفحات،هو(37-29 = 8 %) لصالح المناسبة الأولى لكن النسبة تتقلص إلى حد ملحوظ، والفارق في النسبة المئوية لعدد خطب المناسبتين:الأولى والثالثة (48-22=26) لصالح المناسبة الأولى، بنما الفارق في النسبة المئوية لعدد الصفحات (37- 34= 03) لصالح المناسبة الأولى لكن بنسبة لا تكاد تذكر،يعني أن الفارق في الحالتين يبدأ من عدد الخطب ليتقلص في عدد الصفحات.

يختلف الأمر عند المقارنة بين المناسبتين:الثانية و الثالثة، فالفارق في النسبة المئوية لعدد الخطب هو: (30-22= 8%) والفارق في النسبة المئوية لعدد الصفحات (34-29 = 5%)، يعني أن الفارق في عدد الخطب الذي كان لصالح المناسبة الثانية أصبح في عدد الصفحات لصالح المناسبة الثالثة، وبقدر ما عدد الخطب يباعد بين المناسبات الثلاث بقدر ما عدد الصفحات يقرب بينها، وهذا التقريب له أهميته من ناحية التساوي في الصفحات التي ستكون موضع التحليل.

تعد هذه الخطب مادة: مكتوبة، أصلية، رسمية ومعاصرة[1].

(1) أحمد محمد الزغبي، المنهج العلمي في البحث السوسيولوجي في ضوء النظرية العامة للمعرفة العلمية، دراسات عربية، العدد: 03 (1983)، ص103.

ثانيا– طريقة التحليل

المفاهيم التي تميز تحليل المضمون تتضمنها التقنية المتبعة في التحليل والتي تقوم على إجراءات الترميز *Codage* الذي "يمثل مرحلة التقسيم والتجزئة للمحتوى إلى وحدات"[1] وتصنيف هذه الوحدات في فئات تسمى بفئات المحتوى أو التحليل، ثم التكميم *Quantification* وهو وضع وحدات المحتوى أو التحليل في صورة "قابلة للعد والقياس"(87).

الإجراءات المطلوب اتخاذها، هي: تعيين وحدات التحليل كوحدات ترميز وتكميم وتحديد فئات التحليل كوحدات تصنيف.

1– تعيين وحدات التحليل: هي وحدات التسجيل والسياق.

1/1– وحدة التسجيل– *L' unité d' enregistrement*

تعد "أصغر جزء في المحتوى يختاره الباحث ويخضعه للعد والقياس، ويعبر ظهوره أو غيابه وتكراره عن دلالة معينة في رسم نتائج التحليل"[2]، والجزء الذي اخترناه: التسميات والصيغ الدالة على القوى الاجتماعية موضوع الحديث.

2/1– وحدة السياق– *L' unité de Contexte*

هي الوحدة الأكبر لوحدة التسجيل، بما أن التسميات والصيغ الدالة على القوى الاجتماعية موضوع الحديث هي وحدات التسجيل، تكون الموضوعات المتناولة هي وحدة السياق.

2– تحديد فئات التحليل: هي فئات مستخرجة من المحتوى باعتبار أن"ترميز وحدة تسجيل هو تعيين فئة لها"[3] وأن ("مايبتغيه تحليل مضمون هو ما تبتغيه فئاته" كما يقول بيرلسون)[4]، هذه الفئات تتمثل في قطاعات العمل المتناولة والقوى الاجتماعية موضوع الحديث كمتغيرات داخلية.

البحث، يستهدف أساسا القوى الاجتماعية موضوع الحديث أما قطاعات العمل كموضوعات متناولة فهي مجرد متغيرات مساعدة أو مكملة.

باستخدام مصطلح (القوى الاجتماعية) نكون قد استبعدنا القوى الخارجية والقوى المطلقة والمجردة وأبقينا على القوى التي يرد ذكرها في الخطاب، سواء عند تناول قطاعات العمل أو عندما تكون هي موضوع الحديث وتشمل: العمال، الفلاحون، القوى العامة، القوى المشتركة، قوى غير محددة ، أما قطاعات العمل فتتمثل في: قطاعات الصناعة، الفلاحة والخدمات والتنمية عموما.

---

(1) مرجع سابق، محمد عبد الحميد ، ص **149**.

(2) نفس المرجع ، ص**136** و**137**.

(3) Roger, Mucchielli, L'analyse de Contenu des Documents est des Communications,4 édition (Les Editions E S F, Entreprise Moderne D'edition, Librairies Techniques, 1982), P.35.

(4) Ibid. p.34.

1/2- قطاعات العمل المتناولة

1/1/2- قطاع الصناعة: كل حديث عن (سياسة التصنيع)، (الشركات)، (المصانع) أو (المعامل) وعن (المناجم).

2/1/2- قطاع الفلاحة: كل حديث عن القطاع الفلاحي الخاص، التعاوني والمسير ذاتيا.

3/1/2- قطاعات الخدمات والتنمية عموما: كل حديث عن النقل، التربية والتعليم، الصحة والإدارة في معناها العام وعلى الخصوص السياسة الخارجية وكل ذكر قائم على التقييم العام لمجمل قطاعات العمل.

2/2- العمال

كل حديث عن العمال هو عن "... العمال سواء كانوا فلاحين أو غيرهم من عمال الصناعات أو الإدارات"[1]، يعني الحديث عن ثلاث فئات مهنية تنتمي إلى ثلاث طبقات اجتماعية.

1/2/2- عمال الصناعة: هم من أصحاب العمل اليدوي ويشكلون نواة الطبقة العاملة.

2/2/2- عمال الإدارة: هم أصحاب العمل الفكري من الإطارات والمناضلين والموظفين، يتواجدون بقطاعات العمل الثلاثة وينتمون إلى الفئات المتوسطة.

3/2/2- عمال الأرض كفلاحين: هم عمال وفلاحون في نفس الوقت، عمال لأنهم ينتمون تنظيميا إلى الإتحاد العام للعمال الجزائريين وفلاحون لأنهم يشتغلون في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا وينتمون اجتماعيا إلى طبقة الفلاحين.

4/2/2- العمال عامة: هم العمال في معناهم الواسع، يشملون إلى جانب الفئات الثلاثة السابق ذكرها باقي العاملين في قطاعات الخدمات.

3/2- الفلاحون

1/3/2- الفلاحون الخواص والفلاحون عامة: هم الملاك الكبار والمتوسطون وهم الفلاحون الصغار الذين يشكلون الأغلبية في طبقة الفلاحين، ثم هم الفلاحون عامة من غير تحديد.

2/3/2- فلاحوا التعاونيات: هم الفلاحون الذين كانوا قبل الشروع في تطبيق الثورة الزراعية فلاحين بلا أرض، وأصبحوا بعد إنشاء التعاونيات الفلاحية يطلق عليهم: فلاحوا التعاونيات.

4/2- القوى العامة: تتشكل من الشعب والشرائح الاجتماعية.

1/4/2- الشعب: عموم المواطنين الذين يقطنون حيزا جغرافيا محددا يطلق عليه الوطن أو القطر وهو، هنا: القطر الجزائري ويطلق على الساكنة فيه: الجزائريون.

---

(1) خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965– 19 جوان 1970، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، [نشر وزارة الإعلام والثقافة (إدارة الوثائق والمنشورات)، طبع – البعث– قسنطينة، ديسمبر 1970]، ص48.

2/4/2- الشرائح الاجتماعية: هي قوى نصف عامة بالنظر إلى الشعب كقوة عامة وتتمثل في الشرائح المهيكلة في منظمات جماهيرية بالنظر إلى الجنس كما هو الشأن في الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات،العمر كما هو الحال في الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية أو انطلاقا من وضع خاص مكتسب كما هو الأمر في المنظمة الوطنية للمجاهدين، ثم هناك الأرامل والأيتام، البطالون والأطفال كشرائح خاصة.

5/2- القوى المشتركة: تتمثل في العمال والفلاحين وفي حالات ربط مختلفة.

1/5/2- العمال والفلاحين: كل ربط بين (العمال) في معناهم الواسع أم الضيق و(الفلاحين) بمعنى سائر الفلاحين أم بمعنى: عمال الأرض.

2/5/2- حالات ربط مختلفة: كل حالات الربط فيما بين القوى الاجتماعية المختلفة، سواء كان هذا الربط بين طرفين أو أكثر.

6/2- قوى غير محددة: هي القوى التي أفرزتها حرب التحرير وأفرزها الصراع على السلطة بعد الاستقلال، الأمر الذي أدى إلى وجود فئتين مختلفتين:

1/6/2- القوى المساندة: هي القوى التي يطلق عليها: القوى الثورية، لأنها تساند الثورة ونظام الحكم القائم.

2/6/2- القوى المعادية والمعارضة: هي القوى التي يطلق عليها: أعداء الثورة، تتكون من الخونة الذين تعاونوا مع الاستعمار والذين أزيحوا وأبعدوا نتيجة الصراع على الحكم بعد الاستقلال.

3- تصميم استمارة التحليل: هي "إطارا محددا لتسجيل المعلومات التي تفي بمتطلبات البحث، حيث يتم تصميمها بما يتفق وأغراض التحليل، وتعبر كميا عن رموز الوثيقة الواحدة"[1]، تتكون من ثلاثة أقسام تتضمن بيانات خاصة بكل نص خطاب، يعني أن عدد خطب العينة البالغ: ثلاثة وعشرين خطابا، سيقابله ثلاثة وعشرون استمارة تحليل.

(1) مصدر سابق، محمد عبد الحميد، ص152.

الجدول، رقم:03 استمارة التحليل

بيانات أولية	السنة 1 نوع المناسبة 2 3 4 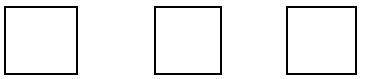 الجزء ورقم الخطاب 5 6 عدد الصفحات 7
بيانات كمية: فئات القوى الاجتماعية موضوع الحديث	قطاعات العمل 8 9 10 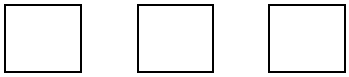 العمال 11 12 13 14 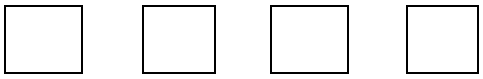 الفلاحون 15 16 القوى العامة 17 18 القوى المشتركة 19 20 قوى غير محددة 21 22
ملاحظات	

دليل الاستمارة

القسم الأول: بيانات أولية، هي بيانات خاصة بالتوزيع السنوي للخطب، المناسبات التي ألقيت فيها، أجزاء خطب الرئيس بومدين، رقم الخطاب ثم عدد صفحات نص كل خطبة أو كلمة، يشتمل على سبع مربعات:

1- المربع رقم 01 لسنة الخطاب، تخصيص مربع واحد تسجل فيه السنة التي ألقي فيها الخطاب أو الكلمة، بدل تصميم ثلاثة عشر مربعا لثلاثة عشر سنة، وهي الفترة الزمنية التي تغطيها العينة، لأن هناك أكثر من خطاب يشترك في سنة واحدة، وتكرار ظهور رقم مربع معين أكثر من مرة للتدليل على أكثر من خطاب من خطب العينة قد يخلق بعض التشويش في التعرف على نص الخطاب مباشرة من المربع.

2- المربعات من2-4 لنوع المناسبة، هناك ثلاث مناسبات خصت كل مناسبة بمربع: المربع رقم 2 لذكرى أول ماي (عيد العمال)، المربع رقم3 لذكرى تأسيس الاتحاد وتأميم المحروقات، المربع رقم 4 لمؤتمرات ولقاءات الاتحاد العام للعمال، يؤشر فيها على المناسبة بعلامة (×).

3- المربع رقم 05 و 06 للجزء ورقم الخطاب، المربع رقم 05 للجزء ورقم 06 لرقم الخطاب، تخصيص مربع واحد يسجل فيه في كل مرة جزء من أجزاء خطب الرئيس هواري بومدين البالغة تسعة أجزاء بدل تصميم تسع مربعات للأجزاء التسعة، ثم مربع واحد لتسجيل رقم الخطاب بدل تصميم ثلاثة وعشرون مربعا لثلاثة وعشرين خطبة.

4- المربع رقم 07 لعدد الصفحات، وبما أن هناك اختلاف يكاد يكون كليا في عدد صفحات الخطب موضع البحث والتحليل، كان من الأفضل تخصيص مربع واحد يسجل فيه عدد الصفحات.

القسم الثاني: بيانات كمية، هي بيانات خاصة بقطاعات العمل المتناولة والقوى الاجتماعية موضوع الحديث، تشمل مربعات يتم التأشير فيها بعلامة (×) كدلالة على الظهور ويعد القسم الأساسي في الاستمارة، حيث يضم خمسة عشر فئة تتوزع كما يلي:

1- المربعات من 08- 10 لقطاعات العمل: رقم 08 لقطاع الصناعة، رقم 09 لقطاع الفلاحة، رقم 10 لقطاعات الخدمات والتنمية.

2- المربعات من 11- 14 للعمال: رقم 11 لعمال الصناعة، رقم 12 لعمال الإدارة ، رقم 13 لعمال الأرض كفلاحين، رقم 14 للعمال عامة.

3- المربعان 15 و 16 للفلاحين: رقم 15 للفلاحين الخواص والفلاحين عامة، رقم 16 لفلاحي التعاونيات.

4- المربعان 17 و 18 للقوى العامة: رقم 17 للشعب، رقم 18 للشرائح الاجتماعية.

5- المربعان 19 و 20 للقوى المشتركة: رقم 19 للعمال والفلاحين، رقم 20 لحالات ربط مختلفة.

6- المربعان 21 و 22 للقوى غير المحددة: رقم 21 للقوى المساندة، رقم 22 للقوى المعادية والمعارضة.

القسم الثالث: ملاحظات، تتمثل في تعاليق ومناقشة للتسميات والصيغ الدالة على القوى الاجتماعية موضوع الحديث، ثم التعليق على البيانات الكمية الخاصة باستمارة كل نص، هذه هي مكونات استمارة التحليل، وهي "باعتبارها إطارا كميا لبيانات البحث، فإنها تعتبر نهاية عملية ملاحظة الباحث للمحتوى"[1].

إن وحدات التحليل المتمثلة في فئات الموضوعات المتناولة والقوى الاجتماعية موضوع الحديث هي ذاتها وحدة العد وهي وحدة "تشترطها كل معالجة قائمة على التكميم- *quantitatif est exigée par tout traitement* **[2]"، مثلما تشترط هذه المعالجة "تحديد الطريقة التي سنعد بها** *de préciser la façon dont on va compter*"[3]**، والتي تقوم على "اكتشاف ما إذا كانت الفئات أو الوحدات موجودة أو غير موجودة apear or not في المحتوى."[4]، ولا يهم الحجم الذي تأخذه هذه الوحدات في نص الخطبة أو الكلمة بقدر ما يهم الظهور في حد ذاته بالنسبة لمجموع خطب العينة.**

تظهر القوى الاجتماعية موضوع الحديث في الخطاب عبر تسميات وصيغ يتم رصدها وتسجيلها ما عدا التسميات والصيغ التي لها وظيفة الاتصال، مثل : (أيها الإخوة العمال)، سنكتفي بالتقاط النماذج المختلفة في نص الخطاب الواحد، مثل: (العمال) بصيغة الجمع و(العامل) بصيغة جمع المستغرق أو (العمال الجزائريون) و(العامل الجزائري) بإضافة الصفة (جزائري) وكذا صيغة التأكيد في (جميع العمال) أو (كل العمال)، أما التكرار في هذه التسميات والصيغ فلن يسجل، لأن المهم هو الظهور لا حساب التكرار الذي يحتاج إلى عملية تقطيع لنص الخطبة.

يتم تسجيل هذه التسميات والصيغ في جداول خاصة بالتمييز والربط بين مختلف القوى الاجتماعية أو مختلف المراكز، التمييز حاصل في الواقع الاجتماعي ويعني التخصيص والتعيين من أجل الاقتراب أكثر من المخاطب، أما الربط المقام في الخطاب فهو عبارة عن صيغ مركبة للدلالة على الاشتراك أو للتأكيد على التمييز الحاصل في الواقع الاجتماعي، يسمح كذلك بالاقتراب أكثر من المخاطب.

الغرض من هذه الجداول هو العرض والتعليق على مختلف التسميات والصيغ من خلال الاستشهاد من النص بالمقطع الذي ترد فيه التسمية أو الصيغة، إلا أنه ليس من الضروري التوقف عند كل التسميات والصيغ، قد نكتفي بمجرد العرض أو الإشارة في بعضها ونترك المتشابه منها إذا كان عرضها والتعليق عليها يوقع في التكرار.

---

(1) نفس المرجع، ص152 و153.

(2) Roger Mucchielli,op.cit p.31.

(3) Ibid. P.31.

(4) مصدر سابق، محمد عبد الحميد، ص183.

الطريقة المتبعة في التحليل ارتأيناها أن تكون: **إعادة تركيب الخطاب في شكل تسميات** وصيغ وأرقام وهي مرحلة تسمح **بالابتعاد عنه**، بينما **الاستشهاد منه** أثناء العرض والتعليق هو لإثبات ما نثيره من قضايا أو نذهب إليه من آراء وهي مرحلة تسمح **بالعودة إليه**، هذه الطريقة في التحليل تجعل هذا البحث من نوع **البحوث الوصفية**.

الفصل الثاني: إشكالية الحضور والمناسبة ومحاور الخطاب

تتضمن الخطبة في مقدمتها– عادة– من بين ما تتضمن صيغة إقامة الاتصال ذكر المناسبة والإشارة إلى المحاور المتناولة في الخطاب، هذه المعطيات الثلاثة يمكن استغلالها وتكون بمثابة مدخل للفصل المتعلق بالقوى الاجتماعية موضوع الحديث.

المبحث الأول: الحضور والمناسبة

المبحث الثاني: محاور الخطاب

المبحث الأول: الحضور والمناسبة

يفترض أن هناك علاقة بين الحضور والمناسبة، يكون الحضور خاصا أو عاما إذا كانت المناسبة خاصة أو عامة، إلى أي حد تتجلى هذه العلاقة ؟ كدليل على وجود حضور لهما في الخطاب.

أولا– الحضور من خلال صيغ إقامة الاتصال

ثانيا– المناسبة كموضوع متناول في الخطاب

أولا– الحضور من خلال صيغ إقامة الاتصال

يمكن تصنيف هذه الصيغ إلى صيغ خاصة بالعمال كحضور وصيغ خاصة بالحضور العام.

1- الحضور من العمال

الجدول رقم:04 صيغ إقامة الاتصال الخاصة بالعمال كحضور

الجزء	رقم الخطاب	الصيغ	الصفحة
الثالث	05	– (أيها الإخوة العمال)	31
"	07	– (إخواني العمال)	299
"	08	–(أيها الإخوة العمال)	349
الرابع	09	–(إخواني العمال)	133
"	10	–(أيها الإخوة العمال)	193
"	11	–(أيها الإخوة العمال)	261
"	12	–(أيها الإخوة العمال)	419
الخامس	14	–(أيها الإخوة العمال)	347
"	15	– (أيها الإخوة العمال .. أصدقاؤنا (هكذا) وضيوفنا الكرام)	373
الخامس (الفصل الثاني)	17	– لاشيء،[في صيغة المحافظة على الاتصال (أيها الإخوة العمال)]	223
السادس	18	–(أيها الإخوة والأخوات)،[في صيغة المحافظة على الاتصال (أيها الإخوة العمال)]	52
"	19	–(أيها الإخوة العمال، أيها الإخوة النقابيون)	88
الثامن	22	–(أيها الإخوة)، [الحضور من أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد)	39
"	23	–(أيها الإخوة العمال)	87
المجموع	14 خطبة		

يلاحظ على هذا الجدول :

الملاحظة الأولى– العمال كحضور ظهروا منفردين في أربعة عشر خطبة من بين مجموع خطب العينة البالغ: ثلاثة وعشرون خطبة، وهو ما يعني أننا أمام حضور عمالي لا يتجاوز نصف خطب العينة إلا بقليل، كان المفروض أن الحضور يتكون من العمال وحدهم، أن ثلاثة وعشرين خطبة يقابلها ثلاثة وعشرون صيغة إقامة اتصال.

الملاحظة الثانية– غياب صيغة إقامة الاتصال في الخطاب رقم 17، الذي لا نعرف الحضور فيه إلا في نهايته عندما نقرأ بالصفحة (231) في صيغة المحافظة على الاتصال (**أيها الإخوة العمال**)، ولهذا السبب صنفنا هذه الصيغة ضمن الصيغ الدالة على العمال كحضور، كان الأنسب تعيين الحضور في صيغة إقامة الاتصال لا في صيغة المحافظة عليه، لا ندري ما إذا كان هذا الغياب سببه الإغفال أم الترك العمدي ؟ لأنه يعني أن صيغة إقامة الاتصال هي صيغة شكلية تنتهي مهمتها بتعيين الحضور، بالإمكان الاستغناء عنها في بداية الخطاب، بينما الاستغناء عن صيغ المحافظة على الاتصال يبدو غير ممكن، لأنها تعين الحضور كما حصل في الخطب التي خلت من صيغ إقامة الاتصال والأهم من ذلك أنها تشد انتباه المخاطب وهي بمثابة استراحة للخطيب، فضلا عن أنها تتيح الانتقال من موضوع إلى آخر.

الملاحظة الثالثة– ذكر العمال في كل من صيغتي:(أيها الإخوة العمال)، (إخواني العمال)، وهما الصيغتان المستخدمان في المناسبات الثلاث: ذكرى أول ماي (عيد العمال) وذكرى التأسيس والتأميم حيث يتكون الحضور أساسا من العمال نظرا لطابعهما الاحتفالي ، وكذلك في المؤتمرات واللقاءات الخاصة بالإتحاد العام للعمال الجزائريين حيث يتكون الحضور من العمال الأعضاء في النقابة ويستوجب فيها التعيين لكن الرئيس لا يفعل.

الملاحظة الرابعة– ذكر النقابيين في صيغة (**أيها الإخوة العمال، أيها الإخوة النقابيون**) بالخطاب رقم 19، وهي صيغة تناسب كذلك الحضور الذي يتكون من العمال ومن النقابيين ، يعني أن الرئيس سواء في هذه الصيغة أو في الصيغتين السابقتين يصر على مخاطبتهم بصفتهم عمالا لا نقابيين، مع أن التسمية: عمال، تشمل العمال الأعضاء في النقابة والعمال غير الأعضاء، بينما الصفة (نقابي) هي الألصق بالمناسبة: المؤتمر والأقرب إلى الحضور: النقابيون، وهم في هذه اللحظة نقابيون أكثر منهم عمالا وعمال أكثر منهم مواطنون، لكن يبدو أن الرئيس يميل إلى الترتيب المعاكس ، فالنقابي هو عامل قبل أن يكون نقابيا والعامل هو مواطن قبل أن يكون عاملا، الصفة (مواطن) يحب أن تبقى دائما وأبدا هي الأولى لأنها تشمل جميع الصفات الأخرى، مع أن الأمر ليس قضية أشمل أو أفضل أو أشرف أو أنبل وإنما مسألة وضع الفرد في المجتمع الذي يعيش فيه، فإذا لم يكن عاملا فهو متقاعد أو بطال أو طالب لا زال يدرس أو مريض أو عاجز مقعد، فهؤلاء كلهم مواطنون وحتى الأطفال هم مواطنون، إننا نتحدث عن أوضاع حقيقية يعيشها الأفراد في أي مجتمع، والأمر ليس مفاضلة بين هذه الصفات والصفة (مواطن)، خاصة لما يكون هذا المواطن

بطال أو مريض أو عاجز مقعد.

الملاحظة الخامسة– صيغة غير محددة تتمثل في صيغة (أيها الإخوة والأخوات) التي وردت في الخطاب رقم 18، لكن المعني بها نجده في صيغة المحافظة على الاتصال (أيها الإخوة العمال) بالصفحة (55)، الأمر الذي جعلنا نعتبر هذه الصيغة تشير إلى العمال كحضور، وكذلك صيغة (أيها الإخوة) التي وردت في الخطاب رقم 22،لكن بما أنها ألقيت على (أعضاء اللجنة التنفيذية للإتحاد العام للعمال الجزائريين)، فإن مثل هذا الحضور لا يحتاج إلى تعيين لأنه لا يمكن أن يعني غيرهم.

2- الحضور العام

الجدول رقم: 05 صيغ إقامة الاتصال الخاصة بالحضور العام

الجزء	رقم الخطاب	الصيغ	الصفحة
الأول	01	–(إخواني العمال:إخواني أعضاء الأمانة الوطنية للإتحاد العام للعمال الجزائريين: إخواني الحضور وجميع الحاضرين)	165
"	02	–(أيها الإخوة المواطنون)	295
"	03	– لاشيء، [لكن في صيغة المحافظة على الاتصال نجد صيغة (أيها الإخوة العمال، أيها الإخوة الفلاحين)، وكذلك صيغة (أيها الإخوة الفلاحين، أيها الإخوة العمال)]	559
الثاني	04	–(أيها الإخوة المواطنون)	215
الثالث	06	–(إخواني العمال.. إخواني المناضلين..)	39
"	13	–(أيها الإخوة العمال، أيها المواطنون، أيتها المواطنات)	463
الخامس	15	–(أيها الإخوة العمال.. أصدقاؤنا وضيوفنا الكرام)	373
""	16	–(أيها الإخوة العمال في كل أنحاء الوطن .. أيها الإخوة والأخوات)	417
السابع	20	أيها الإخو والأخوات..أيها الضيوف الكرام)	14
"	21	–(أيها الإخوة المواطنون)	51
المجموع	10 خطب		

يلاحظ على هذا الجدول:

الملاحظة الأولى– ذكر الحضور العام في عشر خطب يعني الظهور في ما يقارب نصف مجموع خطب العينة البالغ: ثلاثة وعشرون خطبة، هذا الحضور العام في خطب يفترض أنها خاصة بالعمال وبالاتحاد العام للعمال، لا يعد مجرد مزاحم للعمال وإنما بكل بساطة هو يزيح العمال ويحل مكانهم في خطب كان المفروض كل صيغة إقامة اتصال في كل خطبة لا تتضمن إلا تسمية: العمال.

الملاحظة الثانية– غياب صيغة إقامة الاتصال في الخطاب رقم 03 ، لكن في الصفحة (565) نتعرف على الحضور في صيغتي المحافظة على الاتصال: (**أيها الإخوة العمال، أيها الإخوة الفلاحين**) وفي نفس الصفحة (**أيها الإخوة الفلاحين، أيها الإخوة العمال**)، الأمر الذي يجعلنا نصنفها ضمن الصيغ الدالة على الحضور العام، ويلاحظ على الصيغة الأولى أنها بدأت بذكر (**العمال**) ثم (**الفلاحين**) بينما بدأت الصيغة الثانية بذكر (**الفلاحين**) ثم (**العمال**)، وكأنه نوع من إقامة العدل أو المساواة بينهما، خاصة لما نعرف أن الأسبقية كانت تعطى دائما للعمال.

الملاحظة الثالثة– ذكر المواطنين في صيغة (**أيها الإخوة المواطنون**) في الخطب رقم: 02، 04، 21، وهي صيغة إقامة اتصال مفردة تلغي بكل بساطة العمال كمخاطب خاص وتحيلنا مباشرة على المخاطب العام، وتلغي المناسبة لصالح الحضور، لأنها من الصيغ الخاصة بالخطب العامة الموجهة إلى الشعب.

الملاحظة الرابعة– أنه في الخطاب رقم 02 يبدأ بكل بساطة بصيغة إقامة الاتصال (**أيها الإخوة المواطنون**) وينهيه في الصفحة (298) بصيغة (**أيها الإخوة العمال والفلاحون**)، مما يعني أن ذكر المواطنين لا يخلوا من الالتباس وهو ما يسمح باستنتاج أن (**المواطنين**) الذين عناهم في بداية الخطبة هم في الحقيقة (**العمال والفلاحون**)، وأن الخطيب قد فضل إقامة الاتصال بهم كمواطنين بدل كعمال وفلاحين، أو أن الحضور يتكون فعلا من المواطنين وأن العمال والفلاحين ما هم إلا قسم من الحضور قد يكون القسم الأكبر.

الملاحظة الخامسة– التمييز في صيغة (**أيها الإخوة العمال، أيها المواطنون، أيتها المواطنات**) يجعل ذكر (**العمال**) في حفل كأنه ليس حفلهم وإنما هو حفل يشتركون فيه مع غيرهم (**المواطنون**) أو يحضرونه مثل غيرهم، أما (**المواطنات**) فذكرهم قد يكون من باب المجاملة أو أن حضورهن كان ملفتا لنظر الرئيس فذكرهن.

الملاحظة السادسة– ذكر(**إخواني أعضاء الأمانة الوطنية للإتحاد العام للعمال الجزائريين**) بالخطاب رقم 01، تمييزا لهم عن العمال وعن باقي الحضور، ولا يوجد ما يستدعي تخصيصهم بالذكر اللهم إلا إذا كان هناك سبب لا نعرفه، وعلى كل فالرئيس لم يذكر العمال بصفتهم النقابية إلا في هذا الخطاب وفي الخطاب رقم 19 بمناسبة ذكرى عيد العمال.

الملاحظة السابعة– ذكر المناضلين في صيغة واحدة (إخواني المناضلين) بالخطاب رقم 06، لا بد أن هذه الصيغة تعني الحضور من مناضلي الحزب بقدر ما تعني العمال النقابيين كمناضلين في الحزب.

الملاحظة الثامنة– ذكر الحضور في صيغة واحدة (إخواني الحضور وجميع الحاضرين) بالخطاب رقم 01، وهي صيغة غير محددة، المتحدث إليهم غير معين فيها، ويفهم من التأكيد في عبارة(وجميع الحاضرين) أن الخطيب يجد صعوبة في تعيين الحضور، الصعوبة ليست ناتجة عن كون (الحضور) غالبا ما يكون عاما وإنما لكونه غير محدد.

الملاحظة التاسعة– صيغة غير محددة، تتمثل في صيغة (أيها الإخوة والأخوات) بالخطاب رقم20، لعدم وجود أية إشارة في صيغ المحافظة على الاتصال تعين الحضور، خاصة وأنها استخدمت في مناسبة يحظرها العمال وغير العمال وهي: ذكرى تأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات.

الملاحظة العاشرة– ذكرا لضيوف في صيغة (..أصدقاؤنا (هكذا) وضيوفنا الكرام) بالخطاب رقم 15، وصيغة (أيها الضيوف الكرام) بالخطاب رقم 20، والضيوف يبقوا ضيوفا ولا يعد حضورهم مزاحما للعمال، لكن لا يخلوا من تأثير معين في الخطاب من خلال تناول الشأن الداخلي بشيء من التحفظ أو زاوية معينة أو تناول الشأن الخارجي بتوجيه رسائل معينة "وليس هذا من باب التبجح أو التفاخر أمام أصدقائنا وضيوفنا ولكن فقط حقائق تاريخية لابد من ذكرها"[1]، ورد هذا القول في سياق تقييم الوضع إيجابيا في الجزائر بعد الاستقلال.

حقيقة أن الخطيب لا يحتاج إلى حضور الضيوف لكي يتوجه برسائل معينة إلى الخارج لأن وسائل الإعلام وعلى رأسها وكالات الأنباء فضلا عن السفارات، تقوم بعملية توصيل هذه الرسائل لمن يفترض أنها تهمه، إلا أن حضورهم يشجع أكثر على هذا التناول.

الملاحظة الحادية عشر– التأكيد الذي نجده في صيغة (أيها الإخوة العمال في كل أنحاء الوطن) يعني أنه لا يخاطب الحاضر من العمال فقط وإنما يخاطب كذلك الغائب منهم، فالحضور هم دائما قسم من المخاطب.

قد يلاحظ أننا اقتصرنا على تسجيل صيغ إقامة الاتصال التي تتواجد في بداية الخطبة وأهملنا صيغ المحافظة عليه التي تتواجد داخل الخطبة، لأنها مجرد تكرار أو اختزال للصيغة الأولى، لكن عندما تغيب صيغة إقامة الاتصال في بداية الخطبة يكون التعرف على الحضور من خلال صيغة المحافظة عليه داخل الخطبة، الحضور كمتحدث إليهم يشكلون مع الغياب كمتحدث عنهم المخاطب.

(1) مصدر سابق، الجزء السابع، (مهرجان عمالي انتظم بمناسبة الذكرى الـ 20 لتأسيس ا ع ع ج والذكرى الـ 5 لتأميم المحرقات (دار الشعب 24 فيفري 1976)، ص16.

3- المقارنة بين خطابين

الخطاب الأول: (كلمة الرئيس هواري بومدين في الذكرى الـ 2 لتأميم المحروقات والذكرى الـ 17 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين24 فيفري 1973)[1]، تشتمل على خمس صفحات ونصف وهي كلمة موجهة إلى العمال كحضور لأن صيغة إقامة الاتصال فيها (أيها الإخوة العمال).

الخطاب الثاني: خطاب ألقي في (عيد العمال بمدينة الوانزة 1 ماي 1968)[2]، يشتمل على خمس صفحات وهو موجه إلى المواطنين كحضور لأن صيغة إقامة الاتصال فيه، هي: (أيها الإخوة المواطنون).

الغرض من هذه المقارنة معرفة ما إذا كان هناك فرق في الموضوعات المتناولة والقوى الاجتماعية موضوع الحديث ؟ بين خطاب يتوجه إلى حضور من العمال وخطاب يتوجه إلى حضور من المواطنين، من خلال تقديم استمارتين نموذجيتين والقيام بعرض لمضمون الخطابين ومن المهم معرفة الزاوية التي يتحدث منها الخطيب، يمكن أخذ أي خطاب في عملية المقارنة هذه، كل ما يجب مراعاته في هذا الاختيار هو التساوي إلى حد ما في عدد الصفحات.

يسمح هذا التحليل كذلك، بمعرفة ما إذا كان هناك تناول لقطاعات العمل الثلاثة: الصناعة، الفلاحة والخدمات ؟ أم أن هناك تناول لنشاط السلطة في هذه القطاعات ؟ وبالتالي يندرج هذا التناول ضمن قطاعات الخدمات وبالتحديد الإدارة في معناها العام، أي في صورتها الإدارية البحتة وصورتها السياسية.

(1) خطب الرئيس بومدين، 5ماى 1972- 19 جوان 1973،الجزء الخامس، (كلمة الرئيس هواري بومدين في الذكرى الـ 2 لتأميم المحروقات والذكرى الـ 17 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين)، [الجزائر: مطبعة الشركة الوطنية "الشعب الصحافة"- 1 ساحة موريس أودان] ص347- 352.

(2) مصدر سابق، الجزء الثاني، (عيد العمال بمدينة الوانزة 1 ماي 1968)، ص215- 219.

الخطاب الأول

الجدول رقم: 06

استمارة تحليل الخطاب الموجه إلى العمال كحضور

بيانات أولية	**السنة**	1 **1973**
	نوع المناسبة	2 [ ] 3 [×] 4. [ ]
	الجزء ورقم الخطاب	5 **الخامس** 6 **14**
	عدد الصفحات	7 **05 ص و17 س**
بيانات كمية:		8 9 10
القوى الاجتماعية	**قطاعات العمل**	[×] [×] [ ]
موضوع الحديث		11 12 13 14
	العمال	[×] [×] [ ] [×]
	الفلاحون	15 16 [ ] [×]
	القوى العامة	17 18 [×] [×]
	القوى المشتركة	19 20 [ ] [×]
	قوى غير محددة	21 22 [ ] [ ]
ملاحظات		

1/3- الموضوعات المتناولة الدالة على قطاعات العمل

بدأ الخطاب بمقدمة تناول فيها دلالة هذه المناسبة المزدوجة، ثم شرع في تناول الموضوعات التالية:

الموضوع الأول- انتصار في المعركتين: "إن المعركة حقيقة كانت في المرحلة الأولى من أجل الاستقلال أما في المرحلة الثانية فقد كانت من أجل القضاء على المصالح الأجنبية، وقد انتصرنا في المعركتين"[1]، تناولهما بطريقة من التداخل بحيث لا يمكن الفصل بينهما. الانتصار في المعركتين شارك فيه الجميع لكن بدرجات متفاوتة أو متساوية، مثلما كان للنخبة الدور الأبرز والحاسم في حرب التحرير، فالسلطة هي التي اتخذت قرارات (القضاء على المصالح الأجنبية) والفضل كله يعود للسلطة.

الموضوع الثاني- معركة (إعطاء محتوى): "أما اليوم فالمعركة متجهة إلى إعطاء محتوى اجتماعي واشتراكي لهذا الاقتصاد."(100) وتناول في إطار هذه المرحلة الثالثة:

1- موضوع الثورة الزراعية: "ومن هنا دخلنا معركة الثورة الزراعية بكل عزم وإصرار وثبات من أجل خلق ثورة في الأرياف وتطبيق عدالة حقيقية والقضاء على الفقر والجهل والتخلف والعزلة التي يوجد عليها إخواننا الفلاحون." (100)، لو أن السلطة أنها لم تقرر الثورة الزراعية لما كانت هناك ثورة زراعية.

2- موضوع قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات: "ولابد أن نستعرض في السنة القادمة عند احتفالنا بهذه الذكرى الغالية نتائج هذه التجربة الثورية المهمة وهي تطبيق قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات وإشراك العمال في تسيير المؤسسات التي يعملون بها."[2]، السلطة هي التي قررت سن هذا القانون وعندما يتحدث عنه فهو يتحدث عن شأن يدخل ضمن مهام السلطة.

المرحلتان يشترك فيها قطاعات العمل الثلاثة: قطاع الفلاحة من خلال (الثورة الزراعية)، قطاع الصناعة وقطاعات الخدمات والتنمية عموما من خلال (قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات) حيث يعني هذا القانون مؤسسات القطاع الصناعي ومؤسسات القطاع العام في قطاعات الخدمات، أما مرحلة حرب التحرير فتعني التاريخ وتدخل في قطاعات الخدمات بما فيها الإدارة في معناها العام.

الموضوع الثالث- تقييم عام، تضمن الإشارة إلى: "وإذا كنا قد استرجعنا هذه الثروات [ثروة البترول] فيجب أن نحافظ عليها"[3]، (تنظيم المجالس العمالية)،(النقابة والمنظمات الجماهيرية الأخرى)، التقييم يعني التنمية عموما، لأنه يعمد إلى ما يشبه الجرد ويكتفي بمجرد الإشارة ولا يتوقف عند موضوع معين.

(1) نفس المصدر، ص349.

(2) نفس المصدر، ص350.

(3) نفس المصدر، 351.

2/3– التسميات والصيغ الدالة على القوى الاجتماعية موضوع الحديث

أولا– العمال

1– عمال الصناعة: (للطبقة العاملة)، (العمال [قانون التنظيم الاشتراكي للمؤسسات])، (أنتم كعمال [انتخاب المجالس العمالية)]، (النقابة) و(النقابة والعمال).

2– عمال الإدارة: (الدولة [بمعنى: السلطة أو الإدارة])، (نحن كمسئولين)، (إطارات الشركة الوطنية "سونطراك")، (السلطة)، (جبهة التحرير) أو(الحزب).

3– عمال الأرض كفلاحين: لا شيء.

4– العمال عامة: (الطبقات الكادحة)، (عمال المدن)، (العمال) و(العمال الجزائريين).

ثانيا– الفلاحون

1– الفلاحون والفلاحون عامة: لا شيء.

2– فلاحي التعاونيات:(إخواننا الفلاحون)، (الفلاحين الفقراء) [الثورة الزراعية].

ثالثا– القوى العامة

1– الشعب: (الشعب الجزائري)، (أبناؤها [الجزائر])، (الشعب).

2– الشرائح الاجتماعية: (مواطنون ينتظرون تشغيلهم)، (كل المنظمات الجماهيرية)(*).

رابعا– القوى المشتركة

1– العمال والفلاحين: لا شيء.

2– حالات ربط مختلفة: (المناضلين والعمال وكل المخلصين لهذا الوطن)، (النقابة والمنظمات الجماهيرية الأخرى).

خامسا– قوى غير محددة

1– القوى المساندة: لا شيء.

2– القوى المعادية والمعارضة: لا شيء.

(*) بالرغم من التأكيد لا بد أن المقصود: (الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية)، (الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات) و(المنظمة الوطنية للمجاهدين)، يكون (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) قد استثني عندما قال: (على النقابة وعلى كل المنظمات الجماهيرية)، لأن لفظة (النقابة) تعنيه، أما الفلاحون فلم يكن لهم بعد تنظيم.

3/3- الملاحظات

هناك عدة معطيات في النص لم تسجل أو لم تؤخذ بعين الاعتبار:

- لم نسجل التسميات والصيغ التي فيها تكرار.

- "أن الجزائر والثورة الجزائرية (...) التي كافح واستشهد من أجلها مئات الآلاف من الجزائريين"[1]، باعتبار أن المقصود هم الذين استشهدوا فلا يمكن للخطاب أن يتوجه إليهم.

- "ولا يمكن أبدا أن ينشأ في هذا البلد طبقة بورجوازية مستغلة"[2]، لأن الأمر يتعلق باحتمال وجودها في المستقبل.

- "أن طبقة العمال في بعض هذه البلدان" (104) ، باستخدام مصطلح (القوى الاجتماعية) في الجزائر نكون قد استبعدنا مثل هذه التسميات والصيغ التي تخص الخارج.

- "هي كذلك مسئولية اللجنة الوطنية المكلفة بالإشراف على إعداد نصوص تطبيق قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات"[3]، يعد الأشخاص الموجودين فيها مؤقتين، حيث سيتم حلها مباشرة بعد الانتهاء من مهمة إعداد هذه النصوص.

- "وسيدخل العمال في هذه السنة مرحلة خطيرة جدا وهي تنظيم المجالس العمالية." (102) ، هي مجالس لم تؤسس بعد وبالتالي لا يوجد أشخاص فيها حتى يتوجه إليهم بالخطاب.

(1) نفس المصدر، ص347.

(2) نفس المصدر، ص349.

(3) نفس المصدر، ص351.

الخطاب الثاني

الجدول رقم: 07

استمارة تحليل الخطاب الموجه إلى المواطنين كحضور

بيانات أولية	**السنة**	1: **1968**
	نوع المناسبة	2: × ; 3: ☐ ; 4: ☐
	الجزء ورقم الخطاب	5: **الثاني** ; 6: **04**
	عدد الصفحات	7: **05 ص**
بيانات كمية:	**قطاعات العمل**	8: ☐ ; 9: ☐ ; 10: ×
القوى الاجتماعية موضوع الحديث	**العمال**	11: × ; 12: × ; 13: ☐ ; 14: ×
	الفلاحون	15: × ; 16: ☐
	القوى العامة	17: × ; 18: ×
	القوى المشتركة	19: × ; 20: ×
	قوى غير محددة	21: ☐ ; 22: ×
ملاحظات		

1/3- الموضوعات المتناولة الدالة على قطاعات العمل

يبدأ الخطاب بمقدمة تتناول مكان الاحتفال (الوانزة) حيث توجد مناجم الحديد، ثم كان الشروع في:

تقييم عام، تتداخل فيه (معركة التحرر الاقتصادي) مع (معركة البناء والتشييد)، يتناول في إطار هذين المعركتين: (قرار التأميم [تأميم المناجم]) وتخليص (البلاد من قواعد الاستغلال التي تمثل الاستعمار الجديد)، معنى (الثورة) ومعركة القضاء (على قواعد الاستعمار والقضاء على الاستعمار الجديد)، (الثورة) و(الواجب يقع على عاتقنا جميعا)، (طريقة السلف والتعاون) و(سياسة الاعتماد على النفس)، (الطريق الذي اخترناه) و(أصوات المغرضين أعداء الثورة والشعب)، (رفع الإنتاج) و(معركة التحرر الاقتصادي).

هناك صعوبة حقيقية في تحديد مضمون هذا الخطاب الذي يقوم على التقييم العام لموضوعين بنوع من التداخل الذي يصعب فيه فصل أحدهما عن الآخر، أو بالأحرى هو موضوع واحد له جانبين، كل جانب يمسك بالآخر ليس فقط على مستوى الصياغة وإنما أيضا على صعيد المضمون، يشمل هذا التقييم قطاعات الخدمات والتنمية عموما.

2/3- التسميات والصيغ الدالة على القوى الاجتماعية موضوع الحديث

أولا- العمال:

1- عمال الصناعة: (العمال [مناجم الوانزة]).

2- عمال الإدارة: (الحكومة والمسئولين).

3- عمال الأرض كفلاحين: لا شيء.

4- العمال عامة: (العامل الجزائري)، (الطبقات الكادحة)، (ملايين الكادحين من أبناء هذا الوطن)، (العمال)، (عاملنا) و(الملايين الكادحين).

ثانيا- الفلاحون

1- الفلاحون والفلاحون عامة: (الفلاح ساكن الجبل).

2- فلاحي التعاونيات: لا شيء.

ثالثا– القوى العامة

1– الشعب: (الشعب)، (الطبقات)، (جميع المواطنين بدون استثناء)، (الشعب الجزائري)، (المواطن الجزائري)، (جميع الجزائريين في مختلف أرجاء هذا الوطن)، (الجماهير الشعبية)، (معشر الجزائريين).

2– الشرائح الاجتماعية: (للبطال).

رابعا– القوى المشتركة

1– العمال والفلاحين: (العمال والفلاحين).

2– حالات ربط مختلفة: (العامل والفلاح وكل مواطن جزائري).

خامسا– قوى غير محددة

1– قوى مساندة: لا شيء.

2– قوى معادية ومعارضة: (بعض البقايا من أذناب الاستعمار)، (قوة معادية سواء كانت داخلية أم خارجية)، (أصوات المغرضين أعداء الثورة والشعب)، (أناس).

3/3– ملاحظات

هناك معطيات في النص أهملت لأسباب مختلفة:

– التسميات والصيغ التي فيها تكرار.

– الإشارة إلى القوة المعادية الخارجية مثلها مثل (أيدي الأجانب) لا يدخلان ضمن القوى الاجتماعية، لكن في المقابل أن الربط في صيغة (أية قوة معادية سواء كانت داخلية أو خارجية) يفرض تسجيلها كما هي.

– لا يمكن التوجه بالخطاب إلى (الشهداء) أو "مليون ونصف مليون من شهداء هذا الوطن العزيز."[1] .

هذه المقارنة بين خطاب يتكون الحضور فيه من العمال وخطاب يتكون الحضور فيه من المواطنين، تكشف أن الموضوعات المتناولة في الخطابين هي موضوعات متناولة من زاوية الحديث عن نشاط السلطة، باعتباره نشاط وطني عام، الأمر الذي يجعل الخطاب عاما ويجعل السلطة هي محور كل شيء "فهل من المعقول أن تكون لهذه الإنجازات العديدة المتشابكة، الجسيمة المتنوعة، جدواها بدون أية إرادة سياسية جوهرية، وبدون أي تنظيم للجهود

(1) نفس المصدر، ص215.

والمسئوليات، أي بدون إقامة دولة جدية تفرض نفسها كمحور رئيسي ينتظم حوله المجتمع بكامله، أو كهيكل تتألف فيه الأنشطة الاقتصادية الثقافية الاجتماعية لتضمن بذلك الترقية الوطنية."[1]، أما المخاطب الذي يتكون من الحضور والغياب فهو مخاطب عام.

يلاحظ أن الخطاب أو الكلمة التي كان فيها توجه إلى المواطنين كحضور ألقيت سنة 1968، بينما الكلمة التي كان فيها توجه إلى العمال كحضور ألقيت سنة 1973، قد يعني ذلك أن هناك تطور في موقف الرئيس الذي بدأه في بداية حكمه بالتوجه إلى المواطنين لحاجة النظام الجديد إلى الجميع، ثم أخذ ينحاز شيئا فشيئا إلى العمال، لكن عند مراجعة الجدول الخاص بالمواطنين كحضور، نجد أنه في الخطاب الذي ألقي أثناء (الاحتفال بعيد الشغل (قاعة حرشاء) 1 مايو 1976)، كان يتوجه فيه إلى المواطنين كحضور لأن صيغة إقامة الاتصال كانت: (**أيها الإخوة المواطنون**)[2] .

(1) مصدر سابق، الجزء الثامن، (عرض عن وضع الأمة أمام المجلس الوطني (قصر الأمم) 31 مارس 1977، ص22.

(2) مصدر سابق، الجزء السابع، (الاحتفال بعيد الشغل (قاعة حرشاء) 1 مايو 1976)، ص51.

ثانيا– المناسبة كموضوع متناول في الخطاب

المناسبات الثلاث الخاصة بالعمال وبالاتحاد العام للعمال الجزائريين، تكون الإشارة إليها في شكل ذكر مقتضب وأحيانا يتوقف عندها ويتناولها وكأنها موضوع من موضوعات الخطاب، الغرض من عرض هذه المعطيات هو لمعرفة كيف أنها كمناسبات خاصة بالعمال وبالاتحاد العام للعمال الجزائريين ؟ أصبحت في الخطاب وكأنها مناسبات عامة يمكن الحديث فيها عن العمال وغير العمال.

المناسبة الأولى: أول ماي– عيد العمال

المثال الأول: "هذا العيد الذي هو عيد العاملات والعمال وعيد الكرامة والكفاح من أجل القضاء على الاستغلال والاستبداد وعلى أنواع الرق التي عاشتها هذه الطبقة الشغيلة العاملة منذ أقدم العصور، وهذا اليوم أيها الإخوة العمال أيها الإخوة الفلاحين، هذه اليوم، يوم أول مايو، إذا كان له معنى في العالم أجمع فإن له في بلادنا معنى عظيما كذلك، وأن العمال والفلاحين يعرفون ويحفظون له ذكريات كبيرة، كبيرة لأن لها اتصالا وعلاقة بماضي بلادنا الكبير، بماضي الكفاح التي عاشته طبقة الشعب الكادحة طبقة الشعب العاملة في روحها ونفسها ودمها."[1]، ما هو هذا المعنى وهذه الذكريات ؟ كان يستلزم إحداث علاقة بين المناسبة (أول ماي) كمناسبة خاصة و(يوم 8 مايو 1945) كمناسبة عامة "ومن منا، ومن من الجزائريين لا يذكر يوم 8 مايو 1945 ؟ ومن منا أيها الإخوة لا يتذكر أول مايو سنة 1945 هذا اليوم الذي وقعت بعد أسبوع منه أكبر مذهبة شنيعة عرفها شعبنا على يد الاستعمار"[109]، لم يكن هناك داعي إلى هذا الربط بين المناسبتين، لأن الإشارة إلى الفترة الاستعمارية وإلى "كرامة العامل الجزائري"[2] قد وقع ربطهما بالمكان "وفي هذا المكان الذي كان يعد بالأمس قلعة للاستعمار والذي أصبح منذ الأمس يسمى (مزرعة بوشاوي) وأصبح العمال يحتفلون فيه ورؤوسهم عالية وكرامتهم محفوظة."[3].

المناسبات تتحدد وتتميز باليوم الذي عرفت به لا بالشهر أو السنة، لكن بما أن هناك اتجاه في إضفاء الطابع العام على هذه المناسبات، كان لابد من هذا الربط الذي لا يمكنه إلا طمس المعنى الطبقي لعيد العمال (أول مايو)، الدليل على ذلك:

الدليل الأول– باعتباره "عيد العاملات والعمال" بدل عيد العمال أو الطبقة العاملة، لا شك أن ذكر (العاملات) هو من باب اللباقة لا أكثر لكن هذه اللباقة كان المفروض أن لا تمس التسمية فهي ثابتة ومتعارف عليها في العالم أجمع.

---

(1) مصدر سابق، الجزء الأول، (الاحتفال بعيد العمال بمزرعة بوشاوي 1 ماي 1967)، ص559.

(2) نفس المصدر، ص560.

(3) نفس المصدر، ص559.

الدليل الثاني– استخدام صيغة (الطبقة الشغيلة العاملة) وصيغة (طبقة الشعب الكادحة طبقة الشعب العاملة) هي صيغة تشمل مختلف العاملين في مختلف القطاعات وبمختلف انتماءاتهم ويصبح كل من يشتغل ويكدح ويعمل من العمال ومعني بهذه المناسبة ، بينما المفترض أن هناك فروق بين (الشغيلة)، (الكادحة) و(العاملة) وأن ما تشمله إحداها لا تشمله الأخرى.

الدليل الثالث– المعروف عن(أول مايو) أنه (عيد العمال) في العالم بينما في الجزائر هو عيد (العمال والفلاحين)، لابد أن المقصود بـ(الفلاحين) الفلاحون بلا أرض لأن الحديث يخص فترة الاستعمار وبالتالي فإن هؤلاء الفلاحين بعد الاستقلال هم من سيطلق على القسم الأول منهم (عمال الأرض)، القسم الثاني تعاضديات (قدماء المجاهدين) والقسم الثالث (فلاحوا التعاونيات) وهم ينتمون جميعا إلى طبقة الفلاحين، نجده يذكر صراحة هذه الطبقة "أيها الإخوة فاليوم إذ نحتفل بعيد العمال والفلاحين فإننا نحتفل في الجزائر المستقلة، في الجزائر الاشتراكية، برجوع الكرامة، تلك الكرامة التي كانت مسلوبة، من طبقة الفلاحين، ومن طبقة العمال."[1]، كيف يكون (أول مايو) عيد (العمال والفلاحين) ؟ سواء كان المقصود عمال الأرض كفلاحين أم كان (طبقة الفلاحين)، هل عمال الأرض كفلاحين يمثلون الفلاحين عامة ؟ وهل الحديث عنهم هو حديث عن طبقة الفلاحين ؟ ونكون بذلك أمام امتداد للخطاب فيما يخص الفلاحين.

المثال الثاني: "عيد العمال والطبقة الشغيلة، الذي يعتبر من الأيام التاريخية في حياة كل عامل. أحييكم بمناسبة هذا اليوم الذي شقت بفضله الطبقة الكادحة طريقها.. وإذا كنا نحتفل اليوم بهذه الذكرى، فاتح مايو، فذلك أن هذا الاحتفال يعد تضامنا لكل فئات العمال فيما بينها في هذه البلاد ومع العمال في العالم أجمع."[2]، صيغ: (العمال والطبقة الشغيلة) وتسمية (الطبقة الكادحة) ثم (فئات العمال) تعني جعل (أول ماي) كمناسبة خاصة بالعمال في معناهم الطبقي يشاركهم فيها كل من يشتغل (الشغيلة) وكل من يكدح (الكادحة)، أما لفظة (فئات) فهي الفئات التي تنتمي إلى طبقات اجتماعية مختلفة وترد في الخطاب بمعنى (طبقات).

المثال الثالث والرابع والخامس: يقول تارة "إننا إذ نحتفل بعيد العمال، عيد أول مايو"[3] وتارة "ونحن إذ نحتفل اليوم بعيد الشغل"[4] أو "واليوم ونحن نحتفل بعيد العمل"[5]، هذا الاستخدام الذي لا يستقر على شيء يسمح

(1) نفس المصدر، ص560.

(2) مصدر سابق، الجزء الثالث، (عيد العمال 1 ماي 1969)، ص31.

(3) مصدر سابق، الجزء الرابع، (عيد العمال فاتح ماي 1971)، ص261.

(4) نفس المصدر، (عيد العمال فاتح ماي 1972)، ص463.

(5) خطب الرئيس بومدين 2 جويلية 1973– 3 ديسمبر 1974، الجزء الخامس (الفصل الثاني)، (نص خطاب الرئيس هواري بومدين أمام عمال الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية بمناسبة عيد الشغل 1 مايو 1974)، [نشر وزارة الإعلام والثقافة]، [مديرية المطالعة العامة والوثائق]، ص223.

بالاقتراب بالعمال في معناهم الطبقي من خلال صيغة (**بعيد العمال**) وبالذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية مختلفة من خلال صيغتي: (**بعيد الشغل**) و(**بعيد العمل**) وهما صيغتين محايدتين تجعل هذه المناسبة الخاصة بالعمال مناسبة عامة تشمل كل من يعمل ويشتغل.

المثال السادس: "هذا اليوم يمثل بحق عيد أولئك الذين يكدون ويعملون من أجل تطور البلاد وازدهارها وتقدمها في جميع الميادين.ونحن إذ نحتفل اليوم بعيد العمال، عيد الطبقات الكادحة فإننا نحتفل به تحت شعار الثورة الزراعية وتحت شعار مساهمة العمال في التسيير الاشتراكي للمؤسسات."[1]، يحمل هذا القول على طرح ثلاث تساؤلات:

التساؤل الأول– هل تقوم صيغة (**أولئك الذين يكدون ويعملون**) على مجرد لفظتين مترادفتين ؟ أم هناك ربط بين العمال والكادحين وهم من غير العمال ؟ وكيف يكون عيد العمال (عيد) لغير العمال ؟.

التساؤل الثاني– إذا كانت صيغة (**الطبقات الكادحة**) تتضمن العمال كطبقة إلى جانب الفلاحين كطبقة والفئات المتوسطة كطبقة، كيف يكون (أول مايو– عيد العمال) عيدا للفلاحين، مثلا ؟ يمكن الاحتفال فيه "تحت شعار الثورة الزراعية" من أجل خلق التلاحم بين العمال والفلاحين لكن لا يحتاج الأمر إلى جعل عيد العمال عيدا للفلاحين كذلك.

التساؤل الثالث– كيف يحتفل (**العمال**) بعيدهم ؟ عندما يصبح ليس فقط عيدا يشترك فيه معهم آخرون وإنما عيد لهم هم كذلك تماما مثل العمال.

المناسبة الثانية: الذكرى المزدوجة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات

المثال الأول: "وإن هذا الاحتفال ليذكرنا بأيام خالدة مجيدة، ألا وهي أيام الكفاح التحريري، أيام الكفاح المسلح، الكفاح البطولي الذي خاضه العمال والفلاحون والشعب الجزائري كله من أجل تحرير البلاد واستقلالها واسترجاع سيادتها."[2]، تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين أثناء حرب التحرير هو الذي جعله يتكلم عن "هذا الاحتفال" بهذه الصورة وبالذات ذكر (**العمال والفلاحون والشعب الجزائري كله**)، الاحتفال بهذه المناسبة الخاصة بالاتحاد العام للعمال الجزائريين لم يمنعه من ذكر (الفلاحون) والباقي من غير العمال والفلاحين في صيغة (الشعب الجزائري كله)، حقيقة أن الكفاح "من أجل تحرير البلاد" خاضته جميع هذه القوى لكن المناسبة خاصة بـ (العمال) وتملي الاقتصار على ذكرهم، إلا أن الخطيب لم يفعل.

المثال الثاني: "في هذا اليوم الذي تحتفلون به ويحتفل به معكم الشعب الجزائري كله، وهو يوم ذكرى تأسيس النقابة الجزائرية في عز معركة التحرير، وقد كان تأسيس النقابة الجزائرية خطوة جديدة وقوية في ذلك الوقت دعمت ثورتنا

(1)مصدر سابق، (خطاب الرئيس هواري بومدين في عيد العمال (أول ماي)، **1 ماي 1973**)، ص**417**.

(2) مصدر سابق، الجزء الثالث،(الذكرى **14** لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين **24** فيفري **1970**)، ص**299**.

التحريرية، التي انتهت بالنصر والاستقلال."[1]، هذا الحديث عن المناسبة بالارتباط مع اليوم ومع الحدث الذي وقع في ذلك اليوم يدلل على أنه لا يمكن تجاهل الطابع المميز للمناسبة، إلا أنه مع ذلك يعتقد أن العمال وهم يحتفلون بهذه المناسبة فإن (الشعب الجزائري كله) يحتفل فيه معهم، لا يوجد ما يبرر هذه المشاركة في الاحتفال

لأن المفروض أن العمال هم من يحتفل مع الشعب على أساس وجود ما هو مشترك لا الشعب هو من يحتفل مع العمال حيث لا يوجد إلا ما هو خاص.

المثال الثالث: "يسرنا أن نحتفل اليوم بذكرى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وبذكرى تأميم البترول وأنها لمناسبة سعيدة أن نلتقي هنا لنحتفل بهاتين المناسبتين لأنه إذا كان الاحتفال بعيد تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين يرتبط بالثورة التحريرية فإن الاحتفال بذكرى تأميم البترول له مغزى عميق ألا وهو التحرر الاقتصادي."[2]، إذا كان "تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين يرتبط بالثورة التحريرية" ويرتبط "تأميم البترول" بـ (التحرر الاقتصادي) فإن هذا الارتباط لا يستوجب إحلال مكان الطابع الخاص للمناسبتين الطابع العام لكل من الثورة التحريرية والتحرر الاقتصادي، لكن هذا الذي يحدث في كل مرة.

المناسبة الثالثة: مؤتمرات ولقاءات الاتحاد العام للعمال الجزائريين

مثال واحد: "إن هذا المؤتمر الثالث ينعقد في ظروف تاريخية هامة بالنسبة لبلدنا وبالنسبة لثورتنا ومستقبل شعبنا."[3]، يلاحظ السياق العام في: (لبلدنا)، (لثورتنا) و(شعبنا)، مستخدما مبرر (ظروف تاريخية)، التي تستوجب أن يختفي الخاص بالعمال أمام العام أو المشترك، مع أن المؤتمر يتكون الحضور فيه من نقابيين، يهمهم بالدرجة الأولى (ظروف) النقابة والعمال ثم بعد ذلك البلاد.

إضفاء الطابع العام على مؤتمرات الاتحاد العام للعمال الجزائريين هو أكثر أهمية من مناسبتي: أول ماي وذكرى التأسيس و تأميم المحروقات اللذين لهما طابع احتفالي، لأنه يسمح باسترجاع هذه المناسبة لصالح السلطة والشأن العام.

(1) مصدر سابق، الجزء الرابع، (بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فبراير 1971)، ص193.

(2) مصدر سابق، الجزء الخامس، (كلمة الرئيس هواري بومدين في الذكرى الثانية لتأميم المحروقات والذكرى 17 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1973)، ص347.

(3) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص40.

المبحث الثاني: محاور الخطاب كموضوع متناول في الخطاب

هناك ذكر لمحاور الخطاب وموضوعاته في إحدى عشر خطبة، تقديم عرض عن هذه المحاور يسمح بأخذ صورة عن مضامين هذه الخطب التي يمكن سحبها على باقي الخطب، الغرض من هذا العرض معرفة: ما هي الموضوعات المتناولة ؟ من حيث أنها موضوعات دالة على قطاعات العمل وما هي زاوية التناول ؟ من حيث أن الحديث فيها هو عن نشاط السلطة في هذه القطاعات أم عن نشاط القوى الاجتماعية موضوع الحديث.

سنعمد في عملية العرض إلى تصنيف هذه الخطب وفقا للمناسبات الثلاث التي ألقيت فيها وهي:

أولا– أول مايو– عيد العمال

ثانيا– الذكرى المزدوجة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات

ثالثا– مؤتمرات ولقاءات الاتحاد العام للعمال الجزائريين

أولا– أول ماي– عيد العمال

مجموع خطب هذه المناسبة هو إحدى عشرة خطبة، قدم الخطيب فيها محاور أربع خطب:

الخطاب الأول: "وبهذه المناسبة نستطيع أن نتوقف لحظة ونسأل أنفسنا، ونقول أين وصلت الثورة ؟ وأين وصلت البلاد ؟"[1]، بدأ الخطاب بالحديث عن المناسبة (أول ماي– عيد العمال) وعن مكان الاحتفال (مزرعة بوشاوي) في حوالي صفحة ونصف، ثم جاء طرح السؤالين اللذين يزمع الإجابة عليهما من خلال تناول الموضوعات التالية:

1– تقييم عام ذكر فيه "بعض العلامات التي تبين أن وسائل الإنتاج من الأراضي ومن المناجم ومن الثروة البترولية أصبحت كلها بين أيدي العمال والدولة"[2]، لم يشمل هذا التقييم الذي يعد تقييما داخل التقييم علامات أخرى وردت في هذا الأخير حيث تم فيه ذكر(جميع الأراضي)، (فالمعامل)، (المناجم)،(المرافق المالية) و(التجارة)، أما (الثروة البترولية) فلم يرد ذكرها إلا في هذا المقطع الذي اعتبرناه تقييما داخل التقييم ويبدو أنها ذات وضع خاص، فهي لم تعتبر أنها أصبحت "بين أيدي العمال" كما هو الشأن في العلامات الثلاثة الأولى أو أنها أصبحت "بين أيدي الدولة" كما الحال في العلامتين الأخيرتين، مما يخلق بعض الغموض حول ما إذا أصبحت "بين

أيدي العمال والدولة" أم أصبحت بين أيدي (الدولة) ؟ باعتبار أن (الأراضي) و(المناجم) يبرر ذكر (العمال) بينما (الثروة البترولية) تبرر ذكر (الدولة).

2– التسيير الذاتي: "عندما نتكلم عن حالة الفلاحين وحالة التسيير الذاتي، فما هي حالة التسيير الذاتي؟"[3]، هو موضوع يخص عمال الأرض كفلاحين، قد يعني باقي الفلاحين أكثر مما يعني باقي العمال باعتبار أن عمال الأرض من العمال.

3– الإصلاح الزراعي: "الإصلاح الزراعي هو في نظرنا القضاء على المزارع والملكيات الكبيرة"[4]، هو موضوع يعني الفلاحين بلا أرض، قد يعني كذلك باقي الفلاحين لكنه لا يعني مطلقا العمال.

4– التخطيط: "ومن هذه السنة أيضا سوف يشرع مجلس الثورة والحكومة في تطبيق التخطيط، ولغاية الآن كانت القرارات تتخذ حسب الظروف"[125] ، هو موضوع يخص (مجلس الثورة والحكومة)، لا يعني العمال وغير العمال إلا أثناء العمل به في مؤسسات العمل، يعنيهم من حيث أنه سيمسهم لكن في مرحلته الحالية يعني السلطة التنفيذية، الإشارة إليه هو من باب الإعلام.

---

(1) مصدر سابق، الجزء الأول، (الاحتفال بعيد العمال بمزرعة بوشاوي **1** ماي **1967**)، ص**560**.

(2) نفس المصدر، ص**561**.

(3) نفس المصدر، ص**561**.

(4) نفس المصدر، ص**563**.

1/4- القروض والسيادة: "فالشعب الذي يذهب للبحث عن القروض في الخارج سيادته السياسية ناقصة، أما الشعب الذي تعتبر سيادته كاملة فهو الشعب الغني"[1]، موضوع يدخل كذلك في نطاق مهام السلطة والحديث عنه هو من باب إطلاع الشعب على ما تفكر فيه السلطة.

2/4- سياسة الاعتماد على النفس: "هذه هي الخطوط العريضة لسياستنا في المستقبل. وهي بكلمة واحدة سياسة الاعتماد على النفس بالدرجة الأولى."[2]، موضوع يخص السلطة.

5- معركة الإنتاج: "يجب علينا أن نكسب هذه المعركة التي هي معركة المصير ومعركة المستقبل ألا وهي معركة الإنتاج."[3]، الموضوع الوحيد الذي يخص العمال سواء في معناهم الضيق أم الواسع.

يتضح أن الخطاب يتناول ما هو خاص (التسيير الذاتي، الإصلاح الزراعي ومعركة الإنتاج) وهي موضوعات تقف وراءها السلطة، يتناول كذلك ما هو مشترك (التخطيط، القروض والسيادة ثم سياسة الاعتماد على النفس)، هذه الموضوعات تدخل في نطاق المهام الخاصة بالسلطة وهي مشتركة لأنها لا تعني فئة مهنية بعينها، إذن الإجابة على التساؤلين: (أين وصلت الثورة ؟ وأين وصلت البلاد ؟) هي إجابة محورها السلطة الحاكمة.

الخطاب الثاني: "-(إننا نحتفل اليوم بعيد أول مايو كما سنحتفل بعد أيام قليلة بعقد المؤتمر الثالث للاتحاد الوطني للعمال الجزائريين، وسنحتفل في السنوات القادمة بمثل هذه المناسبات.

بيد أن هناك سؤالا يجب أن نطرحه على أنفسنا في مثل هذه الاحتفالات ألا وهو..

ما هي الخطوات التي قطعناها، وما هي الانتصارات التي حققناها، وما هو النجاح الذي أدركناه في ميدان البناء الاشتراكي الذي يهمكم أنتم معشر العمال بالدرجة الأولى ؟"[4].

الإجابة على هذه التساؤلات تعني أنه خطاب يراد به التقييم وأنه سيتناول فيه أساسا موضوع (البناء الاشتراكي)، أما (الخطوات) فهي (الانتصارات) وهي (النجاح) أي مجرد مترادفات، نحن أمام سؤال واحد في موضوع واحد ،السؤال على الخصوص هو السؤال الذي يتكرر طرحه (في مثل هذه الاحتفالات) والموضوع يهم (معشر العمال بالدرجة الأولى).

الموضوعات المتناولة، هي:

---

(1) نفس المصدر، ص563.

(2) نفس المصدر، ص564.

(3) نفس المصدر، ص564- 565.

(4) مصدر سابق، الجزء الثالث، (عيد العمال 1 ماي 1969)، ص32.

1- تقييم عام أول: تناول فيه (الثورة الجزائرية) كمحور "باستطاعتي أن أقول بأن الثورة الجزائرية حققت مكاسب جديدة خاصة بعد انتفاضة 19 جوان"[1] ، الحديث عن (الثورة الجزائرية) في ميدان البناء والتشييد هو حيث يتقاطع مع (الاشتراكية) "ففي السنوات الأخيرة حققت الثورة الجزائرية انتصارا كبيرا، ذلك أنه بفضل الاشتراكية تمكنت الطبقة العاملة من تحقيق مكاسب جديدة، هذا التقاطع قد يحصل فيه دمج ويصبح حديثا عن الثورة الاشتراكية، تضمن التقييم: القرارات والإجراءات التي شملت: (المناجم)، (البنوك)، (الكثير من المؤسسات البترولية).

2- تقييم عام ثاني: تناول فيه (السياسة المنتهجة) "تلك السياسة التي كانت سببا في مصاعب خلال السنوات الماضية والتي ستتسبب دون شك في المستقبل في خلق مصاعب جديدة."[2]، تضمن هذا التقييم: "القرارات الأخيرة التي اتخذناها في إطار التسيير الذاتي" (131) ، (قرارات التأميم)، "القرارات التي اتخذناها بشأن البلديات والولايات." (131)، (التجنيد العام لشبابنا)، "تلك – أيها الإخوة- هي القرارات والإجراءات التي اتخذناها دونما ديماغوجية، ولا دعاية ولا مغالاة في الكلام"[3].

3- تقييم عام ثالث: تناول فيه "أن بلادنا قد أصبحت اليوم بعد سنوات قليلة عبارة عن ورشة عمل، والدليل على ذلك المركبات التي تبنى حاليا (...) وكل هذه الورشات التي تتمثل في بناء المعامل والطرقات والمدارس والجامعات"(132).

أنهى الخطبة بالإشارة "أن الأهداف التي سنحققها في الشهور القادمة هي إشعار العامل بأنه ليس أجيرا بل هو مسئول عن المعمل وعن الإنتاج وعن كل ما يتعلق بالقطاع الخاص به."[4].

نحن أمام خطاب يقوم على التقييم العام ولا يتوقف عند موضوع معين، يتضمن هذا التقييم ما هو خاص بالعمال وما هو مشترك والأهم من ذلك أنه يتحدث فيه عن القرارات والإجراءات المتخذة من طرف السلطة.

الخطاب الثالث: "في الوقت الذي تخوض فيه بلادنا معركة البناء والتشييد معركة بناء اقتصاد وطني مستقل، لا يسعنا إلا أن نقف لحظات قليلة لنراجع معا الخطوات التي قطعتها بلادنا في هذه السنوات الأخيرة، وخاصة في هذه الأشهر الأخيرة"[5]، تقديم عرض أو تقرير عن ما قامت به السلطة في "معركة بناء اقتصاد وطني مستقل" وفي إطار"لنراجع معا"، مثلما اعتاد أن يفعل في مثل هذه المناسبات كما يقول، فما هي الموضوعات المتناولة ؟ وما هو نصيب العمال فيها ؟.

---

(1) نفس المصدر، ص32.

(2) نفس المصدر، ص33.

(3) نفس المصدر، ص34.

(4) نفس المصدر، ص35.

(5) مصدر سابق، الجزء الرابع، (عيد العمال فاتح ماي 1971)، ص261.

1- تقييم عام عن الجزائر اليوم: "إن الصورة التي توجد عليها اليوم في عام **1971** هي صورة جزائر حرة سياسيا وحرة اقتصاديا"[1]، تضمن: ذكر (**المصاعب**) التي واجهت البلاد بعد الاستقلال، (**تحقيق الاقتصاد الوطني**) و(**الانتقادات**).

2- تقييم عام ثاني:"إن سنة **1971** هي السنة الثانية من **المخطط الرباعي** السائر في طريق الانجاز والتطبيق كما أنها سنة **الثورة الزراعية** السائرة هي الأخرى في طريق الانجاز والتطبيق (...) كما أن سنة **1971** هي سنة **إشراك العمال في تسيير المؤسسات**"[2].

3- التأميم في قطاع المحروقات: "إن هذه السنة تعتبر هي سنة التأميمات في قطاع من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني وسنة القضاء على آخر قلعة من حصون الاستعمار الحديث في بلادنا، ونعني بذلك التأميمات التي اتخذناها في قطاع المحروقات"(136).

1/3- اتفاقيات إيفيان: "وإذا كان المسئولون عن الثورة قد وافقوا في **1962** على اتفاقيات إيفيان فلأنها كانت الاتفاقيات التي وضعت حدا للحرب ومع ذلك لم تخلوا تلك الموافقة من تحفظ"(136).

2/3- العلاقات مع فرنسا: "وهكذا اتخذنا القرارات الخاصة بالتأميم في **24** فيفري **1971**، تلك القرارات التي أحدثت ضجة كبيرة خصوصا في الأوساط الفرنسية."[3].

النتيجة أنه خطاب يتناول موضوعات تخص العمال أو يشتركون فيها مع غيرهم، لكن المشكل أن الحديث في جميعها هو حديث عن السلطة الحاكمة.

الخطاب الرابع: "كعادتنا في كل مناسبة، لابد أن نلقي نظرة على ما أنجزناه وحققناه في الماضي، وعلى الخطوات التي علينا أن نخطوها في المستقبل"[4]، يدلل الضمير(نا) في تعبير (ما أنجزناه وحققناه) و(علينا أن نخطوها) على الاشتراك لكنه اشتراك لا يتعدى الحضور، لأن الحديث سيكون من زاوية ما أنجزته وحققته (السلطة الثورية) وما قررته من (الخطوات) في (المستقبل) هو كذلك من ناحية الانجاز أما من حيث هي مشاريع فلأمر تم وانتهى وأصبح في حكم الماضي والإعلان عنها هو من باب الإعلام، هذا هو المعتاد (في كل مناسبة)كما يقول.

(1) نفس المصدر ، ص**262**.
(2) نفس المصدر، ص**264**.
(3) نفس المصدر، ص**266**.
(4) نفس المصدر، (عيد العمال فاتح ماي **1972**)، ص**463**.

موضوعات هذا الخطاب وكذا زاوية الحديث:

1- **تقييم عام:** "وهكذا يمكننا أن نحتفل اليوم بهذا العيد تحت شعار (التحرر الكامل في الميدان الاقتصادي) كهدف تحقق وعمل أنجز ضمن الأهداف التي تحققت وأصبحت في حكم الماضي"[1]، يتضمن هذا التقييم: ذكر(المعامل)، (المركبات الصناعية)، (المدارس والمعاهد والجامعات)، (تأميم المناجم والبنوك والمصارف المالية) و(قرارات التأميم التاريخية)، يتواجد في هذا التقييم ما هو خاص بالعمال وما هو مشترك.

2- **الثورة الزراعية:** "إن هذه الثورة الزراعية التي كانت تبدو بالأمس جبلا كبيرا لا يمكن حمله أصبحت بفضل التضامن الشعبي معركة ناجحة مثلما نجحت معارك الأمس التي خاضتها البلاد في كل الميادين والمرافق."[2]، موضوع الثورة الزراعية يخص الفلاحين بلا أرض والفلاحين عامة.

4- **شعار العمل:** "إن هناك شعار لابد من المحافظة عليه ونحن نحتفل بعيد الشغل وهذا الشعار هو شعار العمل"(140)، موضوع العمل هو الموضوع الذي يمكن القول أنه يخص العمال.

5- **كفاح الشعب الفلسطيني والكفاح ضد المصالح الإمبريالية:** "فلا يحق لنا في هذا اليوم أن ننسى هذا الشعب لأن كفاح الشعب الفلسطيني جزء من كفاح الشعب الجزائري، وجزء من كفاح الأمة العربية كلها، وأن الكفاح في نظرنا نحن لابد أن يكون كفاحا شاملا وعاما، إذ لا فرق بين الكفاح المسلح والكفاح ضد المصالح الإمبريالية الضخمة التي لا زالت موجودة في الوطن العربي"[3]، موضوع الكفاح في الوطن العربي الخاص بالسياسة الخارجية هو موضوع مشترك.

أما الزاوية، فهي كما هو معتاد الحديث عن نشاط (السلطة الثورية).

(1) نفس المصدر،ص464.

(2) نفس المصدر، ص465.

(3) نفس المصدر، ص466.

ثانيا– الذكرى المزدوجة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات

تم ذكر محاور ثلاث خطب من مجموع خطب العينة البالغ: سبع خطب.

الخطاب الأول: "ولابد لنا في مثل هذه الظروف من أن نقول لكم ولو باختصار ما هو الطريق الذي نسير عليه وما هي السياسة التي ننتهجها وما هي الأهداف التي نعمل من أجلها."[1]، طرح هذه التساؤلات كان بعد ست صفحات ونصف وقبل ثلاث صفحات ونصف من إنهاء الخطبة، يعني أن الخطبة مركبة من قسمين:

القسم الأول– تضمن ما يلي:

1– معركة التحرير غير المعارك بعد الاستقلال: "لكن أيها الإخوة.. بعد الاستقلال، وبعد الحصول على الحرية وبعد طرد المستعمر، وبعد القضاء على حكم الأجنبي، وجدنا أنفسنا في مفترق الطرق لأن المعركة الجديدة تختلف في الواقع عن معاني المعركة التي خضناها منذ سنة 1954 إلى سنة 1962."[2].

2– تقييم عام: "فكان لابد أن نسترجع الأمن (...) وكان لابد أن نسترجع السيادة ونقضي على المصالح الأجنبية"[3]و(تصنيع البلاد).

3– المخطط الرباعي: "وهناك برنامج أوسع ألا وهو المخطط الرباعي الذي سيكلف السلطة الثورية، في السنوات الأربع القادمة ما بين 28 مليار دينار و30 مليار."[4].

4– مجالس العمال والمراقبة: "قررنا تكوين مجالس للعمال في جميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. حتى تتسنى المراقبة"[5].

القسم الثاني: بعد تناول هذه الموضوعات التي يعتبرها "بعض المهام التي تنتظرنا وتنتظركم أنتم كذلك"[6]، جاء طرح التساؤلات ومن غير شك أن الإجابة تملكها الجهة التي حددت هذا (الطريق) وهذه (السياسة) و(الأهداف) وهي السلطة.

ما كاد يشرع في الإجابة مطالبا العمال " أن ينظموا شئونهم ويعززوا صفوفهم أقول هذا لجميع العمال لأننا لاحظنا أن البعض لم ينخرطوا في النقابة"[7]، حتى وجدناه يقول "فهذه أيها الإخوة، بعض الأفكار"[8]، ثم استطرد في الحديث

---

(1) مصدر سابق، الجزء الثالث، (الذكرى 14 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1970)، ص305.

(2) نفس المصدر، ص300.

(3) نفس المصدر، ص302.

(4) نفس المصدر، ص303.

(5) نفس المصدر، ص304.

(6) نفس المصدر، ص305.

(7) نفس المصدر، ص305– 306

(8) نفس المصدر، ص306.

عن الشبيبة الجزائرية وخاصة الطلبة الذين يبدو أنهم يترددون في تنظيم أنفسهم "ولذا أتمنى أيها الإخوة أن هؤلاء الشبان الذين يمثلون إطارات المستقبل أن ينظموا شئونهم تحت راية الثورة، وتحت سلطة الحزب"[1]، في إطار مطالبة "المناضلين أينما كانوا أن ينخرطوا في المنظمات الوطنية وتحت إشراف الحزب لأنه لابد لكل ثورة من نخبة سياسية فبلادنا لا تستطيع أن تعيش بدون حزب وبدون نضال وبدون ثورة."[2].

يبدو أن طرح تلك الأسئلة كان إعلانا عن إنهاء الخطاب وأن ما جاء بعد ذلك هو مجرد استطراد، لأن شبه الإجابة عليها قد تم في ما يمكن تسميته بالقسم الأول من الخطبة، الإجابة ليست مهمة إلا بقدر ما هي حديث عن نشاط السلطة وعن ما تريده أن يصير أو يحصل.

الخطاب الثاني: "ونحن اليوم عندما نحتفل بهذه الذكرى الخالدة لا يسعنا إلا أن نتوقف ولو بعض لحظات لنعرف ونقدر الخطوات التي قطعناها والقرارات التي اتخذناها والأهداف التي حققناها أو التي هي بصدد الانجاز والتحقيق"[3]، إذا كانت (**الخطوات**) تعني ما هو مشترك و(**القرارات**) اتخذتها السلطة لا أحد سواها، أما (الأهداف) (الأهداف) فقد حددتها السلطة وقام بتحقيقها العمال، تكون السلطة حاضرة في المرات الثلاث بينما العمال وغير العمال لهم حضور في اثنتين فقط، الخطاب يعلن عن نفسه من البداية أنه سيكون قائما على التقييم العام وسيتجلى ذلك في الموضوعات المتناولة.

1- الماضي: "فإننا نتذكر هذا الماضي لنستمد منه القوة والعزيمة والإرادة، إن تقييم الوضع الذي توجد عليه بلادنا اليوم، يتطلب منا أن نربطه دائما بتضحيات شعبنا الجبارة"[4].

2- تقييم لسنة 1971، وتتضمن:

1/2 – (سنة **1971**، وهي السنة الثانية من **المخطط الرباعي**)

2/2 – (سنة **1971**، كانت أيضا سنة **تجديد بعض المؤسسات**)

3/2- (الانتخابات لتجديد **المجالس الشعبية البلدية**).

4/2- (تأسيس **المجالس العمالية** ومشكلة **المراقبة**).

5/2- (هي سنة **الإصلاح الزراعي**)

(1) نفس المصدر، ص**308**.

(2) نفس المصدر، ص**306**.

(3) مصدر سابق، الجزء الرابع، (بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين **24** فبراير **1971**)، ص**193**.

(4) نفس المصدر، ص**194**

3- تأميم البترول وتأزم العلاقات الجزائرية- الفرنسية: "وقررنا ابتداء من هذا اليوم أن تدخل الثورة قطاع البترول. وقررنا تطبيق الاختيارات الأساسية لبلادنا في هذا الميدان وعلى هذا الأساس أعلن بصفة رسمية وباسم مجلس الثورة والحكومة أن ابتداء من اليوم قررنا

1- أخذ 51 % من أسهم الشركات البترولية الفرنسية

2- تأميم الغاز الطبيعي الموجود في الصحراء

3- تأميم النقل البري أي كل الأنابيب البترولية"[1].

يلاحظ أن هذا الموضوع قد غطى لوحده حوالي 07 صفحات من مجموع صفحات الخطاب: 11 صفحة، بالإضافة إلى هذا الموضوع وكل الموضوعات الأخرى المتناولة في الخطاب هي موضوعات خاصة ومشتركة لكن تدخل كلها ضمن النشاط الخاص بالسلطة.

الخطاب الثالث: اشتمل على صيغتين:

الصيغة الأولى: "نلتقي مرة أخرى لكي نحتفل بالذكرى السادسة عشرة لإنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين ولنقوم معا بتقييم للنتائج التي تحصلنا عليها بعد سنة من قرارات 24 فبراير التاريخية."[2].

الصيغة الثانية: ثم عاد بعد بضعة أسطر ليكرر ما أراد قوله معدلا فيه قليلا: "نلتقي اليوم لكي نطلع على النتائج التي تحصلت عليها بلادنا بعد قرارات التأميم التاريخية ولنستخلص العبر والدروس من المعركة التي انتهت بصفة نهائية"(155).

لماذا حصل هذا التكرار وهذا التعديل ؟ إذا كانت الخطبة هي في الأصل نص مكتوب فالمرجح أن الصيغة الأولى من وضع معدي الخطاب بينما الصيغة الثانية مرتجلة ويحتمل أن الصيغتين معا من وضع الرئيس كخطيب وفي الحالتين أن الصيغة الأولى رآها لا تعبر عن ما يريد قوله في الخطاب.

لا يوجد في الظاهر فارق مهم بين الصيغتين فالقيام (بتقييم للنتائج) في الصيغة الأولى يتضمن (نطلع على النتائج) وكذا استخلاص (العبر والدروس) في الصيغة الثانية، لكن هناك فارق وهو: أن التقييم المشترك (ولنقوم معا) يفترض أن الطرفين لهم علم بالنتائج بينما الاطلاع على النتائج هناك طرف واحد له علم بالنتائج وهو: الخطيب أما المخاطب فيصبح مشاركا في الاطلاع على النتائج بعد أن يطلع عليها، ثم هناك العبر والدروس التي لا يصبح المخاطب مشاركا فيها إلا بعد سماعها من الخطيب، المشاركة تحصل بعد الاطلاع لا قبله، فما هي النتائج المتحصل عليها ؟ وما هي العبر والدروس المستخلصة ؟.

(1) نفس المصدر، ص201.

(2) نفس المصدر، (الذكرى 16لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين والذكرى الأولى للتأميمات البترولية 24 فبراير 1972)، ص419.

1- النتائج: "فمنذ سنة بالضبط وفي مثل هذه الساعة تقريبا أعلنا عن تأميم 51 في المائة من البترول وعن التأميم الشامل للغاز، ولعل أصدق اللغات في التعبير وأكثرها واقعية في الدلالة هي لغة الأرقام."[1]، ذاكرا أرقاما تتعلق بحصة الجزائر من(إنتاج البترول)، (الغاز)، (عمليات التكرير) و(التسويق).

1/1- الجانب البشري: "فلقد احتل الجانب البشري جزءا من اهتماماتنا إيمانا منا بأن السيادة الكاملة هي في ملء المناصب كلها بالإطارات الجزائرية"[2].

2/1- وديعة ليبيا: "لقد خضنا معركة البترول وحدنا ولم يتضامن معنا أولئك الذين يرفعون شعارات التضامن العربي. ولم يقف بجوارنا سوى ليبيا الشقيقة التي وضعت في بنوكنا وديعة مالية تساوي 100 مليون دولار بصفة احتياطية."[3].

3/1- العلاقات الجزائرية– الفرنسية: "وبالنسبة للدولة الفرنسية فإننا على استعداد لتنمية المبادلات التجارية والثقافية والاقتصادية بين بلدينا إذا أبدى الطرف الآخر استعدادا لذلك."[4].

أما (العبر والدروس) فقد تكون (التخطيط) للعملية أو المعركة إذ بفضلها كان الانتصار، مبدأ استرجاع الثروة في العالم الثالث و"تحقيق استمرارية الثورة واسترجاع الثروات الوطنية"[5].

2- تدشين معركتين جديدتين: "وإذا كنا نحتفل اليوم بانتهاء معركة فإننا ندشن معركتين جديدتين نلتقي اليوم تحت شعارهما وهما الثورة الزراعية وقانون المؤسسات الاشتراكية."[6].

كما هو واضح من موضوعات الخطاب فإن نشاط السلطة هي المحور وسواء تعلق الأمر بالداخل أم الخارج.

الخطاب الرابع: "في مثل هذه الذكريات لابد من أن نتوقف لحظات قليلة نقوم خلالها بتقييم للمراحل التي قطعناها والانجازات التي تم القيام بها وتلك التي تنتظر، كما نلقي بعض الأضواء على النتائج التي تحصلنا عليها وتلك التي يمكن أن نحصل عليها."[7]، إنه يقول (بتقييم للمراحل) ويقول (في مثل هذه الذكريات) يعني التقييم هو الغرض من كل خطاب يلقيه في هذه المناسبة أو في غيرها ولا شك أن الخطيب ومن ورائه الذين يمثلهم والحضور ومن ورائهم الذين

(1)نفس المصدر، ص420.

(2) نفس المصدر، ص421.

(3) مصدر سابق، ص421.

(4) نفس المصدر، ص422.

(5) نفس المصدر، ص422– 425.

(6) نفس المصدر ، ص423.

(7) مصدر سابق، الجزء السادس، (الذكرى الـ 19 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين والـ 4 لتأميم المحروقات)، 24 فيفري 1975)، ص52.

يمثلونهم يشتركان في الموضوعات المتناولة لكن المشكل أن هذا التناول هو من زاوية النشاط الخاص بالسلطة، سنرى كيف يتناول بالتقييم (الإنجازات) أو (النتائج) ؟.

1- تأميم المحروقات: "فمنذ أربع سنوات وفي هذا المكان بالذات أعلنا عن القرار التاريخي بتأميم المحروقات ولعل هناك من ينسى ذلك القرار وما حققه من نتائج سواء في الميدان الاقتصادي أو بالنسبة للسيادة الوطنية"[1].

1/1- المواد الأولية: "لقد نادينا في الأمم المتحدة بضرورة امتلاك الدول النامية لموادها الأولية وجعلها في خدمة

2/1- شعوبها سواء بالنسبة للدول التي تنتهج الاشتراكية أو غيرها"[2].

3/1- التهديدات الأمريكية: "لقد لوحت بعض الشخصيات الأمريكية في المدة الأخيرة بالعصا وراحت تهددنا إذا نحن لم نخفض من أسعار البترول، لكن الشيء الذي غاب عنها ولم تسجله عقولها الالكترونية هو أن سياسة "الهراوة" قد فات أوانها وأن قانون الغاب حيث يأكل القوي الضعيف قد ولى إلى غير رجعة"[3].

2- الثورة الزراعية، "وبفضل هذه الاختيارات الأساسية استطعنا أن نحقق نتائج باهرة في الأرياف بفضل تطبيق الثورة الزراعية التي فتحت أفاقا واسعة وأبوابا عريضة أمام الفلاحين الذين كانوا يعيشون في البؤس ويعانون من التعاسة وهضم الحقوق"[4].

3- التسيير الاشتراكي للمؤسسات: "بالنسبة للعامل أيضا لم يعد مجرد أجير بل أصبح منتجا ومسئولا في نفس الوقت وذلك بفضل التنظيم الاشتراكي للمؤسسات الذي فتح المجال أمام العامل ليقوم بدوره كاملا في المؤسسة التي يعمل بها مراقبة وتسييرا."[5].

4- معركة الإنتاج: "إن الهدف الأسمى الذي نرمي إلى الوصول إليه من وراء كل هذه الأعمال التي قمنا بها ونقوم بها هو إسعاد الفرد ورفاهيته وذلك بتحسين أوضاع العمال والفلاحين اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ولن يتحقق هذا الهدف إلا إذا كسبنا معركة الإنتاج وكسب هذه المعركة يكون بفضل الوعي واليقظة والعمل المستمر من هنا فإن قضية الإنتاج تتوقف بصفة أساسية على العمال والفلاحين والإطارات والمسيرين."[6].

هذه هي الموضوعات المتناولة في الخطاب وهي موضوعات لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالعمال والفلاحين،لكن باستثناء الفقرات الثلاث الأخيرة التي تناول فيها معركة الإنتاج فكل المواضع الأخرى أو "كل هذه الأعمال التي قمنا بها ونقوم بها" هي مواضيع أو أعمال قامت بها السلطة وبالذات القيادة السياسية.

---

(1) نفس المصدر، ص52.

(2) نفس المصدر، ص53.

(3) نفس المصدر، ص54.

(4) نفس المصدر، ص55- 56.

(5) نفس المصدر، ص56.

(6) نفس المصدر، ص57.

ثالثا– المؤتمرات واللقاءات الخاصة بالاتحاد العام للعمال الجزائريين

الخطاب الأول: "كعادتنا في كل الملتقيات وكعادتنا في كل المناسبات التاريخية، وفي هذه المناسبة التاريخية مثل هذه يسرنا أن نلقي نظرة، ولو خاطفة، عما قمنا به وعما نحن قائمون به، وعما سنقوم به في المستقبل"[1]، لقد أصبح من العادة في (كل الملتقيات) وفي (كل المناسبات) القيام بتقييم لما قامت به السلطة سواء بمعنى: القيادة السياسية أم بمعنى: الإدارة من أعمال أو نشاطات، عندما يقول "عما قمنا به وعما نحن قائمون به، وعما سنقوم به في المستقبل"وهي صيغة قد تعني الاشتراك مثلما قد تعني السلطة وحتى لو كانت تعني الاشتراك فهو اشتراك من حيث أن المستهدف هو موضوع الفعل بينما السلطة هي الفاعل،لا شك أن الموضوعات المتناولة ستكون من هذا المنظور.

1– بناء الحزب: "وعن بناء الحزب على أسس ثورية سليمة وباعتبار سنة 1968 سنة الحزب، نقول أيها الإخوة بأننا قطعنا من أجل تحقيق هذا الهدف أشواطا غير بعيدة."[2].

2– بناء الدولة: "أما برنامجنا عن بناء الدولة فيخضع تقريبا أو يخضع لنفس المبادئ التي أعلنا عنها في 19 جوان عندما قررنا وأعلنا بكل صراحة أننا سنشيد دولة تتسم بالجدية في عملها متينة في أسسها، تصمد في وجه الهزات والزوابع وتستمر وتبقى رغم مرور الحكومات والأشخاص."[3].

3– المشكل الاقتصادي: "وما الفائدة من هذا الاستقلال السياسي، وما الفائدة من بناء هذه الهياكل الحزبية وهياكل الدولة، وما الفائدة من إشراك المناضلين والجماهير الشعبية في تسيير شئونها بنفسها، إذا كنا لم نجد حلا لهذا المشكل، الذي هو مشكل الساعة بالنسبة لكل بلدان العالم الثالث، التي يسميها البعض بالبلدان النامية، والبعض الآخر ببلدان في طريق النمو، وبعض ثالث ببلدان متخلفة، ما الفائدة من هذا كله إذا تركنا جانب المشكل الأساسي والحيوي الذي هو المشكل الاقتصادي."[4].

– التسيير الذاتي: "وإذا تكلمنا عن التسيير الذاتي فنحن نستطيع أن نتكلم عنه بلغة الماضي لا كمشكل كبير طالما أقلقنا بالأمس، وليس معنى ذلك أننا تخلينا عنه، أو أننا تخلصنا بعد من مشاكله، بل أننا نستطيع الكلام عن ذلك إذا دخل مرحلة جديدة من تاريخه."[5].

---

(1) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص39– 40.

(2) نفس المصدر، ص40.

(3) نفس المصدر، ص44.

(4) نفس المصدر، ص45.

(5) نفس المصدر، ص46.

1/4- حقوق العامل الزراعي: "وأن النصوص الجديدة أيها الإخوة تتضمن أشياء لابد من الإشارات، خصوصا في مؤتمركم هذا، إنها نصوص ذهبت إلى أبعد حد في إعطاء جميع الحقوق للعمال الزراعيين كما أنها تنص على ألا تظل حقوق العامل الزراعي مهضومة."[1].

5- الفلاحة: "وهناك مشاريع ضخمة تهم توسيع الفلاحة وتطويرها بمضاعفة مساحات الأراضي المسقية سواء في الشلف أو في مغنية أو تيارت أو عنابة أو الحضنة أو سطيف أو القبائل الصغرى."[2].

6- الصناعة: "وتساءلت في بداية كلامي عما إذا كانت شروط التصنيع في بلادنا متوفرة، فأقول أن شروط التصنيع متوفرة في الجزائر، فما هي إذن هذه الشروط ؟ إنها المواد الخام والمواد الأولية، وبلادنا كما تعلمون غنية بالحديد والزنك والرصاص وبكل المعادن المعروفة. وشروط التصنيع أيها الإخوة هي الطاقة، وقد رزق الله بلادنا بكميات هائلة من البترول والغاز التي توفر لصناعتنا الطاقة بأثمان زهيدة جدا، ومن هذه الشروط أيضا اليد العاملة وهي متوفرة لدينا بكثرة، حيث العديد من أبناء شعبنا لا يعملون."[3].

7- نظام التكوين: "ولابد أن يأتي ذلك اليوم الذي سنقوم فيه بثورة في هذا القطاع الحيوي فالتكوين بجميع أنواعه وأشكاله يحتاج إلى ثورة.."[4].

8- التوازن الجهوي: "ونحن نعمل منذ سنوات على خلق التوازن الجهوي حتى لا تكون في البلاد جهات متقدمة متطورة، وأخرى متخلفة متأخرة لأن الاستقرار الوطني والحقيقي في المجتمع الجزائري لابد أن يقوم على هذا الأساس."[5].

8- الخدمة الوطنية: "وإلى جانب هذه الهداف، وهذه العلامات التي تحدد زحف ثورتنا هناك علامات أخرى لابد أن نقف عندها لحظات ولو قصيرة. ومن هذه العلامات الخدمة الوطنية التي تكلمنا عنها في الشهور الماضية"(178).

9- موضوع الإصلاح الزراعي أو الثورة الزراعية: "وهناك موضوع آخر ليس بجديد عليكم وهو قد تناولناه بالبحث وبالمناقشة والشرح في كثير من المناسبات وهو موضوع الإصلاح الزراعي أو الثورة الزراعية." (178).

10- موضوع الرأسمال الوطني: "وأنا أؤكد لكم أن سياسة القيادة الثورية تقول بأن الرأسمال الوطني له مكانته في هذه البلاد والمهم أن نحدد له الظروف كما نحدد علاقات العمال بمسئولي القطاع الخاص."[6].

(1) نفس المصدر، ص47.
(2) نفس المصدر، ص48.
(3) نفس المصدر، ص49.
(4) نفس المصدر، ص52.
(5) نفس المصدر، ص53.
(6) نفس المصدر، ص54.

11- التخطيط: " وكل القرارات التي سنتخذها لابد أن تكون مدروسة بكيفية علمية محددة في الوقت، وهذا ما نسميه بكلمة واضحة تخطيط العمل لأن التخطيط ليس في الاقتصاد فحسب فالتخطيط في بلاد تبني الاشتراكية لا بد أن يشمل جميع حركاتها وجميع ميادينها."[1].

12- الثورة الاشتراكية: "وبقي لنا أن نلقي نظرة وجيزة على ما اتخذناه من قرارات اشتراكية منذ 19 جوان لأنه بعد التصحيح الثوري الذي تمخضت عنه الانتفاضة التاريخية طرحت أسئلة في هذا الميدان بالذات عما سيكون مصير الثورة الاشتراكية"(180).

13- مشاكل العمال: "وقد يتساءل البعض منكم عن مشاكل العمال بالنسبة لهذه المهام الوطنية كلها ومن حقكم أن تتساءلوا فمشاكل العمال الاجتماعية التي تعتبر مشاكل مجتمع في طريق النمو والتحول متعددة ومتنوعة"[2]، فعلا أين هي (**مشاكل العمال**) من كل هذه (**المهام الوطنية**) ؟ إنه السؤال الذي طال طرحه والذي يجب أن يطرح على كل خطبة من هذه الخطب الملقاة في مناسبات خاصة بالعمال وبالاتحاد العام للعمال الجزائريين، كيف كانت الإجابة على هذا التساؤل ؟ بدأها بنوع من التبرير والتعويم عندما اعتبرها "**مشاكل مجتمع** في طريق النمو والتحول"، معتقدا أن حل هذه المشاكل يكون في إطار:

1/13- التسيير الاشتراكي للمؤسسات أو ما يصبح يسمى (قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات): "وأقول بأن رأي مجلس الثورة والحكومة أن فكرة العامل بالأجرة لابد أن يقضى عليها ومن حق العمال ومن واجبهم أن يشاركوا المشاركة الفعلية والنشيطة في تسيير شئون الوحدات الاقتصادية وغيرها."[3]، ويكون إشراكهم "في تسيير كل الوحدات الإنتاجية بتكوين مجالس عمال منتجين"[4]، التي ستسمح على الخصوص للعمال **بالمراقبة**.

2/13- قانون العمل: "وعندما أقول قانون العمل، معناه يجب أن تحل جميع المشاكل بما في ذلك مشكل الأفراد وتنظيم الوحدات والمشاكل الاجتماعية وتنظيم الرواتب، لأن هناك من يتقاضى عشرين ألف فرنك وآخر لست أدري كم يتقاضى، فنتجت عن ذلك فوضى في هذا القطاع الحيوي الحساس بالنسبة للعمال الذين يعيشون من عرقهم، فهذه أيها الإخوة مشاكل يجب دراستها وإيجاد الحلول لها."(183).

(1) نفس المصدر، ص55.
(2) نفس المصدر، ص56.
(3) نفس المصدر، ص56.
(4) نفس المصدر، ص58.

14- العمال المهاجرين: "يجيب أن لا ننسى بان لنا إخوانا آخرين يعيشون في ظروف صعبة وقاسية أرغمتهم على ترك بلادهم وأهاليهم لقمة العيش فإن السلطة الثورية لتولي كل اهتمامها لهؤلاء الإخوان ولمشاكلهم في الحاضر والمستقبل"[1].

15- السياسة الخارجية: "أضن أني أطلت عليكم الكلام في سرد مشاكلنا الداخلية هذه المشاكل التي تعرفونها أو تعرفون جلها واسمحوا لي إن [لم] أتكلم عن جميع المشاكل، فقد حاولت أن أتكلم عن أمهات المشاكل وقبل الختام يجب أن أقول كلمة حول سياستنا الخارجية."[2].

1/15- منطقة المغرب العربي: "فقد حان الوقت لكي نتجه إلى ما حولنا لكي نحاول مع إخواننا وأشقائنا أن نجدد هذه الفكرة، فكرة المغرب العربي وبناء المغرب العربي"(185).

2/15- الوطن العربي وقضية فلسطين: "فسياسة المغرب العربي ليس معناها سياسة الانكماش، والانطواء على النفس، فنحن نلتفت إلى وطننا العربي ومشاكله هي مشاكلنا، وأعماله هي أعمالنا وآلامه هي آلامنا وجروحه هي جروح شعبنا"[3].

وأنهى هذا الخطاب المطول (24 صفحة) بتلخيص لما تضمنته من محاور:

"هذه أيها الإخوة الكلمة التي كنت أريد التقدم بها إليكم، وأتمنى أنني حاولت قدر المستطاع أن أعطيكم صورة عامة عن سياستنا الداخلية، وأعمالنا وطموحنا في جميع الميادين ونظرة مختصرة عن سياستنا بالنسبة للمغرب العربي، وللمشرق العربي، وبالنسبة لقضية فلسطين دون أن أنسى أتحدث عن مشاكلكم التي تعيشونها يوميا وعن مستقبل العمال والفلاحين في المجتمع الاشتراكي الجديد عن هذه الآفاق الكبيرة التي فتحت في وجوهكم والتي سيكون لها من دون شك تأثير حاسم على مستقبلكم ومستقبل الطبقة الكادحة في هذا الوطن ومستقبل الثورة"[4].

الخطاب من بدايته حتى نهايته هو حديث عن ما اتخذته السلطة من إجراءات وأصدرته من قرارات، يعطي الانطباع أنه لا يوجد شيء آخر يمكن تناوله ولا توجد زاوية أخرى يمكن الحديث منها.

الخطاب الثاني: "إخواني العمال بمناسبة انعقاد المجلس الوطني للنقابات أن أطرق معكم بالبحث بعض المواضيع الهامة التي تشغل بالكم وتشغل بالنا وبال الطبقة العاملة في البلاد."[5]، أكثر ما يلفت الانتباه تعبير "أن أطرق معكم بالبحث" إذ يمكن اعتبار الخطاب بمثابة تباحث لأنه عادة ما يعد وثيقة أو منطلقا للأشغال، يفترض أننا لسنا في

(1) نفس المصدر، ص58- 59.

(2) نفس المصدر، ص59.

(3) نفس المصدر، ص60.

(4) نفس المصدر، ص62.

(5) مصدر سابق، الجزء الرابع، (افتتاح أعمال المجلس الوطني للنقابات الجزائرية 26 أكتوبر 1970)، ص133.

الخطاب أمام عملية التقييم كما هو معتاد وهو ما يسمح بتناول مواضيع تشغل بال النقابيين وبال السلطة ثم بال الطبقة العاملة بصفة عامة من حيث هي مواضيع خاصة بالعمال، لكن الأهم من ذلك هل الحديث فيها هو عن عمل العمال أم عن عمل السلطة ؟ خاصة وأنه يكون قد حدد المواضيع المتناولة في الخطاب عندما قال: "لا يخفى عليكم بأن هذه السنة سنة 1970 هي السنة الأولى للمخطط الرباعي كما لا يخفى عليكم أن هذه السنة هي السنة التي درسنا فيها نصوص الثورة الزراعية والخطوط العريضة لقانون المؤسسات الوطنية ودور العمال بالنسبة لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اليوم، وغدا وبعد غد. هذه مواضيع هامة جدا تحدد إلى حد بعيد مستقبل البلاد ومستقبل الثورة"[1] ، يعني هناك ثلاث موضوعات في الخطاب.

1- **المخطط الرباعي**:"وحتى نضمن نجاح هذه الخطة هناك دور يتوقف على العمال وهو دور رئيسي فإذا كان للسلطة المركزية دور هام وإذا كان كذلك للمصالح الإدارية أو الشركات والدواوين الوطنية دور بالنسبة لتحقيق وإنجاز كل أهداف المخطط الرباعي فللعمال كذلك دور لا يقل أهمية عن دور الإدارات المركزية فدور العمال في اليقظة والمراقبة وفي رفع الإنتاج الوطني سواء في الميدان الصناعي أو في الميدان الفلاحي."[2].

2- **الثورة الزراعية**: "وإذ نحن نتحدث عن الثورة الزراعية ذلك أن هذه هي المرة الأولى التي نمس فيها مصالح بعض الجزائريين"[3].

3- **قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات**: "وهناك موضوع ثالث أريد أن أختم به كلمتي هذه هو قانون المؤسسات التي(هكذا) طالما تمنيتموه، وأن الغاية من هذا القانون هو توضيح دور العامل بصفة نهائية"[4].

لم يلتزم الرئيس بهذه المواضيع الثلاثة عندما ذكر– في فقرتين– وهو يتناول المخطط الرباعي:

– (**التوازن الجهوي**): "وأن هذه السياسة المتجسمة في إقامة التوازن الجهوي وإقرار البرامج الخاصة للنوحي المختلفة لرفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفني لتتطلب منا مبالغ ضخمة وإمكانيات عديدة."[5]، مع أنه كان قد ذكر في مقدمة الخطاب "ولا أريد كذلك أن أتطرق بالبحث إلى سياسة التوازن الجهوي"[6].

كما أنه ذكر – في فقرتين – وهو يتناول الثورة الزراعية:

---

(1) نفس المصدر، ص133

(2) نفس المصدر، ص134.

(3) نفس المصدر، ص138.

(4) نفس المصدر، ص139.

(5) نفس المصدر، ص134.

(6) نفس المصدر، ص133.

– القطاع الخاص: "لقد قبلنا أن يكون قطاع خاص على شرط أن لا يحول التآمر على الثورة ويحاول العبث بقوانين البلاد"[1]،هل اختلف الأمر في هذا الخطاب ؟ لم يختلف باستثناء الحديث عن دور العمال والدليل على ذلك موضوع الثورة الزراعية وكذا أن الحديث في جميع هذه المواضيع هو حديث عن أعمال للسلطة.

الخطاب الثالث: "يسرني بمناسبة انعقاد مؤتمركم الرابع هذا أن أبدي أمامكم بعض الأفكار والآراء وأن أحاول بإيجاز تقييم الوضع في بلادنا والتذكير بالمكاسب والانتصارات التي حققتها ثورتنا وتحصل عليها شعبنا منذ مؤتمركم الأخير إلى يومنا هذا."[2]، التقييم هو الغرض من هذه الخطبة ومن كل الخطب الأخرى وهو يعني تقديم عرض عن العديد من الموضوعات، لا يتناول موضوعا واحدا ولا محورا واحدا، لكن الجديد فيه هو استخدام صيغة المتكلم المفرد في (يسرني)، (أبدي أمامكم بعض الأفكار والآراء) و(أحاول) إشارة إلى شخصه واستخدام صيغة الجمع في(بلادنا)، (ثورتنا) و(شعبنا) دلالة على الاشتراك، الأكيد أن (تقييم الوضع) و(التذكير بالمكاسب والانتصارات) لن يخرج عن الاتجاه العام الذي يحكم كل الخطب بدون استثناء.

1– تقييم عام: تعرض فيه إلى الجو الإيجابي الناتج عن (الأوضاع) التي اختلفت، (أهداف ثورية) تحققت و(القرارات التي اتخذت)، "منذ مؤتمركم الأخير إلى يومنا هذا" وهو تقييم يتحدث فيه عن السلطة.

2– الثورة الزراعية: "ذلك أن الثورة الزراعية دخلت طورا حاسما ومرحلة جد دقيقة.فلم تعد هذه الثورة شعارا نردده في مثل هذه المناسبات بل أنها قد دخلت حيز التنفيذ والتطبيق"[3]، حقيقة أن الرئيس يتناول موضوعا يخص الفلاحين بلا أرض، لكنه في الوقت نفسه أو أصلا هو يتحدث عن هدف وعن عمل أنجزته السلطة.

3– التسيير الاشتراكي للمؤسسات: "كان لابد من إعادة النظر في التنظيم الداخلي للاقتصاد الوطني، وفي كيفيات التسيير التي ينبغي أن تعتمد على مشاركة ومساهمة الجميع ومن هنا برزت فكرة وضع ميثاق وطني للتسيير الاشتراكي للمؤسسات."[4]، هذا الموضوع هو مشروع يعني العمال لكن السلطة هي التي تفكر في وضعه ولن يكون الحديث عنه في كل الحالات إلا حديثا عن السلطة.

4– القطاع الخاص: "ففي هذه المرحلة من مراحل التنمية هناك قطاع عام وهناك قطاع خاص."[5]، حتى هنا هو يتحدث عن موضوع يعني الخواص لكنه يشير إلى أن السلطة قررت أو سلمت بوجود هذا القطاع.

---

(1) نفس المصدر، ص138.

(2) مصدر سابق، الجزء الخامس،(خطاب الرئيس هواري بومدين في المؤتمر الوطني الرابع لاتحاد العمال الجزائريين 2 أفريل 1973)، ص373.

(3) نفس المصدر، ص374.

(4) نفس المصدر، ص375.

(5) نفس المصدر، ص377.

5- تقييم عام: تضمن الحديث "حول معركة العمال الجزائريين وأبعادها لا بالنسبة للمغرب العربي وكل الوطن العربي فقط بل وكذلك بالنسبة لقارتنا الإفريقية والعالم الثالث."[1]، الحديث عن العلاقة مع الخارج يدخل في صلب مهام السلطة.

ما الذي تغير في هذا الخطاب ؟ ما عدا ربط كفاح العمال الجزائريين بكفاح نظرائهم في مناطق مختلفة بالعالم، لا شيء تغير بالنظر إلى الخطب الأخرى، بتعبير واحد لا يظهر العمال وغير العمال في الخطاب على أنهم هم أصحاب المناسبة وأنهم البناة في هذا الوطن، لا شك أن السلطة هي التي فكرت وخططت وحشدت الموارد البشرية والمادية وهو عمل لا يستهان به، لكن العمل الحقيقي يقع على عاتق العمال الذين يتكلم إليهم أكثر مما يتكلم عنهم.

(1) نفس المصدر، ص379.

الفصل الثالث: إشكالية الحديث عن قوى اجتماعية مختلفة

يمثل هذا الفصل بمباحثه الخمس أهم فصل، لأنه الفصل الذي سيتم فيه فحص مسألة الحديث عن قوى اجتماعية مختلفة كهدف عام، من خلال التمييز الحاصل في الواقع الاجتماعي بين هذه القوى والربط المقام فيما بينها في الخطاب.

العمال، سواء في معناهم الضيق أم الواسع هم القوة الاجتماعية المعنية بهذه الخطب التي ألقيت في مناسبات خاصة بهم ، كان المفروض أن لا يزاحمهم فيها غيرهم من القوى الاجتماعية الأخرى، لو أن الخطاب الذي تحمله لم يكن خطابا عاما، الأمر الذي يجعل هذه المزاحمة ما هي إلا تأكيد وتبرير لهذا الخطاب العام.

المبحث الأول: العمال

المبحث الثاني: الفلاحون

المبحث الثالث: القوى العامة

المبحث الرابع: القوى المشتركة

المبحث الخامس: قوى غير محددة

المبحث الأول: العمال

تستخدم تسمية (**العمال**) في الخطاب للإشارة إلى ثلاث فئات مهنية مختلفة: عمال الصناعة، عمال الإدارة ثم عمال الأرض كفلاحين، كما تستخدم للدلالة على العمال عامة لتشمل إلى جانب هذه الفئات الثلاثة باقي العاملين في قطاعات الخدمات.

التمييز ضمن العمال هو تمييز حاصل في الواقع الاجتماعي بين فئات العاملين الثلاثة، أما الربط المقام في الخطاب فهو ربط مقام فيما بين هذه الفئات وضمن كل فئة منها.

أولا– عمال الصناعة

ثانيا– عمال الإدارة

ثالثا– عمال الأرض كفلاحين

رابعا– العمال عامة

أولا– عمال الصناعة

الجدول رقم: 08 التسميات والصيغ الدالة على عمال الصناعة

الجزء	رقم الخطاب	التسميات والصيغ	الصفحة
الأول	01	– (الطبقة العاملة – (للعمال) [المعمل]، (العامل)، (العامل) [المعمل]	165 166
"	02	– (العمال) [المعامل]	297
"	03	– (طبقة العمال) – (العمال) [المعامل]، (العمال) [المناجم] – (إخواننا المغتربين)	560 561 565
الثاني	04	– (العمال) [الوانزة– المناجم] – (العمال) [المناجم] – (عاملنا) [المناجم]	215 218 219
الثالث	05	– (الطبقة العاملة)، (العمال) [المناجم]، – (العمال) [نقابة] – (العامل) [المعمل]	32 34 35
"	6	– (العمال) [القطاع الخاص] – (قيادة نقابية)	54 63
"	07	– (العمال) [أجرة]	306
"	08	– (الطبقة العاملة) – (القاعدة العمالية)	349 355
الرابع	09	– (طبقة العمال في مستوى القاعدة) – (العمال والإطارات النقابية)	137 "
"	10	– (عمال مسئولين كالمديرين ونواب المديرين) – (عمالنا في المهجر)، (العمال الجزائريين في فرنسا) – (العمال) [في المهجر]	196 203 "
"	11	– (كقاعدة عمالية)	262
"	12	– (عمالنا في المهجر)	422
الخامس	14	– (للطبقة العاملة) – (النقابة)	349 351
"	15	– (الإطارات النقابية)، (النقابيين والعمال)، (أبسط عامل) – (كل العمال والنقابة) – (النقابة والعمال في القطاع الخاص)، (النقابة والإطارات النقابية)	376 " 377

"	16	– (الطبقة العاملة) – (جميع أفراد الطبقة العاملة)	417 421
الخامس (الفصل الثاني)	17	– (العامل [المناجم])، (العمال الماهر) – (العمال [الصناعات]	226 227
السادس	18	– (العامل) [أجير]، (لأعضاء النقابة) – (لمسئولي النقابة)	56 "
"	19	– (الإطارات النقابية)	92
السابع	20	– (العامل [في مصنعه])	17
الثامن	22	– (المسئولين في اللجنة التنفيذية) – (أعضاء اللجنة التنفيذية للنقابة) – (قيادة عمالية)، (القاعدة العمالية)، (طبقة عمالية)، (النقابة والعمال) – (النقابة) – (العمال المستثمرين)، (إطارات نقابية)، (مجرد عمال)، (الطبقة العاملة) – (العمال والممثلين المنتخبين) – (ذوي الدخل الضعيف) – (العمال في الشركات الوطنية) – (أصغر عامل في أصغر وحدة) – (إخوان نقابيين وعمال)	39 " 40 41 42 43 48 49 50 "
"	23	– (القاعدة العمالية) – (كعمال من أبسط عامل في المعمل) – (اللجنة التنفيذية) – (أبسط العمال ومن هم في أدنى درجات السلم)، (العامل [المصنع]) – (القيادة العمالية)	88 89 90 " 91
المجموع		21 خطبة	

يفيد هذا الجدول الظهور المنفرد لعمال الصناعة في واحد وعشرين خطبة من مجموع الخطب الثلاثة والعشرين، كما تفيد هذه التسميات والصيغ أن هناك تمييز وهناك ربط.

يتجلى التمييز كما يلي:

1– الحديث عن (العمال) في (المصانع) أو (المعامل)، (المناجم) و(العمال في الشركات الوطنية)، هو حديث عن عمال الصناعة، مثلما أن الحديث عن (عمالنا في المهجر) أو (العمال الجزائريين في فرنسا)، هو حديث عن (جزء من العمال) وتشملهم جميعا تسمية (الطبقة العاملة) أو (طبقة العمال) وصيغة (طبقة عمالية) بالمعنى الطبقي.

2- الحديث عن العمال بمعناهم الطبقي هو حديث عن (طبقة العمال في مستوى القاعدة) وعن (أبسط عامل) أو (أبسط عامل في المعمل)، (أصغر عامل في اصغر وحدة)، (أبسط العمال ومن هم في أدنى درجات السلم)، (ذوي الدخل الضعيف) و(القاعدة العمالية)، تمييزا لهم عن (قيادة عمالية) تتمثل في (أعضاء اللجنة التنفيذية للنقابة) أو (اللجنة التنفيذية) أو (المسئولين في اللجنة التنفيذية) وقد تتسع لتشمل (الإطارات النقابية) أو(لمسئولي النقابة) أو تتجسد في (النقابة) كهيئة، لعل تعبير (لأعضاء النقابة وإلى كل العمال) يلخص هذا التمييز بين من هم (إطارات نقابية) ومن هم (مجرد عمال).

3- صيغة (إخوان نقابيين وعمال): "ونحن نتكلم مع إخوان نقابيين وعمال يتفهمون مدى أهمية المرحلة التي يتوقف عليها المستقبل"[1]، الربط في هذه الصيغة كان في (جلسة عمل) أمام حضور يتمثل في أعضاء (اللجنة التنفيذية للإتحاد العام للعمال الجزائريين)، لا يوجد في هذه الصيغة ربط بين طرفين وإنما ربط بين صفتين بصفتهم نقابيين وعمال في نفس الوقت، لا توجد مزاحمة مما يجعل الربط بين الصفتين إيجابي، كلتاهما تدعم الأخرى.

كما يتجلى الربط فيما يلي:

1- صيغة (النقابة والإطارات النقابية): "وهذه مسئولية النقابة والإطارات النقابية من أجل الدفاع عن حقوق العمال في القطاع الخاص."[2]، الربط في هذه الصيغة هو بين (النقابة) على العموم لأنها تضم نقابيين آخرين و(الإطارات النقابية) على الخصوص، هذا الربط هو ربط قائم على التمييز ضمن النقابة بين من هم مجرد نقابيين ومن هم إطارات.

2- صيغ (العمال والإطارات النقابية)، (النقابيين والعمال) و(العمال والممثلين المنتخبين): الربط في هذه الصيغ يطرح مشكل مزاحمة الصفة: عامل للصفة: نقابي، إذا كان ممثلي العمال لا يمثلون العمال فلا يبقى لهم غير تمثيل أنفسهم "ومن الواضح أن مسئولية النقابيين والعمال نحو أنفسهم ونحو المجتمع الاشتراكي هي تدعيم المكتسبات الثورية التي حققناها حتى الآن"[3]، هناك ربط بقدر ما هناك تمييز مما يجعل الحديث عن (مسئولية النقابيين والعمال) هو حديث عن (مسئولية) تختلف لدى (النقابيين) عنها لدى (العمال)، سواء (نحو أنفسهم) أو (نحو المجتمع الاشتراكي)، كيف يصح الحديث عن مسئولية النقابيين نحو أنفسهم ؟ دون أن يكون ذلك بمثابة تهمة لهم.

3- صيغ (العمال والنقابة) أو (النقابة والعمال) والتأكيد في (كل العمال والنقابة: الربط في هذه الصيغ يجعل وجود (النقابة) مجرد واجهة ولا يمكنه إلا إضعافها أمام (العمال) وأمام الإدارة، خاصة عندما يقول: "فالنقابة والعمال

(1) مصدر سابق، الجزء الثامن، (جلسة عمل اللجنة التنفيذية للإتحاد العام للعمال الجزائريين 24سبتمبر 1977، ص50.

(2) مصدر سابق، الجزء الخامس، (خطاب الرئيس هواري بومدين في المؤتمر الوطني الرابع لاتحاد العمال الجزائريين 2 أفريل 1973)، ص377.

(3) نفس المصدر، ص376.

في الجزائر هما جزء من السلطة وانطلاقا من هذا فإنهما يعرفان واجباتهما ومسئولياتهما ويعرفان كذلك كيف يدافعان عن حقوقهما التي يجب أن لا تتعارض مع المصلحة العليا للبلاد."[1]، كونهما "جزء من السلطة" قد يبدو عامل قوة لكنه يصبح عنصر مكبل عندما يحولها إلى مجرد نقابة إدارية، ماذا بإمكان النقابة كممثل للعمال أن تفعل؟ عندما يقال لها أن بعض حقوق العمال "تتعارض مع المصلحة العليا للبلاد" أو عندما تستخدم هذه المصلحة كمبرر للاعتراض على مطالب العمال التي يمكن تلبية بعضها وترك البعض الآخر ينتظر، ثم من يحدد هذه المصلحة العامة أو العليا ؟ هل تحدد بمشاركة العمال أم من دونهم ؟ من يحدد مصلحة العمال ؟ هل العمال أم الإدارة ؟ متى تتعارض المصالح الخاصة مع المصلحة العامة ؟ هذه التساؤلات وغيرها تطرح كلما أثير هذا الموضوع.

كما يفهم من هذا الربط أن العمال هم في علاقة مباشرة مع الإطارات والمسئولين وكأنه لا توجد نقابة يفترض أنها هي التي تتحدث باسمهم داخل المؤسسة، هو ربط يدعوا إلى الاستفهام، فما معنى هذا الذكر للعمال كلما ذكرت النقابة أو ذكر النقابيون ؟ يفترض أن النقابيين يمثلون العمال لا أنفسهم وهم يحضرون عندما لا يستطيع جميع العمال الحضور، فلماذا هذا التوازي بينهما ؟ ألا يثق الرئيس ومن ورائه السلطة في النقابة ؟ لماذا يخاطب النقابة والعمال معا ولا يخاطب العمال من خلال النقابة ؟ ألا يعد حضور العمال بجنب النقابة هو بمثابة نفي وإلغاء لها ؟ أقل ما يقال عن هذا التوازي أنه يشكك في تمثيل النقابة للعمال "فإن مجلس العمال يعد بالوقت نفسه مجلسا نقابيا على مستوى الوحدة. وهذا ما يمكن النقابة من القيام بدورها كمسيرة"[2].

إذا كانت هذه المجالس جاءت لإشراك العمال في التسيير بعد التخوف من فكرة إنشاء ما أصبح يعرف بـ (الشركات الوطنية) "فقد كانت النقابة أو فرع منها قد انتقدت تكوين الشركات الوطنية وإني إذ ذكرت ذلك فإنما أذكره على سبيل المثال ولا أذكره بقصد العتاب فلنا أهداف إستراتيجية ومراحل تكتيكية"[3]، معترفا "وحقيقة كانت لمديري الشركات سلطة ولا تزال بيدهم سلطة واسعة"(206)، ألا يعد إنشاء هذه (المجالس العمالية) محاولة لتجاوز النقابة في شكلها التقليدي ؟، الإجابة على هذا التساؤل وردت في تقرير نقابي وكانت سنة 1982 " وأن تقمص المجلس العمالي لشخصية المجلس النقابي أحدثت اضطرابا في عملية الانضباط، نتيجة لازدواج الشخصية وتداخل الأدوار."[4]، يعني بعد أن غيب الموت الرئيس الراحل هواري بمدين.

(1) نفس المصدر، (كلمة الرئيس هواري بومدين في الذكرى الـ 2 لتأميم المحروقات والذكرى الـ 17 لتاسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1973)، ص351.

(2) مصدر سابق، التسيير الاشتراكي للمؤسسات: الميثاق والنصوص التطبيقية، (ديسمبر 1975)، ص12.

(3) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص57.

(4) التقرير الجهوي لولايات: عنابة، سكيكدة، قالمة، تبسة 11 مارس 1982، ص12.

ثانيا– عمال الإدارة

الجدول رقم: 09 التسميات والصيغ الدالة على عمال الإدارة

الجزء	رقم الخطاب	التسميات والصيغ	الصفحة
الأول	01	– (مجلس الثورة والحكومة) – (وسائل الثورة)، (جميع مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني) – (إنني شخصيا وكل الإخوان)، (مجلس الثورة)، (أولئك المناضلين)	165 167 168
"	02	– (السلطة الثورية)، (سلطة بلادنا)	296
"	03	– (ثقة الثورة فيكم)، (الثورة التي وضعت بين أيديكم) [الإمكانيات] – (مجلس الثورة والحكومة) – (قيادة البلاد من مجلس الثورة والحكومة والحزب) – (للمسئولين عن المصانع)، (للمسئول عن مصنع) – ثوريون وعمليون)، (مجلس الثورة)، (الحكومة)، (القيادة الثورية)	562 563 564 " 565
الثاني	04	– (الحكومة والمسئولين)	217
الثالث	05	– (السلطة)	35
"	06	– (العدد من فئات الإطارات)، (والإطار)، (المناضل والإطار) – (فئة من الإطارات)، (الكثير من المسئولين)، (فئة من المناضلين) – (للسلطة الثورية)، (المناضل) – (القيادة الثورية)، (القيادة التي نحن مسئولون عنها)، (الإطارات والمناضلين) – (لأعضاء مجلس الثورة والحكومة) – (الإطارات) [التصنيع] – (فالتاريخ قد وضعنا في هذه المسئولية التاريخية) – (لمديري الشركات)، (والي الولاية)	40 41 42 44 45 52 56 57
"	07	– (المسئولين) ، (الحكومة) – (للسلطة)، (لجميع المناضلين) – (السلطة الثورية) – (على المناضلين أينما كانوا) – (للقيادة الثورية)	303 304 305 306 308
"	08	– (جميع الإطارات الذين يشتغلون في الورشات والمعامل) – (السلطة الثورية)	349 "
الرابع	09	– (للسلطة المركزية)، (للمصالح الإدارية أو الشركات والدواوين الوطنية) (الإدارات المركزية) – (للإطارات) – (جل المسئولين من القمة إلى القاعدة) – (بعض المسئولين المحليين أو غيرهم)، (الحكومة)، (الدولة [بمعنى: السلطة]) – (مجلس الثورة والحكومة)	134 " 135 137 139 "

"	10	– (مراقبي الدولة) – (كقيادة)، (القيادة في القمة) – (حكومتكم)	195 196 203
"	11	– (السلطة) – (الذين عاشوها وتحملوا مشاكلها وواجهوا صعوباتها)، (كقيادة) – (القيادة الثورية) – (المناضلون)	261 262 " 264
"	12	– (القيادة) – (القيادة الثورية)، (الإطارات الجزائرية) – (الإطارات القيادية أي رؤساء الشركات والمديرين والإطارات بصفة عامة بما في ذلك رؤساء الدواوين الوطنية ورؤساء المؤسسات الأخرى التجارية المالية وغيرها) – (المسئولين على كل المؤسسات)	419 421 423 424
"	13	– (على رأس هذه البلاد قيادة ثورية)	464
الخامس	14	– (نحن كمسئولين)، (الدولة) [بمعنى: السلطة] – (إطارات الشركة الوطنية سونطراك)	350 351
"	15	– (أكبر مدير) – (القيادة الثورية)	376 377
"	16	– (القيادة الثورية)	418
الخامس (الفصل الثاني)	17	– (كقيادة) – (المسئول)، (إطاراتنا) – (الوزراء)، (مراقبين ماليين) – (المسئولون في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)	225 230 231 "
السادس	18	– (بعض المسئولين) – (أمدتهم بها الثورة) [القوانين]، (النظام القوي)	56 57
"	19	– (للفنيين والمهندسين)	91
السابع	20	– (القيادة) – (كثوار)، (القادة الجزائريين)، (لسنا من أولائك القادة)	15 17
"	21	– (كقيادة) – (القيادة) – (كل مناضل)	52 55 56
الثامن	22	– (الحكومة) – (رئيس الجمهورية) – (يقول للدولة) [بمعنى: السلطة] – (موظفين)، (القيادة)، (الموظف)، (الإطار) – (الإطارات) – (عمال الوظيف العمومي)، (الأساتذة المبرزين في الجامعة)	39 40 44 45 47 48

		– (أساتذة وزارة التربية)، (أساتذة التكوين المهني) – (العاملين في القطاع الصحي، سواء كانوا أطباء أو غيرهم)، (باقي الموظفين) – (للمهندسين والتقنيين السامين في قطاع الوظيف العمومي) – (الدولة والحكومة)، (أكبر مسئول)	49 " " 50
"	23	– (أكبر مسئول) – (رأيي ورأي القيادة)، (الحكومة) – (أبناء ثورة عربية)، (أبناء جيل)	89 90 92
المجموع		23 خطبة	

يفيد هذا الجدول الظهور المنفرد للإطارات في مجموع الخطب الثلاثة والعشرين، هذا الحضور للإطارات يعني أننا أمام حديث مباشر عن السلطة، كما يفيد أن هناك تمييز وربط.

التمييز، يظهر في تسميات وصيغ دالة على مستويين للسلطة:

المستوى الأول– السلطة السياسية: تشير إليها تسميات وصيغ :(السلطة) أو (السلطة الثورية)، (القيادة) أو (القيادة الثورية)، (القيادة في القمة)، (على رأس هذه البلاد قيادة ثورية) و(للسلطة المركزية)، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة مراكز:

المركزالأول– (مجلس الثورة): "وهو أعلى سلطة في البلاد"[1]، يحدد "... الأهداف الأساسية للنشاط الحكومي"[2] ويضم أهم وأبرز الشخصيات المشاركة في حركة 19 جوان من السياسيين والعسكريين الذين يملكون شرعية المشاركة في هذه الحركة، شرعية مستمدة بدورها من شرعية المشاركة في ثورة التحرير الوطني والتي يطلق عليها: الشرعية الثورية كعنوان لنظام الحكم القائم "ونعلن أن الشرعية الثورية هي الأساس الذي يقوم عليه عملنا."[3].

يتواجد على رأس هذا المجلس (رئيس الجمهورية) أو رئيس الدولة باعتباره أعلى مسئول في هرم السلطة، الإشارة إلى شخصه يتجلى في تعبيرات : (فالتاريخ قد وضعنا في هذه المسئولية التاريخية)، (لسنا من أولئك القادة)، كما يتجلى هذا الحضور بشكل ضمني عندما يقول: (القيادة التي نحن مسئولون عنها) أو (نحن كمسئولين)، (إننا واقعيون وثوريون)، (ثوريون وعمليون)، (سنبقى مناضلين في جبهة التحرير الوطني)، (كثوار)، (أبناء ثورة عربية) و(أبناء جيل)، الأكيد أنه كان أيضا من(الذين عاشوها وتحملوا مشاكلها وواجهوا صعوباتها) أي ثورة التحرير وكان من (القادة الجزائريين)، في كل الحالات هو كخطيب يتكلم باسم القيادة التي يترأسها "إخواني:

(1) مصدر سابق، الجزء الأول، (الذكرى الثالثة للاستقلال 5جويلية 1965)، ص31.

(2) نفس المصدر، (الاحتفال بالذكرى الحادية عشرة للثورة 1 نوفمبر 1965)، ص104.

(3) نفس المصدر، ص99.

يسرني بهذه المناسبة أن أقول بعض الكلمات باسم الحكومة ومجلس الثورة"[1]، أو قد يتكلم بصفته رئيسا للدولة "هذه هي المرة الثانية التي أتناول فيها الكلمة باسمي وباسم مجلس الثورة أمام إطارات الحزب."[2].

يقول أن التاريخ قد وضعه في (هذه المسئولية التاريخية)، لكن التاريخ يقول كذلك أنه وصل إليها بعد حركة 19 جوان 1965 التي يعتبرها انتفاضة وتصحيح ثوري "وأن يوم 19 جوان ما هو إلا امتداد للثورة، وما هو إلا تصحيح للانحراف الخطير الذي وقعت فيه الثورة"[3]، بينما يعتبرها غيره "وهناك أناس يقولون بأن هذا انقلاب عسكري"(213)، لأنه أطاح فيها بالرئيس أحمد بن بلة كرئيس منتخب.

لعل أكبر حكم على هذه الحركة كان من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي يعد من أبرز الشخصيات المشاركة فيها بعد الرئيس هواري بومدين عندما ألغى بكل بساطة الاحتفال بهذه الذكرى، دلالة هذا الإلغاء هو أنه لا يجوز الاحتفال في هذه البلاد بالانقلاب.

المركز الثاني– (الحكومة): هيئة تنفيذية تضم (الوزراء) ومنهم من له امتياز التواجد بالحكومة وبمجلس الثورة معا، ما يجعل هذه الهيئة يطلق عليها (**مجلس الثورة والحكومة**).

المركز الثالث– (الحزب): "أيها الإخوة.. إن سياستنا في قيادة البلاد من مجلس الثورة والحكومة والحزب هي سياسة الاعتماد على النفس وبالدرجة الأولى الاعتماد على مجهودات البلاد وإمكانياتها."[4]، الربط في صيغة (**قيادة البلاد من مجلس الثورة والحكومة والحزب**) هو ربط بين ثلاث مراكز في السلطة من بينها (الحزب)، الذي وجد نفسه في صراع مع الإدارة ليس من أجل أن تكون له الكلمة العليا وإنما من أجل أن تكون له كلمة مسموعة مع الإدارة.

التداخل فيما بين هذه المراكز الثلاث يجعل (**قيادة البلاد**) يتواجد بها أعضاء المكتب السياسي للحزب كأعضاء في مجلس الثورة وأعضاء من هذا المجلس هم أعضاء في الحكومة وهم جميعا يعتبرون أعضاء في الحزب، عندما يجتمع مجلس الثورة والحكومة كسلطة تنفيذية يحضره من مجلس الثورة الأعضاء الذين هم وزراء، أما الذين ليست لهم حقائب وزارية يحضرون اجتماعات مجلس الثورة فقط، السلطة الحقيقية بين يدي الوزراء الذين هم أعضاء في مجلس الثورة وأعضاء في الحكومة.

كان حزب جبهة التحرير الوطني يبحث دائما عن النفوذ من خلال مسئولين نافذين كمناضلين أو يكفي أن يكون مسئولا، وتحقق هذا المبتغى بفضل المادة: 120 التي كانت تجبر المسئولين على الانخراط في الحزب وتوضع كشرط

(1) نفس المصدر، (الذكرى 10 لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1966)،ص165.

(2) مصد سابق، الجزء الخامس (الفصل الثاني) ، (اجتماع إطارات الحزب لولاية تلمسان 3 يوليو 1974)، ص263.

(3) مصدر سابق، الجزء الأول، (تخريج (هكذا) الدفعة الثالثة من رجال الدرك الوطني بزرالدة 30 جوان 1965)،ص24.

(4) نفس المصدر، (الاحتفال بعيد العمال بمزرعة بوشاوي 1 ماي 1967)، ص564.

لكل من يتولى مسئولية، لكن هذه المادة لم تحقق النفوذ المرتجى وأدت إلى خلق نتيجة عكسية بسبب عنصر الإجبار فيها، ولا زال حزب جبهة التحرير الوطني إلى اليوم خاصة بعد التعددية يبحث عن النفوذ بل يلهث وراء الأشخاص المسئولين للانخراط فيه، وبدل أن يكون انخراطهم في الحزب شرف لهم أصبح انخراطهم شرف للحزب.

إن هذه القيادة بمراكزها الثلاثة المتداخلة تشكل ما يسمى: السلطة السياسية، وهي أكثر من كونها سلطة سياسية "ففي مثل هذه الاجتماعات نطلعكم على ما سنقوم بتحقيقه وعلى نقائصنا إلا أن القيادة لا تستطيع أن تعمل كل شيء. فمسؤوليات القيادة العليا والسلطة والقمة واضحة، ولكم أيها الإخوة مسؤوليات أخرى."[1]، هذه المسؤوليات نجدها في قوله: "فمجلس الثورة والحكومة يعطيانكم الأوامر والإرشادات والتوجيهات أما التطبيق فأنتم المسئولون عنه"[2]، لكن هذا على صعيد القول أما على مستوى الفعل أو الممارسة فهي سلطة تكاد (تعمل كل شيء) وتتدخل حتى في القضايا والموضوعات التي يفترض أنها من اختصاص القضاء، مثل: "موضوع إعادة الممتلكات التي كانت قد أممت، والتي كانت احتجزت في السابق."؟[3] هل كان على (الحكومة) أن تتكفل به ؟ "لا يخفى عليكم بأن الحكومة لديها اليوم ستة آلاف ملف حول هذا الموضوع" ؟[4]، هذا التدخل للقيادة في كل صغيرة وكبيرة وفي كل شيء تقريبا أليس من شأنه خلق الاعتقاد بأن التطور الحاصل في البلاد يعود (الفضل) فيه إلى القيادة ؟ " نعم أيها الإخوة إن جزائر سنة 1976 تختلف تماما عن جزائر 1962 وهذا لا يعني أن الفضل في ذلك يعود إلينا وحدنا كقيادة ، إننا لم نقل هذا في يوم من الأيام ، بل قلنا أن كل التغييرات الجذرية التي حدت في بلادنا هي نتيجة لعمل جماعي من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة لأن عددا كبيرا جدا من المواطنين قد كرسوا جهودهم بعد الاستقلال من أجل البلاد وتعميق أسس الثورة ." [5]

هذا الاتهام مصدره بالدرجة الأولى الأفعال لا الأقوال، فالقيادة ساهمت من حيث لا تدري في خلق السلوك الإتكالي لدى الشعب وتخلي المسئولين عن مسؤولياتهم " ... شعبنا تعود ومعه المسئولين منذ سنوات أن كل شيء يقع في البلاد فإن الحكومة هي المسئولة عنه. إذ يقال بأن الحكومة لم تعمل؛ وأنها أهملت وأنها الخ.. وبالرغم من أننا شرحنا للناس وأعطيناهم المسئوليات، وأحدثنا المجالس البلدية، ومجالس الولايات، رغم كل هذا فما زالت هذه العادة رائجة "[6].

لا شك أن الذي أدى إلى خلق (هذه العادة) هو اختيار (النظام القيادي) كأسلوب للحكم إن لم نقل التحكم ؟ "وقد اخترنا لحد الساعة على مستوى القيادة أسلوبا معينا من التنظيم وهو التنظيم القيادي اخترنا النظام القيادي لقيادة الثورة

(1) نفس المصدر، (ندوة الإطارات بمدينة قسنطينة 6 مارس 1960) ،ص .192

(2) نفس المصدر، (ندوة الإطارات بمدينة وهران 21 مارس 1966)، ص 250 .

(3) نفس المصدر، (افتتاح اجتماع إطارات الحزب 21 ماي 1966)، ص316.

(4) نفس المصدر، ص316 –317.

(5) مصدر سابق، الجزء السابع، (الاحتفال بعيد الشغل،قاعة حرشاء 1 ماي 1976)، ص 52 .

(6) مصدر سابق، الجزء الثالث، (الذكرى 14 لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1970)، ص303–304.

في هذه المرحلة الخاصة في هذه المرحلة المعينة في هذه المرحلة الحاسمة لأن الثورة كانت في حاجة – وهذه هي النقطة التي كنت قد بدأت بها– إلى قيادة تقرر وتأخذ مسؤولياتها ومستعدة للمحاسبة عندما تخطئ ومستعدة لأن تدفع الثمن عندما تخطئ أخطاء جسيمة."[1].

هذا التدخل ما هو إلا تعبير عن وجود تداخل في الصلاحيات، عندما تتعدد الجهات لا تتحمل أي منها المسئولية، تنشأ بعض الفوضى في اتخاذ القرار وتؤدي إلى تمديد آجال بعض المشاريع كما أصبح شائعا في بلادنا وفي حالات معينة إلى توقيف بعضها بصفة نهائية "كما يتعين علينا القضاء على بعض العادات الفاسدة الموروثة عن العهد البائد مثل عدم التنسيق والإهمال والتهاون والتهرب من المسئولية إذ أن هذه العادات الفاسدة إلى جانب ما يترتب عليها من ضياع الوقت والتبذير تترك في النفوس طباعا سيئة ورواسب تنشأ عنها عواقب وخيمة ماديا ومعنويا تلحق بالبلاد كلها وتزيد من ويلاتها." [2]، هذه (العادات الفاسدة) استمرت في الوجود ولم تزول بزوال (العهد البائد)، أو بمجرد وجود نظام جديد يريد أن يختلف عن النظام السابق وهو ما يكون قد حققه في بعض الميادين وأخفق في بعضها الآخر، لأنه بالنظر إلى الوضع الهش الذي كانت عليه البلاد بعد الاستقلال كان يستحيل على النظام الجديد أن يختلف كلية عن النظام السابق، من هنا يجب الحديث عن حصول تغيير في القيادة أكثر من الحديث عن حصول تغيير في النظام.

القيادة الجديدة، يبدو أنها تعد نفسها مختلفة عن القيادة القديمة عندما انتقلت من حكم الفرد إلى حكم الجماعة "فقد تخلصنا من سياسة تركيز السلطات في يد واحدة، ومن سياسة عدم المحاسبة، فالسلطات اليوم موزعة بين مجلس الثورة والحكومة والأمانة التنفيذية، لكن السلطات المحلية يجب أن يكون لها منذ الآن دورها الذي تلعبه."[3]، وفضلا عن هذه المركزية الشديدة فهي قيادة لا تعلن عن انتمائها الاجتماعي:" ... القيادة الجزائرية والمسئولين الجزائريين لا ينتمون إلى أية طبقة معينة لها مصالح خاصة."[4]، وتقدم نفسها على أنها غير منحازة إلى أية طبقة أو ليست في خدمة طبقة معينة وكأنها فوق الطبقات"والقيادة الثورية في البلاد تدافع عن مصلحة الشعب كله وترعى مصالح كل الجماهير العاملة ولا تدافع عن مصلحة أو طبقة معينة."[5]، وأنها تسعى "إلى استغلال ثروات البلاد لصالح كل طبقات البلاد"[6]، والمهم في عدم الانحياز هذا منع حصول استغلال من طرف الطبقة المؤهلة لهذا الاستغلال وهي: الطبقة البورجوازية لـ(الجماهير العاملة)المعرضة لهذا الاستغلال والتي تشكل (أغلبية الشعب الجزائري) "وكما حاربنا بالأمس مظاهر الاستغلال الأجنبي فإن واجبنا اليوم هو محاربة كل مظاهر الاستغلال الداخلي لأنه لا يمكن أبدا أن تستغل طبقة في

---

[1] مصدر سابق، الجزء الخامس، (اجتماع إطارات الأمة4 جويلية 1972)، ص 143–144.

(2) مصدر سابق، الجزء الأول، (تقديم الحكومة الجديدة 13 جويلية 1965)، ص48.

[3] نفس المصدر، (ندوة إطارات الحزب بنادي الصنوبر 9 ديسمبر 1965)، ص 130.

[4] نفس المصدر، (ندوة الإطارات بمدينة قسنطينة 6 مارس 1966)، ص 204.

(5) مصدر سابق، الجزء السابع، (كلمة في تدشين القرية الفلاحية الاشتراكية تشوفش بوبراك، ولاية تيزي وزو 31 مارس 1970)، ص39.

(6) مصدر سابق، الجزء الخامس، (نص خطاب الرئيس بومدين في ولاية الأصنام 5 أكتوبر 1972) ، ص 253 .

هذا البلد أغلبية الشعب الجزائري ولا يمكن أبدا أن تنشأ في هذا البلد طبقة بورجوازية مستغلة. وإلا فإن جميع تضحياتنا تذهب سدى سواء تضحيات الشهداء أو التضحيات التي بذلت لتحرير الاقتصاد من التبعية الأجنبية."[1]

إن القيادة كسلطة عليا تتبرأ من "بعض الصعوبات" التي يلاقيها المواطن لدى (بعض المسئولين): "وإذا وقعت بالأمس بعض الصعوبات من طرف بعض المسئولين المحليين أو غيرهم لا تعتبروا أن ذلك كان موقفا صادرا عن الحكومة فالصعوبات موجودة في كل الميادين ونحاول جاهدين التغلب عليها."[2]، لكن هذه التبرئة لا تصل إلى حد التنصل من هؤلاء المسئولين أو التخلي عنهم، وإنما هي صعوبات يمكن تقبلها وتفهمها لأنها عامة والمهم هو وجود إرادة سياسية من أجل (التغلب عليها).

المستوى الثاني– الإدارة

الحديث عن الإدارة هو حديث عن (الإطارات) أو (الإطارات الجزائرية)، حيث يمكن التمييز بين مركزين:

المركز الأول– يتمثل في (الإدارات المركزية) التي يتواجد بها الإطارات العليا ويأتي على رأسهم الولاة (والي الولاية)، ثم (الإطارات القيادية أي رؤساء الشركات والمديرين والإطارات بصفة عامة بما في ذلك رؤساء الدواوين الوطنية ورؤساء المؤسسات الأخرى التجارية المالية وغيرها) أو (أكبر مسئول)، (المسئولون في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) أو (المسئولين على كل المؤسسات)، قد يستدعي السياق ذكر (لمديري الشركات)، أو ذكر (للمسئولين عن المصانع) أو (للمسئول عن مصنع) و(المسئولين) أو (المسئول) بصفة عامة.

المركز الثاني– الإطارات والمناضلين والموظفين الذين هم مرشحون مستقبلا لكي يصبح بعضهم من الإطارات العليا والبعض الآخر من الإطارات بالنسبة للموظفين، ينتسبون (للمصالح الإدارية أو الشركات والدواوين الوطنية) مثل: (مراقبي الدولة)، (مراقبين ماليين)، (إطارات الشركة الوطنية سونطراك) و(جميع الإطارات الذين يشتغلون في الورشات والمعامل)، كذلك العاملون بقطاع التربية والتعليم والتكوين من (الأساتذة المبرزين)، (أساتذة وزارة التربية)، (أساتذة التكوين المهني)، (العاملين في القطاع الصحي، سواء كانوا أطباء أو غيرهم)، ثم (باقي الموظفين) و(عمال الوظيف العمومي)، فهم ينتمون جميعا إلى فئة(الإطارات)،

(1) نفس المصدر، (كلمة الرئيس هواري بومدين في الذكرى ا لـ 2 لتأميم المحروقات والذكرى ا لـ 17 لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1973)، ص 349

(2) مصدر سابق، الجزء الرابع، (افتتاح أعمال المجلس الوطني للنقابات الجزائرية 26 أكتوبر 1970)، ص139.

لأن(الموظفين) أو (الموظف) عندما يرتقي يصبح إطارا أو مسئولا، حيث تأتي تسمية (الإطار) مرادفا لتسمية (مسئول): " وكذلك الإطار الذي يبتعد أكثر فأكثر عن المشاكل التي هو مسئول عنها"[1].

بالنسبة لتسميات وصيغ (المناضل) أو (كل مناضل)، (المناضلون) أو (جميع مناضلي حزب جبهة التحرير الوطني) أو (لجميع المناضلين) و(على المناضلين أينما كانوا)، قد تعني المناضلين العاملين في الحزب "والإنسان عندما يقبل أن يكون مناضلا ويحظى بعنوان النضال من أجل خلق مجتمع اشتراكي، والنضال من أجل المصلحة العليا، أقول لابد على هذا المناضل أن يضع جانبا مصالحه ومصالح أقاربه كذلك."[2]، ورد هذا القول في سياق الحديث عن الحزب ولابد أن المقصود هم المناضلين المتفرغين للعمل الحزبي، كما قد تعني جميع المناضلين "وعلى المناضلين أينما كانوا أن ينخرطوا في المنظمات الوطنية وتحت إشراف الحزب لأنه لابد لكل ثورة من نخبة سياسية فبلادنا لا تستطيع أن تعيش بدون حزب وبدون نضال وبدون ثورة .."[3]، هذا القول يستهدف أن تكون هناك (نخبة سياسية) تتكون من مناضلين بداخل الحزب ومناضلين من خارجه أو متواجدين بمختلف قطاعات العمل.

هذه المراكز المتعددة التي يتواجد فيها (جل المسئولين من القمة إلى القاعدة)، تشكل في مجموعها (سلطة واحدة)" فباسم مجلس الثورة والحكومة أقول بأن هناك سلطة واحدة، وكلما نزلت إلى القاعدة تفرعت بحكم التنظيم. وهذا شيء تتطلبه ضرورة التنظيم طبعا فهناك وحدة في القمة وهي وحدة العمل وهذا غير كاف بل لابد أن يصل إلى القاعدة المسئول عن التطبيق في القاعدة والمسئولون عن التطبيق في القاعدة هم أنتم ممثلو الحزب والدولة."[4]، لكن عند الحديث عن (العدد من فئات الإطارات) أو (فئة من الإطارات)، (فئة من المناضلين)، (الكثير من المسئولين)، (بعض المسئولين المحليين أو غيرهم) و(المسئولين)، فهو يتحدث عن إطارات ومناضلين غير موالين أو التي لم تظهر ولاءها للقيادة الجديدة لأنها كانت رافضة للنظام الجديد، على الأخص إطارات الحزب يكون قد فاجأتهم حركة 19 جوان 1965 التي أزاحت الرئيس أحمد بن بلة عن الحكم وأدت هذه الإزاحة والوضع الذي كان أصلا متأزما إلى الاتهام المتبادل، اتهام الحزب للدولة " هناك من ينتقد الدولة بأنها تشتمل على عناصر غير ثورية وهو أمر لا جدال فيه، لكن الطريق السليم لمعالجة هذه القضية يتمثل في بحث الحزب ودراسته لهذه القضية وإيجاد الحلول الناجعة، ولا يتمثل في إصدار تصريحات ضد الدولة، لأن ذلك يكون بمثابة من يقطع فرع الشجرة الذي يحمله"[5]، إلا أن الأهم من ذلك "...الأصوات المغرضة التي كانت تتهم جماعة 19 جوان 1965 بأنهم ضد الحزب

---

(1) مصدر سابق، الجزء الثامن،(جلسة عمل اللجنة التنفيذية للإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 سبتمبر 1977)، ص 45.

(2) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص42.

(3) نفس المصدر، (الذكرى 14 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1970)، ص306.

(4) مصدر سابق، الجزء الأول، (ندوة الإطارات بمدينة قسنطينة 6 مارس 1966)، ص 190 – 191 .

(5) نفس المصدر، (ندوة إطارات الحزب بنادي الصنوبر 9 ديسمبر 1965)، ص127.

وسائرون في طريق القضاء عليه."[1]، في المقابل اتهام الدولة للحزب " أن دور الحزب يتلخص في بناء الدولة لا في القضاء عليها لأن الدولة هي التي تنفذ سياسة الحزب. أما الذين كانوا يوجهون الحزب ضد الدولة فكانوا يقصدون إلى عرقلة الأداة عن القيام بعملها حتى ينفتح لهم الطريق إلى الحكم."[2]، هذا الاعتراف من قبل رئيس الدولة بتواجد (عناصر غير ثورية) في هيئات الدولة، يقابله الاعتراض على القلق المغرض لهذا التواجد من طرف الحزب.

يبدوا أنه تواجد غير مقلق ما دامت هذه العناصر قد وضعت نفسها في خدمة السلطة، الأمر الذي قد يجعلها ملزمة بأن لا يصدر منها أفعال ضد الثورة، مقابل التساهل معها وغض الطرف عنها وهو توجه يقوم على إمكانية التعايش بين العناصر الثورية والعناصر غير الثورية ، مما يجعلنا أمام معادلة قائمة على قوى مساندة لنظام الحكم متكونة من عناصر ثورية وأخرى غير ثورية وقوى معارضة متكونة من عناصر معادية للثورة ولنظام الحكم وأخرى ثورية معارضة لنظام الحكم ، نحن هنا أمام معادلة متماثلة الطرفين.

إن عدم التجاوب مع القيادة الجديدة من قبل مناضلين في الحزب وإطارات في الدولة، ما هو إلا تعبير عن رفضهم للانقلاب "وقد سبق لي شخصيا أن قلت بان **الناس الذين أصبحوا غير منسجمين مع الثورة، [لا بد وأن يتركوا أماكنهم للذي هم منسجمين مع الثورة]**[*] وقلت هذا منذ مدة. وربما قد أعطاه البعض أهمية وقيمة بينما لم يعطه البعض الآخر أهمية أو لم يحاول حتى تفهمه."[3].

عدم الانسجام (مع الثورة) هو في الحقيقة عدم انسجام مع القيادة الجديدة، لكن هناك أمل في إمكانية استرجاعهم "كان ولابد من موضوعية جديدة لتصل هذه الفئة (فئة من الإطارات وفئة من المناضلين) التي أصبحت لا تشكل سندا وقوة للثورة ودافعا ومحركا لها ، بل أصبحت في كثير من الأحيان حاجزا وعرقلة ، وتغلبت في كثير من الأحيان كذلك المصالح الخاصة والشخصية على المصالح العامة والمبادئ العامة وعلى مبادئ الثورة نفسها."[236].

بالنسبة للإطارات، خيار العمل مع القيادة أو الانسحاب دفعهم إلى الحل المتمثل في التواجد داخل دواليب الإدارة دون التخلي عن قناعاتهم التي كانت تدفعهم إلى العرقلة من الداخل ما أمكنهم ذلك وهو أكثر فاعلية وأكثر ضررا من العرقلة عندما تكون من الخارج: "وللتاريخ أقول بأن هناك أساليب كثيرة تستعمل لضرب الثورة ولطعن الاختيارات الاشتراكية ومنها الإهمال في القيام بالواجب، وهذا نوع من التخريب، وعمل مناهض للثورة، مهما كانت التبريرات التي يمكن أن يفسر بها ذلك الإهمال."[4]

بالنسبة للقيادة، هذان الخياران جعل عملية الفرز والتصفية مؤجلة ولم تنجح الجماعة الحاكمة لا في وقت الرئيس أحمد بن بلة ولا في وقت الرئيس هواري بومدين في حسم الصراع (بصفة نهائية)، لأن الصراع على السلطة كان داخل السلطة وخارجها:" وقد اخترنا كذلك كالعادة أن نسلك الطريق الصعب والطريق المملوء بالصعوبات والطريق الذي

(1) نفس المصدر، ص125.

(2) نفس المصدر، ص127.

(*) هذا التعبير سقط من النص الموجود بالمصدر وهو موجود بالنص المنشور في جريدة (الشعب) ليوم الثلاثاء 6 ماي 1969، العدد 1983.

(3) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص41.

(4) مصدر سابق، الجزء الثامن، (المؤتمر الثاني لاتحاد الفلاحين، الجزائر– قصر الأمم 24 أفريل 1978)، ص100.

يغضب العدد من الناس أو قد لا يرضي العدد من فئات الإطارات التي ناضلت كذلك، وعملت وكافحت في مرحلة معينة وفي ظروف تاريخية معينة."[1]،لعل هناك خشية في أن يلتقي هذا (العدد من الناس) الذين يغضبهم الاختيار ويعارضونه جملة وتفصيلا مع هذا (العدد من فئات الإطارات) الذين قد لا يرضيهم الاختيار وهم مرشحون لكي يصبحوا معارضين بدورهم إذا دفعوا إلى ذلك ، فيشكلون قوة معارضة واحدة تعمل للإطاحة بنظام الحكم القائم.

هذا التخوف يعبر عليه أثناء قيام عمال النقل بإضراب "أقول بأن هذه الإضرابات التي حدثت في العاصمة ، ما هي في الحقيقة إلا إضرابات ليست بأي حال من الأحوال في صالح الطبقة العاملة ، بل هي ظاهرة قد تفتح الأبواب، إن لم نكن حذرين ويقظين أمام أعداء الطبقة العاملة ، وتستغل – ضد بلادنا من طرف أبواق البورجوازية والرجعية ، وأعدائنا الحقيقيين."[2]، إنه يخشى أن تستغل (هذه الإضرابات) من طرف المعارضة.

لكن سرعان ما خضعوا للأمر الواقع وانظموا إلى الصف أو وقع احتواءهم لما وجدوا الرعاية والتشجيع من خلال إصدار قانون خاص بهم"...هذا القانون لا يضمن حقوق الموظف أو إطار الدولة فحسب، بل أنه يخلق مفهوما جديدا ويحرر الموظف والإطار من تأثير الأشخاص والتبعية"[3]،وهؤلاء الموظفين والإطارات هم الذين كان النظام الجديد يراهن عليهم لاعتقاده باستحالة تحقيق "انتصارات كبرى" بدونهم"لقد كان هناك تشجيع للتباين [في الأجور] ، بعد الانتفاضة الثورية لـ 19 جوان بهدف إعطاء دفعة كبيرة للميدان الاقتصادي ، وذلك بتشجيع الإطارات على التوجه لهذا الميدان الذي لا يمكن أن تتحقق فيه انتصارات كبرى بدون أعداد كافية، وكفؤة من الإطارات، وهو ما نجحنا فعلا في الوصول إليه."[4].

أدى هذا التشجيع على الخصوص إلى استقطاب عناصر جديدة وجعل من الإطارات فئة متميزة ونخبة تحظى بكل الامتيازات"منحتها القيادة الثورية الثقة التامة ووفرت لها كل الشروط الموضوعية ويسرت لها كل الإمكانيات الضرورية حتى تتحمل مسؤولياتها تجاه شعبنا."[5]، إلا أن ذلك لم يمنعهم من العبث بأموال الدولة والشعب" لكن بعثرة أموال الدولة جريمة لا يمكن السكوت عليها، وقد دافعت أكثر من أي فرد على الإطارات، ولكنني لا أقبل أن تستعمل أدوات الدولة لقضاء المصالح الشخصية، نحن اليوم في 1974 ولسنا في 1962 وليس هناك فراغ كالذي كنا نعانيه ويضطرنا إلى قبول أي فرد."[6].

كان لا بد من التسليم بوضع قائم على وجود فئتين من الإطارات : "هناك فئة تعتبر أن المسؤولية ما هي إلا مجرد امتياز وبقدر ما نحيي الإطارات الشاعرة بمسؤوليتها والمتفانية في خدمة الوطن بقدر ما نتبرأ من أولئك الذين يشغلون

(1) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص40.

(2) مصدر سابق، الجزء الثامن، (جلسة عمل اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 سبتمبر 1977)، ص42.

(3) مصدر سابق، الجزء الثاني، (الاجتماع الثاني لإطارات البلاد 5 جانفي 1968) ، ص 123.

(4) مصدر سابق، الجزء الثامن، (جلسة عمل اللجنة التنفيذية للإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 سبتمبر1977)، ص 47.

(5) مصدر سابق، الجزء الخامس (الفصل الثاني)، (نص خطاب الرئيس هواري بومدين أمام إطارات الحزب بولاية قسنطينة 6جوان 1974)، ص 256.

(6) نفس المصدر، ص 250 .

وظائف ولا يقومون بواجبهم ولا يكفي أن نتبرأ منهم بل أننا نقول لهم أن مد الثورة لا بد أن يدرككم في يوم من الأيام وعندئذ تحاسبون على ما أنتم قائمون به."[1]، المشكل أن "تقديم مكافآت عالية لهم لاجتذابهم يمكن أن يؤدي إلى خلق (طائفة– *Caste*) يمكن أن تتحول الامتيازات التقنية التي تتمتع بها إلى امتيازات سياسية."[2].

كذلك التسليم أن القوى المعارضة ليست كما تصورها الجماعة الحاكمة على أن عناصرها معادون للثورة والاشتراكية، وإنما هم أصحاب مشروع مختلف في (بناء الجزائر)" أن الجزائريين لم تكن لهم نظرة واحدة ومتفقة على كيفية بناء الجزائر بعد الاستقلال"[3]،هو اعتراف يجعل مشروع نظام الحكم القائم ليس أفضل ولا أسوأ من مشروع القوى المعارضة.

يلاحظ أن الحديث عن إطارات الأمة قد ارتبط بالصراع حول السلطة وأن الحديث عن إطارات التنمية قد ارتبط بالاختلاس والسرقة، وهو ما يجعل الحاجة إلى مخاطبتهم لا تقل عن الحاجة إلى مخاطبة القوى الاجتماعية الأخرى إن لم تكن أشد: "بأن الغرض من كل هذه الاجتماعات هو القضاء على مخلفات الماضي وعلى الفوضى التي عرفتها البلاد بأسرها والقضاء على التنافر والتطاحن بين مختلف قوات البلاد التي عزمنا كل العزم على القضاء عليها نهائيا لأننا لا نستطيع أن نبني أي شيء دائم في هذه البلاد – يستجيب لمطامح شعبنا ويكون في مستوى أهداف ثورتنا – ما لم نضع حدا لهذه الأغراض التي عرفتها بلادنا والتي تسببت في قيام تناصر وتطاحن بين المناضلين من جهة ، وبين الحزب والدولة من جهة أخرى."[4].

ولعل الصيغة التي تلفت الانتباه أكثر من غيرها هي صيغة (سلطة بلادنا): " ويجب على اقتصادنا كي يكون محررا واقتصادا وطنيا أن لا يبقى تابعا لنفوذ أجنبي ولنفوذ خارجي ، نفوذ خارج عن سلطة بلادنا"[5]، الرئيس يتكلم عن السلطة من خارجها ، هي سلطة لا يمكن إلا أن تكون مجردة بحيث يمكن فصلها عن الأشخاص بما فيهم شخص رئيس الدولة وهي كذلك لأنها سلطة وطنية.

أما **الربط** فيمكن تصنيفه إلى عدة نماذج: ربط فيما بين أشخاص، ربط بين هيئة وأشخاص وربط بين هيئات.

النموذج الأول– الربط فيما بين الأشخاص

1– صيغة (إنني شخصيا وكل الإخوان): "إنني شخصيا وكل الإخوان لا نؤمن إلا بالشعب سيدا والاشتراكية عقيدة"[6]، الربط في هذه الصيغة هو للتعبير عن موقفين باعتبارهما موقف واحد، إذ يبدو من المهم التعبير عن أن هناك

(1) مصدر سابق، الجزء الثالث، (اختتام الزيارة لولاية التيتري – مدينة المدية 4 جوان 1969)، ص 118 .

(2) مغنية الأزرق، نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي– السياسي، ترجمة: سمير كرم، الطبعة العربية الأولى، (بيروت– لبنان: الناشر– مؤسسة الأبحاث العربية، أيلول (سبتمبر)، 1980، ص145– 146.

(3) مصدر سابق، الجزء الأول، (ندوة الإطارات بمدينة وهران21 مارس 1966)، ص 242.

(4) نفس المصدر، ص 238 – 239 .

(5) نفس المصدر، (عيد العمال 1 ماي 1966)،ص 296 .

(6) نفس المصدر، (الذكرى 10 لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1966)، ص168.

توافق وانسجام ضمن القيادة، الرئيس عندما يتكلم فهو يتكلم باسم هؤلاء "الإخوان" ولا يعبر عن رأيه بقدر ما يعبر عن رأي القيادة وأنه حتى في الحالات التي يعبر فيها عن موقفه الشخصي، فهذا الموقف لا يتعارض مع موقف باقي أعضاء القيادة التي يترأسها ولا يجب أن يتعارض موقف هؤلاء الأعضاء مع موقف الرئيس، هذه هي قاعدة العمل حتى لو كان بعض الأعضاء لا يؤمون في دخيلتهم وفي حقيقة الأمر لا بالشعب ولا بالاشتراكية.. التعبير عن أن هناك موقف واحد قد يكون موجه بشكل ضمني إلى أعضاء القيادة.

2- صيغة (رأيي ورأي القيادة): "ولقد سبق لي أن أعلنت بوضوح عن رأيي ورأي القيادة أمام اللجنة التنفيذية في الخريف الماضي عندما طرحت بعض المشاكل الاجتماعية التي حاول بعض أعداء الثورة استغلالها رغم كونها محدودة في الزمان والمكان."[1]، ما الداعي إلى التأكيد على أن (رأي) المسئول الأول في البلاد هو نفسه (رأي القيادة) والعكس صحيح ؟ هذا الربط القائم على التمييز لا ندري أيهما يراد له أن يسند الآخر ؟ لكن المؤكد أن مصداقيتهما مستمدة من هذا الاتفاق لكونهما رأي واحد ومن هذا الاشتراك باعتبارهما رأي جماعي.

3- صيغة (المناضل والإطار) أو (كل الإطارات والمناضلين): "فالشيء الذي نطلبه كذلك من كل الإطارات والمناضلين هو إما أن يكونوا متفقين مع هذا البرنامج [البرنامج المختار]، وآنذاك يلتزمون به ويعملون ويدافعون من أجل نجاحه، وأما أن يكونوا غير متفقين وبالتالي غير ملتزمين، وعندما يكونون غير ملتزمين فعليهم أن يخرجوا من صفوفنا لمحاربتنا."[2]، الربط في هذه الصيغة جاء في إطار الحديث عن بناء الحزب، الذي تأثر أكثر من غيره بحركة 19 جوان 1965 التي كانت ذروة الصراع داخل السلطة، حيث يكون قد مر أربع سنوات عليها وهاهو يتوجه بهذا الطلب إلى المعارضين الذين ما زالوا متواجدين داخل الإدارة وداخل الحزب، لأنهم من الرافضين للانقلاب وقد خيروا بين العمل مع القيادة الجديدة أو عليهم " أن يخرجوا " من الصفوف، يراد أن يكون الخيار طوعا ، صادرا عن قناعة ذاتية ، ليس فيه إكراه وإلا سيكون قسرا :" وكذلك لنصفي بصفة نهائية وثورية كل العناصر الدخيلة والعناصر التي تخرب أكثر مما تبني وتهدم أكثر مما تساعد على البناء."[3]، كلا الخيارين صعب: صعب على هؤلاء الإطارات والمناضلين بالتنحي طوعا وصعب على السلطة باستخدام القوة "...هناك فئة من الإطارات وفئة من المناضلين لم تفهم لحد الآن التطور التاريخي هذا، وبالتالي كان ولابد من موضوعية جديدة لتصل هذه الفئة التي أصبحت لا تشكل سندا وقوة للثورة ودافعا ومحركا لها، بل أصبحت في كثير من الأحيان حاجزا وعرقلة، وتغلبت في كثير من الأحيان كذلك المصالح الخاصة والشخصية على المصالح العامة والمبادئ العامة وعلى مبادئ الثورة نفسها.فكان ولابد من قبول هذه

(1) مصدر سابق، الجزء الثامن، (المؤتمر الخامس للاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 مارس 1978)، ص90.
(2) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص44.
(3) نفس المصادر، ص44.

الحالة."[1]، هذا القبول يعني أن معارضة هؤلاء المعارضين لها ما يبررها لدى القيادة الجديدة، لذا لم تلجأ إلى استخدام "وسائل الثورة" وسعت إلى سياسة المهادنة والمراهنة على مرور الوقت.

4- صيغة (للمهندسين والتقنيين السامين في قطاع الوظيف العمومي)، وردت في إطار الحديث عن رفع مرتبات كل منهما، الأمر الذي يجعل الغرض من الربط بينهما هو: التمييز، يمكن عد هذه الصيغة أوضح مثال على الصيغ التي يراد من الربط فيها التمييز لا غير.

النموذج الثاني- الربط بين الهيئة والأشخاص

1- صيغة (الحكومة والمسئولين): "هذه أيها الإخوة أهداف وطنية مقدسة يتعين علينا تحقيقها.. ولكن ليس معنى ذلك أن أمر تحقيقها يقع على عاتق الحكومة والمسئولين وحدهم بل أن الواجب يقع على عاتقنا جميعا"[2]، الربط في هذه الصيغة هو ربط قائم على التمييز بين (الحكومة) كمستوى أول وكهيئة وسلطة تنفيذية و(المسئولين) كمستوى ثاني وكأشخاص مشرفين على عملية تنفيذ الأهداف ، أما العمال الذين يقع على عاتقهم تحقيق الأهداف فهم المستوى الثالث، نحن هنا أمام هرم من ثلاث مستويات: الحكومة في قمة الهرم ، المسئولون في وسط الهرم والعمال في قاعدة الهرم.

النموذج الثالث: الربط بين هيئات

1- صيغة (الدولة والحكومة): "أما إذا بقي كل هذا مجرد كلام، وألقينا المسئولية كلها على كاهل الدولة والحكومة فإننا قد نجد في آخر السنة، أن هذا المبلغ قد أخذ جزءا من هذه الزيادة، وزادت الأسعار وزادت الواردات مما سينجر عنه حتما، انخفاض في الاستثمارات، وبالتالي التخفيض من حجم إنشاء الوظائف الجديدة"[3]، الربط في هذه الصيغة قائم على التمييز بين (الدولة) بمعنى: الإدارة و(الحكومة) بمعنى: السلطة التنفيذية، أما العمال فهم في أفضل الأحوال مشاركون حتى عندما يتعلق الأمر برفع الإنتاج.

يتأكد دور (الدولة) كمحور ينتظم حوله كل شيء عندما يقول صراحة وبكل وضوح " فهل من المعقول فعلا أن تكون لهذه الإنجازات العديدة المتشابكة ، الجسيمة المتنوعة ، جدواها بدون أية إرادة سياسية جوهرية ، وبدون أي تنظيم للجهود والمسؤوليات، أي بدون إقامة دولة جدية تفرض نفسها كمحور رئيسي ينتظم المجتمع بكامله، أو كهيكل تتألف فيه الأنشطة الاقتصادية الثقافية الاجتماعية لتضمن بذلك الترقية الوطنية."[4]، يمكن أن نفهم من هذا القول لماذا يتحدث في الخطاب عن مختلف قطاعات العمل وعن مختلف القوى الاجتماعية ؟ من زاوية الحديث عن

(1) نفس المصدر، ص41.

(2) مصدر سابق، الجزء الثاني، (عيد العمال بمدينة الوانزة 1 ماي 1968)، ص217.

(3) مصدر سابق، الجزء الثامن، (جلسة عمل اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 سبتمبر 1977)، ص50.

(4) نفس المصدر، (عرض عن وضع الأمة أمام المجلس الوطني، قصر الأمم 31 مارس 1977)، ص22.

(الدولة والحكومة). هذا الحديث بالذات هو الذي خلق الاعتقاد بأن التطور الحاصل في البلاد يعود "الفضل" فيه إلى القيادة وليس مجرد قول هو الذي خلقه" نعم أيها الإخوة إن جزائر سنة 1976 تختلف تماما عن جزائر 1962 وهذا لا يعني أن الفضل في ذلك يعود إلينا وحدنا كقيادة ، إننا لم نقل هذا في يوم من الأيام ، بل قلنا أن كل التغييرات الجذرية التي حدت في بلادنا هي نتيجة لعمل جماعي من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة لأن عددا كبيرا جدا من المواطنين قد كرسوا جهودهم بعد الاستقلال من أجل البلاد وتعميق أسس الثورة ."[1]، الأمر لا يتعلق بمقارنة دور (القمة) بدور (القاعدة) في (التطور الحاصل) وإنما في حديث الخطاب عن دور القمة والإغفال شبه الكامل لدور القاعدة، كان على الخطاب أن يتحدث عن الدورين وأن لا يقتصر على مجرد الإشارة إلى دور القاعدة.

(1) مصدر سابق، الجزء السابع، (الاحتفال بعيد الشغل، قاعة حرشاء 1 ماي 1976) ، ص 52 .

ثالثا– عمال الأرض كفلاحين

الجدول رقم: 10 التسميات والصيغ الدالة على عمال الأرض كفلاحين

الجزء	رقم الخطاب	التسميات والصيغ	الصفحة
الأول	01	– (الضيعات للفلاحين)،– (والآخر) [الفلاح– الضيعة]	166
"	02	– (بين أيدي الفلاحين) [الأراضي]، –(الفلاح) [المزرعة] – (الفلاحين والعمال) [التسيير الذاتي]	297 "
"	03	– (بين أيديكم أيها الفلاحين بين أيديكم أنتم أيها العمال [الأراضي] – (هذه العناصر)، –(عمال الأرض) – (العمال)، –(فالعامل)، (العمال والفلاحين العاملين)، (الفلاح والعامل) – (فالإخوان الذين يملكون حاليا مزرعة) – (الفلاحين)	561–560 561 562 564 565
الثالث	05	– (الفلاحين) [التسيير الذاتي]	33
"	06	– (العمال) [التسيير الذاتي]، –(العامل الزراعي)، –(العمال الزراعيين) – (عمال الأرض)	47 48
الثامن	23	– (للفلاحين) [المنح العائلية]	89
المجموع		06 خطب	

التسميات والصيغ الدالة على عمال الأرض ، هي تسميات وصيغ تميزهم عن باقي العمال من جهة وعن باقي الفلاحين من جهة أخرى، الظهور المنفرد لعمال الأرض كفلاحين في ست خطب فقط، مرده أن ذكرهم كاد يتوقف عندما أصبح الحديث عن الثورة الزراعية يسمح بالحديث عن قطاع الفلاحة وعن الفلاحين عامة مثلما كان الحال من قبل مع التسيير الذاتي ومع عمال الأرض كفلاحين، هما في الخطاب يكملان بعضهما سواء من الناحية الزمنية أم من ناحية تناول قطاع الفلاحة، إلا أن الذي حال دون جعلهما في فئة واحدة هو انتساب عمال الأرض إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

هذه التسميات والصيغ يرد ذكرها وفق الترتيب التالي: (الفلاحون)، (العمال) و(عمال الأرض)، كانوا قبل الاستقلال من الفلاحين بلا أرض ولابد أن المقصود من "الضيعات للفلاحين"[1] أو "والفلاح كان هو الآخر يكافح تحت أشكال شتى (...) كان يفكر في اليوم الذي يستولي فيه على تلك الضيعة الغنية ويصبح فيها السيد

(1) مصدر سابق، الجزء الأول، (الذكرى 10 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين24 فيفري 1966)، ص 166.

والحاكم"[258]، هم: الفلاحون بلا أرض الذين شكلوا بعد الاستقلال ما أصبح يعرف بالمزارع المسيرة ذاتيا وتعاضديات قدماء المجاهدين.

إن إطلاق الصفة (فلاحين) والصفة (عمال) على عمال الأرض كفلاحين قد يجد مبرره في أن هذه التسمية تجمع بين القسم الذي هو من (العمال) والقسم الذي هم من (الفلاحين)، يتأكد وجود هذين القسمين من خلال الربط بينهما.

الصفة الأولى– عمال الأرض كعمال: تطلق تسمية(عمال الأرض) على العاملين في القطاع الفلاحي المسير ذاتيا بحكم عملهم في الأرض، كما تطلق تسمية (العمال الزراعيين) أو (العامل الزراعي) لأن عملهم يتعلق بالزراعة، إطلاق تسمية (العمال) أو (فالعامل) عليهم قد يبررها ما يلي:

المبرر الأول– أنها تعني أساسا العامل بأجر سواء كان أجر يومي أو راتب شهري، وعندما يقبل العامل في المزارع المسيرة ذاتيا أجرة فإنه يقبل طوعا أن يعتبر عاملا:"وعلى العامل أن يعيش من نتائج عمله ولا ينتظر من الدولة أجرته اليومية. فهناك فرق كبير بين عامل الأجرة والعامل في التسيير الذاتي."[1] ، حيث تنص (المادة الرابعة) من المرسوم (المحدد لقواعد توزيع دخل المستثمرات والمؤسسات الواقعة تحت التسيير الذاتي) عن "رواتب العمال الدائمين"[2] في شكل تسبيق "والتسبيقات *Les avances* التي يتلقاها العمال تعتبر مؤقتة إلى أن يتم اقتسام الأرباح في نهاية السنة الزراعية"[3].

المبرر الثاني– أنه يتواجد في هذه المزارع: ميكانيكيون، سائقوا الجرارات وماكينات الحصاد، القائمون بالحسابات، رؤساء لجان التسيير ومديرون، وفي (المادة 20: "المدير يمثل الدولة داخل المؤسسة أو محل الاستثمار"[4]، فضلا عن العاملين في الدواوين المساعدة للمزارع المسيرة ذاتيا، هؤلاء جميعا لهم راتب شهري ثابت وعلاقتهم بالعمل الزراعي هي من خلال هذه المهام المكلفين بها.

المبرر الثالث– الانتماء تنظيميا إلى الإتحاد العام للعمال الجزائريين .

الصفة الثانية– عمال الأرض كفلاحين: تطلق تسمية (الفلاح) أو (الفلاحين) على عمال الأرض، لم يكن ممكنا التخلي عن الصفة (فلاح) أو التخلص منها لأنهم يشكلون أغلبية العاملين في المزارع المسيرة ذاتيا، مما يجعلهم فلاحون/ عمال في نفس الوقت ويبرر هذه الازدواجية في التسمية "...أن جميع الأراضي التي كانت بالأمس

---

(1) مصدر سابق، الجزء الثالث، (الملتقى الأول لممثلي القطاع الاشتراكية والفلاحي والتعاونيات 1 أفريل 1970)، ص 315 .

(2) د. محمد السويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، ملحقات: (المرسوم رقم 98 – 63 الصادر في 28 مارس سنة 1963، والمحدد لقواعد توزيع دخل المستثمرات والمؤسسات الواقعة تحت التسيير الذاتي)، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب– الرغاية: طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1986)، ص224.

(3) نفس المصدر،ص173.

(4) نفس المصدر، (المرسوم رقم 95 – 63 الصادر في 22 مارس سنة 1963 ، والمتضمن لتنظيم وتسيير المؤسسات الصناعية والمنجمية والصناعات التقليدية وكذلك الأراضي الزراعية الشاغرة)، ص219.

بين أيدي المستعمر أصبحت اليوم بين أيديكم أيها الفلاحين بين أيديكم أنتم أيها العمال تتصرفون فيها وتحاولون أن تسيروا شؤونها فهذا أول مكسب لثورتنا الاشتراكية."[1]، ومن هنا كان التمييز في هذه المزارع المسيرة ذاتيا بين قسمين من عمال الأرض: قسم منهم هم من العمال فعلا ولا يرى نفسه من الفلاحين أو لا يرضى إلا بالقول عنه أنهمن العمال لأنه يعد ذلك رفعا من شأنه، خاصة وأنها صفة تحمل معها بعض الامتيازات"فالعامل في قطاع التسيير الذاتي يتقاضى أجرة مضمونة وحدا أدنى مضمونا مهما كانت الظروف الجوية والطبيعية. مع منحة عائلية وضمانات اجتماعية وحق التقاعد . وكل هذه مكاسب اجتماعية لم يكن يعرفها الفلاح الجزائري منذ سنوات."، وقسم آخر قد لا يرى غضاضة في القول عنه أنه من العمال ولا يوجد ما يجعله يتحرج من حقيقة كونه من الفلاحين، خاصة وأن رئيس الدولة يعتبرهم أكثر من عمال وأكثر من فلاحين فهم إخوان (فالإخوان الذين يملكون حاليا مزرعة)، بينما من يسميهم (أعداء الثورة) يشيرون إليهم "فإننا إذا وضعنا بين أيدي هذه العناصر التصرف في جميع الأراضي وجميع الخيرات فإنها سوف تعيث فسادا بها وتسير بالبلاد إلى الخراب"[2]، وهي إشارة فيها احتقار لعمال الأرض وتحمل نظرة نكرة إليهم.

كان هذا الانتقاد بحق عمال الأرض الصادر عن من يسميهم أعداء الثورة، وكان كذلك النقد الصادر عن الرئيس وهو يتكلم عن "مشكل التسيير الذاتي"[3]، متذمرا من "...الذين يقولون أن التسيير الذاتي هو فضل يرجع إلى شخص ما أو أشخاص"[4]، متسائلا "... هل أن قرارات مارس تعتبر تاريخية أم أن كفاحنا هو الذي يعتبر كذلك."[5]، يشير هنا إلى القرارات التي تم ترسيم بموجبها التسيير الذاتي والتي خلقت الاعتقاد بأنه من صنيع الرئيس أحمد بن بلة وفضله، وكان يرى "أن التسيير الذاتي هو نتيجة حتمية لكفاح الملايين من فلاحي هذه البلاد وعماليها، الذين كانوا بدون أراضي. ثم أن القرارات التي جاءت بعد ذلك نظمت هذا التسيير الذاتي"(267) ،وخلق هذا النقد تخوفا على مصير التسيير الذاتي، حيث جعل بعض المعارضين "يروجون إشاعات تزعم أن السلطة الثورية تنوي القضاء على التسيير الذاتي وأنها تعيد النظر في حقوق العمال"[6]،وجعل "هناك من يعتقد بأن العهد الجديد يريد القضاء على التسيير الذاتي. وقد وجهت لنا في الأيام الأولى بعد 19 جوان أسئلة حول حقيقة نوايانا إزاء التسيير الذاتي، من أجل هذا يتعين وضع النقط على الحروف."[7] وأدى حتى إلى تخوف بعض المسئولين:

"لقد تحدث الإخوان عن التسيير الذاتي، وأكدوا أنه يلزم أن نحافظ على التسيير الذاتي.. أنا أقول أنه ليست هذه الشعارات هي التي ترفع بعد عدة سنوات، وإنما الشعارات التي ينبغي رفعها، هي تقوية التسيير الذاتي وتقديم الأدلة

(1) مصدر سابق، الجزء الأول، (الاحتفال بعيد العمال بمزرعة بوشاوي 1 ماي 1967)، ص 560 –561 .
(2) نفس المصدر ، ص561.
(3) نفس المصدر، ص562.
(4) نفس المصدر، (ندوة الإطارات بمدينة قسنطينة 6 مارس 1966)، ص195.
(5) نفس المصدر، (أسبوع التسيير الذاتي 28 مارس 1966)، ص259.
(6) نفس المصدر، (بمزرعة الشهيد سويداني بوجمعة– بوفاريك 21 أكتوبر 1966)، ص402.
(7) نفس المصدر، (ندوة إطارات الحزب بنادي الصنوبر 9 ديسمبر 1965)، ص128.

للعالم أجمع بأن سياسة التسيير الذاتي التي اخترناها والتي اختارتها البلاد والتي هي ناتجة ونابعة من إرادة الفلاحين والعمال، هي سياسة ناجحة، وهي التي تستطيع أن تكون قاعدة البناء الاشتراكي."[1].

فعلا صدرت قرارات إعادة تنظيم التسيير الذاتي التي أدت إلى تقويته، ولم يحصل ما كان يتخوف منه باعتبار أن الرئيس أحمد بن بلة كان صاحب فضل على التسيير الذاتي من خلال قرارات مارس.

إن قطاع الفلاحة بالرغم من انقسامه إلى عدة قطاعات: قطاع مسير ذاتيا، قطاع تعاوني وقطاع خاص فهو قطاع واحد، تناول أحدها يؤدي إلى تناول القطاع عامة أو تناول ما يسمى قضايا الساعة، مثل: الثورة الزراعية، بل أن الارتباط موجود بين مختلف قطاعات العمل، فتناول الصناعة يؤدي إلى تناول الفلاحة، يعبر الرئيس عن هذا الارتباط في قوله: "وإذا تكلمنا عن الاقتصاد لابد أن نتكلم عن الفلاحة، وإذا تكلمنا عن الفلاحة لابد أن نتكلم عن التسيير الذاتي وعن القطاع الخاص"[2]، بل أن الحديث عن عمال الأرض كفلاحين يصبح وكأنه يتحدث من خلالهم عن الفلاحين عامة "إخواني: لقد سبق لنا أن تحدثنا طويلا منذ سنوات طويلة حول التسيير الذاتي الذي جعل منه البعض مسألة سياسية لأغراض خاصة وجعله البعض الآخر موضوع شقشقة لسان دون أن يضعوا له برنامجا حتى يكون هذا التسيير منبع فائدة تعود بالنفع على طبقة عمال الأرض وطبقة الفلاحين بصفة عامة"[3].

كان من شأن تأسيس الفيدرالية الوطنية لعمال الأرض سنة 1964 وعدم وجود اتحاد وطني للفلاحين الجزائريين أن تكون هذه الفيدرالية نواة لهذا الاتحاد لكن الذي حدث هو أنها ضمت إلى الإتحاد العام للعمال الجزائريين، لم تنظم إلى الإتحاد الوطني للفلاحين إلا في المؤتمر الثاني المنعقد سنة 1979، حيث كان لا بد من الرجوع إلى من ينتمون إليهم اجتماعيا: طبقة الفلاحين وإلى من ينتمون إليه مهنيا: الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، فهو وضعهم الطبيعي من البداية.

تبقى تعاضديات قدماء المجاهدين فإن حضورهم في الخطاب لا يكاد يبين، هم من بين الذين كان "...يكافح وهو لا يملك شيئا ويتمنى كل التمني كي يستطيع بفضل الحرية والاستقلال التمتع، ولو بشبر من الأرض."[4]، حيث أنهم إلى جانب عمال المزارع المسيرة ذاتيا وفلاحي التعاونيات كانوا جميعا فلاحين بلا أرض، يبدون في نظام التعاضديات التي كونوها أقرب إلى المزارع المسيرة ذاتيا منهم إلى نظام التعاونيات.

أما **الربط** فكان في صيغتين:

1- صيغة (الفلاحين والعمال): "... الشعارات التي ينبغي رفعها، هي تقوية التسيير الذاتي وتقديم الأدلة للعالم أجمع بأن سياسة التسيير الذاتي التي اخترناها والتي اختارتها البلاد والتي هي ناتجة ونابعة من إرادة الفلاحين والعمال، هي

(1) نفس المصدر، (عيد العمال 1 ماي 1966)، ص296- 297.

(2) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص46.

(3) مصدر سابق، الجزء الأول، (بمزرعة الشهيد سويداني بوجمعة- بوفاريك- 21 أكتوبر 1966)، ص401.

(4) نفس المصدر، (الذكرى 14 لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1970)، ص 300 .

سياسة ناجحة، وهي التي تستطيع أن تكون قاعدة البناء الاشتراكي."[1]، الربط في هذه الصيغة هو تمييز ضمن عمال الأرض بين القسم الذي هم من (الفلاحين) ويعدون عمالا والقسم الذي هم من (العمال) ويعدون فلاحين، يرد ذكر قسمي عمال الأرض كمجرد طرف مشارك في وجود التسيير الذاتي لأن التسيير الذاتي هو سياسة كان اختيارها مشتركا (اخترناها) وكانت عامة (اختارتها البلاد)، هذا الربط القائم على التمييز بين إرادتين لقسمي عمال الأرض ، لن تصبح هذه الإرادة المشتركة إرادة واحدة إلا بعد أن ينصهر أحد الطرفين في الآخر، الطرف المعني بالانصهار هنا هم الفلاحون وهو الذي لم يحصل.

2- صيغتي (العمال والفلاحين العاملين) و(الفلاح والعامل): "وأننا متأكدون من وضعية القطاع المسير ذاتيا يعني القطاع الاشتراكي من هنا إلى نهاية السنة ستتحسن أكثر فأكثر وأننا متأكدون أيضا من أن الإنتاج سيزيد ولا نراكم أيها العمال والفلاحين العاملين لتحقيق هذا الأمل وبالتالي تظهرون لأعداء الاشتراكية الذين يعملون ويشككون في مقدرة الفلاح والعامل على أنه عاجز وأنه إنسان لا يسير إلا بالسياط (...) وأنكم تستطيعون إقامة الدليل والحكمة بأن الاشتراكية في القطاع الفلاحي الذي يمثل أساس وقاعدة الثورة "[2] ، الربط في الصيغتين هو تمييز ضمن عمال الأرض بين (العمال) أو (العامل) وهم القسم الذي لا يمكن تمييزه إلا تحت تسمية: العمال، و(الفلاحين العاملين) بإضافة صفة (العاملين) إلى تسمية (الفلاحين) أو (الفلاح) وهم القسم الذي يراد له أن يكون من العمال بينما هم من الفلاحين.

هذا التمييز بين قسمي عمال الأرض والحديث عن التسيير الذاتي كأنه حديث عن (القطاع الفلاحي)، يجعلان الحديث عن قسم من عمال الأرض كفلاحين كأنه حديث عن سائر الفلاحين ولما لا الحديث عن القسم الآخر كعمال كأنه حديث عن سائر العمال ؟.

(1) مصدر سابق، الجزء الأول، (عيد العمال 1ماي 1966)، ص296- 297.

(2) نفس المصدر، (الاحتفال بعيد العمال بمزرعة بوشاوي 1 ماي 1967). ص562.

رابعا– العمال عامة

الجدول رقم: 11 التسميات والصيغ الدالة على العمال عامة

الجزء	رقم الخطاب	التسميات والصيغ	الصفحة
الأول	01	– (الطبقات الكادحة والعاملة)، (الطبقة العاملة والكادحة)	165
"	02	– (العمال)	295
		– (عمالنا)، (الجماهير الكادحة)	297
		– (العامل)، (للطبقات الكادحة)	298
"	03	– (العامل الجزائري)، (الطبقة الكادحة)	560
الثاني	04	– (العامل الجزائري)	216
		– (الطبقات الكادحة)، (ملايين الكادحين)	217
الثالث	05	– الطبقات الكادحة)	32
		– (العمال)	34
		– (لكل عامل)، (عمالنا)	35
"	6	– (العمال)	42
		– (العمال الجزائريين)	43
		– (كل عامل في القطاعات الأخرى)	47
		– (جميع العمال أينما كانوا سواء كانوا في المزارع أم المصانع أو الإدارات)	"
		– (قيادة الحزب والفروع النقابية)، (مسئولو الحزب والنقابة)	48
		– (للعمال الفقراء عمال الأرض والعمال الصغار)	"
		– (جميع العمال)، (العمال الفلاحين والصناعيين)	52
		– (للعمال الذين يعيشون من عرقهم)	58
		– (الطبقة الكادحة)	62
"	07	– (الطبقات الكادحة)	299
		– (العامل الجزائري)، (الطبقات الكادحة في جميع أنحاء الوطن)	300
		– (للطبقة الكادحة)	302
		– (لكل العمال)	304
		– (لجميع العمال)	306
"	08	– (لكل العمال)	349
		– (العمال)، (العامل)	352
		– (لجميع العمال)	355

الرابع	09	– (العمال) – (أولئك العاملين الذين يعيشون من عرق جبينهم) – (للطبقات الكادحة) – (الإطارات الإدارية والنقابية والعمال) – (العمال سواء كانوا في المعمل أو في المزرعة) – (العامل)، (كل العمال)	133 134 136 137 138 139
"	10	– (العمال) – (جميع العمال)	195 203
"	11	– (العمال)	264
"	12	– (الطبقات الكادحة) – (الجماهير الكادحة)، (العامل)، (العمال)، (للطبقة الشغيلة) – (كل عامل) – (العمال والإطارات)	421 423 " 424
"	13	– (الطبقة الشغيلة) – (العمال) – (العمال أينما كانوا في المصنع أو في الحقل أو في الإدارة) – (العامل الجزائري)	463 464 465 466
الخامس	14	– (الطبقات الكادحة) – (العمال الجزائريين) – (العمال)	348 349 350
"	15	– (العمال) – (كل عامل)، (العمال في المدن)، (العامل) – (كل الكادحين) – (العمال الجزائريين والإطارات، والنقابة الجزائرية) – (الطبقات الشغيلة في بلادنا)، – (العمال الجزائريين)	374 375 376 " 377 378
"	16	– (أولائك الذين يكدون ويعملون)، – (لكل العاملين)، (لكل الطبقة الشغيلة، والكادحة في هذا الوطن) – (الطبقة العاملة)، (العمال) – (فالعامل)، (جميع أفراد الطبقة العاملة)	417 " " 421
الخامس (الفصل الثاني)	17	– (العمال في المدن) – العمال الجزائريين) – (الشغيلة)، (الطبقات الكادحة)،– (الذين يعملون ويكدون)، (العمال والمسئولون)	225 229 230
السادس	18	– (كل العمال)، (العمال) – (كل عامل) – (طبقتنا الشغيلة)	56 " 57

"	19	– (العمال) – (كل العمال)، (كل عامل)، (العامل)، (عمالنا)	90 91
السابع	20	– (كعمال)	17
"	21	– (العمال الجزائريين) – (العمال)	51 56
الثامن	22	– (العمال) – (كل العمال) – (العامل) – (العاملون) – (للقوى العاملة، والمنتجة في هذه البلاد)	39 41 43 45 50
"	23	– (العمال) – (لكل العمال على مختلف مستوياتهم) – (جميع العمال)	89 90 92
المجموع		23 خطبة	

يفيد هذا الجدول الظهور المنفرد للعمال عامة في مجموع الخطب الثلاثة والعشرين، كما يفيد أن هناك تمييز وربط في هذه التسميات والصيغ.

تمييز العمال عامة عن القوى الاجتماعية الأخرى يتجلى فيما يلي:

1– تسمية (**العمال**) أو (**العمال الجزائريين**) بصيغة الجمع و(**العامل**) أو (**العامل الجزائري**) بصيغة جمع المستغرق تشير إلى العمال عامة، بتعبير أكثر وضوحا: (**العمال سواء كانوا في المعمل أو في المزرعة**) أو (**العمال أينما كانوا في المصنع أو في الحقل أو في الإدارة**)، أو بصيغة التأكيد (**جميع العمال أينما كانوا سواء كانوا في المزارع أم المصانع أو الإدارات**)، (**لكل العمال على مختلف مستوياتهم**) و (**جميع أفراد الطبقة العاملة**)، التأكيد في هذه التعبيرات وفي صيغ (**جميع العمال**)، (**كل العمال**)، (**كل الكادحين**) و(**لكل العاملين**)، لا يجعل ما هو عام أكثر عاما لكنه قد يفيد عدم الاستثناء، أو يستخدم عندما يتعلق الأمر بالخارج "المرحلة الصعبة التي يجتازها الوطن العربي ومنطقة المغرب العربي، وهي حقا مرحلة بالغة الصعوبة تتطلب يقظة جميع العمال، ويقظة القوى الأساسية للثورة لنتمكن من اجتيازها بنجاح."[1]، أما التأكيد في صيغة (**كل عامل**) وفي تعبير (**كل عامل في القطاعات الأخرى**) فقد يراد به الاقتراب أكثر من المخاطب.

(1) مصدر سابق، الجزء الثامن، (المؤتمر الخامس للاتحاد العام للعمال الجزائريين 24مارس 1978)، ص91– 92.

2- الإشارة إلى العمال في معناهم الواسع تتضمنها كذلك تسميات: (الطبقة الكادحة) أو (الطبقات الكادحة)، (الطبقة الشغيلة) وتعبير (الطبقات الشغيلة في بلادنا) وكذا التأكيد في عبارة (الطبقات الكادحة في جميع أنحاء الوطن)، استخدام لفظة (الطبقة) أو (الطبقات) بصيغتي: المفرد والجمع يجب أن يفهم منه أن المقصود من تسميتي:(الكادحة) و(الشغيلة) هو واحد وأن هذا الواحد يشكل الأغلبية أو الأكثرية، المعنى الذي نجده في صيغة (الجماهير الكادحة) وتعبير (ملايين الكادحين).

3- التمييز في صيغة (أولئك العاملين الذين يعيشون من عرق جبينهم): "فبنجاح هذا المخطط الرباعي ستنشأ قاعدة واسعة من العمال المتكونين ومعنى ذلك توسيع القاعدة الثورية التي لابد أن تعتمد أساسا على أولئك العاملين الذين يعيشون من عرق جبينهم."[1]، تعبير (تعتمد أساسا) يعني أن هناك تمييز بين هؤلاء (العاملين) وبين أشخاص آخرين تشملهم (القاعدة الثورية)، هؤلاء العاملين هم أنفسهم (أولائك الذين يكدون ويعملون)، أوصاف (عرق) و(يكدون ويعملون) ليست مجرد أوصاف للعاملين وإنما هي أوصاف للتمييز كذلك بين "...أولائك الذين لا يعملون ويصرفون وقتهم في اتهام الناس وتجريح الذين يعملون ويكدون"[2].

4- صيغة (العامل الجزائري): "إن قرار التأميم أيها الإخوة ليس معناه استرجاع المناجم فقط، ولكنه يعني تأميم المناجم وتحرير الأرض وتحرير العامل الجزائري الذي كان الأجنبي يستغل عرقه وجهوده."[3]، يفترض أن الحديث عن (تأميم المناجم) هو حديث عن عمال المناجم، لكن عندما يكون القصد هو (تحرير العامل الجزائري) يصبح تحرير عمال المناجم كقسم من العمال كأنه تحرير للعامل الجزائري عموما، هذا القصد هو الذي يدفع إلى تصنيف هذه الصيغة ضمن الصيغ الدالة على العمال عامة بدل الموضوع: تأميم المناجم الذي يدفع إلى تصنيفها ضمن الصيغ الدالة على عمال الصناعة.

أما الربط فيتجلى في صيغ يمكن تصنيفها إلى: ربط بين الحزب والنقابة، ربط بين العمال والدولة، ربط بين العمال وعمال الأرض، ربط بين العمال كطبقة وباقي العاملين كطبقة أو طبقات.

الربط الأول- بين الحزب والنقابة

1- الربط بين (مسئولو الحزب والنقابة) أو (قيادة الحزب والفروع النقابية): "فالمرحلة الأولى من تنظيم التسيير الذاتي يمكننا أن نتحدث عنها اليوم بلغة الماضي، ولم يبق إلا أن يشرح مسئولو الحزب والنقابة، وخاصة نقابة عمال

(1) مصدر سابق، الجزء الرابع، (افتتاح أعمال المجلس الوطني للنقابات الجزائرية 26 أكتوبر 1970)، ص134.

(2) مصدر سابق، الجزء الخامس (الفصل الثاني)، (نص خطاب الرئيس هوارى بومدين أمام عمال الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية بمناسبة عيد الشغل 1 مايو 1974)، ص230.

(3) مصدر سابق، الجزء الثاني، (عيد العمال بمدينة الوانزة 1 ماي 1968)، ص216.

الأرض، النصوص لأن المسألة مسألة تفهيم وعمال الأرض لا يدركون بالضبط لحد الساعة معنى هذه القوانين الخاصة بالتسيير الذاتي.

وهذه المهمة تعود إلى قيادة الحزب والفروع النقابية وأملنا كبير أن يقوم الجميع بدوره وبواجبه في التوعية والتفهيم."[1]، الربط في هذه الصيغة بين مسئولين يفترض أنهم يمثلون هيئتين مختلفتين وبالتالي لابد أن تكون مسألة الشرح والتفهيم مختلفة، هذا الاختلاف قد يتمثل في التركيز على بعض العناصر أكثر من غيرها وهو اختلاف يسمح بالتكامل وقد يتمثل في تناول بعض العناصر وإغفال أخرى وهو اختلاف يؤدي إلى التناقض الذي من شأنه تعقيد عملية التفهيم وإرباك عمال الأرض، أما إذا كان مسئولي النقابة هم أعضاء في الحزب فالمشكل يصبح غير مطروح ومن هنا نفهم حرص الحزب على أن يكون اختيار أعضاء النقابة من بين النقابيين الذين هم أعضاء في الحزب، هذا الاختيار لا يحل مشكلا إلا ليخلق مشكلا آخر وهو عدم تمثيل النقابة للعمال، هل هناك ما هو أكثر مقتلا للنقابة عندما يتساوى وجودها مع عدم وجودها ؟.

الربط الثاني– بين العمال والدولة

العمال، سواء كانوا بمعناهم الضيق أم الواسع والدولة بمعنى: الإدارة.

1– صيغة (**العمال والإطارات**) أو (**العمال والمسئولون**): "والمهم أن يخوض العمال والإطارات هذه التجربة التي على ضوئها يمكن للثورة في المستقبل أن تستدرك ما ينشأ من خلل أو ما يبرز من ضعف."[2]، الربط في هذه الصيغة قائم على التمييز بين العمل اليدوي الذي يقوم به (**العمال**) والعمل الفكري الذي يقوم به (**الإطارات**)، كلاهما تقع عليه مهام التنفيذ في المؤسسات التي هي حسب المادة الأولى من الأمر الذي (يتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات)"تطبق أحكام هذا الأمر على تنظيم وتسيير المؤسسة الاشتراكية التي تهدف إلى القيام بنشاط اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي باستثناء القطاع المسير ذاتيا أو القطاع التعاوني."[3]، لكن المشكل أن تطبيقه قد يجد مقاومة "إن المقصود من تطبيق هذا القانون هو أن يشكل العمال والمسئولون في أي مصنع وفي أية مؤسسة عائلة واحدة يعملون جميعا بانسجام واحترام من أجل هدف واحد هو سعادة الشعب الجزائري وطبقته الشغيلة"[4].

لاشك أن هناك تخوف من عدم تعاون الطرفين في تطبيق هذا القانون ولابد أن الطرف الذي قد لا يتحمس إلى تشكيل (**عائلة واحدة**) هم (**الإطارات**) أو(**المسئولون**) "ولابد لهؤلاء **الإطارات** أن يتقبلوا هذه العملية ويشاركوا

(1) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص48.

(2) مصدر سابق، الجزء الرابع، (الذكرى 16 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين والذكرى الأولى للتأميمات البترولية 24 فبراير 1972)، ص424.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، اللجنة الوطنية للتسيير الاشتراكي للمؤسسات، **التسيير الاشتراكي للمؤسسات : الميثاق والنصوص التطبيقية**، (أمر رقم 71–74 مؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 يتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات) ، ص17.

(4) مصدر سابق، الجزء الخامس (الفصل الثاني)، (نص خطاب الرئيس هوارى بومدين أمام عمال الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية بمناسبة عيد الشغل 1مايو 1974)، ص230.

فيها بحماس لا كعملية أرغموا على تطبيقها"[1]، بحكم أنه قانون يسمح للعمال بالمشاركة في اتخاذ القرارات على مستوى المؤسسة "ولأن كل عامل لابد أن يكون له نصيب مهما كان قليلا من المسئولية"[2]284.

2- صيغة (**الإطارات الإدارية والنقابية والعمال**): "ولابد أن نستغل هذا الجو في توعية طبقة العمال في مستوى القاعدة وفي ضبط أمورنا أكثر فأكثر وفي رفع الإنتاج ومحاربة كل أنواع التبذير مهما كان مصدرها ومهما كان مكانها وهذا يتوقف على الجميع. إنه يتوقف على الإطارات الإدارية والنقابية والعمال أنفسهم تلكم شروط نجاحنا في هذه المعركة."[2]، الربط في هذه الصيغة هل هو ربط بين ثلاثة أطراف مثله في ذلك مثل الربط في صيغة (**العمال الجزائريين والإطارات، والنقابة الجزائرية**)، كل طرف معني بواحد من هذه الشروط أو أكثر إلا أن المعني بشرط (رفع الإنتاج) هم (**العمال**).

إن الربط بين (**الإطارات الإدارية والنقابية**) وكأنهما طرف واحد من شأنه أن يجعل إطارات النقابة لا يختلفون عن إطارات الإدارة، أن إطلاق صفة (**الإطارات**) على النقابيين هو بمثابة تهمة لا تشريف، فضلا عن أن هذا الجمع بين العاملين في الإدارة والنقابيين يؤدي حتما إلى فصل النقابة عن العمال.

الربط بين العمال والدولة "ويجب أن نلتزم جميعا نحن كمسئولين وأنتم كعمال بتحمل هذه المسئولية وتحقيق الوعد الذي قطعناه على أنفسنا ونشرع في الشهور القادمة في انتخاب المجالس العمالية"[3]، هذا الاحتمال وارد بالرغم من أن المسئولين يقدمون على أنهم من العمال، إلا أن ما هو مؤكد أنهم عمال لكن ليسوا كالعمال، هذه الصيغة تجعل قائلها أو الجهة التي يتكلم باسمهم من غير العمال.

الربط الثالث- بين العمال وعمال الأرض

1- صيغة (**العمال الفلاحين والصناعيين**): "لقد قلنا أنه لابد من وراجعة نظام التكوين في البلاد، وخلق نظام جديد يضمن التكوين لكل الذين يعملون في عين المكان يضمن تكوين العمال الفلاحين والصناعيين تكوينا يتماشى وينسجم مع التطور الاقتصادي للبلاد "[4]، الربط في هذه الصيغة هو ربط بين فئتين من العمال: فئة (**العمال الفلاحين**) بمعنى: عمال الأرض، فهم عمال من ناحية انتمائهم إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين وهم فلاحون من ناحية مباشرتهم للعمل الزراعي أو العمل في الأرض، وفئة (**الصناعيين**) من أصحاب العمل اليدوي الذين هم في حاجة إلى التكوين والتأهيل، تمييزا لهم عن الإطارات والمسيرين من أصحاب العمل الفكري الذين لهم تكوين عالي أو سامي.

---

(1) مصدر سابق، الجزء الرابع، (الذكرى **16** لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين والذكرى الأولى للتاميمات البترولية **24** فبراير **1972**)، ص**423**.

(2) نفس المصدر، (افتتاح أعمال المجلس الوطني للنقابات الجزائرية **26** أكتوبر **1970**)، ص**137**.

(3) مصدر سابق، الجزء الخامس، (كلمة الرئيس هواري بومدين في الذكرى الـ **2** لتأميم المحروقات والذكرى الـ **17** لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين **24** فيفري **1973**)، ص**350**.

(4) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العام للعمال الجزائريين **5** ماي **1969**)، ص**52**.

2- صيغة (**للعمال الفقراء عمال الأرض والعمال الصغار**): " ... إعطاء الضمانات الاجتماعية للعمال الفقراء عمال الأرض والعمال الصغار"[1]، الربط في هو ربط بين (**عمال الأرض**) كقسم من العمال و(**العمال الصغار**)كقسم من العمال باعتبارهما من العمال (**الفقراء**)، هذا الربط يتضمن التمييز بينهم وبين عاملين آخرين من الموظفين والإطارات الذين يتمتعون بهذه الضمانات الاجتماعية، قد لا يعدون من الأغنياء لكن الأكيد هم من غير الفقراء.

الربط الخامس- بين العمال كطبقة وباقي العاملين كطبقة أو طبقات

1- صيغ (**الطبقات الكادحة والعاملة**)، (**الطبقة العاملة والكادحة**)و(**لكل الطبقة الشغيلة، والكادحة في هذا الوطن**): حيث يلاحظ أن مصطلح (**الطبقة**) بصيغة الجمع قد ارتبط بلفظة (**الكادحة**) بينما مفهوم (الطبقة) بصيغة المفرد قد ارتبط بلفظة (**العاملة**)، هل يعني أننا لسنا أمام مترادفين في (**الكادحة والعاملة**) و(**العاملة والكادحة**) ؟ وإنما أمام "الكادحة" على العموم و"العاملة" على الخصوص أو "العاملة" على الخصوص و"الكادحة" على العموم، نفس التساؤل يطرح على لفظتي: (**الشغيلة، والكادحة**) هما مجرد مترادفتين كلتاهما تعني الأخرى أو يمكن أن تحل مكانها ؟ أم أن (**الشغيلة**) غير (**الكادحة**) ؟ ،لا يمكن ترجيح أي منهما لأن استخدام (**الطبقة**) في الخطاب كلفظ لا كمصطلح يجعلها موضع التباس دائم بدليل أن (**الطبقة العاملة**) قد تصبح بدورها طبقات كما في قوله "وكذلك القيادة التي تعتقد في نفسها بأنها تخدم المصلحة الحقيقية للشعب: مصلحة الطبقات الكادحة والطبقات العاملة في هذه البلاد."[2]، عمال الأرض يصبحون طبقة "حتى يكون هذا التسيير [التسيير الذاتي] منبع فائدة تعود بالنفع على طبقة عمال الأرض وطبقة الفلاحين بصفة عامة."[3]، أو عندما يقول: "... انتصار لعمال الأرض هذه الطبقة من الشعب"[4]، وبتعبير أوضح "انتصار هذه الطبقة من الفلاحين" (291) ،كما أن الألفاظ: العاملة، الكادحة والشغيلة هل تعني بكل بساطة كل من يعمل وكل من يكدح وكل من يشتغل ؟ ما هو مؤكد أن لفظة (**العاملة**) ذات إيحاء طبقي عندما تستعمل وتشير مباشرة إلى الطبقة العاملة، بينما تشير لفظتي: الكادحة والشغيلة إلى العاملين الذين ينتمون إلى طبقات اجتماعية أخرى.

نتساءل: هل هذا الاستخدام المتناقض أو الذي لا يستقر على شيء ؟ مرجعه عدم العناية باستخدام التسميات والصيغ من حيث هي ألفاظ، أم مرجعه من حيث هي مصطلحات واقع ثقافي- فكري لم تتبلور فيه بعد مثل هذه المسائل التي هي من شأن الباحثين والمفكرين والكتاب لا من شأن الساسة.

---

(1) نفس المصدر، ص**48**.

(2) مصدر سابق، الجزء الأول، (ندوة الإطارات بمدينة قسنطينة **6** مارس **1966**)، ص**185**.

(3) نفس المصدر، (بمزرعة الشهيد سويداني بوجمعة- بوفاريك **21** أكتوبر **1966**)، ص**401**.

(4) مصدر سابق، الجزء الثاني، (توزيع الأرباح لعمال مزرعة منزل الشهداء **11** جوان **1968**)، ص**227**.

2- صيغة (**للقوى العاملة، والمنتجة في هذه البلاد**): "وأن الإجراءات التي اتخذناها تندرج في إطار العمل على تحسين مستوى المعيشة للقوى العاملة، والمنتجة في هذه البلاد."[1]، الربط في هذه الصيغة قائم على التمييز بين العاملين في قطاعات الإنتاج وقطاعات الخدمات ويعني أن (**الإجراءات**) تشمل القوى (**العاملة**) على العموم والقوى (**المنتجة**) على الخصوص.

ما يمكن استخلاصه من هذا العرض أن العامل هو في الأساس مواطن ثم بعد ذلك يمكن أن يكون مناضلا، كل صفة من هذه الصفات الثلاث يفترض أن لها مقامها في الخطاب، فعند التوجه إلى جمهور عام، يكون من الأنسب استخدام الصفة: مواطن وعند التوجه إلى مناضلين في الحزب، يكون الأنسب استخدام الصفة: مناضل، أما عند التوجه إلى العمال فيكون الأنسب استخدام الصفة: عامل، إنها صفات بقدر ما هي أوضاع يجب التمييز بينها، من بينها وضع المواطن الذي ليس عاملا ولا مناضلا.

(1) مصدر سابق، الجزء الثامن، (جلسة عمل اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 سبتمبر 1977)، ص50.

المبحث الثاني: الفلاحون

تستخدم تسمية (الفلاحين) في الخطاب للإشارة إلى الفلاحين الخواص وفلاحي التعاونيات، مثلما تستخدم للدلالة على الفلاحين عامة لتشمل حتى عمال الأرض كفلاحين، هذا الحديث عن الفلاحين يعني بكل بساطة إلغاء الطابع الخاص للمناسبات الثلاث التي ألقيت فيها هذه الخطب.

أولا– الفلاحون الخواص والفلاحون عامة

ثانيا– فلاحوا التعاونيات

أولا– الفلاحون الخواص والفلاحون عامة

الجدول رقم: 12

التسميات والصيغ الدالة على الفلاحين الخواص والفلاحين عامة

الجزء	رقم الخطاب	التسميات والصيغ	لصفحة
الأول	01	– (الفلاح)	166
"	02	– (الفلاح)	298
"	03	– (إلى الفلاحين)، – (طبقة الفلاحين) – (صغار الفلاحين)	560 563
الثاني	04	– (الفلاح ساكن الجبل)	217
الثالث	06	– (صغار الفلاحين)، (إخواننا صغار الفلاحين)، – (هؤلاء الفلاحين الصغار) – (لصغار الفلاحين المحرومين) – (بعض المواطنين) [من ملاك الأراضي]، (لشخص)	49 54
"	07	– (الفلاح الجزائري) – (الفلاحين)	300 307
"	08	– (فمن يملك أرضا أكثر مما هو لازم) – (صغار الفلاحين)	353 354
الرابع	09	– (بعض الجزائريين) [ملاك الأراضي] – (الفلاحين الصغار)، (الفلاحين)	138
"	10	– (جميع الفلاحين)	203
"	13	– (مئات الآلاف من المواطنين) [أراضيهم]	465
الخامس	15	– (الفلاحين في الأرياف) – (جماهير الفلاحين التي تمثل أكثر من نصف الشعب)	375 "
"	16	– (الفلاحين)	421
الخامس الفصل الثاني)	17	– (الفلاحون)	231
السادس	18	– (الفلاح بالأمس)، (الفلاح) [المكاسب]	56
"	19	– (الفلاحين)	90
السابع	21	– (الفلاحين)	56
الثامن	22	– (الفلاحين) – (الفلاح)	41 45
"	23	– (للفلاحين)	89
المجموع		18 خطبة	

ظهور الفلاحين والفلاحين عامة بشكل منفرد في ثمانية عشر خطبة من مجموع الخطب الثلاثة والعشرين، يكاد يتساوى مع ظهور العمال، يمكن التمييز في التسميات والصيغ الواردة في الجدول بين الفلاحين عامة، الفلاحين الصغار والملاك الكبار.

1- الفلاحون عامة: (الفلاحون) بصيغة الجمع و(الفلاح) أو (الفلاح الجزائري) بصيغة جمع المستغرق عندما يرتبط ذكرهم بحرب التحرير لابد وأن المقصود هم: الفلاحون عامة "واليوم يمكن القول أن كرامة العامل الجزائري قد استعيدت والفضل في هذا يرجع أولا وقبل كل شيء إلى الفلاحين وإلى جموع الشعب في الأرياف والبوادي الجزائرية وفي الجبال الجزائرية هذه الجموع وهذه الجماهير التي لم تخضع في يوم من الأيام لما سلط عليها من اضطهاد منذ قرن وربع"[1].

أما بعد الاستقلال فهم (طبقة الفلاحين) أو (جميع الفلاحين) أو (الفلاحين في الأرياف) أو (جماهير الفلاحين التي تمثل أكثر من نصف الشعب)، حيث تجمع هذه الصيغ بين الفلاحين الخواص أو الملاك والفلاحين بلا أرض الذين تهيكلوا بعد الاستقلال فيما أصبح يعرف بعمال الأرض، تعاضديات قدماء المجاهدين وفلاحي التعاونيات "وما وجودكم هنا في هذا المكان أنتم الذين تمثلون مختلف فئات الفلاحين في التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية والمجاهدين والقطاع الخاص إلا بفضل الثورة وباسمها"[2]، إنه يتحدث عن (فئات) لكن لا يمنعه ذلك من الحديث عن (الطبقات الشعبية من الفلاحين) "وفي تأسيس نظام سليم لتسيير الإدارة في المقاطعات يسمح بتطبيق الإصلاح الزراعي الذي نقترحه لتلبية احتياجات الطبقات الشعبية من الفلاحين "[3]، عدم الاستقرار على مصطلح واحد لا يمكنه إلا أن يكون مصدر تشويش في الخطاب.

نفس الفلاحين يعنيهم عندما يتساءل " وإذا كان هناك من لا يزال ينتقد الاختيارات الجزائرية خاصة بعض من يقيمون بجوارنا فإننا نقول لهم ماذا قدمتم للفلاحين ؟ هل ألغيتم عنهم الضرائب، وقضيتم على ما يعانونه من الاستغلال واختلال التوازن القائم بين الأرياف والمدن ؟ أم هل شيدتم القرى للفلاحين وزودتموهم بالماء والكهرباء وذهبتم بالمدارس إلى قمم الجبال الشامخة والقرى النائية مثل ما هو موجود في أرض الجزائر الثورة ؟ أم هل سننتم القوانين التي تؤمن الشيخوخة للفلاحين، وتضمن المنح العائلية لهم ؟ إنه ليس هناك مجال للمقارنة"[4]، هذا الحديث عن الفلاحين عامة وعن قطاع الفلاحة عموما فرضته الثورة الزراعية التي كانت من قضايا الساعة لعدة سنوات.

---

(1) مصدر سابق، الجزء الأول، (الاحتفال بعيد العمال بمزرعة بوشاوي 1 ماي 1967)، ص560.

(2) مصدر سابق، الجزء السابع، (الندوة الوطنية للتنمية الفلاحية بقصر الأمم (قصر الأمم) 9 أفريل 1976)، ص43.

(3) مصدر سابق، الجزء الأول، (الزيارة إلى الاتحاد السوفياتي 17 ديسمبر 1965)، ص136.

(4) مصدر سابق، الجزء الثامن، (المؤتمر الخامس للاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 مارس 1978)، ص89.

2- الفلاحون الصغار: يكاد موضوع (المساعدة) "مساعدة صغار الفلاحين"[1] أو "ومد يد المساعدة لصغار الفلاحين المحرومين"[2] يرتبط بالفلاحين الصغار،لا يذكرون في الخطاب إلا وارتبط هذا الذكر بضرورة تقديم المساعدة لهم "... أعارت السلطة الثورية كل اهتمامها إلى صغار الفلاحين فمدتهم بالمساعدات والقروض وسنستمر في هذه السياسة سياسة المساعدة وإلحاق إخواننا صغار الفلاحين بجميع فئات شعبنا حتى لا تبقى هذه الفئة الكبيرة من الشعب الجزائري التي كان لها الدور الكبير في الثورة التحريرية منعزلة ومحرومة.ونستطيع أن نقول بكل فخر أن سلطة 19 جوان لم تنس هؤلاء الإخوة، ولم تنس العهد الذي وعدت به هؤلاء الفلاحين الصغار."[3].

كون الفلاحين الصغار يشكلون(الفئة الكبيرة من الشعب الجزائري)، فأي حديث عنهم هو حديث عن الفلاحين عامة وأي حديث عن الفلاحين لا بد أنه يعنيهم، خاصة لما يتحدث عنهم كطبقة : "بيد أن هذه الإجراءات لم تنسنا الاهتمام بطبقة الكادحين في هذه البلاد، وخاصة منهم صغار الفلاحين الذين لم يولوا أي اهتمام أو عناية قبل 19 جوان، وهكذا اهتمت السلطة الثورية في العامين الفارطين بهذا الموضوع وهذه الطبقة من الجزائريين التي كانت تعتبر جماعة منسية."[4]، أو لما يقول: "وعلينا كذلك أن نمد يد المساعدة إلى الفلاح ساكن الجبل"[5]، بالنظر إلى مد"يد المساعدة" نفهم أن (الفلاح) هم: الفلاحون الصغار، لكن صيغة (ساكن الجبل) تشمل غيرهم لأنهم ليسوا وحدهم من يسكن الجبال، فضلا أن (المساعدة) قد لا تخصهم وحدهم في بعض الأحيان "وبعد الاستقلال قدمنا مبالغ وقروضا إلى هؤلاء الفلاحين الصغار والمتوسطين لمساعدتهم على حل مشاكلهم حتى يساهموا بصفة فعالة في زيادة إنتاج البلاد."[6]، لكن هذه المساعدة لا تستطيع إلغاء التفاوت بين القطاع المسير ذاتيا والقطاع الخاص "فالتفاوت بين القطاعين قائم. والتناقض بينهما يتجلى في أربع حالات كبرى هي: التشغيل، والسكان، والإنتاج، والتبادل"[7].

بالرغم من إرادة الدولة في مساعدة الفلاحين الصغار إلا أنهم فضلوا العمل الفردي على العمل (الجماعي أو التعاوني) "أما بالنسبة للقرى الاشتراكية فعلى الفلاحين الصغار الذين يريدون الاستفادة منها أن ينتظموا في شكل

---

(1) مصدر سابق، الجزء الأول، (الاحتفال بعيد العمال بمزرعة بوشاوي 1 ماي 1967)، ص563.

(2) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص 53- 54.

(3) نفس المصدر، ص 49.

(4) مصدر سابق، الجزء الثاني، (الاجتماع الثاني لإطارات البلاد 5 جانفي 1968)، ص128.

(5) نفس المصدر، (عيد العمال بمدينة الوانزة 1 ماي 1968)، ص217.

(6) مصدر سابق، الجزء الأول، (بمزرعة الشهيد سويداني بوجمعة- بوفاريك 21 أكتوبر 1966)، ص406.

(7) محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر (تحديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية)، الطبعة الثانية، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب)، [المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الطبع المتعددة، ورشة أحمد زبانة]، 1985، ص300.

تعاونيات حتى تتكون الدولة من مساعدتهم وإيجاد الحلول لمشاكلهم في كل المجالات ونحن ندرك أن هناك من فلاحينا من يفضل العمل الفردي اعتقادا منهم بأنه أكثر راحة وبأنه ضمان للبعد عن مشاكل العمل الجماعي أو التعاوني"[1].

المعروف عن الفلاحين أنهم يخشون من كل ما من شأنه يؤدي إلى مراقبتهم مثل إحصاء السكان والمواشي أو فرض نظام معين في المزروعات أو على المحاصيل، ولا يستبعد في أنهم كانوا حذرين حتى بشأن المساعدات التي يؤكد الخطاب في كل مرة على تقديمها لهم، لأن هذه المساعدات إذا كانت معتبرة ومنتظمة تتطلب إطارا معينا قد يقيد حرية التصرف والمبادرة في نشاطهم الزراعي.

المرة الوحيدة التي لم تذكر فيها المساعدة عند ذكر صغار الفلاحين هي: "ولابد من محاربة أعداء الثورة الذين يحاولون إدخال الشك في أفكار صغار الفلاحين الذين تعمل الثورة الزراعية من أجل مصالحهم ومستقبلهم."[2]، حيث نفهم أن صغار الفلاحين كان لهم تخوف من تدخل السلطة في شئونهم بفرض تنظيم معين مثلما فعلت في القطاعين الفلاحيين: المسير ذاتيا والتعاوني، "وكان من نتيجة هذا القلق أن أفقد صغار الفلاحين ثقتهم بالدولة التي تحولت في نظرهم إلى أداة للاغتصاب الأمر الذي حملهم على الركود والكسل وإهمال الأرض خوفا من أن تستولي الدولة على نتيجة جهودهم"[3].

لقد أصابهم "الفزع" عندما بدأ التفكير في تطبيق (الإصلاح الزراعي) "وحينما قلنا سنطبق الإصلاح الزراعي ارتفعت أصوات تبث البلبلة والفزع في قلوب الفلاحين زاعمة أن الحكومة والدولة والسلطة ستجردهم وترمي بهم في أحضان الفقر."[4].

الفلاحون هم أساسا الفلاحون الصغار، يكفي القول: أنه إذا كان عمال الصناعة يعدون هم نواة الطبقة العاملة فإن الفلاحين الصغار يعدون هم نواة طبقة الفلاحين من ناحية العدد ومن حيث أن الفلاحين الذين كانوا بلا أرض أصبح يطلق على بعضهم: عمال الأرض ويطلق على بعضهم الآخر:فلاحي التعاونيات، إلا الفلاحين الصغار فإنه لا توجد تسمية أخرى يعرفون بها غير تسمية: الفلاحين.

3- الملاك الكبار: هم الملاك الذين مستهم (الثورة الزراعية) "وإذ نتحدث عن الثورة الزراعية ذلك أن هذه هي المرة الأولى التي نمس فيها مصالح بعض الجزائريين"[5]، هؤلاء الملاك مست الثورة الزراعية بعضهم بالتحديد

(1) مصدر سابق، الجزء الخامس (الفصل الثاني)، (خطاب الرئيس هواري بومدين في افتتاح المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين 27 نوفمبر 1974)، ص366.

(2) مصدر سابق، الجزء الثالث، (عيد العمال 1 ماي 1970)، ص354.

(3) مصدر سابق، الجزء الثاني، (الاحتفال بالذكرى الثالثة للانتفاضة 19 جوان 1968)، ص244- 245.

(4) مصدر سابق، الجزء الأول، (الرئيس في قرية بوشقيف (تيارت)، 22 أفريل 1966)، ص285.

(5) مصدر سابق، الجزء الرابع، (إفتتاح أعمال المجلس الوطني للنقابات الجزائرية 26 أكتوبر 1970)، ص138.

"...فمن يملك أرضا أكثر مما هو لازم لا بد أن تحدد ملكيته"[1] ومست البعض الآخر بالتأميم وهم أولائك "... الذين يملكون أراضي واسعة ولهم في نفس الوقت متاجر كبيرة في المدن(...). فكيف يمكن يا ترى لشخص أن يشرف على استغلال الأرض وهو بعيد عنها."(309) .

كان لابد من التخوف في البداية من هذه العملية "وقد فهم الكثير أن الثورة الزراعية ضد بعض المواطنين ونحن نقول، لا، وإذا كانت السلطة الثورية ستقرر في المستقبل تحديد الملكية فهذا شيء من حق الثورة، ومن حق الشعب"[2]، إلا أنه بعد الشروع في عملية التطبيق هناك من تبرعوا بأراضيهم "إننا اليوم نخوض معركة جديدة هي معركة الريف الجزائري التي استغرق الحديث عنها شهورا طويلة، وأصبحت اليوم حقيقة ماثلة في أذهان الناس، ألا وهي (الثورة الزراعية)، هذه الثورة التي أدرك المواطنون أبعادها ومنافعها، بدليل هذه التبرعات الكثيرة التي قدم بمقتضاها مئات الآلاف من المواطنين أراضيهم، الأمر الذي يدل على أن المواطنين الجزائريين قد فهموا حقيقة مغزى وأبعاد هذه الثورة." [3] ، لابد أن المقصود بالمواطنين الذين أدركوا (أبعادها ومنافعها) أو (قد فهموا) هم أنفسهم هؤلاء (مئات الآلاف) الذين تبرعوا كاستجابة طوعية أو خضوع للأمر الواقع الذي فرضته الثورة الزراعية على هؤلاء الملاك المتغيبين الذين اختاروا التبرع بأراضيهم بدل أخذها عنوة منهم بالتأميم أو القانون.

(1) مصدر سابق، الجزء الثالث،(عيد العمال 1 ماي 1970)، ص353.

(2) نفس المصدر، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص54.

(3) مصدر سابق، الجزء الرابع، (عيد العمال، فاتح ماي 1972)، ص464-465.

ثانيا– فلاحوا التعاونيات

الجدول رقم: 13

التسميات والصيغ الدالة على فلاحي التعاونيات

الجزء	رقم الخطاب	التسميات والصيغ	الصفحة
الأول	03	– (على الفلاحين الذين ليست (هكذا) لهم أرض) [الإصلاح الزراعي]	563
الثالث	08	– (أولائك الذين لا يملكون أرضا) [الثورة الزراعية] – (عمال مأجورين)، – (إخواننا الذين يعيشون بالأرياف)	353 "
الرابع	09	– (الفلاحين المعدومين) [الثورة الزراعية]، –(الخماس)	138
"	10	– (إخواننا سكان الجبال) [الثورة الزراعية] – (إخواننا الذين ما زالوا يعيشون في الأكواخ والكهوف) [الثورة الزراعية)	196 "
"	11	– (إخواننا الكادحين عمال الأرض) [الثورة الزراعية]	264
الخامس	14	– (إخواننا الفلاحون)، (الفلاحون الفقراء)	349
"	16	– (إخوانكم في البوادي والأرياف) – (إخواننا الفلاحين الذين استفادوا من الثورة الزراعية)	421 "
الخامس (الفصل الثاني)	17	– (الفلاح) [الثورة الزراعية]ن – (الخماس) – (عددا من الفلاحين المستفيدين من الثورة الزراعية)	224 225
السادس	18	– (الفلاحين)، – (فلاحينا)،	56
الثامن	22	– (لمستفيدي الثورة الزراعية)	49
"	23	– (للفلاحين) [تشييد القرى]	89

لقد بدأت الإشارة إلى الفلاحين بلا أرض عندما بدأ التفكير في الثورة الزراعية كإصلاح زراعي، لكن الحديث عنهم بصفة شبه منتظمة كانت ابتداء من سنة 1970 وهي السنة التي صدر فيها (مشروع الثورة الزراعية)، عند العودة إلى الجدول الخاص بعمال الأرض نجد أن الحديث عن عمال الأرض بصورة شبه منتظمة قد توقف ابتداء من هذه السنة، يعني أن الحديث عن القطاع الفلاحي التعاوني وعن الفلاحة عموما قد حل مكان الحديث عن القطاع الفلاحي المسير ذاتيا، والذي لم يتغير هو الحديث عن الفلاحة عموما.

فلاحوا التعاونيات هم أحد أقسام الفلاحين، إنهم يتوسطون الفلاحين الصغار وعمال الأرض كفلاحين، كانوا من الفلاحين بلا أرض وأصبحوا مع تطبيق الثورة الزراعية وتشكيل ما أصبح يسمى: تعاونيات الثورة الزراعية يطلق عليهم : مستفيدي الثورة الزراعية أو فلاحي التعاونيات "ولهذا قررت السلطة الثورية في هذه البلاد أن تطبق ما أسميناه بالثورة الزراعية في هذه البلاد وأن تجعل حدا وتقضي القضاء النهائي أولا على كل الملكيات الكبيرة وتجعل حدا أيضا

للأشخاص الذين لهم أرض ولا يستغلونها ويسكنون المدن ويتركونها إما مهملة أو لأشخاص آخرين بقصد استغلالها."[1]، هؤلاء الفلاحين بلا أرض هم من شكل تعاونيات على هذه الأراضي التي كانت ملكا لملاك كبار جزائريين أو متغيبين، بالإضافة إلى "أراضي أخرى" صودرت "وهناك أراضي أخرى التي كان يملكها أناس خونة تعاونوا في الماضي مع الاستعمار وتعاونوا في معركة التحرير مع الاستعمار أيضا وكانت ضيعاتهم مراكز للعدو باتفاقهم ومن هؤلاء من صودرت أراضيهم هذه ومنهم من ستصادر الثورة أراضيهم وتسلمها إلى أشخاص آخرين."[2].

عرفت الثورة الزراعية أثناء عملية التطبيق ثلاثة مراحل "لقد كانت المرحلة الأولى متعلقة كما تعرفون بتوزيع الأراضي التي كانت تابعة للبلديات والأوقات كما كانت المرحلة الثانية منها متعلقة بتحديد الملكية حيث أخذنا الأراضي المهملة التي تخلى عنها أصحابها وهاجروا إلى المدن ووزعناها على الفلاحين الفقراء كما أخذنا ما زاد على حاجة الملاك الكبار ووزعناها على الفلاحين المحتاجين والفلاحين بدون أرض. واليوم هانحن على أعتاب المرحلة الثالثة من مراحل الثورة الزراعية وهي الخاصة بتربية المواشي."[3]، هذه الثورة قامت على شعار أو مبدأ "ويتمثل بصفة خاصة في مبدأ الثورة الزراعية بأن(الأرض لمن يخدمها ومن حررها). وهو مبدأ سياسي واجتماعي واقتصادي في آن واحد."[4].

يمكن التمييز في هذه التسميات والصيغ بين وضعين:

الوضع الأول– أنهم كانوا فلاحين بلا أرض أو (أولائك الذين لا يملكون أرضا) يعني (عمال مأجورين) أو يعيشون "وضعية الخماس"[5] وهم (إخواننا الذين يعيشون بالأرياف) عموما، من أجل هؤلاء (الفلاحين المعدومين) قررت السلطة ما سمي في البداية (الإصلاح الزراعي) "وعندما نتكلم اليوم فإننا نقول فقط أن الإصلاح الزراعي هو في نظرنا القضاء على المزارع والملكيات الكبيرة، والأراضي التي ستأخذ من هذه المزارع والملكيات الكبيرة سوف توزع على الفلاحين الذين ليست لهم أرض والذين ينتظرون منذ أجيال طويلة للحصول على قطعة من الأرض تحفظ وتضمن كرامتهم وعيشهم"[6]، ثم أصبح هذا الإصلاح يطلق عليه (الثورة الزراعية) التي تعد "من أهم المعارك الثورية لأنها تهم بالخصوص وبالدرجة الأولى إخواننا سكان الجبال، إخواننا الذين ما زالوا يعيشون في الأكواخ والكهوف، فهؤلاء لابد أن تصل إليهم الثورة وتغير مجرى حياتهم"[7]، التمييز حاصل هنا بين قسم من الفلاحين بلا أرض والفلاحين الخواص سواء كانوا من الملاك الكبار والمتوسطين أم كانوا من الفلاحين الصغار.

(1) مصدر سابق، الجزء الأول، (يوم المجاهد– نادي الصنوبر)، (20 أوت 1966)، ص386.

(2) نفس المصدر، ص385.

(3) مصدر سابق، الجزء السادس، (خطاب ألقاه في اليوم الدراسي حول الرعي (الأغواط) 2 جانفي 1975)، ص7.

(4) مصدر سابق، محمد بلقاسم حسن بهلول، (القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر (تحديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية)، ص303.

(5) مصدر سابق، الجزء الرابع، (افتتاح أعمال المجلس الوطني للنقابات الجزائرية 26 أكتوبر 1970)، ص138.

(6) مصدر سابق، الجزء الأول، (الاحتفال بعيد العمال بمزرعة بوشاوي 1 ماي 1967)، ص563.

(7) مصدر سابق، الجزء الرابع، (بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فبراير1971)، ص196.

الوضع الثاني– أنهم أصبحوا (إخواننا الفلاحين الذين استفادوا من الثورة الزراعية) أو (الفلاحين المستفيدين من الثورة الزراعية) أو (لمستفيدي الثورة الزراعية) والذين يطلق عليهم كذلك تسمية: فلاحي التعاونيات بعد استفادتهم من الثورة الزراعية وإنشاء تعاونيات، أما صيغة (الفلاحين الفقراء) فهي من الصيغ التي تحمل في ذاتها تمييزا للمستفيدين من الثورة الزراعية عن باقي الفلاحين، يبدو واضحا أن هناك مزاحمة بين تسميتي: الفلاحين والمستفيدين، وهي مزاحمة تكشف عن أنهم فلاحين حتى لما كانوا معدمين أو خماسة ولا زالوا فلاحين حتى بعد أن أصبح يطلق عليهم: مستفيدي الثورة الزراعية، وإن كانوا مثلهم مثل عمال الأرض: "... لا يكسبون من الفلاحة سوى الاسم فقط..إنهم فلاحون بدون أرض، ومن عمال مستغلين من طرف العدو."[1]

غير أن الصيغة التي تلفت الانتباه هي صيغة (إخواننا الكادحين عمال الأرض) "كما أنها سنة الثورة الزراعية [سنة 1971] السائرة هي الأخرى في طريق الإنجاز والتطبيق ورغم بعض الأصوات التي ارتفعت بالأمس القريب ضد تطبيق هذه الثورة التي ستعود فوائدها ومنافعها على إخواننا الكادحين عمال الأرض."[2]، لماذا يطلق الرئيس على مستفيدي الثورة الزراعية أو فلاحي التعاونيات تسمية (عمال الأرض) ؟ بينما المعروف أن هذه التسمية تطلق على العاملين في المزارع المسيرة ذاتيا، هل هذا الاستخدام هو مجرد إسقاط لا زال الرئيس يحتفظ به في ذهنه ؟ عندما كان التسيير الذاتي من قضايا الساعة أو الانشغال الأول بالنسبة لقطاع الفلاحة، أم مصدره عقدة تركها التسيير الذاتي في نفسه ؟ جعلته يعتبر وضع فلاحي التعاونيات مماثلا أو لا يختلف عن وضع عمال الأرض في المزارع المسيرة ذاتيا ؟ غير مستبعد في أن اهتمام الرئيس هواري بومدين بالثورة الزراعية وتحمسه الزائد لها راجع لكونها من صنيعه على خلاف الأمر مع التسيير الذاتي، فضلا عن أنها جاءت لإحداث تغيير جذري في القطاع الفلاحي التقليدي " ومن هنا يتضح السبب الذي دعانا لاختيار (الثورة الزراعية) بدلا من (الإصلاح الزراعي) فقد كان القصد من ذلك هو إحداث تغيير جذري في الأرياف الجزائرية وليس القصد إجراء إصلاحات تنحصر في تحديد الملكية"[3].

عندما يقول: "ومصير عمال المدن كطبقة كادحة مرتبط بالفلاحين الفقراء كما أن مصير الفلاحين الفقراء يكون مضمونا عندما يكافح العمال بوعي وشعور بالمسئولية من أجل تحقيق جميع أهداف الثورة الزراعية."[4]، ثم يقع إحياء ذكرى أول ماي "تحت شعار الثورة الزراعية"(322) ، معتبرا ذلك " شرفا للطبقة العاملة وواجبا من واجباتها في نفس الوقت"(322) ، نفهم لماذا يتكلم الرئيس عن الفلاحين وعن الثورة الزراعية في مناسبات خاصة بالعمال ؟.

---

(1) مصدر سابق، الجزء الأول، (يوم المجاهد– نادي الصنوبر 20 أوت 1966)، ص381.

(2) مصدر سابق، الجزء الرابع، (عيد العمال، فاتح ماي 1971)، ص264

(3) مصدر سابق، الجزء الخامس، (خطاب الرئيس هواري بومدين في المؤتمر الوطني الرابع لاتحاد العمال الجزائريين 2 أفريل 1973)، ص375.

(4) نفس المصدر، (كلمة الرئيس هواري بومدين في الذكرى الـ 2 لتأميم المحروقات والذكرى الـ 17 لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1973)، ص349.

المبحث الثالث: القوى العامة

هي القوى المتمثلة في الشعب عامة وفي الشرائح الاجتماعية، يفترض أن ذكر الشعب يكون عند حدود معينة سواء كان الخطاب موجها إلى العمال في معناهم الضيق أم في معناهم الواسع، كما يفترض أن لا يرد ذكر الشرائح الاجتماعية مطلقا في هذه الخطب الملقاة في مناسبات خاصة بالعمال وبالاتحاد العام للعمال الجزائريين.

أولا– الشعب

ثانيا– الشرائح الاجتماعية

أولا– الشعب

الجدول رقم: 14 التسميات والصيغ الدالة على الشعب

الجزء	رقم الخطاب	التسميات والصيغ	الصفحة
الأول	01	–(الشعب)، (شعبنا)	166
		–(الطبقات الفقيرة)	165
"	02	–(كل أفراد شعبنا)، (كل أفراد الشعب)	295
		–(للشعب الفقير)، (الشعب الحقيقي)	298
"	03	–(جموع الشعب في الأرياف والبوادي الجزائرية وفي الجبال الجزائرية)	560
		–(شعبنا)	561
		–(الشعب)، (الشعب الفقير)، (الشعب الجزائري)	563
الثاني	04	–(الشعب)	215
		–(جميع المواطنين)، (الشعب الجزائري)، (المواطن الجزائري)	216
		–(جميع الجزائريين)	217–216
		–(الجماهير الشعبية)	217
		–(معشر الجزائريين)	219
الثالث	05	–(الشعب)، (للشعب الجزائري)	32
		–(الشعب كله)	33
		–(شعبنا)، (الطبقة المحرومة)	34
"	06	–(الملايين الفقيرة والمحرومة من الجزائريين)، (الشعب)	42
		– (القاعدة المناضلة الشعبية)	43
		–(شعب)، (شعبنا)، (جميع المواطنين)، (جميع أفراد شعبنا)	45
		–(الشعب الجزائري)	46
		–(بجميع فئات شعبنا)	49
		–(عامة الشعب)	51
		–(المواطنين)، (كل الجزائريين)، (الأغلبية الساحقة من الجزائريين)، (الطبقة الفقيرة)	54
		–(كل مواطنينا)، (المواطن)	55
		–(الشعب بأكمله)	56
		–(كل عائلة جزائرية)	61
"	07	–(لجميع الجزائريين)، (الشعب الجزائري)	300
		–(للجزائريين)، (الشعب)	301
		–(المواطن الجزائري)	302
		–(شعبنا)	303
		–(كل مواطن)	304
"	08	–(شعبنا)	350
		–(الشعب الجزائري)	351

		– (الشعب)	352
		–(ملايين الجزائريين القاطنين بالأرياف)	353–352
		–(إخواننا الذين يعيشون بالأرياف)	353
		–(للشعب العامل)	354
الرابع	09	–(الجماهير الشعبية)، (المواطنين)	134
		–(بعض المواطنين)، (الشعب الجزائري)	135
		–(شعبنا)	136
		–(لسكان الأرياف)، (كل الجزائريين)، (الجزائريين)	138
		–(المواطن)، (أرباب العائلات)	139
		–(الشعب)	140
"	10	–(ملايين الجزائريين)، (الشعب)، (شعبنا)، (جميع المواطنين)	194
		–(للجماهير الكبيرة)، (الجماهير الشعبية)	195
		–(أكبر عدد من أفراد الشعب سواء كانوا في صفوف العمال أو خارج العمال)	196
		–(الشعب الجزائري)، (الشعب الجزائري كله)	197
		–(الجزائريين)	202
"	11	–(الشعب الجزائري)، (كشعب)	262
		–(أمة)	263
		–(شعبنا)	264
		–(الجزائريون)	265
		–(كل مواطن)	268
"	12	–(شعبنا)	419
		–(كل مواطن)	420
		–(الشعب الجزائري)	422
"	13	–(شعبنا)، (الشعب)	464
		– (نصف الشعب [سكان المدن])، (نصفه الآخر [سكان الريف])	465
		– (الشعب الجزائري)، (أبنائها [البلاد]، (الشعب كله)	"
الخامس	14	–(الشعب الجزائري)، (أبناؤها [الجزائر]	348
		–(الشعب)، (أغلبية الشعب الجزائري)	349
"	15	–(شعبنا)، (الفرد الجزائري)	374
		–(الشعب)	375
		–(إخواننا سكان الأرياف)	376
		–(الإنسان الجزائري)	377
"	16	–(لشعبنا)	417
		–(سكان الأرياف)، (الشعب)، (الشعب الجزائري)	418
الخامس (الفصل الثاني)	17	–(الجزائريين)، (فالشعب الجزائري)	224
		–(لسكان الأرياف)، (الشعب)	225
		–(الجزائري)، (شعبنا)	227

السادس	18	–(كل جزائري) –(الشعب)	54 56
"	19	–(الشعب الجزائري) –(الشعب) –(الأغلبية الساحقة من أفراد الشعب)	88 90 91
السابع	20	–(الشعب)، (شعبنا) –(أغلبية فئات الشعب)، (المواطن)، (الشعب الكادح) –(الشعب العامل) –(شعب ثوري)	14 15 16 20
"	21	–(الشعب)، (الشعب الجزائري)، (عددا كبيرا جدا من المواطنين) –(كجزائريين)، (الأمة) –(للقاعدة الشعبية) –(كل فئات الشعب)، (كل مواطن) –(للمواطنين)	52 53 55 56 57
الثامن	22	–(الطبقات الواسعة من جماهيرنا الشعبية) –(الشعب) –(المواطن)، (شعبنا)، (الشعب الفقير)، (كل مواطن) –(الجماهير الشعبية)	40 42 44 46
"	23	–(الشعب الجزائري) –(شعبنا)	87 89
المجموع		23 خطبة	

يتساوى ذكر الشعب عامة في مجموع الخطب الثلاثة والعشرين مع ذكر العمال، هذا التساوي يناسب الخطاب العام الذي يتوجه إلى مخاطب عام، أما التسميات والصيغ الدالة عليه فتتمحور حول تسميات: **الشعب، الجزائريون والمواطنون** بالإضافة إلى **تسميات وصيغ أخرى**، يرد ذكر هذه التسميات والصيغ **لمبررات** متعددة وهي مبررات تختلف باختلاف الموضوعات المتناولة، كما أن بعضها قائم على **التأكيد** والبعض الآخر يراد به **التمييز**، فضلا عن **الذكر العرضي**.

التسمية الأولى: الشعب

تستخدم في الخطاب بمعنى: الشعب عامة وبمعنى: الأغلبية، يرد ذكرها في الحالات التالية:

الحالة الأولى– المبررات

1– مبرر التذكير بـ(الماضي): "فالشعب الجزائري كان يعيش في الجبال وفي الأراضي القاحلة الغير المنتجة وكل وسائل الحياة وكل وسائل الرفاهية وكل ما يسمى باقتصاد، أقيم من أجل المعمر ومن أجل السادة الحكام، فهذه حقيقة

تاريخية لا بد من ذكرها ولا ينبغي أبدا أن ننساها"[1]، وكان لابد من عمل شيء في محاولة لاستمالة من كانوا يسمونهم (الأهالي) فكان مشروع قسنطينة " وأبرز إلى الوجود مشروع قسنطينة في سنة 1959 هذا المشروع الذي لم يهدف من ورائه إلى رفع مستوى معيشة الشعب ذلك أن شعبنا انتظر قرنا وثلاثين سنة هذا المشروع"[2]، لكن أوان مثل هذا المشروع قد فات ولم يكن الجزائريون يرضون بأقل من الحرية والاستقلال، مرغمين فرنسا على التفاوض مع جبهة التحرير الوطني في (إيفيان) بسويسرا، مبرر تناول الماضي الاستعماري "فإننا نتذكر هذا الماضي، لنستمد منه القوة والعزيمة والإرادة، إن تقييم الوضع الذي توجد عليه بلادنا اليوم، من استقلال وأمن واستقرار وطمأنينة، يتطلب منا أن نربطه دائما بتضحيات شعبنا الجبارة"[3].

2- مبرر ملكية (الأملاك): "فما هو الفرق في الواقع بين القول بأن هذه الأملاك هي أملاك الدولة وأملاك الشعب."[4]، يفهم من عدم الإجابة على التساؤل أنه لا يوجد فرق باعتبار أن لفظ (الدولة) يعني "مجموع المصالح والإدارات العامة"[5]وهي مصالح وإدارات تحت إشراف السلطة، كما يمكن أن يعني السلطة في معناها العام.

الحق في الملكية قد يصبح ثلاثي الأطراف "نحتفل بهذا العيد وطبقتنا الشغيلة في المدن تعمل – بمساعدة القيادة الثورية – من أجل أن تحتل مكانتها في الوحدات الإنتاجية التي هي ملك لها وملك لهذا الشعب، وملك لهذا الوطن."[6]، لا يتغير أمر الملكية وإنما يتأكد أن الحق الذي يذهب إلى (الوطن) لابد أن السلطة هي التي تتصرف فيه، أما الطبقة (الشغيلة) فحقها في الملكية يمنحها الحق في الاستغلال الذي يعطيها الحق في منتج عملها مثلما يعطيه لكل من الشعب والوطن، "إننا نحتفل اليوم وقد طوت بلادنا صفحة الماضي بما يمثله من مظاهر الاستغلال والعبودية وفتحت صفحات جديدة هي صفحات العدل والمساواة والكرامة واستغلال ثرواتها الوطنية لصالح الطبقات الكادحة ولصالح الشعب الجزائري."[7]، يعني أن المنتجين من (الطبقات الكادحة) يشاركهم باقي (الشعب) في منتج عملهم مثلما يشاركهم (الوطن) كطرف ثالث.

المشكل في هذه المشاركة هو من يحدد نصيب أو قسمة كل طرف ؟ إذا كانت هذه القسمة غير مطروحة في القطاع العام وأن القيام بالعمل يقابله الحصول على أجر، تكون الدولة هي المالك الحقيقي أو ما يسمى: رأسمالية الدولة، لو كانت هناك قسمة لاستوجب أن يحصل العمال المنتجون على قسمتين: قسمة الحق في الملكية وقسمة الحق في

(1) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص46.

(2) مصدر سابق، الجزء الأول، (الذكرى العاشرة لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1966)، ص166.

(3) مصدر سابق، الجزء الرابع، (بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فبراي1971)، ص194.

(4) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص56.

(5) مصدر سابق، الدكتور جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الأول، ص568.

(6) مصدر سابق، الجزء الخامس، (خطاب الرئيس هواري بومدين في عيد العمال (أول ماي) 1 ماي 1973)، ص418.

(7) نفس المصدر، (كلمة الرئيس هواري بومدين في الذكرى الـ 2 لتأميم المحروقات والذكرى الـ 17 لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1973)، ص348.

الاستغلال أو العمل، رأسمالية الدولة كمرحلة انتقالية يمكن تقبلها شرط "... أن يوضع في الاعتبار أية مصالح تدعمها– هل هي مصالح الاحتكارات أم مصالح الشعب."[1] ؟، لكن المشكل المطروح هو على مستوى العمال المنتجين لا الشعب.

بالنسبة للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا يبدو الأمر أوضح لأن العلاقة فيه لا تقوم على الأجر "وإذ نتحدث عن التسيير الذاتي لابد أن نكون صريحين إلى أبعد حدود الصراحة نقول فالأرض التي بين أيديكم هي ملك للجميع وملك للدولة والمجتمع في نفس الوقت"[2]، وهو ما يترتب عليه أن يذهب جزء من الإنتاج للمجموعة الوطنية "فإذا كانت هناك أرباح لا بد أن ينتفع منها العمال والدولة معا.. فالدولة في حاجة إلى المال"[3]، وقبل هذه الحاجة أن الحق في الملكية يعطي الحق في نصيب من الإنتاج.

3– مبرر (القاعدة) و (المبدأ): هذا على مستوى العلاقة التي يحكمها الاقتصاد أما على صعيد العلاقة التي تحكمها السياسة فإنها ليست أقل التباسا من الأولى "وسبق لي أن قلت في هذا المكان بأن الأصل والمنبع الحقيقي بالنسبة إلينا هو العودة إلى الشعب والرجوع إلى القاعدة المناضلة الشعبية. تلك هي القاعدة التي عملنا على أساسها وذلك هو مبدأ سياستنا ولن نحيد أبدا عن هذه القاعدة وهذا المبدأ."[4]، معلنا في الحقيقة عندما يقول: "ونحن لسنا في حاجة لأن نعلن عن تأييد الشعب لنا بل نقول فقط بأن في الجزائر شعبا ثوريا ونحن نتخاطب مع الشعب من أرضية واحدة لأننا منه وإليه والكراسي التي نجلس عليها ليست ناعمة ومغرية بل هي نفس الكراسي التي تجلسون عليها في معاملكم."[5]، بعد حوالي إحدى عشرة سنة ونصف من الحكم هاهو يعلن عن ما يقول أنه لا يحتاج إلى الإعلان عنه، بينما في الحقيقة والواقع أن العلاقة بين السلطة والشعب لا تكون أبدا ثابتة والحاجة إلى التأييد تبقى دائما قائمة.

من المهم الرجوع إلى الشعب لكن ليس (بعد عشر سنوات) "نعم أن كل سياستنا كقيادة وكنظام حكم قد وضعناها في ميزان الشعب ليقول كلمته فيها بالموافقة أو بالرفض. وهذه هي إحدى الأبعاد والمعاني الحقيقية للميثاق فقد ارتأينا بعد عشر سنوات من التسيير أن نعود للقاعدة الشعبية ونطرح أمامها كل الاختيارات الحالية منها والمستقبلية ونترك للشعب وحده أن يحكم على هذه الوثيقة، وأعتقد أن هذا يمثل أحسن جواب نرد به على بعض الديماغوجيين والرجعيين سواء كانوا داخل البلاد أو خارجها."[6]، كيف تطرح (الاختيارات الحالية) على التصويت بعد مرور (عشر

(1) وضع لجنة من العلماء والأكاديميين السوفياتيين، بإشراف: م.روزنتال (و) ب. يودين، (الموسوعة الفلسفية)، ترجمة: سمير كرم، مراجعة: د.صادق جلال العظم (و) جورج طرابيشي، الطبعة الرابعة، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر)، (كانون الأول (ديسمبر) 1981)، ص225.

(2) مصدر سابق، الجزء الثالث، (الملتقى الأول لممثلي القطاع الاشتراكي والفلاحي والتعاونيات 1 أفريل 1970)، ص316.

(3) نفس المصدر، ص317.

(4) نفس المصدر، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5ماي 1969)، ص43.

(5) مصدر سابق، الجزء السابع، (مهرجان عمالي انتظم بمناسبة الذكرى الـ 20 لتأسيس أ ع ع ج والذكرى الـ 5 لتأميم المحروقات (دار الشعب) 24 فيفري 1976)، ص20.

(6) نفس المرجع، (الاحتفال بعيد الشغل قاعة حرشاء– 1 ماي 1976)، ص54– 55.

سنوات من التسيير) ؟ ألا يقال أنها كانت مفروضة على الشعب ؟ كان الاختيار يكون حرا وحقيقيا قبل عشر سنوات أما الاختيار بعد هذه السنوات العشر فلا يمكنه إلا أن يعني وضع الشعب أمام الأمر الواقع، ثم قبل بضع سنوات كان يقال للشعب:"لأن هذا هو اختيار القيادة لهذا الأسلوب وهو في نفس الوقت اختيار شعبنا وتلبية للرغبات الملحة للطبقة الشغيلة وتطبيقا لما نؤمن به"[1]، هل يمكن اعتبار (اختيار) القيادة هو نفسه (اختيار) الشعب ؟ وهل يكفي أن يكون المبرر "وكل ما نقوم به هو في الواقع من أجل شعبنا."[2] ؟ عندما يقال عن الشعب أنه اختار وهو لم يختر هل يراد الاحتماء به ؟ وهل الشعب يريحه هذا الوهم بالمشاركة ؟ فيتقبل ما يقال عنه وما يقال إليه وهو الغاية من كل اتصال وكل خطاب.

لكن الأهم في هذا الرجوع هو إشراك الشعب "وهذه السنة، سنة 1971، كانت أيضا سنة تجديد بعض المؤسسات التي كنا شرعنا في بنائها عام 1967 على أساس الرجوع إلى القاعدة، وعلى أساس اللامركزية وتوزيع المسئوليات وإشراك الشعب في المسئوليات على جميع المستويات، عملا بمبدأ ثورة أول نوفمبر، وهو مبدأ الثورة من الشعب وللشعب"[3]، ويقصد بالتوزيع والإشراك "فالمجالس التي تشخص أكثر فأكثر إشراك الشعب وتوزيع المسئوليات بين القمة والقاعدة تشكل كلها مبادئ وكلها علامات واضحة لدى الخاص والعام."[4]، لكن السؤال الذي يطرح هو: هل هذه المجالس تملك سلطة فعلية أم هي مجرد مجالس شكلية ؟ لا تملك الوسائل ولا الإمكانيات على التحرك ما يجعلها في النهاية مجرد مجالس تتلقى الأوامر بالتنفيذ "ومن هنا اتخذنا الإجراءات لتوزيع السلطة ونحن نعلم أنه لابد من وقت طويل حتى تستطيع الوحدات التي نحن بصدد إنشائها القيام بدورها من حيث الرقابة والتسيير."[5]، يعني أنه في هذه العلاقة بين (القمة والقاعدة) هناك دائما (لكن).

4- مبرر السيادة و(القروض): "فالشعب الذي يذهب للبحث عن القروض في الخارج سيادته السياسية ناقصة، أما الشعب الذي تعتبر سيادته كاملة فهو الشعب الغني، وأنتم تعرفون أن الشعب الجزائري شعب غيور جدا على سيادته"[6]، يقول هذا الكلام كرد فعل عن الصعوبات التي واجهتها الجزائر في الحصول على قروض من الخارج لأنها كانت قروض متبوعة بشروط "لقد انتظرنا طويلا القروض من بعض المصالح الدولية حتى نستعين بها على تنفيذ بعض مشاريعنا كفتح بعض الطرق وبناء المعامل، ولكن هذه المنظمات أملت علينا شروطا لا يمكن قبولها"[7]، من الذي يقرر في موضوع السيادة وقضية القروض ؟ لابد أنها القيادة السياسية كممثل للشعب.

(1) مصدر سابق، الجزء الرابع، (الذكرى 16 لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين والذكرى الأولى للتأميمات البترولية 24 فبراير 1972)، ص423.
(2) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص45.
(3) مصدر سابق، الجزء الرابع، (بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فبراير 1971)، ص194.
(4) مصدر سابق،الجزء الخامس، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص44.
(5) مصدر سابق، الجزء الثالث، (الذكرى 14 لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1970)، ص304.
(6) مصدر سابق، الجزء الأول، (الاحتفال بعيد العمال بمزرعة بوشاوي 1 ماي 1967)، ص563.
(7) مصدر سابق، الجزء الثاني، (عيد العمال بمدينة الوانزة 1 ماي 1968)، ص218.

5- مبرر عدم تصدير(الثورة الجزائرية): "إننا لم نفكر أبدا في يوم من الأيام أن نصدر الثورة الجزائرية وليس في نيتنا أن نصدر ثورتنا لأننا لا نريد لشعبنا أن يكون وصيا على شعوب أخرى حتى ولو كانت هذه الشعوب صديقة أو شقيقة"[1]، من الذي لم يفكر (إننا لم نفكر) ؟ ومن الذي لا يريد ؟ (لأننا لا نريد) لابد أنها القيادة السياسية، يحصل تطابق بين ما يفكر فيه الشعب وما يريده وما تفكر فيه القيادة وما تريده.

6- مبرر (كلام) المعارضة: عندما تشكك المعارضة في السلطة الحالية "فمنذ عشر سنوات يصل إلى سمعنا كلام صادر عن صالونات في بعض الجهات يقول أن الشعب ليس اشتراكيا ونحن نحاول جعله اشتراكيا بالقوة"[2]، وتشكك السلطة الحالية في السلطة السابقة "وفي سنوات الغموض أيها الإخوة، وفي سنوات الفوضى والعبث ظهرت عناصر ومنها من لا يمثلون سوى أنفسهم، ظهرت لتتحدث في الساحات العامة باسم الشعب وباسم المناضلين."[3]، أقل ما يعنيه هذا الشك أن السلطة سواء كانت سابقة أو حالية يمكن أن تتكلم (باسم الشعب) وهي لا تمثله، أنها تتساوى في هذا الأمر مع المعارضة، فكيف تزعم بعد ذلك أنها تملك وحدها الحق في التكلم باسم الشعب ؟ بينما المعارضة لا تملك هذا الحق.

الحالة الثانية- التأكيد

1- صيغة (كل فئات الشعب): "لكن الاختيار الاشتراكي هو قضية تاريخية ولابد أن يقول الشعب رأيه فيها في مرحلة أولى لأن الميثاق لا يعدو أن يكون مشروعا تمهيديا وليس مشروعا نهائيا ولهذا لابد أن تجتمع كل فئات الشعب لتنقد وتثري هذا الميثاق وتعبر عن رأيها"[4]، الدعوة إلى مشاركة لا تستثني أحدا في مناقشة المشروع التمهيدي للميثاق الوطني، لأن هذه المشاركة في حد ذاتها وخاصة من المعارضة تصب في صالح السلطة، حتى لو كانت مساهمتها تحمل آراء مخالفة "يوافق من يوافق ويعارض من يعارض على أن يقدم لنا اختيارا بديلا كدعاة الليبرالية مثلا"[5]، تعتبر هذه المساهمة بمثابة اعتراف بالشرعية التي تحوزها السلطة بالقوة.

2- صيغة (كل أفراد شعبنا): الشعب "لم تخلق سياسة جديدة لأن سياسة البلاد معروفة لدى كل أفراد شعبنا."[6]،

التأكيد في هذه الصيغة يحتمل تفسيرين:

التفسير الأول- أنه من المهم بالنسبة للسلطة الجديدة القائمة التأكيد على (كل) مع أن صيغة (أفراد شعبنا) كافية

---

(1) مصدر سابق، الجزء السابع، (مهرجان عمالي انتظم بمناسبة الذكرى الـ 20 لتأسيس ا.ع.ع.ج والذكرى الـ 5 لتأميم المحروقات (دار الشعب) 24 فيفري 1976)، ص17.

(2) نفس المصدر، (الاحتفال بعيد الشغل (قاعة حرشاء) 1 ماي 1976)، ص55.

(3) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص43.

(4) نفس المصدر، الجزء السابع، (الاحتفال بعيد الشغل (قاعة حرشاء) 1 ماي 1976)، ص56.

(5) نفس المصدر، ص57.

(6) مصدر سابق، الجزء الأول، (عيد العمال 1 ماي 1966)، ص295.

للتعبير عن هذا الكل، التأكيد على كل الكل هو تأكيد صحيح لأن (سياسة البلاد معروفة) بمعناها الإيجابي لدى المساندين للنظام السياسي القائم أو الذين يعتقد أنهم يساندونه والأكيد أنها معروفة بمعناها السلبي لدى المعارضة.

التفسير الثاني– أن الذي يهم في هذا التأكيد هم الأغلبية كقوى مساندة، أما الأقلية المعارضة فهي خارج الحسبان وتصبح كل لا تعني الكل.

3– صيغة (الشعب كله)"ومهما كانت الصعوبات التي تعترض سيرنا فإننا سننتصر، ذلك أن الثورة ليست ثورة جماعة فحسب بل هي ثورة الشعب كله"[1]، التأكيد في هذه الصيغة هو من جهة رد فعل على (الصعوبات) التي تعترض السلطة بالدرجة الأولى ومن جهة أخرى أن جزء من هذه الصعوبات مصدرها الخارج ومن هنا يأتي هذا التأكيد على الكل.

الحالة الثالثة– التمييز

يتجلى هذا التمييز ضمنيا في معنى الصيغة في حد ذاتها، أمثلة:

1– صيغتي (للشعب الفقير) و(الشعب الحقيقي): "ونحن متفقون أن النصر في النهاية سيكون للشعب الفقير في هذه البلاد لأنه هو الشعب الحقيقي، وهو الثورة الحقيقية، وهو الاشتراكية."[2]، الانحياز هنا هو انحياز "للشعب" كأغلبية، لأن لفظة "الشعب" تعني الأغلبية والأكثرية، ثم أنه انحياز إلى (الفقير) الذي مصيره مرتبط ومعلق بالثورة والاشتراكية، ماذا يقابل صفة (الحقيقي) ؟ الجواب "إن الألم يحز في قلوبنا عندما نشاهد الحالة السيئة لهذا الشعب الحقيقي وأنا أستعمل عبارة الشعب الحقيقي عن قصد لأن هناك أشخاصا يعيشون في البذخ والرفاهية يشكلون خطرا على هذه الثورة."[3].

2– صيغة (للشعب العامل): "وكما تعلمون أيها الإخوة فإننا لا نريد الحديث عن شيء لم نؤمن به ولا نعلن عن شيء نعجز عن تحقيقه– وأن ما أعلنا عنه كان دائما في سبيل المصلحة العليا للشعب العامل في هذا الوطن–"[4]، هذه الصيغة من أدبيات الاشتراكية وتعني أعلى المراحل فيها وهي مرحلة لم يبلغها تطبيق الاشتراكية في الجزائر وبالتالي لا يمكنها أن تعني هنا إلا الأغلبية والأكثرية.

3– صيغة (أكبر عدد من أفراد الشعب سواء كانوا في صفوف العمال أو خارج العمال): "لأن هذه الأموال، وهذه الأرزاق ليست لفرد ولا لأفراد ولا لجماعة ولكنها ملك للجميع، ملك للشعب، ولابد لإيجاد الحلول الناجعة والأساليب الفعالة لكي نضمن مساهمة أكبر عدد من أفراد الشعب سواء كانوا في صفوف العمال أو خارج

(1) مصدر سابق، الجزء الثالث، (عيد العمال 1ماي 1969)، ص33.
(2) مصدر سابق، الجزء الأول، (عيد العمال 1 ماي 1966)، ص298.
(3) مصدر سابق، الجزء الثاني، (زيارة في مدينة باتنة 24 فيفري 1968)، ص197.
(4) مصدر سابق، الجزء الثالث، (عيد العمال 1 ماي 1970)، ص353–354.

العمال."[1]، التمييز في هذه الصيغة يقابله باقي "أفراد الشعب" دون أن يشير إليهم، وهذا ينطبق على صيغ: (الطبقات الواسعة من جماهيرنا الشعبية)، (القاعدة الشعبية)، (الجماهير الشعبية)، (للجماهير الكبيرة)، (ملايين الجزائريين) و(عددا كبيرا من المواطنين) ، وحتى صيغة (عامة الشعب) التي يقابلها خاصته، فهي جميعا تعني الأكثرية والأغلبية دون ذكر الأقلية.

لكن الصيغ التي صنفناها ضمن الشرائح الاجتماعية ثم عدنا فصنفناها ضمن الشعب، هي: (الطبقة المحرومة)، (الملايين الفقيرة والمحرومة من الجزائريين)، (الطبقة الفقيرة) في صيغة جمع المستغرق و(الطبقات الفقيرة) في صيغة الجمع، لأن الفقراء والمحرومين هم بهذه الصفة شريحة من شرائح المجتمع وكونهم (طبقة) و(طبقات) هم بهذه الصفة يتجاوزون مفهوم الشريحة.

4- صيغة (القاعدة المناضلة الشعبية): "وسبق لي أن قلت في هذا المكان بأن الأصل والمنبع الحقيقي بالنسبة إلينا هو العودة إلى الشعب والرجوع إلى القاعدة المناضلة الشعبية."[2]، التمييز في هذه الصيغة بين (القاعدة) مقابلا للقمة أو النخبة، (المناضلة) كصفة تميز المناضلين عن غير المناضلين أما (الشعبية) فهي صفة تعني الأكثرية.

5- صيغة (أغلبية الشعب الجزائري): "وكما حاربنا بالأمس مظاهر الاستغلال الأجنبي فإن واجبنا اليوم هو محاربة كل مظاهر الاستغلال الداخلي لأنه لا يمكن أبدا أن تستغل طبقة في هذا البلد أغلبية الشعب الجزائري ولا يمكن أبدا أن تنشأ في هذا البلد طبقة بورجوازية مستغلة."[3]، تتضمن هذه الصيغة الإشارة إلى أقلية تشكل (طبقة بورجوازية) وهو ما يشكل مجموع (الشعب الجزائري)، المشكل: أن نفي إمكانية نشوء (طبقة بورجوازية مستغلة) هل هو نفي لـ (طبقة) مفترضة ؟ أم هو قول بإمكانية وجود (طبقة بورجوازية) غير مستغلة ؟.

6- صيغة (الأغلبية من أفراد الشعب): "ونحن لا نقول بأن كل الناس اشتراكيون فهناك الأغلبية من أفراد الشعب تؤمن بالاشتراكية وتعمل من أجل بنائها، وهناك أقلية لا زالت لا تؤمن بها ولا تعمل من أجل بنائها."[4]، التمييز واضح بين (الأغلبية) و(أقلية) وهما معا يشكلون ما يسمى: الشعب الجزائري، هذا التمييز نجده بكثرة في الخطاب سواء بصورة مباشرة أم ضمنية.

7- صيغتي (نصف الشعب) و(نصفه الآخر): "وكما قلت منذ 19 جوان 1965 فإن المدينة الجزائرية لا يمكنها أن تتقدم على حساب الريف لأننا شعب واحد وأبناء وطن واحد.

(1) مصدر سابق، الجزء الرابع، (بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فبراير 1971)، ص196.

(2) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص43.

(3) مصدر سابق، الجزء الخامس، (كلمة الرئيس هواري بومدين في الذكرى الـ 2 لتأميم المحروقات والذكرى الـ 17 لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24فيفري 1973)، ص349.

(4) مصدر سابق، الجزء السادس، (أول ماي- عيد العمال(قاعة حرشاء) 1 ماي 1975)، ص91.

تجرعنا بالأمس مرارة الكفاح المسلح معا وإذا كان هناك تقدم فليكن شاملا لكل الجهات: ريفا وقرية ومدينة، وليس معقولا أن يتقدم نصف الشعب ويبقى نصفه الآخر متأخرا متخلفا."[1]، التمييز بين سكان المدن وسكان الريف يجد مبرره في الاهتمام بسكان الريف (لأننا شعب واحد وأبناء وطن واحد) وكذلك (تجرعنا بالأمس مرارة الكفاح المسلح معا)، لكن هذا التمييز ألا يعد بديلا للتمييز بين طبقة العمال وطبقة الفلاحين ؟ عندما يقدم مبرران إضافيان حول ضرورة (إذا كان هناك تقدم فليكن شاملا) وأيضا (وليس معقولا أن يتقدم نصف الشعب ويبقى نصفه الآخر متأخرا متخلفا)، لا شك أن هذا التقدم يتحقق بالعمل وأن الذي يقوم بالعمل هم العمال والفلاحين لا عامة سكان المدن أو سكان الريف.

8- صيغة (**جموع الشعب في الأرياف والبوادي الجزائرية وفي الجبال الجزائرية**): "واليوم يمكن القول أن كرامة العامل الجزائري قد استعيدت والفضل في هذا يرجع أولا وقبل كل شيء إلى الفلاحين وإلى جموع الشعب في الأرياف والبوادي الجزائرية وفي الجبال الجزائرية"[2]، التمييز في هذه الصيغة يظهر في ذكر (الفلاحين) الذين هم من كذلك من سكان (الأرياف) و(البوادي) و(الجبال)، إلا أن الفلاح هو من يباشر العمل في الأرض بينما الساكن في الريف يشمل المرأة والطفل والعجوز الذين لهم انشغالات أخرى يتميز بها سكان الريف.

الحالة الرابعة– الذكر العرضي: على سبيل المثال لا الحصر "على العمال أينما كانوا في المصنع أو في الحقل أو في الإدارة أن يكونوا واعين يقظين مقدمين دائما المصلحة العامة **للشعب** على مصلحتهم الخاصة"[3]، (**العمال**) هم موضوع الحديث أما الشعب فيرد ذكرهم بصفة عرضية وتغني عبارة (المصلحة العامة) عن ذكر الشعب.

التسمية الثانية: المواطنون

يرد ذكر هذه التسمية في الحالات التالية:

الحالة الأولى– المبررات

1 – مبرر (**الأمن**): "فكان لابد أن نسترجع الأمن، لأن **المواطن الجزائري** في حاجة إلى الأمن"[4]، ذكر الأمن كان في إطار التقييم للأمور التي اهتمت بها السلطة "كان من الواجب علينا أن نهتم بالمشاكل الكبرى"[360] ، هذه المشاكل التي كان من بينها مشكل الأمن تحمل جميعها وبدون استثناء حديثا عن السلطة.

2- مبرر (**الحرية**): "وأصبح للحرية في هذه البلاد معناها الحقيقي ومحتواها الايجابي (...) والحرية في بلادنا معناها أن يعيش المواطن رافعا هامته شامخا بأنفه موفور الكرامة عزيز الجانب"[5]، هذا الحديث عن (**المواطن**) يتضمن

(1) مصدر سابق، الجزء الرابع، (عيد العمال فاتح ماي **1972**)، ص**465**.

(2) مصدر سابق، الجزء الأول، (الاحتفال بعيد العمال بمزرعة بوشاوي **1** ماي **1967**)، ص**560**.

(3) مصدر سابق، الجزء الرابع، (عيد العمال فاتح ماي **1972**)، ص**465**.

(4) مصدر سابق، الجزء الثالث، (الذكرى **14** لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين **24** فيفري **1970**)، ص**302**.

(5) مصدر سابق، الجزء السابع، (مهرجان عمالي انتظم بمناسبة الذكرى الـ **20** لتأسيس ا ع ع ج والذكرى الـ **5** لتأميم المحروقات **24** فيفري **1976**)، ص**15**.

الإشارة إلى السلطة، فمن يضمن تحقيق هذه المعاني للحرية ؟ وفي الوقت نفسه من بإمكانه حجبها أو عرقلة تحقيقها؟ لا شك أنها السلطة أو الأجهزة والمصالح التابعة لها.

الحالة الثانية: التأكيد

1- صيغة (**جميع المواطنين**): "والثورة هي القضاء على الفوارق بين المناطق وبين الطبقات ورفع مستوى معيشة جميع المواطنين بدون استثناء."[1]، والتساؤل الذي يطرح هو: كيف يمكن تحقيق هذا النوع من "الثورة" ؟ إذا كان (**القضاء على الفوارق بين المناطق وبين الطبقات**) يخلق معارضة، لأن الأخذ من حق المناطق أو الطبقات الأفضل نسبيا وإعطاءه للمناطق أو الطبقات الأكثر فقرا لن تقبله المناطق ولا الطبقات التي يؤخذ من حقها لأنها تريد أن تكون أفضل من الأفضل، وهذا ما يفسر وجود أعداء للثورة لأنها تتناقض مع مصالحهم، وكيف يمكن للثورة رفع مستوى البورجوازية ؟ إذا كانت تمنعها من الاستغلال والأكثر من ذلك تأخذ منها، ألا يضفي هذا التأكيد الغموض على الثورة نفسها ؟ كيف يمكن التوفيق بين الثورة والحاجة إلى السلم الاجتماعي ؟.

2- صيغة (**كل مواطن**): "وبإمكانكم أن تتحدثوا فيها عن بعض الأمراض الاجتماعية مثل البيروقراطية والمحسوبية وكل الأمراض التي يجب على كل مناضل وعلى كل مواطن أن يناقشها."[2]، الدعوة للمشاركة في مناقشة مشروع الميثاق الوطني مع التأكيد على مشاركة الكل، لأن هذه المشاركة هي في حد ذاتها مهمة ولا يهم من يعارض ومن يوافق.

الحالة الثالثة– التمييز

1- صيغة (**عددا كبيرا جدا من المواطنين**): "لأن عددا كبيرا جدا من المواطنين قد كرسوا جهودهم بعد الاستقلال من أجل بناء البلاد وتعميق أسس الثورة."[3]، هي صيغة فيها تمييز عن سائر المواطنين وتعني: الأغلبية.

التسمية الثالثة: الجزائريون

يرد ذكر هذه التسمية في الحالات التالية:

الحالة الأولى– المبررات

1- مبرر **الحرية** و(**الاستقلال**): "لقد انتزع **الجزائريون** حريتهم ولم يمنحها لهم أحد، ضحوا بمليون ونصف مليون شهيد من أجل انتزاع هذا الاستقلال. إذن فليس هناك من منح **الجزائريين** استقلالهم، لا رئيس الدولة الفرنسية السابق ولا غيره"[4]، الذي دعاه إلى هذا القول وجود زعم بأن الرئيس الفرنسي (شارل دوغول) هو من منح الاستقلال للجزائر،

(1) مصدر سابق، الجزء الثاني، (عيد العمال بمدينة الوانزة **1** ماي **1968**)، ص**216**.

(2) مصدر سابق، الجزء السابع، (الاحتفال بعيد الشغل (قاعة حرشاء) **1** ماي **1976**)، ص**56**.

(3) نفس المصدر، ص**52**.

(4) مصدر سابق، الجزء الرابع، (عيد العمال فاتح ماي **1971**)، ص**265**.

لأن موقفه اختلف قليلا عن سابقيه وبالذات تعارض مع موقف المعمرين الذين كانوا يرفعون شعار: الجزائر الفرنسية، بينما الشعار البديل الذي رفعه (دوغول) في مرحلة أولى: الجزائر الجزائرية لكن التابعة لفرنسا وفي مرحلة ثانية أرغم على المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني فيما أصبح يعرف باتفاقية (إيفيان) "فلم تقبل فرنسا بهذه الاتفاقية لأنها أرادت أن تمنح للجزائر الاستقلال ولكنها اضطرت إليها اضطرارا بعد أن تأكدت من عجزها عن قهر الشعب الجزائري الجبار، وأنتم تدركون بأن الثورة الجزائرية قد تسببت في خلق مشاكل خطيرة جدا داخل الجيش الفرنسي مما جعله يتمرد على سلطته المركزية وقد كاد يؤدي ذلك إلى قيام حرب أهلية في فرنسا"[1].

2- مبرر الإيمان بالجزائري "نحن نؤمن بأن الجزائري غير معقد وليس لديه أي مركب نقص"[2]، من الذي يؤمن بالجزائري ؟ إنها القيادة السياسية، هل الحديث في هذا القول عن (الجزائري) أم عن القيادة السياسية ؟ الجواب: الحديث عن الجزائري بقدر الحديث عن القيادة السياسية، لكن مع فارق مهم وهو: أنه لم يكن ليتحدث عن الجزائري إلا لكي يتحدث عن القيادة السياسية.

3- مبرر تحول (الثورة التحريرية) إلى (ثورة اجتماعية): "وكان لابد لهذه الثورة التحريرية أن تتحول إلى ثورة اجتماعية تنادي بالعدالة الاجتماعية وبالقضاء على الاستغلال، وبالقضاء على الفوارق الجهوية والاجتماعية، ولا يمكن للجزائريين أن يقبلوا ويتحملوا نوعا جديدا من الاستغلال، كفاهم استغلال الاستعمار مدة قرن وربع قرن."[3]، هذا الحديث عن (الثورة) يتضمن بالضرورة الإشارة إلى النخبة الثورية صاحبة الفضل في هذا التحول.

4- مبرر (الطريق) المختارة: "إن الطريق الذي تسلكها بلادنا هي الطريق التي اخترناها بمحض إرادتنا كجزائريين فإن أخطأنا فتلك مسئوليتنا وإن أصبنا فتلك طريقنا."[4]، لا شك أن الطريق الذي يشير إليه يتحمل تبعاته سلبا وإيجابا كافة الجزائريين سواء كانوا حكاما أم محكومين، أما المسئولية فيتحملها الذي اختار هذا الطريق وأقنع المحكومين به أو فرضه عليهم وهم: الحكام.

الحالة الثانية– التأكيد

1- صيغة (لجميع الجزائريين): "وقد كانت لنا أثناء الكفاح أهداف وكانت لنا غايات وأن أهم وأكبر وأقدس هدف بالنسبة لجميع الجزائريين، كيفما كان مستواهم الاجتماعي كان تحرير الوطن وطرد المستعمر والقضاء على النفوذ الأجنبي والحصول على الحرية والاستقلال."[5]، التأكيد على مشاركة الجميع في (تحرير الوطن) مهما (كان مستواهم

(1) مصدر سابق، الجزء الرابع، (عيد العمال (فاتح ماي 1971)، ص265.

(2) مصدر سابق، الجزء الخامس، (الفصل الثاني)، (نص خطاب الرئيس هواري بومدين أمام عمال الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية بمناسبة عيد الشغل 1 مايو 1974، ص227.

(3) مصدر سابق، الجزء الثالث، (الذكرى 14 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1970)، ص301.

(4) مصدر سابق، الجزء السابع، (الاحتفال بعيد الشغل (قاعة حرشاء) 1 ماي 1976)، ص53.

(5) مصدر سابق، الجزء الثالث، (الذكرى 14 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1970)، ص300.

الاجتماعي) لا يلغي حقيقة عدم مشاركة البعض كأفراد وتعاون البعض الآخر مع (المستعمر) كأفراد كذلك، هؤلاء الأفراد ينتمون إلى مختلف المستويات الاجتماعية لكنهم لا يمثلون هذه المستويات.

2- صيغة (كل الجزائريين): "وقد كان بودنا أن لا ندخل في صراعات داخلية ولم نرد أبدا استعمال الأساليب الفوضوية وقلنا أنه لابد من سن القوانين لصالح كل الجزائريين."[1]، عدم (استعمال الأساليب الفوضوية) يتضمن الإشارة إلى فترة حكم الرئيس أحمد بن بله بغرض المقارنة بين النظام القديم والنظام الجديد الذي اختار (سن القوانين)، لكن القوانين قد تكون أكثر قهرا وأكثر فاعلية من وسائل القوة أحيانا.

الحالة الثالثة- التمييز

1- صيغة (ملايين الجزائريين) "فقد أصاب التشريد ملايين الجزائريين، منهم من أجلي عن أرضه فلجأ إلى القرية، ومنهم من حشر في مراكز التجمع، ومنهم من أخذ إلى السجون والمحتشدات، ومنهم من اعتصم بالجبال مجاهدا أو مناضلا في صفوف المنظمة السرية لجبهة التحرير الوطني"[2]، لا شك أن هناك أقلية من الجزائريين لم يصبها ما أصاب ما أصاب الأغلبية.

تسميات وصيغ أخرى

تسمية (الفرد الجزائري) أو (الإنسان الجزائري) وصيغ (معشر الجزائريين)، (كل عائلة جزائرية)، (أبنائها [البلاد])، (أبناؤها [الجزائر])، لكن التسمية التي تلفت الانتباه أكثر هي: تسمية (أمة) أو (الأمة)، إذ لا زال الماضي القريب يملي بعض ردود الفعل كما هو الحال في هذا القول الذي يشير فيه إلى الاستعمار الفرنسي: "كانوا يقولون لنا بالأمس: إنكم لا تشكلون أمة ولا تكونون شعبا"[3]، يتفق ذكر (أمة) و(شعبا) مع الطرح الوارد في (الميثاق الوطني 76):

"إن الشعب الجزائري مرتبط بالوطن العربي. وهو جزء لا يتجزأ منه ولا ينفصم عنه.

إن الجزائر أمة.

والأمة ليست تجميعا لشعوب شتى أو خليطا من أعراق متنافرة.

إن الأمة هي الشعب نفسه باعتباره كيانا تاريخيا يقوم في حياته اليومية وداخل إطار إقليمي محدد، بعمل واع ينجز فيه جميع مواطنيه مهام مشتركة من أجل مصير متضامن، ويتقاسمون سويا نفس المحن والآمال. "[4].

(1) مصدر سابق، الجزء الرابع، (افتتاح أعمال المجلس الوطني للنقابات الجزائرية 26 أكتوبر 1970)، ص138.

(2) نفس المصدر، (بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فبراير 1971)، ص194.

(3) مصدر سابق، الجزء الرابع، (عيد العمال فاتح ماي 1971)، ص263.

(4) مصدر سابق، الميثاق الوطني76، (الباب الأول: بناء المجتمع الاشتراكي، أولا- الجزائر شعب وأمة:) ص23.

وردت هذه الفقرة تحت عنوان (**الجزائر شعب وأمة**)(*) والنقاش الذي دار حول هذه الصيغة يكون قد لفت نظر الرئيس "ولقد دار نقاش طويل حول تفسير كلمة (**الأمة الجزائرية**) الواردة في الميثاق وربما كان هناك في المشرق العربي من يعتبرها ضد الاتجاه الوحدوي كما أن هناك الذين أعربوا عن تخوفهم من أن يكون هذا التعبير بابا للنعرات الجهوية. وهنا أوضح الأمر دفعا لكل التباس ولأن على جيلنا مسئولية توضيح كثير من المفاهيم ذات الصلة بالماضي. أن المقصود بالأمة هو الوطن والشعب والتاريخ."[1].

لعل أكثر ما يلفت الانتباه في تسميات: **الشعب، الجزائريون والمواطنون** هي أنها تسميات عامة تصبح صيغا للتأكيد، التساؤل الذي يطرح هنا هو: لماذا التأكيد في هذه الصيغ على تسميات هي أصلا تسميات عامة ؟ لا شك

(*) أول ما يلاحظ، الحديث عن أن (الشعب الجزائري مرتبط بالوطن العربي) بدل الحديث عن الانتماء للأمة العربية، بحكم الإعلان عن أن "الجزائر شعب وأمة" وهو إعلان يقوم على منطق الجمع والتطابق، ثم القول: أن "الجزائر شعب" بالنظر إلى وجود "إطار إقليمي محدد"، بينما القول "إن الجزائر أمة"، يسمح بإلغاء الانتماء إلى الأمة العربية ثم العودة إلى الشعب لأن "الأمة هي الشعب نفسه".

لا شك أن هناك فرق بين القول بالارتباط الجغرافي والقول بالانتماء العرقي، بين أنصار الانتماء إلى الشعب من الأقليات وأنصار الانتماء إلى الأمة العربية ممن يشكلون الأغلبية، وإذا كان النص يقول بالتطابق بين الأمة والشعب فما هو الفارق بينهما ؟ "والفرق بين الشعب والأمة، أن أفراد الشعب الواحد لا يؤلفون أمة واحدة، إلا إذا كان لهم روح واحدة، وهدف واحد، والفرق بين الأمة والدولة، أن أفراد الأمة الواحدة لا يؤلفون دولة واحدة، إلا إذا كان لهم نظام سياسي واحد." [الدكتور جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الجزء الأول، ص702]، كيف ينطبق هذا التحديد على الجزائر وعلى بقية الدول العربية إذا كانت كل واحدة منها تعتبر نفسها: شعب وأمة في نفس الوقت ؟ المفروض أن مفهوم (الأمة) يشير إلى ما يسمى: الشخصية القومية التي هي هنا: الأمة العربية والتي تتضمن من بين ما تتضمن عنصر: العرق الذي يميز الأمة العربية عن غيرها من الأمم أو الأعراق الأخرى، ولا يصح القول في أية دولة عربية أنها تشكل أمة بحكم تواجد أقليات فيها، وفي المقابل يصح القول: أن كل دولة عربية تتكون من شعب يتواجد به أقليات تختلف أعراقها عن العرق العربي، وبالتالي من حقها أن لا تشعر بالانتماء إلى الأمة العربية، هذا هو الحل بالنسبة للأقليات.

كيف يمكن الجمع بين الشعب والأمة داخل الوطن الواحد ؟ إذا كان الشعب يجمع بين مختلف الأعراق بينما الأمة تقصي باقي الأعراق، والأمة تجمع بين مختلف الشعوب بينما الشعب يقصي بقية الشعوب الأخرى.

يفقد النص تماسكه بمجرد فك الارتباط بين الشعب والأمة، ويصبح قائما على ما هو صحيح وما هو مغالطة: صحيح أن الأمة ليست "خليطا من أعراق متنافرة" لكن القول أن "الأمة ليست تجميعا لشعوب شتى" مغالطة، الصحيح أنها يمكن أن تكون تجميعا لشعوب شتى كما هو الحال في الأمة العربية، أما القول: "إن الأمة هي الشعب نفسه" فيه مغالطة والصحيح أن الأمة يمكن أن تكون هي الشعب نفسه مثلنا يمكن أن تتشكل من عدة شعوب.

بالنسبة للجزائر التي تتكون من العرق الأمازيغي– العربي، هناك الارتباط الجغرافي بالوطن العربي وهناك الارتباط العرقي بالأمة العربية، وسواء قلنا هذا العرق يشكل الأغلبية وذاك يشكل الأقلية فالعرق العربي موجود في الجزائر مثلما هو موجود في البلدان العربية الأخرى، والعرق الأماريغي موجود في الجزائر مثلما هو موجود في بلدان المغرب العربي، إذن، ما الذي يحدد الانتماء العربي ؟ تحدده الجغرافيا ويحدده التاريخ.

(1) مصدر سابق،الجزء السابع، (اختتام الندوة الوطنية حول الميثاق الوطني (قصر الأمم) 22 جوان 1976، ص70.

أن الحاجة إلى التأكيد في هذه التسميات العامة يدلل عموما على عكس ما هو حاصل في الواقع الاجتماعي.

لا يستبعد كذلك في أنها تسميات تستخدم من أجل (**تحريك العواطف**) أو (**اكتساب تأييد ما**) "ولابد أن يكون واضحا لدى الجميع بأن الثورة في بلادنا هي ثورة الشعب، وأننا لا نقصد بمثل هذا الكلام تحريك العواطف ولا اكتساب تأييد ما، لكننا مثل ما فعلنا بالأمس أثناء حرب التحرير، إننا نقول هذا الكلام عن إيمان وصدق ويقين لأن الثورة والتحرير والاستقلال هم من صنيعة الشعب الجزائري"[1]، بالرغم من هذا الإعلان الذي لا يمكن إلا تصديقه هناك أقوال أخرى في الخطاب هي أقرب إلى الشعارات، من هذه الأقوال:"أن هذا الشعب لن يقهر أبدا"[2]، يمكن أن يقال عن أي شعب أو "وأنتم تعرفون أن الشعب الجزائري شعب غيور جدا على سيادته"[3]، من هو الشعب الذي ليست لديه غيرة على سيادته ؟ ثم عندما يقول: "ونحن متحققون أن النصر في النهاية سيكون للشعب الفقير في هذه البلاد لأنه هو الشعب الحقيقي، وهو الثورة الحقيقية، وهو الاشتراكية"[4]، لا شك أن الفقراء الذين ليس لديهم ما يخسرونه هم الحلفاء الطبيعيون للثورة والاشتراكية، لكن الذي يقرر قيام ثورة واختيار الاشتراكية ، هي: النخبة، أما العامة فهي "... تلك الجماهير الأمية، الغارقة في تأمين متطلبات الحياة اليومية في بيئة ضيقة جدا عاجزة عن فهم أي شيء، ما خلا الوضع الذي تعيش فيه، فهي غير قادرة على تكوين مجرد فكرة عن تغير محتمل."[5].

الدليل على أن النخبة هي التي تقرر في مثل هذه الأمور: "وقلنا أنه ليس هناك شخص يمكن أن يزعم بأنه أبو الحرية والاشتراكية في هذا البلد وليس هناك شخص يمكن أن يصبح سيدا على هذا الشعب."[6]، الذي وقف في وجه هذا الزعم ومنع هذا التسيد هم من قاموا بحركة 19 جوان وليس الشعب نفسه.

لا نقول أن الشعب يوصف بما ليس فيه، وإنما نعترض على هذه الأحكام العامة لأنها أحكام إما مبالغ فيها أو غير حقيقية، ثم أن هذه الأقوال وغيرها لها وظيفة في الخطاب ولابد أن هناك غرض من ورائها وإلا كانت مجرد أقوال فارغة.

(1) مصدر سابق، الجزء الثالث، (عيد العمال 1 ماي 1970)،ص351.

(2) مصدر سابق، الجزء الثاني، (عيد العمال بمدينة الوانزة 1 ماي 1968)، ص215.

(3) مصدر سابق، الجزء الأول، (الاحتفال بعيد العمال بمزرعة بوشاوي 1 ماي 1967)، ص563.

(4) نفس المصدر، (عيد العمال 1 ماي 1966)، ص298.

(5) مصدر سابق، بيار لاروك، الطبقات الاجتماعية، ترجمة: جوزف عبود كبه، ص24.

(6) مصدر سابق، الجزء الأول، (الذكرى 10 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1966)، ص168.

ثانيا– الشرائح الاجتماعية

الجدول رقم: 15

التسميات والصيغ الدالة على الشرائح الاجتماعية

الجزء	رقم الخطاب	التسميات والصيغ	الصفحة
الأول	03	– (أبنائكم وأحفادكم)	562
الثاني	04	– (للبطال)	217
الثالث	05	– (لشبابنا)	33
"	06	– (للأطفال)، لأطفالنا) –(أطفال أولئك الناس الذين لهم إمكانيات الالتحاق بالتعليم أو أطفال الناس المحضوضين، (أطفال آخرون) – (وأبناء العمال سواء كانوا فلاحين أو غيرهم من عمال الصناعات أو الإدارات)، (هذه الجماهير من الأطفال) – (العديد من أبناء شعبنا لا يعملون) – (طلبتنا) – (شبابنا [الخدمة الوطنية]، (شبيبتنا)، (شبابنا)	47 48 " 49 52 53
"	07	– (الشباب)، (الشبيبة الجزائرية) – (الشبيبة المثقفة)، (الطلبة)، (الشبيبة)، (الشبان)، (شبيبتنا)	306 307
"	08	– (لجميع أبنائنا)	354
الرابع	09	– (الآلاف من المعطوبين والأرامل واليتامى) –(الأطفال)	135 139
"	10	–(المرأة)	195
"	11	–(مئات الآلاف من المشردين)، (عشرات الآلاف من الأيتام والأرامل) – (الآلاف من قدماء المجاهدين)، (اليتيم ابن الشهيد)، (الأرملة)	262 "
"	12	–(طالب)	420
"	13	–(أبناؤها [الجزائر– العلم والمعرفة])	464
الخامس	15	–(لبطال جزائري)	377
الخامس (الفصل الثاني)	17	–(ابنه [الخماس] –(جميع أبناء البلاد [التعليم] –(الشبيبة المثقفة)	224 229 231
السادس	19	–(لجميع الأطفال)، (الشباب) –(الشبيبة)، (الشباب الجزائري)، (الشبيبة) –(هذا الجيل)، (شباب الخدمة الوطنية) –(أولئك الذين يعملون لبناء السد الأخضر)، (أولئك الشباب)	90 91 92 "

السابع	20	– (كل أبناء الشعب)، (الأرامل واليتامى) –(الشباب) [قضية المهاجرين]	16 20
"	21	– (أبناءها) –(الشبيبة)	53 56
الثامن	22	–(البطالون) –(طلبتنا) –(للطلبة)، (مجموعة من الشباب) –(لمعطوبي الحرب)، (لأرامل الشهداء)	41 46 47 49
المجموع		17 خطبة	

ذكر الشرائح الاجتماعية في سبعة عشر خطبة من مجموع خطب العينة البالغ ثلاثة وعشرين خطبة، لا يقع إلا في خطاب عام موجه إلى مخاطب عام، وكان المفروض أن لا تذكر مطلقا حتى لو كان الخطاب موجها إلى العمال في معناهم الواسع ، هناك تسميات وصيغ دالة على الأطفال والشباب، المرأة، المجاهدون، البطالون والمشردون ثم هناك ربط بين بعض هذه الشرائح.

1– الأطفال والشباب

يمكن التمييز ضمن هذه الشريحة بين:

1/1– الأطفال والشباب معا: "كما أن خلق قاعدة تعليمية واسعة النطاق وتعميم التعليم على كل أبناء الشعب قد اعتبره آخرون مغامرة كذلك"[1]، لابد أن صيغة (**كل أبناء الشعب**) تعني الأطفال والشباب معا، مثلها في ذلك مثل صيغ: (**لجميع أبنائنا**)، (**جميع أبناء البلاد**) و(**أبناؤها [الجزائر]**) وهي صيغ يتحدث في جميعها عن التعليم.

2/1– الأطفال: "إن جزائر 75 هي جزائر الثورة الزراعية والقرى الاشتراكية وجزائر المؤسسات الاشتراكية وجزائر التعليم حق لجميع الأطفال"[2]، التأكيد في صيغة (**لجميع الأطفال**) تعني عدم استثناء (**الأطفال**) سواء كانوا (**أطفال أولئك الناس الذين لهم إمكانيات الالتحاق بالتعليم أو أطفال الناس المحضوضين**) أو (**أطفال آخرون**) وهم (**أبناء العمال سواء كانوا فلاحين أو غيرهم من عمال الصناعات أو الإدارات**).

كذلك من الأطفال **ابن الخماس** "... يشتغل **الخماس** طيلة أيام حياته لا حق له في التقاعد، ولا في الضمان الاجتماعي ولا في المنحة العائلية حتى إذا كبر وعجز عن العمل يستغنى عنه ، حتى يمكن استغلال قوة العمل عند ابنه

(1) مصدر سابق، الجزء السابع، (مهرجان عمالي انتظم بمناسبة الذكرى الـ **20** لتأسيس ا ع ع ج والذكرى الـ **5** لتأميم المحروقات (دار الشعب **24** فيفري **1976**)، ص**16**.

(2) مصدر سابق، الجزء السادس، (أول ماي– عيد العمال (قاعة حرشاء) **1** ماي **1975**)، ص**90**.

وهكذا دواليك، وبهذه الكيفية استغلت أجيال كاملة عاشت هذه الوضعية البئيسة."[1]، و(اليتيم ابن الشهيد) الذي وجد "المكان الذي يأويه والمدرسة التي تعلمه"[2].

أما الحديث عن تشغيل (الأطفال) في القطاع الخاص "لقد قبلنا أن يكون قطاع خاص على شرط أن لا يحاول التآمر على الثورة ويحاول العبث بقوانين البلاد فالدولة قد أوضحت موقفها وأن تحترم المواطن وعلى هذا الأخير أن يحترم إرادة الدولة واتجاه البلاد. فهناك البعض من أرباب المعامل والمصانع مثلا من يشغل الأطفال لاستغلالها بدلا من أرباب العائلات الذين يدركون مصالحهم"[3]، فهو موضوع يتردد ذكره في مختلف بلدان العالم ، من حق الدولة أن تمنع ذلك بقوة القانون، لكن المشكل أن الغالبية من هؤلاء الأطفال هم من أطفال العائلات التي ليس لها أصلا معيل ويكون من الرأفة أحيانا بهم وبعائلاتهم تشغيل هؤلاء الأطفال بدل منعهم، ثم ألا يستغل الرئيس هذا الموضوع أو هذه المخالفة ؟ في تهديد مبطن إلى أرباب القطاع الخاص يجعلهم معرضون في أي لحظة للاتهام: (العبث بقوانين البلاد).

لا يوجد تفريق بين الأطفال عندما يتعلق الأمر بالتعليم، (هذه الجماهير من الأطفال) هم جميعا أطفال الجزائر، خاصة وأن السلطة تقدم نفسها على أنها فوق الطبقات أو لا تخدم طبقة معينة، هذا الذكر للأطفال يرد عادة في سياق التقييم العام.

3/1- الشباب: "وما من شك أنكم تعلمون أن مشاكل الشبيبة الجزائرية في السنوات التي نعيشها الآن هي مشاكل خطيرة جدا. ولم تكن الجزائر تعيش وحدها هذه المشاكل فهي مشاكل موجودة في العالم الثالث، وفي العالم المتصنع [هكذا] غير أن مشاكل الشبيبة الجزائرية أعتقد أنها تختلف عن مشاكل الشبيبة الموجودة في أي بلد آخر.وعندما أتحدث عن الشبيبة الجزائرية أقصد بالخصوص الشبيبة المثقفة."[4]، يبدو أن الرئيس غير واضح في تناوله لهذا الموضوع فهو يعتبر أن (مشاكل الشبيبة الجزائرية) هي (مشاكل موجودة في العالم الثالث) وفي نفس الوقت هو يعتقد (أنها تختلف) ، لكنه واضح وصريح "وعندما أقول الشبيبة الجزائرية فإني لا أفرق بين ابن الفلاح الفقير وابن العامل الفقير وبين الشاب المحظوظ الذي سمحت له الظروف كي يقرأ ويتقدم ويتعلم"[5].

أما الحديث عن (الشبيبة الجزائرية) على العموم و(الشبيبة المثقفة) على الخصوص والذين يقصد بهم (الطلبة)، فقد أملاه وجود معارضة غير معلنة للطلبة تجاه السلطة الجديدة.

(1) مصدر سابق، الجزء الخامس، (نص خطاب الرئيس هواري بومدين أمام عمال الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية بمناسبة عيد الشغل 1ماي 1974)، ص224.

(2) مصدر سابق، الجزء الرابع، (عيد العمال فاتح ماي 1971)، ص262.

(3) نفس المصدر، (افتتاح أعمال المجلس الوطني للنقابات الجزائرية 26 أكتوبر 1970)، ص138- 139.

(4) مصدر سابق، الجزء الثالث، (الذكرى 14 لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1970)، ص306- 307.

(5) نفس المصدر، (تخريج (هكذا) الدفعة الثانية من مدرسة ضباط الصف- البليدة 16 أفريل 1970)، ص326- 327.

قد يحصل ذكر الطلبة لكن هذا الذكر يكون عرضيا "لقد قلنا أنه لابد من مراجعة نظام التكوين في البلاد، وخلق نظام جديد يضمن التكوين لكل الذين يعملون في عين المكان يضمن تكوين العمال الفلاحين والصناعيين تكوينا يتماشى وينسجم مع التطور الاقتصادي ومع تكوين طلبتنا في المدارس والجامعات"[1]، واضح أن القوى موضوع الحديث هي (العمال الفلاحين والصناعيين) أما (**طلبتنا في المدارس والجامعات**) فهم مجرد مثال يضربه.

يتواجد كذلك ضمن الشبيبة الجزائرية **شباب الخدمة الوطنية**: " كما أن التجنيد العام لشبابنا هو في سبيل تدعيم الاشتراكية والسيادة الوطنية والاقتصاد الوطني."[2]، الإشارة إلى (**التجنيد العام لشبابنا**) كان في سياق التقييم وهو من بين القرارات التي اتخذتها السلطة.

2- **المرأة**: "وإذا لاحظنا بأن المرأة لم تشارك بصفة ساحقة أدركنا بأن هذه النسبة المسجلة تعتبر رقما قياسيا يؤكد نجاح هذه الانتخابات"[3]، ذكر (**المرأة**) كان في إطار الإشارة إلى الانتخابات البلدية وهو ذكر محدود لشريحة النساء حتى لو أضفنا الذكر المشترك (أربع مرات) مقارنة بشريحة الشباب، مع أن المرأة "تمثل أكثر من نصف المجتمع الجزائري"[4]، المفروض أن لا تذكر أصلا لكن ما دامت ذكرت فهي لم تأخذ حقها وتكاد تكون ممسوحة في الخطاب الذي هو خطاب عام ويتوجه إلى مخاطب عام.

التفسير الذي يمكن تقديمه أن المرأة لم تخلق الحدث الذي يسمح لرئيس الدولة بالالتفات إليها، كما هو الحال لما لاحظ (بأن المرأة لم تشارك بصفة ساحقة).

ضمن هذه الشريحة هناك ذكر (**لأرامل الشهداء**) أو (**الأرملة**) التي وجدت "عطف الدولة واهتمام القيادة الثورية بمصيرها"[5] يعني أرملة الشهيد، هي شريحة مؤقتة أو زائلة.

3- **المجاهدون**: " فاستقر الأمن ووقفت البلاد على رجليها وانتظم اقتصاد البلاد وتركب [الصحيح: ترتب] **الآلاف من قدماء المجاهدين**." (393)، هم كذلك شريحة مؤقتة أو زائلة مثلهم مثل **معطوبي الحرب** "كما تقررت نفس الزيادة لمعطوبي الحرب"[6]، كل هذا الذي يحصيه أو يذكره كان بفضل (**القيادة الثورية**)، حيث يتأكد مع كل ذكر لهذه الشرائح أن هناك حديث عن (**الإجراءات**) المتخذة من قبل السلطة.

4- **البطالون**: "كما أن علينا أن نقضي على آفات الفقر والجهل والمرض وعلى الفوارق الجهوية حتى لا تكون ثمة

(1) نفس المصدر، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص52.

(2) نفس المصدر، (عيد العمال 1ماي 1969)، ص33.

(3) مصدر سابق، الجزء الرابع، (بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فبراير 1971) ص195.

(4) مصدر سابق، الجزء الأول، (يوم المرأة العالمي 8 مارس 1966)، ص210.

(5) مصدر سابق، الجزء الرابع، (عيد العمال فاتح ماي 1971)، ص262

(6) مصدر سابق، الجزء الثامن، (جلسة عمل اللجنة التنفيذية للإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 سبتمبر 1977)، ص49.

مناطق فقيرة وأخرى غنية. وعلينا كذلك (...) وأن نوفر العمل **للبطال**."[1]، ذكر (للبطال) يندرج ضمن هذه المهام التي أحصاها وهي "مهام" بالرغم من الضمير المتصل (نا) في لفظتي: (وعلينا) و(أمامنا) التي يحتمل أن فيها توحيد بين المتكلم والحضور مثلما يحتمل أنها تشير إلى القيادة التي يتكلم باسمها وهو الاحتمال الأقرب لأن هذه القيادة هي التي تفرض سياسة التوازن الجهوي وتحدد سياسات القضاء على الآفات وتقرر توفير العمل للبطالين.

هناك علاقة بين البطالين الذين هم مواطنون ليست لهم مناصب عمل والعاملون الذين هم مواطنون لهم مناصب عمل، من ناحية أن الذي يعمل بإمكانه أن يساهم في إنشاء منصب عمل للذي لا يعمل "... محاربة كل أنواع التبذير لأننا في هذه المعركة القاسية، بحاجة إلى كل دينار. (...) وكل دينار نوفره معناه كذلك **خلق وظيفة جديدة لبطال جزائري** لا زال ينتظر العمل."[2]، بينما "التبذير والتلاعب بأموال الشعب"[3] يحرم البطال من إمكانية الحصول على شغل، خاصة وأن (**العديد من أبناء شعبنا لا يعملون**)، من هنا، يستوجب التفكير في البطالين أو ذكرهم عند الحديث عن العاملين.

5- **المشردون**: "ومئات الآلاف من المشردين"[4]، ورد ذكرهم في سياق تقييم الوضع في البلاد بعد الاستقلال مباشرة، تشمل هذه الصيغة النساء والأطفال من (الأرامل واليتامى) وكذلك الرجال من العجزة والمسنين.

أما الصيغ التي فيها ربط:

ربط أول- صيغة (**أبنائكم وأحفادكم**): "وأنكم سوف لا تخيبون ثقة الثورة فيكم، الثورة التي وضعت بين أيديكم هذه الإمكانيات الكبيرة للإنتاج وبهذه الكيفية تخدمون مستقبلكم ومستقبل أبنائكم وأحفادكم ومستقبل ثورتنا وبلادنا."[5]، يقصد أبناء وأحفاد عمال الأرض لأن ذكرهم ورد في سياق الحديث عن القطاع المسير ذاتيا.

ربط ثاني- صيغة (**الآلاف من المعطوبين والأرامل واليتامى**): "ولكننا بلد لم ينزع حريته واستقلاله إلا منذ زمن قصير واستقلت بلادنا وهي محطمة قراها مخربة تجر وراءها الآلاف من المعطوبين والأرامل واليتامى."[6]، الربط في هذه الصيغة هو ربط بين (**المعطوبين**) كشريحة تابعة للمنظمة الوطنية للمجاهدين و(**الأرامل واليتامى**) كشرائح خاصة أفرزتها حرب التحرير، ذكرها والربط بينها كان في سياق التقييم، مثلها في ذلك مثل الإشارة إلى (**عشرات الآلاف من الأيتام والأرامل**) أو (**الأرامل واليتامى**).

---

(1) مصدر سابق، الجزء الثاني، (عيد العمل بمدينة الوانزة **1** ماي **1968**)، ص**217**.

(2) مصدر سابق، الجزء الخامس، (خطاب الرئيس هواري بومدين في المؤتمر الوطني الرابع لاتحاد العمال الجزائريين **2** أفريل **1973**)، ص**376**- **377**.

(3) نفس المصدر، ص**377**.

(4) مصدر سابق، الجزء الرابع، (عيد العمال (فاتح ماي **1971**)، ص**262**.

(5) مصدر سابق، الجزء الأول، (الاحتفال بعيد العمال بمزرعة بوشاوي **1** ماي **1976**)، ص**562**.

(6) مصدر سابق، الجزء الرابع، (افتتاح أعمال المجلس الوطني للنقابات الجزائرية **26** أكتوبر 1970)، ص**135**.

المبحث الرابع: القوى المشتركة

هي قوى اجتماعية مختلفة يقام الربط فيما بينها في الخطاب، هذا الربط ما هو إلا تأكيد للتمييز الحاصل في الواقع الاجتماعي بين هذه القوى.

أولا– العمال والفلاحين

ثانيا– حالات ربط مختلفة

أولا– العمال والفلاحين

الجدول رقم: 16 صيغ الربط بين العمال والفلاحين

الجزء	رقم الخطاب	صيغ الربط	الصفحة
الأول	01	– (للعمال والفلاحين)، (العمال والفلاحون الفقراء) – (العامل والفلاح)، (طبقة الفلاح والعامل الفقير) – (الفلاح والعامل)	165 166 167
"	02	–(العمال والفلاحين) – (الفلاحين [عمال الأرض] والعمال) – (العمال والفلاحون)	296 297 "
"	03	–(الفلاح [عامل الأرض]والعامل)، (العمال والفلاحين)	562
الثاني	04	–(العمال والفلاحين)	218
الثالث	05	–(لكل عامل وفلاح)	34
"	06	– (فلاحونا وعمالنا الفقراء) –(العمال والفلاحين) –(لنقابتنا وجميع العمال والفلاحين أينما كانوا)، (عمالنا وفلاحينا)	54 62 63
"	07	–(العمال والفلاحين) –(الفلاح والعامل)	302 308
"	08	–(ملايين الجماهير من فقراء الفلاحين والعمال) –(العمال وصغار الفلاحين)	351 352
الرابع	13	–(طبقات العمال والفلاحين)، (عمالنا وفلاحينا)	463
الخامس (الفصل الثاني	17	–(العمال والفلاحين)	225
السادس	18	–(العمال والفلاحين)، (العامل والفلاح)	57
"	19	–(العامل والفلاح)	91
السابع	20	–(العمال والفلاحين)	20
الثامن	22	–(العمال والفلاحين)	41

يتجلى في الجدول الربط شبه المنتظم بين (**العمال والفلاحين**)، لا يكاد يذكر العمال إلا ويذكر الفلاحون معهم، هو ربط قائم على التمييز بين (**العمال**) بمعنى: سائر العاملين و(**الفلاحون**) بمعنى: سائر الفلاحين، التمييز ضمن (**العمال**) بين (**العمال**) بمعنى: العاملون في قطاعات الصناعة والخدمات بما فيها الإدارة في معناها العام

و(**الفلاحون**) بمعنى: عمال الأرض كفلاحين، عندما يحصل التداخل والتقاطع بين التسميتين يصبح قسم من العمال كأنه يمثل سائر العمال وقسم من الفلاحين كأنه يمثل سائر الفلاحين.

الربط القائم على التمييز هو بمثابة تأكيد للاختلاف، هل يختلف الربط بين (**العمال والفلاحين**) ؟ عن الربط ضمن (**العمال**) ؟ أم أن الربط فيهما هو واحد؟.

الحالة الأولى– الربط بين العمال والفلاحين

1– صيغة (**العمال والفلاحين**): "لأن الثورة الاشتراكية لا يمكن أن تطبق في الجزائر ما لم تكن مدعومة بعمل جذري في الريف، إذ أن العمال في المدن لا يستطيعون أن يحققوا وحدهم الثورة الاشتراكية بكل أبعادها ما لم يكن هناك تضامن حقيقي وتحالف عضوي بين العمال والفلاحين."[1]، ذكر (العمال والفلاحين) كان في إطار الحديث عن الثورة الزراعية، حيث (**العمال**) هم (**العمال في المدن**)، أما (**الفلاحين**) فلابد أنهم: فلاحي التعاونيات، الفلاحين الصغار وعمال الأرض كفلاحين الذين يصبحون بالضرورة ضمن الفلاحين.

2– صيغة (**طبقات العمال والفلاحين**): "ونحن إذ نحتفل اليوم بعيد الشغل، ولم يبق بننا وبين الذكرى العاشرة لاستقلال بلادنا سوى أسابيع قليلة، يحق لنا أن نفتخر عن جدارة، بأن بلادنا أصبحت اليوم حرة مستقلة، وأن اقتصدنا تحرر من القيود الأجنبية، وصار في خدمة طبقات العمال والفلاحين في هذا الوطن."[2]، صيغة (طبقات العمال والفلاحين) تطرح التساؤل حول استخدام لفظة (**طبقات**) بصيغة الجمع بينما المفروض أننا أمام طبقتين اثنتين هما: طبقة العمال وطبقة الفلاحين، اللهم إلا إذا كانت تسمية (**الفلاحين**) التي تطلق على ثلاثة أقسام من الفلاحين هي في الحقيقة تطلق على ثلاث طبقات:

الفلاحون الصغار طبقة "وأصارحكم القول هنا بأن مقدار المساعدة التي قدمناها لصغار الفلاحين خلال السنتين الماضيتين يفوق ما قدمته فرنسا في ظرف 125 سنة،(...) واليوم أستطيع أن أقول بأن هذه الطبقة من الجزائريين كذلك أصبحت تتمتع بالمساعدة في الجزائر الثورية الاشتراكية وستتمتع في المستقبل بالمساعدة الكافية اللازمة والضرورية التي تمنحها إياها السلطة والحكومة."[3].

عمال الأرض طبقة "وهذا الاحتفال الرمزي أيها الإخوة.. انتصار للبلاد أولا، وهو كذلك انتصار لطريقة التنمية التي انتهجناها وأعني بها التسيير الذاتي وهو إلى جانب ذلك انتصار لعمال الأرض هذه الطبقة من الشعب"[4]، وبتعبير أوضح يقول: "... أن هذا الاحتفال الرمزي يدل على انتصار هذه الطبقة من الفلاحين" (404)، أن يشكل الفلاحون

(1) مصدر سابق، الجزء الخامس، (نص خطاب الرئيس هواري بومدين أمام عمال الشركة الوطنية الميكانيكية بمناسبة عيد الشغل 1 ماي 1974)، ص 225.

(2) مصدر سابق، الجزء الرابع، (عيد العمال (فاتح ماي) 1972)، ص463.

(3) مصدر سايق، الجزء الثاني، (في مدينة خنشلة 19 فيفري 1968)، ص178.

(4) نفس المصدر، (توزيع الأرباح لعمال مزرعة منزل الشهداء 11 جوان 1968)، ص227.

الصغار طبقة وعمال الأرض طبقة فإنه من تحصيل الحاصل أن يشكل فلاحي التعاونيات بدورهم طبقة، لكن (**العمال**) هم من يتطلب تمييزهم إلى (**طبقات**) أكثر من الفلاحين، فهذه التسمية تشمل العاملين اليدويين والفكريين في قطاع الصناعة وقطاعات الخدمات بما فيها الإدارة ثم عمال الأرض كفلاحين يجعلنا أمام ثلاث طبقات اجتماعية مختلفة، هي: العمال، الفلاحون والفئات المتوسطة، لا أمام معنى: الأكثرية والأغلبية الذي عادة ما تستخدم به لفظة (**الطبقات**) في الخطاب.

3- صيغة (**طبقة الفلاح والعامل الفقير**): "هذا المشروع [مشروع قسنطينة] أبرز إلى الوجود قصد تغليط وإطماع وأغرار طبقة الفلاح والعامل الفقير إلا أن هذا جاء بعد فوات الأوان."[1]، الربط في صيغة (طبقة الفلاح والعامل الفقير) هو ربط بين (**طبقة الفلاح**) أو الفلاحين وقسم من العمال(**العامل الفقير**) الذي ينتمي إلى طبقة العمال، لكن الربط بينهما كأنه ربط بين طبقتين باعتبار أن العامل الفقير يمثل طبقة العمال.

4- صيغة (**العمال والفلاحون**): "إن الشيء الذي ينتظره منا العمال والفلاحون هو وضع إمكانيات البلاد بين أيديهم. هذا شيء متفق عليه من طرف السلطة الثورية ومن طرف جميع الثوار"[2]، الربط في صيغة (العمال والفلاحون) هو ربط بين (**العمال**) بمعنى: سائر العاملين في قطاع الصناعة وفي قطاعات الخدمات و(**الفلاحون**) بمعنى: عمال الأرض والفلاحون بلا أرض، أما اتفاق (**السلطة الثورية**) و(**جميع الثوار**) حول هذه المسالة فهو بمثابة دليل على ثورية (**السلطة**) وعلى ثورية هؤلاء (**الثوار**).

5- صيغة (**عمالنا وفلاحينا**): "فبفضل الكفاح المستميت للقوات الطلائعية، وبفضل وعي عمالنا وفلاحينا استطاعت بلادنا خلال هذه العشر سنوات أن تتغلب على كل الصعاب والعقبات، وأن تقضي على كل المخلفات الاستعمارية وتبني نفسها"[3]، كان المفروض الحديث في صيغة (عمالنا وفلاحينا) عن (**الكفاح**) وفي صيغة (**للقوات الطلائعية**) عن (**وعي**) هذه الطلائع، لأن مشكل العمال والفلاحين كان دائما هو: الوعي.

6- صيغتي (**للعمال والفلاحين**) و(**العمال والفلاحون الفقراء**): "وقد سبق في كثير من المناسبات أن أعلنا وقلنا أن ثورة بلدنا تعتمد على الطبقات الفقيرة، وشكرنا للعمال والفلاحين ليس معناه أنهم في حاجة إليه لإثبات حقيقة تاريخية ثورية في هذه البلاد. أن الذين رفعوا على أكتافهم هذه الثورة وبنوا بسواعدهم صرحها هم أولئك العمال والفلاحون الفقراء.. هذه الفئة والطبقة التي تمثل الأغلبية الساحقة والمطلقة هي التي مكنت الثورة من الانتصار في مرحلتها الأولى من الكفاح التحريري."[4]، الربط في صيغة (للعمال والفلاحين) على العموم وصيغة (العمال والفلاحون

(1) مصدر سابق، الجزء الأول، (الذكرى العاشرة لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1966)، ص166.
(2) نفس المصدر، ص297.
(3) مصدر سابق، (الجزء الرابع، (عيد العمال (فاتح ماي) 1972)، ص463.
(4) مصدر سابق، الجزء الأول، (الذكرى العاشرة لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1966)، ص165- 166.

الفقراء) على الخصوص، يؤكده القول: "وأقصد بذلك على وجه الخصوص الطبقات الفقيرة من الفلاحين الذين لا يملكون أرضا والعمال المضطهدين الذين كانوا يعيشون عيشة العبيد."[1]، يعني إذا كانوا لا يملكون شيئا فحالهم لا يختلف فعلا عن حال الفقراء "هؤلاء الفلاحون الذين لا يكسبون من الفلاحة سوى الاسم فقط.. إنهم فلاحون بدون أرض، ومن عمال مستغلين من طرف العدو."[2]، لا يمكن جعل العمال والفلاحين ينتمون إلى شريحة الفقراء دون إسقاط الصفة (عامل) والصفة (فلاح) عنهما، يجب التمييز بين الفقير الذي ليس له أجر ولا دخل خارج ما يتلقاه من مساعدة في المجتمع، وبين العمال والفلاحين الذين مهما كان وضعهما مزريا فهما على الأقل يمارسان عملا يعيشان منه، لأن القضية لا تتعلق بدرجات الفقر وإنما بالأجر والدخل، وما يجمعهما كفقراء يفرق بينهما كعمال وفلاحين،كون (هذه الفئة والطبقة) من (الطبقات الفقيرة) يعني أن هناك فقراء آخرين من غير هذا القسم من العمال والفلاحين الفقراء ؟.

7- صيغة (لكل عامل وفلاح): "في حالة وقوع نكسة، لا قدر الله، في هذا الوطن فإن الطبقة المحرومة هي التي تدفع ثمنها ولابد لكل عامل وفلاح أن يدرك هذه الحقيقة."[3]، الربط في هذه الصيغة بين طرفين هما من (الطبقة المحرومة) التي تتضمن محرومين آخرين من غير من العمال والفلاحين، لا شك أنهم ينتمون إلى شريحة الفقراء.

الحالة الثانية- الربط والتمييز ضمن العمال بين العمال وعمال الأرض كفلاحين

1- صيغة (ولجميع العمال والفلاحين أينما كانوا): "أقول أتمنى لمؤتمركم أن تنبثق عنه قيادة في مستوى هذه المرحلة التاريخية، قيادة ملتزمة تعطي انطلاقة جديدة لنقابتنا ولجميع العمال والفلاحين أينما كانوا، وهذا لمساعدة القيادة الثورية التي لها الثقة المطلقة في عمالنا وفلاحينا."[4]، بما أن الأمر يتعلق باختيار قيادة جديدة للنقابة فلماذا التأكيد في هذه الصيغة ؟ جزء من هذا التأكيد (لجميع العمال والفلاحين) على العموم يكون قد أملاه ذكر (لنقابتنا) على الخصوص، أما الجزء الآخر من التأكيد (أينما كانوا) فيمكن تفسيره على أنه تأكيد على عدم الإقصاء وبالذات عدم استثناء عمال الأرض كفلاحين، ارتباط ذكر عمال الأرض كفلاحين بالنقابة يسمح بالفهم أن المقصود من (الفلاحين أينما كانوا) هم عمال الأرض، ولولا موضوع اختيار قيادة جديدة للنقابة كسياق لقلنا أن المقصود جميع الفلاحين لا عمال الأرض.

المطلوب من المؤتمرين اختيار (قيادة في مستوى هذه المرحلة التاريخية) أو(قيادة ملتزمة) كغرض أول، المبرر: إعطاء (انطلاقة جديدة) كنتيجة أولى و(لمساعدة القيادة الثورية) كنتيجة ثانية.

(1) مصدر سابق، الجزء الثالث، (عيد العمال 1 ماي 1970)، ص351.
(2) مصدر سابق، الجزء الأول،(يوم المجاهد- نادي الصنوبر 20 أوت 1966)، ص381.
(3) مصدر سابق، الجزء الثالث، (عيد العمال 1 ماي 1969)، ص34.
(4) نفس المصدر، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص63.

2- صيغة (**العمال والفلاحين**): "وآنذاك رفعنا شعارنا أمام الملأ وقلنا أن ليس ثمة سوى سياسية واحدة لا ثانية لها وهي سياسة الاعتماد على النفس أي على زنود العمال والفلاحين وعلى عرقنا ومجهودنا الوطني."[1]، الربط في هذه الصيغة هو ربط بين (**العمال**) في معناهم الضيق لأن القول (**على عرقنا ومجهودنا الوطني**) يتضمن الإشارة إلى السلطة بمعنى: الإدارة، والضمير المتصل (نا) الذي يوحد المتكلم مع الحضور يجعل العرق والمجهود اللذين يشير إليهما يتواجد فيهما عرق ومجهود الإطارات، وحتى الضمير المتصل في تعبير "رفعنا شعارنا أمام الملأ وقلنا" يحتمل أنه ضمير عائد على السلطة مثلما يحتمل فيه التوحيد مع الحضور بحكم أن السلطة هي التي قررت وهي التي قالت، بينما إشراك المخاطب خاصة عندما يتعلق الأمر بالخارج يعني أن المواطن هو الذي قرر وهو الذي يقول؛ وأما (**الفلاحين**) فالمرجح أنهم: عمال الأرض لأن الفلاحين الصغار لم يحصل إدماجهم في المجهود الوطني إلا بعد الشروع في تطبيق الثورة الزراعية، وقد ورد هذا الربط في سياق الحديث عن قضية الحصول على قروض من الخارج وهي قضية لا تخص عمال الأرض وحدهم وإنما تخص الفلاحين عامة مثلما تخص العمال والإطارات أو العمال عامة.

3- صيغة (**العمال والفلاحين**): "لأن الاشتراكية أو سياسة التسيير الذاتي نستطيع أن ندافع عنها بالقرارات ونستطيع أن ندافع عنها بالقوانين، ونستطيع أن ندافع عنها، عندما نضع رهن إشارة العمال الإمكانيات لتنمية وتطوير وتوسيع القطاع الاشتراكي هذا، سواء القطاع الفلاحي أو الصناعي، وينبغي أن يكون هناك شرط آخر وهو الوعي المطلق بين العمال والفلاحين، وذلك لرفع الإنتاج الفلاحي ورفع الإنتاج الصناعي"[2]، الربط في هذه الصيغة هو ربط بين (**العمال**) في معناهم الواسع و(**الفلاحين**) بمعنى: عمال الأرض، والرئيس عندما يتكلم عن عمال الأرض كفلاحين لأنه بكل بساطة لا يمكن اعتبارهم عمالا مثل العمال، تسمية: الفلاحين تبرز وجودهم بجانب العمال أكثر من تسمية: عمال الأرض، ثم أنه عندما يتحدث عنهم كفلاحين كأنه يتحدث عن سائر الفلاحين.

(1) مصدر سابق، الجزء الثاني، (عيد العمال بمدينة الوانزة **1** ماي **1968**)، ص**218**.

(2) مصدر سابق، الجزء الأول، (عيد العمال **1** ماي **1966**)، ص**297**.

ثانيا– حالات ربط مختلفة

الجدول رقم: 17

الصيغ الدالة على حالات ربط مختلفة

الجزء	رقم الخطاب	صيغ الربط	الصفحة
الأول	03	– (بالفلاحين والعمال وجماهير الشعب الكادحة) – (مجلس الثورة والحكومة والشعب بأكمله) – (ملك للدولة والشعب)	560 563 564
الثاني	04	– (العامل والفلاح وكل مواطن جزائري)	218
"	06	–(للمواطنين والإطارات في القاعدة) –(العمال والفلاحين والشبيبة)	44 53
"	07	–(العمال والفلاحون والشعب الجزائري كله)، (العامل والفلاح والفقير) –(الشعب والعمال) –(العمال والفلاحون والجنود)، (الفلاح والعامل والجندي) –(العمال والفلاحون وجميع المناضلين)	299 303 307 308
الثالث	05	– (الشعب والمحرومون في هذه البلاد) – (العمال والفلاحين والذين يؤمنون بالثورة) – (جميع العمال والفلاحين والثوريين)	33 34 35
"	06	– (المناضلين والجماهير الشعبية) – (رئيس البلدية والشرطي ورجال الدرك ومناضل الحزب)	45 58
"	07	– (الجماهير، والفلاحين الفقراء) – (الفقراء والأرامل واليتامى والدولة) – (العمال والفلاحين والطبقات الكادحة) – (العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون)	299 301 305 307
"	08	–(الجندي والفلاح الفقير والعامل) – (القاعدة العمالية والشعبية)	351 354
الرابع	11	– (الطلائع الثورية من العمال والفلاحين والجنود وكل الكادحين في هذه الأرض)	262
"	12	–(لمواطنينا وعمالنا وإطاراتنا الفنية) –(العمال والفلاحون والجنود)	419 424
"	13	– (الكادحين وأولئك الذين يفضلون المصلحة العامة على المصلحة الخاصة)	464
الخامس	14	– (المناضلين والعمال وكل المخلصين لهذا الوطن) – (فالنقابة والعمال)	347 351
"	15	– (عمال المدن والأرياف) –(العمال والشعب)	374 377
"	16	–(العمال والفلاحين والشبيبة وخصوصا الشبيبة المثقفة)	421

الخامس الفصل الثاني)	17	–(العمال والفلاحين والنخبة الطلائعية من الشبيبة الجزائرية) –(الشعب الجزائري وطبقته الشغيلة) – (العمال والفلاحين والمؤمنين بالاشتراكية)	224 230 231
السادس	18	– (الطبقات الكادحة وكل أفراد شعبنا)، (الطبقات الكادحة وكل أفراد شعبنا) – (العمال والفلاحين والإطارات والمسيرين)	55 57
"	19	–(الفلاحين والعمال والشباب)، (العامل والفلاح والشباب)	91
"	21	–(العمال والفلاحون والشباب) –(العمال والفلاحين والشباب والجنود)	52 56
السابع	20	– (للشعب وللشعب العامل) – (للفلاحين وأبناء الريف) – (الشعب الجزائري وطلائعه الثورية)	15 16 19
"	21	– (لكل المناضلين الثوريين والمواطنين الشرفاء)	57
الثامن	22	–(العمال والفلاحين ورجال التربية وجنود الجيش الوطني الشعبي) – (للمواطنين والمواطنات)	40 43
"	23	–(العمال والفلاحين والشبيبة والجيش الوطني الشعبي) –(المناضل والمواطن)	87 88

يظهر في الجدول أن الثابت في هذه الصيغ: العمال والفلاحون بينما المتغير: باقي القوى الاجتماعية، يمكن تصنيف هذه الصيغ إلى خمس نماذج: الربط فيما بين القوى الخاصة، الربط بين القوى العامة والقوى الخاصة، الربط بين قوى محددة وقوى غير محددة، الربط بين قوى محددة وهيئة والربط بين هيئات.

النموذج الأول– الربط فيما بين القوى الخاصة

1– صيغة (**العمال والفلاحين والشبيبة والجيش الوطني الشعبي**): "ويعقد هذا المؤتمر في جو من الوضوح العقائدي وعلى ضوء اختيارات واضحة وفي إطار سلسلة من المؤتمرات، هدفها الوحيد إعطاء قاعدة قوية متينة للثورة الاشتراكية وللعمال وهم، بنص الميثاق، إحدى القوى الرئيسية للثورة والتي تتمثل في العمال والفلاحين والشبيبة والجيش الوطني الشعبي."[1]، الربط في هذه الصيغة هو ربط عرضي بين (**العمال والفلاحين**)كقوى اجتماعية مختلفة و(**الشبيبة**) كشريحة اجتماعية و(**الجيش الوطني الشعبي**) كقوة خاصة، لأن القوة موضوع الحديث هم (**العمال**) الذين يعنيهم (المؤتمر الخامس للاتحاد العام للعمال الجزائريين)، أما الصيغة التي يحيلنا إليها في (الميثاق الوطني 76) فهي الواردة تحت عنوان (**القوى الاجتماعية للثورة**) "أما **القوى الأساسية للثورة** فهي تتمثل في العمال، سواء كان

(1) مصدر سابق، الجزء الثامن، (المؤتمر الخامس للإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 مارس 1978)، ص87.

عملهم يدويا أو فكريا، والفلاحين، والجنود، والشباب، والعناصر الوطنية الثورية."[1]، يتمثل الاختلاف بين الصيغتين بالنسبة للصيغة الواردة في الخطاب في عدم تحديد المقصود بالعمال وفي عدم الإشارة إلى (**العناصر الوطنية الثورية**)، لكن الخطاب من حقه أن يتصرف وغير مطالب أن يلتزم بالنقل الحرفي للنص كما ورد في الميثاق.

2- صيغة (**العمال والفلاحون والشباب**): "... لابد أن نقوم ببناء ثوري متين وراسخ حتى نضمن للمكاسب التي حصل عليها الشعب الجزائري وحصل عليها العمال والفلاحون والشباب."[2]، الربط في هذه الصيغة كان على أساس ما هو خاص في هذه المكاسب وما هو مشترك بكل قوة من هذه القوى، إذا كانت المكاسب هي مبرر الربط لابد من وجود ربط ضمني مع باقي (**الشعب الجزائري**) من غير العمال والفلاحين والشباب الذي استفاد بدوره من هذه المكاسب.

نفس الأطراف في صيغة (**العامل والفلاح والشباب**) "... الدور الذي يقوم به العامل والفلاح والشباب في مجتمعنا وفي المجتمعات الأخرى يوضح لنا مدى الفرق الشاسع بين ما عليه العامل الجزائري والفلاح والشاب الجزائري وما عليه في المجتمعات الأخرى"[3]، الربط في هذه الصيغة قائم على التمييز الذي يتأكد في تسميات (**العامل الجزائري**)، (**الفلاح**) و(**الشاب الجزائري**)، لأن كل قوة من هذه القوى لها دور خاص يميزها ودور مشترك يجمع بينها.

3- صيغة (**عمال المدن والأرياف**): "ذلك أن الثورة الزراعية دخلت طورا حاسما ومرحلة جد دقيقة. فلم تعد هذه الثورة شعارا نردده في مثل هذه المناسبات بل أنها قد دخلت حيز التنفيذ والتطبيق وذلك من أجل النهوض بالأرياف الجزائرية والقضاء على كل مظاهر الاستغلال فيها. وحتى يسير عمال المدن والأرياف جنبا إلى جنب نحو الأهداف المقدسة لثورتنا الاشتراكية."[4]، الربط في صيغة (عمال المدن والأرياف) هو تمييز بين (**عمال المدن**) وهم: العاملون في قطاع الصناعة وفي قطاعات الخدمات وعمال (**الأرياف**) وهم: عمال الأرض وفلاحي التعاونيات، اعتبار فلاحي التعاونيات عمالا لم يؤد إلى فصلهم عن الفلاحين وإنما أدى إلى فك ارتباط عمال الأرض عن العمال والجمع بينهم وبين فلاحي التعاونيات.

4- صيغة (**العمال والفلاحين والإطارات والمسيرين**): "فإن قضية الإنتاج تتوقف بصفة أساسية على العمال والفلاحين والإطارات والمسيرين."[1]، الربط في هذه الصيغة قائم على التمييز بين (**العمال**) بمعنى: أصحاب العمل

---

(1) مصدر سابق، **الميثاق الوطني 76**، ص**49**.

(2) مصدر سابق، الجزء السابع، (**الاحتفال بعيد الشغل (قاعة حرشاء) 1 ماي 1976**)، ص**52**.

(3) مصدر سابق، الجزء السادس، (**أول ماي- عيد العمال (قاعة حرشاء) 1 ماي 1975**)، ص**91**.

(4) مصدر سابق، الجزء الخامس ،(**خطاب الرئيس هواري بومدين في المؤتمر الوطني الرابع لاتحاد العمال الجزائريين 2 أفريل 1973**)، ص**374**.

(1) مصدر سابق، الجزء السادس، (**الذكرى الـ 19 لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين والـ 4 لتأميم المحروقات 24 فيفري 1975**)، ص**57**.

اليدوي و(الفلاحين) بمعنى: عمال الأرض أو بمعنى: سائر الفلاحين ثم (الإطارات والمسيرين) كطرف ثالث، باعتبار أن اللفظتين هما مجرد مترادفتين: المسير هو إطار والإطار هو مسير، كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة له دور خاص به في (قضية الإنتاج)، هذا الدور يفرق بقدر ما هو يجمع.

5- صيغة (العامل والفلاح والفقير): "كما أتت بنتائج أخرى [التضحيات الجسيمة] ألا وهي استرجاع كرامة العامل والفلاح والفقير في هذه الأرض الطيبة العزيزة."[1]، الربط في هذه الصيغة هو ربط بين (العامل) في معناه الواسع و(الفلاح)بمعنى سائر الفلاحين ثم (الفقير) كشريحة اجتماعية، بما أن الأمر يتعلق باسترجاع الكرامة لابد أن كل من ينتمي إلى (هذه الأرض) يعني: الوطن، قد شملته هذه الكرامة سواء شارك في حرب التحرير وضحى أم لم يشارك ولم يضح.

6- صيغة (العمال والفلاحون وجميع المناضلين): " إنها مبادئ يعمل على أساسها العمال والفلاحون وجميع المناضلين فما عليهم [الشباب] إلا أن ينظموا شئونهم على هذا المنوال."[2]، الذكر في هذه الصيغة هو ذكر عرضي لأن (الشباب) هم موضوع الحديث، أما كصيغة مركبة فعلى غرار أغلب الصيغ المركبة هناك غموض يستدعي التساؤل حول كل تسمية من التسميات المكونة لها، فمن هم (العمال) ؟ هل هم العمال في معناهم الضيق؟ أم العمال في معناهم الواسع ؟ ومن هم (الفلاحون) ؟ هل هم (الفلاحون) بمعنى: عمال الأرض ؟ أم (الفلاحون) بمعنى: الفلاحون عامة ؟ وحتى (جميع المناضلين) هل يقصد بهم إطارات الحزب ؟ أم إطارات الحزب والدولة ؟.

كل ترجيح يترتب عليها سلسلة من النتائج، فالقول: أنهم (العمال) في معناهم الضيق يعني أن عمال الأرض أصبحوا ضمن الفلاحين وأن (الفلاحون) هم الفلاحين عامة، أما (جميع المناضلين) فهم جميع الإطارات، بينما القول: أنهم (العمال) في معناهم الواسع يصبح (الفلاحون) هم عمال الأرض أو الفلاحون عامة، مما يعني أن عمال الأرض كفلاحين بإمكانهم تمثيل سائر الفلاحين أما(جميع المناضلين) فهم إطارات الحزب، ، السؤال الذي يطرح هنا هو: هل على (العمال) أن يفهموا أنهم (العمال) في معناهم الضيق أم في معناهم الواسع ؟ وعلى (الفلاحين) أن يفهموا أن أنهم عمال الأرض أم الفلاحين عامة ؟ بينما على (جميع المناضلين) أن يفهموا أنهم جميع الإطارات أم جميع المناضلين في الحزب ؟ هل هذا بالضبط ما يريده الخطاب ؟ أن يفهم كل مخاطب كما يشاء.

7- صيغة (العمال وصغار الفلاحين): "ومنذ أيام صدر مشروع الثورة الزراعية وارتفعت كذلك أصوات جديدة مشككة تريد أن تغالط العمال وصغار الفلاحين وقد قيل أن السلطة الثورية تريد الاستيلاء على جميع الأراضي والقضاء

(1) مصدر سابق، الجزء الثالث، (الذكرى 14 لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1970)، ص299.
(2) نفس المصدر، ص308.

على الملكية."[1]، الربط في هذه الصيغة هو ربط قائم على التمييز ضمن الفلاحين بين فئتين، لأن المقصود من تسمية (العمال): العمال بأجرة في الزراعة وهم فلاحون بلا أرض والذين يصبحون بعد تطبيق الثورة الزراعية يطلق عليهم: فلاحوا التعاونيات أو مستفيدي الثورة الزراعية.

الربط يعكس الفروق الموجودة بين الفلاح الذي يملك والفلاح الذي لا يملك غير الاسم وهي الفروق الموجودة عادة بين الفئات المكونة للطبقة الاجتماعية الواحدة والتي لا تستدعي اعتبار كل فئة على أنها طبقة، أما المغالطة التي يشير إليها فتتضمن تخويف (صغار الفلاحين) من جهة وتشكيك (العمال) في العملية من جهة أخرى.

8- صيغة (**للفلاحين وأبناء الريف**): "وإن استرجاع هذه الثروات الوطنية ليس لكي تذهب إلى جيوب الأغنياء والأثرياء ليزدادوا غنى وثراء ولكن لكي تذهب إلى بناء المستشفيات وإقامة المدارس والثانويات وتشييد الجامعات وبناء القرى الاشتراكية الجديدة للفلاحين وأبناء الريف"[2]، الربط في هذه الصيغة هو ربط بين (**للفلاحين**) على الخصوص و(**أبناء الريف**) على العموم، لأن هناك فرق بين الفلاحين الذين هم كذلك من أبناء الريف ويباشرون العمل الزراعي وأبناء الريف الذين هم مجرد ساكنة في الريف، ومثلما لا يعد سكان المدن كلهم عمالا كذلك سكان الريف لا يعدون كلهم فلاحين، ذكرهما جاء في سياق التقييم أما الربط بينهما فأملته استفادتهما معا من (**القرى الاشتراكية الجديدة**).

9- صيغة (**للطبقات الشعبية والكادحة والفقيرة**): "لأن مجرد إلقاء نظرة فاحصة على ما اتخذ من إجراءات ثورية خلال العشرية الماضية، كاف للتدليل على أن ثروات البلاد كلها، أو الجزء الهام منها قد تحول إلى ملك للدولة، واتجه لخدمة المصلحة العليا للطبقات الشعبية والكادحة والفقيرة، وقد تم هذا نتيجة كفاح ونضال كل المؤمنين بالثورة الاشتراكية."[3]، الربط في هذه الصيغة قائم على التمييز بين طبقات، سواء كان كل طرف من الأطراف الثلاثة يشكل طبقة أو طبقات، لأن المراد معنى: الوحدة والأكثرية أو الأغلبية، أي تستخدم هنا (الطبقة) أو (الطبقات) كمجرد لفظ، أما كمصطلح فلا يصح الحديث عن الطبقة أو الطبقات (**الشعبية**)، الطبقة أو الطبقات (**الكادحة**) والطبقة أو الطبقات (**الفقيرة**).

مبرر الربط بين هذه الأطراف الثلاثة هو (**المصلحة العليا**)، فما هي هذه المصلحة ؟ التي يخشى إن كانت عليا أن لا تصل إليها هذه الطبقات الشعبية والكادحة والفقيرة، كان الأنسب الحديث عن المصلحة العليا للوطن.

10- صيغة (**رئيس البلدية والشرطي ورجل الدرك ومناضل الحزب**): "فكيف ترى أنت اليوم أناسا يسرقون أموال الشعب دون أن تتحمل مسئوليتك كان عليك أن تضرب هؤلاء الناس الذين سرقوا ولو أخذت إلى السجن.

---

(1) نفس المصدر، (عيد العمال)، 1 ماي 1970)، ص352.

(2) مصدر سابق، الجزء السابع، (مهرجان عمالي انتظم بمناسبة الذكرى الـ 20 لتأسيس ا ع ع ج والذكرى الخامسة لتأميم المحروقات (دار الشعب) 24 فيفري 1976)، ص16.

(3) مصدر سابق، الجزء الثامن، (جلسة عمل اللجنة التنفيذية للإتحاد العام للعمال الجزائريين 24 سبتمبر 1977)، ص42.

وإذا قلت هذا فليس معناه أن تطبيق القوانين وحفظ الأمن أصبح من حق كل واحد. ولكن لكل فرد دوره الذي يجب أن يلعبه وهكذا بالنسبة إلى رئيس البلدية والشرطي ورجل الدرك ومناضل الحزب."[1]، الربط في هذه الصيغة قائم على التمييز بين (رئيس البلدية) و(مناضل الحزب) وهما يمثلان فئة الإطارات، (الشرطي ورجل الدرك) يمثلان الجيش وقوات الأمن كقوة خاصة، نقطة الانطلاق في هذه الصيغة أو الربط كان "تحدثت مع شخص يوجد هنا بينكم فقال لي هناك جماعة سرقت آلات وباعتها"[2]، يعني أنه من النقابيين المشاركين في (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين) وهو بهذه الصفة يمثل العمال، حصل هذا الذكر أو الربط عندما أراد أن يستدرك كرئيس للدولة، بعد ما انفعل كمجرد شخص أثناء حديثه مع ذلك الشخص ويكشف مثل هذا الاستدراك عن أن هناك حضور للرئيس في الخطاب.

النموذج الثاني– الربط بين القوى العامة والقوى الخاصة

1– صيغة (العامل والفلاح وكل مواطن جزائري): "كل ذلك بفضل سياسة الاعتماد على النفس وبفضل مجهودات العامل والفلاح وكل مواطن جزائري."[3]، الذكر في هذه الصيغة كان في سياق تقييم ما أنجز وما سينجز من مشاريع، أما الربط فيحمل على التساؤل حول طبيعة مجهود (كل مواطن جزائري)، فما هو؟ هل هو الصبر على المصاعب والقناعة بالكفاف ؟ أم أن الخارج الذي لا يمنح القروض إلا بشروط ؟ فمن باب التحدي لهذا الخارج التأكيد على مشاركة الجميع، بينما الذين شاركوا في هذا المجهود هم قسم فقط من هذا الجميع وعلى الخصوص (العامل والفلاح).

2– صيغة (العمال والشعب): "إذا فدوركم أيها الإخوة العمال، دور هام وخطير، وهذه فرصة لكم لكي تتبادلوا الآراء والتجارب، ولكي تتخذوا القرارات التي ستكون في فائدة العمال والشعب وفي فائدة الأهداف الثورية والأهداف الاشتراكية."[4]، الربط في هذه الصيغة هو ربط بين (العمال) على الخصوص و(الشعب) على العموم، هو من أجل أن تكون (القرارات) المزمع اتخاذها من قبل المؤتمرين ذات أبعاد وطنية عامة، لن تكون لها كل هذه الأهمية المعطاة لها إذا لم تكن كما تريدها السلطة القائمة.

لما يتكلم عن (فائدة) القرارات المتخذة فهو يتكلم عن المصلحة الخاصة للعمال والمصلحة العامة للشعب، وهما مصلحتين مختلفتين يمكن لإحداهما تعطيل الأخرى إذا لم تحسم مسالة أيهما لها الأسبقية، وهي مسألة محسومة هنا

(1) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص57– 58.
(2) نفس المصدر، ص57.
(3) مصدر سابق، الجزء الثاني، (عيد العمال بمدينة الوانزة 1 ماي 1968)، ص218.
(4) مصدر سابق، الجزء الخامس، (خطاب الرئيس هواري بومدين في المؤتمر الوطني الرابع لإتحاد العمال الجزائريين 2 أفريل 1973)، ص377.

بإعطاء الأسبقية للمصلحة العامة عندما يطالب بقرارات في (فائدة العمال) مرة واحدة يقابلها أن تكون في فائدة (الشعب وفي فائدة الأهداف الثورية والأهداف الاشتراكية) ثلاث مرات، هل يوافق ممثلي العمال على هذا الطلب ؟ هل يقبلون أن تكون المصلحة العامة على حساب مصلحتهم الخاصة بثلاث مرات، لا شك أن السلطة ستناور لإجبار المؤتمرين على الموافقة، وإذا كانت النقابة لا تستطيع الخروج بقرارات لفائدة العمال، فكيف يمكنها اتخاذ قرارات لفائدة الشعب ؟ عندما تفقد النقابة حريتها فأنها تفشل في تحقيق المصلحتين معا.

3- صيغة (الشعب الجزائري وطبقته الشغيلة): "إن المقصود من تطبيق هذا القانون [قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات] هو أن يشكل العمال والمسئولون في أي مصنع وفي أية مؤسسة عائلة واحدة يعملون جميعا بانسجام واحترام من أجل هدف واحد هو سعادة الشعب الجزائري وطبقته الشغيلة، لأن نتيجة الجهود المبذولة يجب أن يعود جزء منها بالفائدة على العمال أنفسهم على أن يعود جزؤها الآخر للاستثمارات من أجل خلق وظائف جديدة للعمل"[1]، الربط في هذه الصيغة هو ربط بين العام والخاص والسؤال الذي يطرح هو: من يحدد الجزء الخاص بالعمال والجزء الموجه للاستثمارات ؟ الأكيد أنها الدولة يعني: الإدارة بمعزل مطلق عن العمال ومن هنا ينشأ عدم رضا العمال وتذمرهم، لو يترك الخيار لهم لاختاروا الاستفادة بأكبر نصيب من جهدهم بدل أن يذهب جله إلى غيرهم مقابل أجور أقل ما يقال عنها أنها مجحفة وغير عادلة.

4- صيغة (لمواطنينا وعمالنا وإطاراتنا الفنية): "نلتقي اليوم لكي نطلع على النتائج التي تحصلت عليها بلادنا بعد قرارات التأميم التاريخية ولنستخلص العبر والدروس من المعركة التي انتهت بصفة نهائية وانتصر فيها شعبنا بفضل حزم القيادة وبفضل الإرادة الواعية لمواطنينا وعمالنا وإطاراتنا الفنية التي تجاوبت بكل حماس مع قرارات القيادة الثورية."[2]، الربط في هذه الصيغة بين (لمواطنينا) على العموم (وعمالنا) على الخصوص (وإطاراتنا الفنية) على الأخص، والأهمية كل الأهمية معطاة لهؤلاء الآخرين وهو صادق كل الصدق في هذا الترتيب، هنا لا يصح القول: (لمواطنينا) بالدرجة الأولى (وعمالنا) بالدرجة الثانية (وإطاراتنا الفنية) بالدرجة الثالثة، لأن العكس هو الصحيح.

5- صيغة (للمواطنين والإطارات في القاعدة): "وقد قطعنا في هذا الطريق كذلك [بناء الدولة] أشواطا كبيرة، فبنينا البلديات هذه المجالس والخلايا الحية التي بدأت تعمل وتتحرك وستعمل وتنتج وتتحرك بصفة أكثر في السنوات القادمة، وتبرز وتظهر أهميتها كخلايا نشيطة عندما يرتفع المستوى العام للمواطنين والإطارات في القاعدة."[1]، الربط في هذه الصيغة يجب أن نفهم منه أنه بالنسبة (للمواطنين) يتعلق الأمر بمشاركتهم في الانتخابات وفي اختيار

(1) مصدر سابق، الجزء الخامس (الفصل الثاني)، (نص خطاب الرئيس هواري بومدين أمام عمال الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية بمناسبة عيد الشغل 1 ماي 1974)، ص230.

(2) مصدر سابق، الجزء الرابع، (الذكرى 16 لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين والذكرى الأولى للتأميمات البترولية 24 فبراير 1972)، ص419.

(1) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص44.

الأشخاص المؤهلين لتحمل مسئولية تسيير البلديات وينتهي دورهم تقريبا عند هذا الحد، أما (**الإطارات في القاعدة**) فيفهم على أنهم الأشخاص الذين تم انتخابهم بالإضافة إلى الإطارات الذين يمثلون الدولة، لأن البلديات يشترك في تسييرها كلا من المجالس المنتخبة والإدارة.

هذه العلاقة المقامة بين المواطنين والإطارات على مستوى البلديات هي علاقة تتمثل في مرحلة أولى أو دور خاص بالمواطنين ومرحلة ثانية أو دور خاص بالإطارات، وتبدأ المرحلة الثانية مباشرة بعد انتهاء المرحلة الأولى لتستمر إلى غاية تجديد مجالس البلديات في انتخابات أخرى، أي علاقة قائمة على الدور المنفصل والمشترك في نفس الوقت، وفعلا أن نجاح المجالس البلدية متوقف على الدورين أو الطرفين معا.

6- صيغة (**العمال والفلاحون والشعب الجزائري كله**): "وإن هذا الاحتفال ليذكرنا بأيام خالدة مجيدة، ألا وهي أيام الكفاح التحريري، أيام الكفاح المسلح، الكفاح البطولي الذي خاضه العمال والفلاحون والشعب الجزائري كله من أجل تحرير البلاد واستقلالها واسترجاع سيادتها."[1]، الربط في هذه الصيغة يعني: (**العمال والفلاحون**) على الخصوص وباقي (**الشعب الجزائري كله**) على العموم، كان لابد من الإشارة إلى باقي الشعب لأنه شارك بدوره في هذا (**الكفاح**) ولم يكن ممكنا الاقتصار على ذكر العمال والفلاحين وحدهم.

7 صيغة (**المناضل والمواطن**): "وعندما صدر مشروع الميثاق، تحدثنا فيه عن الحزب ولم نستعمل تعبير حزب جبهة التحرير الوطني، وكان هذا أمرا مقصودا لكي نتعرف على رد فعل المناضل والمواطن بصفة عامة وكان الرد واضحا وحاسما."[2]، الربط بين (**المناضل**) على الخصوص (**والمواطن**) على العموم، لا يعني أن (**رد الفعل**) لديهما واحد وإنما يجب أن يختلف من ناحية الشدة إن لم نقل أنه ينعدم لدى المواطن، فالمناضل يعنيه أمر الحزب ويدرك الإيحاء المتضمن في التسمية أكثر من (المواطن) العادي الذي كل ما يعرفه أنه الحزب الوحيد في البلاد ولا يوجد غيره.

8- صيغة (**لكل المناضلين الثوريين والمواطنين الشرفاء**): "الميثاق هو خطوة ستتلوها خطوات أخرى حتى نستكمل بناء المؤسسات الوطنية وحتى يكون الخط واضحا بالنسبة لكل المناضلين الثوريين والمواطنين الشرفاء"[3]، الربط في هذه الصيغة بين فئتين مساندتين لنظام الحكم القائم، وفيه تمييز ضمني داخل كل فئة بين فئتين من المناضلين والمواطنين المعارضين، كيف يمكن قبول أن يصبح النضال والمواطنة مرادفين للولاء والمساندة ؟ وجود معارضة من قبل مواطنين هذا أمر طبيعي بل وصحي كما يقال، وجود معارضة من مناضلين داخل حزب جبهة التحرير

(1) نفس المصدر، (الذكرى **14** لتأسيس الإتحاد العام للعمال الجزائريين **24** فيفري **1970**)، ص**299**.
(2) مصدر سابق، الجزء الثامن، (المؤتمر الخامس للإتحاد العام للعمال الجزائريين **24** مارس **1978**)، ص**88**.
(3) مصدر سابق، الجزء السابع، (الاحتفال بعيد الشغل (قاعة حرشاء) **1**ماي **1976**)، ص**57**.

الوطني بعد مرور أكثر من عشر سنوات على حركة 19 جوان 1965، هذا أمر لا يمكن إلا أن يحسب للرئيس هواري بومدين بالرغم من استيلائه على الحكم بالقوة، كان بالإمكان استخدام وسائل الثورة كما يقول مع هؤلاء المناضلين لكن لم يفعل وهذا عين العقل عندما فضل المهادنة على المجابهة، خاصة وأن بعضهم وجد نفسه يعارض السلطة الجديدة لأنه من أصحاب المبادئ الذين لا يمكنهم القبول بالانقلاب مهما كانت الدوافع والغايات التي تبرره، هؤلاء المناضلين يستحقون الاحترام وقد استحقوه، لأنه عند حذف صفتي: (الثوريين) و(الشرفاء) لن يكون هناك غير (المناضلين) و(المواطنين).

النموذج الثالث– الربط بين قوى محددة وقوى غير محددة

1- صيغة (**الطلائع الثورية من العمال والفلاحين والجنود وكل الكادحين**): "إذا كانت الجزائر اليوم قد حققت تحررها الاقتصادي، بعد ما أنجزت تحررها السياسي فالفضل في ذلك يرجع إلى كفاح الشعب الجزائري. إلى كفاح الطلائع الثورية من العمال والفلاحين والجنود وكل الكادحين في هذه الأرض، الذين يؤمنون بمستقبل هذه البلاد اليوم مثلما آمنوا بمستقبلها أمس."[1]، الربط في هذه الصيغة هو ربط بين (**القوى الأساسية للثورة**) حسب التحديد الوارد في (الميثاق الوطني 76)، ربط بين أطراف معلومة (**العمال والفلاحين والجنود**) وطرف كأنه مسكوت عنه (**كل الكادحين**) الذين يصبحون (**جماهير الشعب الكادحة**) في صيغة (**بالفلاحين والعمال وجماهير الشعب الكادحة**) أو (**الطبقات الكادحة**) في صيغة (**العمال والفلاحين والطبقات الكادحة**).

بالرغم من (**كل**) الدالة على التأكيد و(**جماهير الشعب**) أو (**الجماهير**) وكذا (**الطبقات**) بصيغة الجمع، الدالة جميعها على الكثرة، فالإشارة هنا هي: إلى باقي الكادحين من غير (**العمال والفلاحين**)، لا شك أن هذا الباقي يتضمن (**العناصر الوطنية الثورية**)[2] كإحدى القوى الأساسية للثورة وهي عناصر تنتمي إلى الفئات المتوسطة، هذه (العناصر) هي العقل المفكر في هذه الطلائع ومع ذلك يذكر العمال والفلاحون ولا تكاد هي تذكر.

الأمر الآخر، أنه إذا كان (**الشعب الجزائري**) كله يشترك في هذا التحرر، قبل الاستقلال: التحرر (السياسي) وبعد الاستقلال: التحرر (الاقتصادي)، فكيف يصبح هو ما يميز هذه الطلائع الثورية ويربط بينها ؟.

2- صيغة (**العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون**): "فإن المواثيق القديمة سواء منها ميثاق طرابلس أو ميثاق الجزائر، تنص بأن الثورة لابد أن يقوم بها العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون، غير أننا نتساءل اليوم هل الثورة يقوم بها العمال والفلاحون والجنود أو يقوم بها كذلك المثقفون الثوريون"[1]، الربط في هذه الصيغة هو ربط يبقى الثابت

(1) مصدر سابق، الجزء الرابع، (عيد العمال (فاتح ماي) 1971)، ص262.

(2) مصدر سابق، الميثاق الوطني 76، ص49.

(1) مصدر سابق، الجزء الثالث، (الذكرى 14 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1970)، ص307.

فيها (**العمال والفلاحون**) بينما المتغير (**المثقفون الثوريون**) ، ورد في سياق الحديث "عن الشبيبة الجزائرية أقصد بالخصوص الشبيبة المثقفة"(438)، والمقصود هنا الطلبة لكن تمييز الثوريين منهم من غير الثوريين يجعلهم قوة غير محددة، الرئيس هنا يردد الربط الذي أقيم بين هذه القوى في كل من (ميثاق طرابلس أو ميثاق الجزائر).

3- صيغتي (**العمال والفلاحين والذين يؤمنون بالثورة**) و(**جميع العمال والفلاحين والثوريين**): "فلثورتنا أعداء في الداخل وفي الخارج ولابد من اليقظة في أوساط العمال والفلاحين والذين يؤمنون بالثورة. ذلك هو واجب جميع العمال والفلاحين والثوريين"[1]، الربط في هذين الصيغتين هو ربط بين (**العمال والفلاحين**) و(**جميع العمال والفلاحين**) كقوى محددة و(**الذين يؤمنون بالثورة**) و(**الثوريين**)كقوة غير محددة أو مسكوت عنه.

بالنسبة للقوى المحددة، التأكيد على جميع العمال والفلاحين يفيد أننا أمام (**العمال**) بمعنى: سائر العاملين و(**الفلاحين**) بمعنى: سائر الفلاحين، بالنسبة للقوى غير المحددة أن المؤمنين بالثورة هم الذين كان غالبيتهم صغير السن أثناء حرب التحرير، أما الثوريين فهم الذين شاركوا في حرب التحرير واكتسبوا صفة (الثورية) من هذه المشاركة، وتعتبر صفة غير محددة لأن العامل يعرف من خلال عمله في قطاع الصناعة أو قطاعات الخدمات والفلاح يعرف من خلال العمل الزراعي أما الثوري فهي كما يقال: مهنة من لا مهنة له، بدليل أن العمال والفلاحين تكفيهم الصفة (عمال) والصفة (فلاحين) لكي تعتمد الثورة عليهم، مبرر الربط: (**فلثورتنا أعداء في الداخل وفي الخارج**) كسبب، بينما المطلوب: (**اليقظة**).

4- صيغتي (**الشعب والمحرومون**) و(**الطبقات الكادحة وكل أفراد شعبنا**): الربط في الصيغتين هو ربط بين (**الشعب**) على العموم (**والمحرومون**) على الخصوص وبين (**الطبقات الكادحة**) على الخصوص و(**كل أفراد شعبنا**) على العموم، من هم المحرومون أو الطبقات الكادحة ؟ لابد أنها الطبقة العاملة، طبقة الفلاحين والفئات المتوسطة وشريحة الفقراء التي تتضمن المحرومين ومنهم: الفلاحون بلا أرض وهم جميعا يشكلون أغلبية الشعب الجزائري، ماذا يتبقى من الشعب ومن التأكيد على كل أفراد شعبنا ؟ لا شك الطبقة البورجوازية كأقلية.

الربط في هذين الصيغتين يعكس رغبة نظام الحكم القائم في المحافظة على السلم الاجتماعي وتجنب الصراع الطبقي الذي لن يستفيد منه غير الخارج.

5- صيغة (**الكادحين وأولئك الذين يفضلون المصلحة العامة على المصلحة الخاصة**): "أن هناك على رأس هذا البلد قيادة ثورية تؤمن بالشعب أولا وقبل كل شيء وتؤمن بأن ثروات البلاد لابد أن تكون في خدمة مصالح الكادحين وأولئك الذين يفضلون المصلحة العامة على المصلحة الخاصة."[1]، الربط في هذه الصيغة هو ربط بين

(1) نفس المصدر، (عيد العمال **1** ماي **1969**)، ص**34- 35**.

(1) مصدر سابق، الجزء الرابع، (عيد العمال)، (فاتح ماي **1972**)، ص**464**.

(**الكادحين**) وتشمل هذه التسمية قوى اجتماعية مختلفة، و(**أولئك الذين يفضلون المصلحة العامة على المصلحة الخاصة**) وهي صفة تحمل معنى: التضحية، لماذا يستوجب تفضيل إحدى المصلحتين على الأخرى ؟ بدل خدمة المصلحة الخاصة في إطار المصلحة العامة، التضحية مطلوبة عندما يكون تهديد المصلحة العامة هو تهديد للمصلحة الخاصة ولن تكون التضحية كذلك إلا إذا كانت طوعية.

المصلحتان مطروحتان إن لم نقل في استطدام مستمر سواء كان الاختيار رأسمالية الدولة حيث وسائل الإنتاج ملك للدولة أو كان الاختيار الملكية الاجتماعية حيث وسائل الإنتاج ملك للعمال، بالنسبة لرأسمالية الدولة المصلحة العامة للمجموعة الوطنية مطروحة أمام المصلحة الخاصة للعمال وبالنسبة للملكية الاجتماعية المصلحة العامة للمؤسسة مطروحة أمام المصلحة الخاصة للعامل.

لماذا يستوجب تفضيل المصلحة العامة على المصالح الخاصة ؟ بدل حصول تفاعل بين المصلحتين، لماذا يجب أن يكون هناك من يضحوا أكثر من غيرهم ؟ مع أن المطلوب من كل مواطن مهما كان موقعه أو كانت صفته هو القيام بالواجب الذي يقابله الحصول على الحقوق، على أساس مبدأ الحقوق والواجبات يمكن غلق الباب الذي يتسلل منه مدعي خدمة المصلحة العامة وما أكثرهم.

6- صيغة (**المناضلين والعمال وكل المخلصين لهذا الوطن**): "فالثورة الجزائرية كانت حريصة على انتزاع استقلال حقيقي كامل والاستعمار كان يريد الإبقاء على المصالح الاستعمارية في بلادنا وإفراغ استقلالنا من كل محتوى. لكن السياسة الاستعمارية فشلت بفضل يقظة المناضلين والعمال وكل المخلصين لهذا الوطن."[1]، الربط في هذه الصيغة هو ربط حول موضوع خاص ومشترك في نفس الوقت: خاص، أنه يمكن الحديث عن (**يقظة**) كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة، بينما المشترك، هو (**السياسة الاستعمارية**)، المشكل أن الأطراف التي تجمعهم هذه الصيغة لا يميزهم هذا المشترك وحدهم.

7- صيغة (**العمال والفلاحين والمؤمنين بالاشتراكية**): "أن هناك واجبات لابد من القيام بها وأقول هذا الكلام بإلحاح حتى تبقى الثورة ثورة العمال والفلاحين والمؤمنين بالاشتراكية تسير وتنمو وتترعرع في إطارها الطبيعي والحقيقي."[1]، الربط في هذه الصيغة يستدعي القول: أن كل قوة من القوى الثلاثة له (**واجبات**) خاصة به، بينما المشترك وهو: الثورة والاشتراكية يحتاج إلى من يعمل من أجله وليس صفة مكتسبة أو مجرد معطى جاهزا يكفي تبنيه، لأن هناك من يتغنى بالثورة وبالاشتراكية ولا يؤمن بأي منهما، بالإضافة إلى أن الثورة والاشتراكية ليست واحدة عند

(1) مصدر سابق، الجزء الخامس، (كلمة الرئيس هواري بومدين في الذكرى الـ 2 لتأميم المحروقات والذكرى الـ 17 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1973)، ص347.

(1) مصدر سابق، الجزء الخامس (الفصل الثاني)، (نص خطاب الرئيس هواري بومدين أمام عمال الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية بمناسبة عيد الشغل 1 مايو 1974)، ص231.

الجميع "هناك أناس يتكلمون عن الثورة لكنهم يتكلمون عنها بتفكير إصلاحي. فالثورة ليست طلاء بالجير نقول بعدها أنها أصبحت بيضاء"[1]، هذا بالنسبة لأصحاب التفكير الإصلاحي، أما بالنسبة لأصحاب المصالح فيقول: "وأنتم تعلمون أن هناك أناسا يهتفون بحياة الثورة إذا كانت هذه تمكنهم من ربح الملايين بدون تعب غير أن تفسير معنى الثورة في أفواه هؤلاء الناس والتفسير الذي نريده نحن يختلفان تماما."[2]، الأمر لا يخص (**المؤمنين بالاشتراكية**) وحدهم وإنما حتى (**العمال والفلاحين**) قد يؤدي نقص الوعي لديهم إلى الإضرار بالثورة وبالاشتراكية.

8- صيغة (**كل الشعب الجزائري وطلائعه الثورية**): "فقد كنا بالأمس محاطين بالأسلاك الشائكة ومحاصرين من كل جانب ومع ذلك استطعنا أن نقاوم وننتصر، فما بالك اليوم وكل الشعب الجزائري وطلائعه الثورية على استعداد تام للدفاع عن مكاسبها التاريخية."[3]، الربط في هذه الصيغة هو ربط بين (**كل الشعب الجزائري**) على العموم و(**طلائعه الثورية**) على الخصوص، باعتبارهم جبهة واحدة لأن الأمر يتعلق بخطر خارجي، لكن ألا يضعف من هذه الجبهة الواحدة ؟ إذا كان لا يعتقد كل الشعب الجزائري أن هذه المكاسب (**التاريخية**) كانت لصالحه ؟ وكانت الطلائع التي تبقى غير محددة ؟ يمكن ندخل فيها من نشاء ونخرج منها من نشاء.

9- صيغة (**المناضلين والجماهير الشعبية**): "وما الفائدة من هذا الاستقلال السياسي، وما الفائدة من بناء هذه الهياكل الحزبية وهياكل الدولة، وما الفائدة من إشراك المناضلين والجماهير الشعبية في تسيير شؤونها بنفسها"[4]، الربط في هذه الصيغة هو ربط ورد في سياق التقييم وفي إطار التساؤل عن الفائدة من (**إشراك**) كل من (**المناضلين**) على الخصوص و(**الجماهير الشعبية**) على العموم، هذا الإشراك خاص بكل طرف مما يجعله ربط قائم على التمييز.

10- صيغة (**الجماهير، والفلاحين الفقراء**): "وقد تحققت هذه النتائج بفضل تضحيات الجماهير، والفلاحين الفقراء وتضحيات الطبقات الكادحة"[5]، هو ربط قائم على التمييز بين (**الجماهير**) على العموم كطرف مسكوت عنه و(**الفلاحين الفقراء**) على الخصوص، لأن (**النتائج**) التي تحققت هي نتائج خاصة بكل طرف أكثر منها نتائج دالة على الاشتراك.

الجماهير، لا يمكنها التدليل على الكثرة وإنما هم الباقي من غير (الفلاحين الفقراء) ومن غير الذين تشير إليهم صيغة (**الطبقات الكادحة**)، هذا الباقي لا يمكنه إلا التدليل القلة، أما الفلاحون فهم الذين كانوا بلا أرض وأصبحوا بعد تكوين مزارع القطاع المسير ذاتيا وإنشاء تعاونيات الثورة الزراعية يطلق عليهم (عمال الأرض) و(فلاحي التعاونيات).

---

(1) مصدر سابق، الجزء الرابع، (افتتاح الدورة الثانية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي **15** أكتوبر **1970**)، ص**104**.

(2) نفس المصدر، (افتتاح أعمال المجلس الوطني للنقابات الجزائرية **26** أكتوبر **1970**)، ص**138**.

(3) مصدر سابق، الجزء السابع، (مهرجان عمالي انتظم بمناسبة الذكرى الـ **20** لتأسيس ا ع ع ج والذكرى الـ **5** لتأميم المحروقات **24** فيفري **1976**)، ص**19**.

(4) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين **5** ماي **1969**)، ص**45**.

(5) نفس المصدر، (الذكرى **14** لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين **24** فيفري **1970**)، ص**299**.

11- صيغة (القاعدة العمالية والشعبية): "وعندما نقوم بتطبيق هذا المشروع نكون قد حققنا ثورة جديدة بالنسبة للعمال وهذه أحسن وسيلة لتقوية التنظيم الاشتراكي وتقوية القاعدة العمالية والشعبية للثورة الاشتراكية"[1]، الربط في هذه الصيغة قائم على التمييز بين القاعدة (العمالية) على الخصوص (والشعبية) على العموم، لأن الثورة الاشتراكية كعنصر مشترك يساهم فيه كل طرف حسب موقعه.

12- صيغة (للشعب والشعب العامل): "وإن الحرية والاستقلال في بلادنا معناها أن لا مكان لاستغلال إنسان لأخيه الإنسان لقد انقضى عهد الاستغلال وانقضى عهد الخماس الذي يعمل عند سيده لأن الأرض، وما فوقها وما في باطنها هي كلها ملك للشعب والشعب العامل"[2]، الربط في هذه الصيغة قائم على التمييز بين (للشعب) على العموم و(الشعب العامل) على الخصوص، كيف يستقيم الربط في هذه الصيغة ؟ بين الشعب العامل الذي يحمل بالنظر إلى لفظة (الشعب) معنى: الكثرة وبين للشعب باعتباره كثرة الكثرة لا باقي الشعب باعتباره: قلة.

الشعب العامل، هو من أدبيات الاشتراكية ويعني أن الشعب كله أو أغلبيته أصبح طبقة واحدة من العمال وهي أعلى مراحل الاشتراكية، بينما التطبيق الاشتراكي في الجزائر لم يصل بعد إلى هذه المرحلة، كي يصح الربط يجب القول بالتداخل، يعني أن الشعب يتضمن الشعب العامل بقدر ما يتميز هذا الأخير كخاص عن الأول كعام، أي لا نتكلم عن باقي الشعب وإنما عن اسم على مسمى: الشعب ولا نتكلم عن الشعب العامل لأنه لا يزال في الجزائر الفلاحون الصغار وحدهم يشكلون نصف الشعب الجزائري.

النموذج الرابع: الربط بين قوى محددة وهيئة

1- صيغة (مجلس الثورة والحكومة والشعب بأكمله): "هذه هي السياسة التي نقوم حاليا أيها الإخوة بدراستها والتي سيوافق عليها من طرف مجلس الثورة والحكومة والشعب بأكمله وعندما تتم الموافقة على هذه السياسة ندرك ما هي المشروعات التي لها الأسبقية في التحقيق"[3]، الربط في هذه الصيغة هو ربط قائم على التمييز بين (مجلس الثورة والحكومة) على الخصوص (والشعب بأكمله) على العموم، (الموافقة) على السياسة المزمع تسطيرها تتم على مستوى التمييز لا على مستوى الربط، كل طرف يوافق على مستواه كفعل منفرد لا كفعل مشترك، إلا أن السؤال الذي يطرح هو: كيف تكون هذه الموافقة بالنسبة للشعب بأكمله ؟.

نفهم أن السياسة الخاصة بالمشاريع المختارة هي في طور التحضير من قبل خبراء ومختصين من غير شك، والمصادقة على المشروع المقدم تكون بالنسبة إلى مجلس الثورة والحكومة في اجتماع من جلسة أو عدة جلسات، أما بالنسبة

---

(1) نفس المصدر، (عيد العمال 1 ماي 1970)، ص355.

(2) مصدر سابق، الجزء السابع، (مهرجان عمالي انتظم بمناسبة الذكرى الـ 20 لتأسيس ا ع ع ج والذكرى الـ 5 لتأميم المحروقات (دار الشعب) 24 فيفري 1976)، ص15.

(3) مصدر سابق، الجزء الأول، (الاحتفال بعيد العمال بمزرعة بوشاوي 1 ماي 1967)، ص563.

إلى الشعب بأكمله فإذا لم تتم هذه الموافقة في استفتاء شعبي فلا يمكن الحديث عن هذا النوع من الموافقة، وكان الأقرب إلى الصحة الحديث عن موافقة المنظمات الجماهيرية كممثلين للشعب ، هذه المنظمات لا تمثل الشعب كله ولا حتى نصفه، فضلا عن أن الموافقة على صعيد القيادة (المكتب والمجلس الوطني) لهذه المنظمات يختلف عن الموافقة على مستوى القاعدة.

كان من الضروري إيهام الرأي العام الداخلي والخارجي– اللذين يحصران عادة في المعارضة – أن السياسة المتبعة ليست سياسة السلطة وحدها، لأن أي سياسة تتخذ تكتسب شرعيتها من موافقة الشعب عليها ولا يكفي القول أنها سياسة لصالح الشعب أو في خدمة المصلحة العامة، وهو عندما يقول بالموافقة حتى وإن لم تحصل يكون قد حصل مسبقا على هذه الموافقة ، والمواطن يعرف أن السلطة بإمكانها أن تفعل ما تشاء في إطار منطق الصالح العام.

2– صيغة (**الشعب والدولة**): "لأننا إذا نحن رفعنا من الإنتاج الفلاحي والصناعي، وزدنا في ميدان الخدمات وانتهجنا سياسة تقشف، وحافظنا على أموال الشعب والدولة، فإننا نستطيع أن نلتقي آخر السنة لنقرر مثلا رفعا ثانيا للحد الأدنى، ونطور الأجور، ونخطو خطوة أخرى على طريق انسجام الأجور."[1]، الربط في هذه الصيغة هو ربط بين (**الشعب**) في معناه العام، بما أن هناك ذكر للشعب لابد أن ذكر (**الدولة**) يكون بمعنى: الإدارة أو النظام، كيف تكون (**أموال**) الدولة ؟ بينما يفترض أن الشعب هو المالك والدولة تتصرف في هذه الأموال بتفويض من الشعب.

3– صيغة (**الفقراء والأرامل واليتامى والدولة**) : "وقد بقيت بعد الاستقلال مباشرة، طبقة من الناس صامدة مؤمنة بمستقبل هذا الشعب مؤمنة بطموحه وآماله لكن هناك فئة من الجزائريين التي آلت على نفسها منذ الأيام الأولى من الاستقلال أن يكون شغلها الشاغل هو الاستغلال والربح حتى ولو على حساب الفقراء والأرامل واليتامى والدولة."[2]، الربط في هذه الصيغة هو ربط بين (**الفقراء والأرامل واليتامى**) كشرائح اجتماعية و(**الدولة**) بمعنى: الإدارة، في سياق الحديث عن (**طبقة من الناس صامدة**) وعن (**فئة من الجزائريين**) مستغلة، تستخدم هنا (**طبقة**) و(**فئة**) بمعنى: الأغلبية والأقلية، أي كلفظتين لا كمصطلحين.

(1) مصدر سابق، الجزء الثامن، (جلسة عمل اللجنة التنفيذية للإتحاد العام للعمال الجزائريين (الجزائر) 24 سبتمبر 1977)، ص50.

(2) مصدر سابق، الجزء الثالث، (الذكرى 14 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائرين 24 فيفري 1970)، ص301.

المبحث الخامس: قوى غير محددة

الحديث عن قوى غير محددة هو حديث عن قوى مساندة للثورة ونظام الحكم القائم وعن قوى معادية ومعارضة للثورة ونظام الحكم القائم، إنه حديث مباشر عن السلطة، ماذا يهم العمال وغير العمال من مسألة الصراع حول السلطة ؟ خاصة لما يتخذ شكل صراع بين الأشخاص.

أولا– القوى المساندة

ثانيا– القوى المعادية والمعارضة

أولا– القوى المساندة

الجدول رقم: 18 الصيغ الدالة على القوى المساندة

الجزء	رقم الخطاب	الصيغ	الصفحة
الأول	01	–(الطبقات الثورية) – (القوى الثورية)، (النخبة الثورية)	167 168
"	02	–(الطاقات الثورية) –(جميع الثوار)	295 297
الثالث	06	– (العناصر الوطنية النظيفة) –(للطلائع المكافحة) –(جميع الطلائع الثورية)	41 43 45
"	07	– (أبناؤها [الثورة الجزائرية])، (طبقة من الناس)	301
الرابع	12	–(لكل مخلص ثوري)	423
"	13	–(للقوات الطلائعية) –(الطلائع الواعية)	463 464
الخامس	15	– (طاقات ثورية جديدة) –(الطاقات الثورية)	374 377
الثامن	22	– (كل المؤمنين بالثورة الاشتراكية) –(العناصر الواعية) –(كل العناصر المؤمنة وكل الطاقات)	42 43 45

القوى المساندة للثورة هي قوى مساندة للسلطة لأن هناك تماهي بين (الثورة) وما يسمى (السلطة الثورية)، يمكن التمييز في هذه الصيغ: بين القوى الثورية والقوى الوطنية، بين القوى الثورية والطلائع الثورية.

التمييز الأول– بين القوى الثورية والقوى الوطنية

1– صيغة (**كل العناصر الوطنية النظيفة**): "وهناك فرق واسع وكبير بين ثورة تحريرية ضمت في صفوفها كل العناصر الوطنية النظيفة، وثورة اشتراكية تختلف إلى حد كبير عن أهداف الثورة التحريرية."[1]، تتضمن هذه الصيغة التأكيد على أن قسما من هذا الـ (كل) الذي كان صالحا أثناء حرب التحرير لم يعد كذلك بعد الاستقلال، والتساؤل الذي يطرح هو: هل كان على هذا القسم أن ينسحب ؟ أم كان عليه الدخول في صراع مع رفاق السلاح ؟ صراع جرى على أساس إلغاء الآخر لا على أساس أن المنتصر يتولى السلطة والمنهزم يصبح في المعارضة وكل فريق يعترف ويسلم بالموقع

(1) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص41.

الذي يتواجد فيه الآخر، لقد خلف هذا الصراع نزع صفتي (الوطنية) و(النظيفة) من الفريقين معا ومن الفريق المنهزم على الخصوص وحل مكانهما الاتهامات المتبادلة ، لا شك أن حركة 19 جوان 1965 قد أدت إلى مزيد من التمييز وزادت في اتساع الشرخ، بإضافة عناصر أخرى إلى الفريق المعارض الذي لا يعترف به كمعارض.

2- صيغتي (القوى الثورية) و(النخبة الثورية): "وجدت محاولات لتتم الوحدة الوطنية لكن قلنا لا يمكن أن تتم على حساب الثورة لأن الثورة تصنعها القوى الثورية وتقوم بها النخبة الثورية. لهذا نطلب باستمرار تقوية الوحدة الثورية تحت شعار الاشتراكية وجبهة التحرير."[1]، رفض المسعى الداعي إلى (الوحدة الوطنية) التي تجمع بين مختلف القوى الوطنية والدعوة إلى (الوحدة الثورية) التي تجمع بين (القوى) التي تصنع الثورة و(النخبة) التي تقوم بها، هو رفض لشعار (عفا الله عما سلف) من خلال طي صفحة حرب التحرير وبدء صفحة جديدة بعد الاستقلال.

3- صيغة (طبقة من الناس): "وقد بقيت بعد الاستقلال مباشرة، طبقة من الناس صامدة مؤمنة بمستقبل هذا الشعب مؤمنة بطموحه وآماله"[2]، تشير هذه الصيغة إلى قوى الثورة ليس باعتبارها (طبقة) كمصطلح يعني: طبقة اجتماعية وإنما كلفظ يعني: الأكثرية والأغلبية والتي يمكن أن تصبح في الخطاب "الطبقات الثورية التي بفضل كفاحها انتصر شعبنا وارتفعت رايتنا."[3]، حيث يراد من صيغة (الطبقات الثورية) كذلك معنى: الأكثرية والأغلبية لا الطبقات الاجتماعية.

التمييز الثاني- بين القوى الثورية والطلائع الثورية

1- صيغة (الطاقات الثورية): "إن تطبيق الاشتراكية يتطلب ويفرض علينا، توحيد الطاقات الثورية في هذه البلاد، والعمل في اتجاه واحد وحسب الأهداف الكفيلة بتحقيقها"[4]، لفظة (الطاقات) قد تكون مرادفا للفظة (القوى)، والدعوة إلى التوحيد هي مسالة حيوية بالنسبة للسلطة الجديدة، إنها في حاجة إلى هذا التوحيد أكثر من أي شيء آخر والمبرر المقدم هو من أجل (تطبيق الاشتراكية).

2- صيغة (طاقات ثورية جديدة): "إن مؤتمركم يعقد في جو يسوده النشاط والعمل والحماس، وفي جو تفجرت فيه طاقات ثورية جديدة بفضل تطبيق الثورة الزراعية، وبفضل قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات وبفضل التحرر الاقتصادي الذي تم في بلادنا"[5]، لا شك أن هذه الصيغة تشير بالدرجة الأولى إلى فلاحي تعاونيات الثورة الزراعية، الذين أضيفوا إلى (كل الطاقات الثورية) الأخرى ومن بينهم العمال الذين كانوا يعدون قبل تطبيق (قانون التسيير

(1) مصدر سابق، الجزء الأول، (الذكرى العاشرة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1966)، ص168.
(2) مصدر سابق، الجزء الثالث، (الذكرى 14 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1970)، ص301.
(3) مصدر سابق، الجزء الأول، (الذكرى العاشرة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1966)، ص167.
(4) نفس المصدر، (عيد العمال 1 ماي 1966)، ص295.
(5) مصدر سابق، الجزء الخامس، (خطاب الرئيس هواري بومدين في المؤتمر الرابع لاتحاد العمال الجزائريين 2 أفريل 1973)، ص374.

الاشتراكي للمؤسسات) قوة ثورية أو من قوى الثورة، لكن يبدو أنها كانت قوة معطلة وأصبحت فاعلة مع تطبيق هذا القانون فقط.

3- صيغة (**كل العناصر المؤمنة وكل الطاقات**): "وتكلمت كذلك على المشاكل التي طرحت خلال المناقشات حول الميثاق الوطني، وقلت هل هي قضية الدولة وحدها ؟ أم قضية القيادة وحدها، أم قضية كل العناصر المؤمنة وكل الطاقات التي تريد لهذا البلد أن يزدهر، ويصبح قويا، رافعا رأسه دائما للسماء ؟"[1]، الربط في هذه الصيغة قائم على التمييز بين (**كل العناصر المؤمنة**) وهم (**العناصر**)التي علاقتهم بالثورة علاقة فكرية وعاطفية أكثر منها علاقة مصلحة، وبين (**كل الطاقات**) وهم الفاعلون في قطاعات العمل، مثل: العمال والفلاحين، فهؤلاء علاقتهم بالثورة علاقة مصلحة ومصير.

4- صيغة (**كل المؤمنين بالثورة الاشتراكية**): "لأن مجرد إلقاء نظرة فاحصة على ما اتخذ من إجراءات ثورية خلال العشرية الماضية، كاف للتدليل على أن ثروات البلاد كلها، أو الجزء الهام منها. قد تحول إلى ملك للدولة، (...) وقد تم هذا نتيجة كفاح ونضال كل المؤمنين بالثورة الاشتراكية."[2]، التأكيد في هذه الصيغة قد يشمل الذين لهم فضل المشاركة في حرب التحرير ويشاركون بعد الاستقلال في ثورة البناء والتشييد مع (**المؤمنين**) الجدد (**بالثورة الاشتراكية**) " وكانت المواقف تجاه الاستعمار واضحة، فهناك من التزموا بمحاربته وعقدوا العزم على الانتصار عليه"[3] وهؤلاء هم (**الطلائع المكافحة**)، "وهناك من تخلف عن المعركة أو تقاعس عن نصرتها"[461] وآمنوا بالثورة عندما استطاع بعضهم "أن يركبوا القطار في مسيرته وانتظر آخرون حتى لاح فجر النصر لينظموا إلى موكب التحرير."[4]، يضاف إلى هؤلاء المؤمنين الجدد من كان صغير السن أثناء حرب التحرير.

5- صيغة (**جميع الطلائع الثورية**): "وأن الاجتماعات التي انعقدت في المدن وفي القرى تدل دلالة واضحة على تصميمنا في إشراك جميع الطلائع الثورية في كل ما نقوم به"[5]، قد يكون المقصود من (**الطلائع الثورية**) النخبة لا القاعدة، أما صيغة التأكيد (**جميع**) قد يراد بها مختلف (**الطلائع**) من غير استثناء لأي منها ومن خلالها القوى الثورية التي تمثلها.

(1) مصدر سابق، الجزء الثامن، (جلسة عمل اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للعمال الجزائريين **24** سبتمبر **1977**)، ص**45**.

(2) نفس المصدر، ص**42**.

(3) مصدر سابق، الجزء السابع، (اليوم الدراسي للتنمية الفلاحية لولاية الشرق الجزائري (قسنطينة) **26** مارس **1976**)، ص**32**.

(4) نفس المصدر، ص**33**.

(5) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين **5** ماي **1969**)، ص**45**.

6- صيغة (**الطلائع الواعية**): "وأن نجاحنا في هذه المعارك الاقتصادية ونجاحنا في القضاء على المخلفات التي ورثناها يعود بالدرجة الأولى لوعي العمال وعزيمة الشعب الذي برهن بالأمس القريب على أنه أهل للحرية والكرامة وللتضامن المطلق والإرادة الصلبة الخلاقة التي امتازت بها الطلائع الواعية المصممة لشعبنا ويعود كذلك إلى أن هناك على رأس هذا البلد قيادة ثورية تؤمن بالشعب أولا وقبل كل شيء"[1]، هل تتضمن هذه الصيغة التمييز ضمن (**الطلائع**) ؟ بين طلائع امتازت بـ (**الإرادة الصلبة الخلاقة**) وطلائع لم تمتاز بذلك أم أن التمييز هو بين العناصر المساندة للسلطة القائمة والعناصر غير المساندة ، لأن " النضال الثوري هو عمل يومي متواصل يجتاز حدود الوطنية الضيقة وهو ليس مجرد حلية تظل محتفظة ببريقها أبدا الدهر ووساما يعطي لحامله مدى الحياة صفة النضال، أن النضال الثوري بفقد معناه إذا توقفت ممارسته"[2].

7- صيغة (**العناصر الواعية**): "وأنا إذ أتكلم عن هذا الموضوع [الإضراب]، فذلك لكي لا يبقى هناك تشويش، لأن مرض الإشاعة موجود، بل أصبح موضة في العاصمة، ويجب على العناصر الواعية أن تتنبه لهذا الجانب"[3]، التمييز ضمن عمال النقل بالعاصمة على إثر الإضراب الذي قاموا به بين (**العناصر**) التي تستطيع (**أن تنتبه لهذا الجانب**) و(**العناصر**) التي لا تستطيع، هو تمييز بين الذين قد يساندون الموقف الذي تعبر عنه السلطة والذين يصرون على أخذ مطالبهم بعين الاعتبار وهو إصرار يعبر عن مطالبة بالحقوق لا موقفا مناهضا للسلطة.

8- صيغة (**لكل مخلص ثوري**): "لأن الثورة ملك لكل مخلص ثوري"[4]، ألا تكفي الصفة (ثوري) حتى يستوجب الصفة (**مخلص**) ؟ مخلص بالنسبة للثورة ؟ أم مخلص بالنسبة إلى السلطة ؟ تماهي السلطة مع الثورة يجعل كل من هو معارض للسلطة هو بالضرورة مضاد للثورة ولا يسمح له حتى الإعلان عن أنه مع الثورة "فنحن لا نستطيع قبول أي تحفظ والذي يتحفظ بالنسبة لهذه المبادئ والأهداف الكبرى للثورة الأفضل له أن ينسحب ويتأخر ويبتعد عن المسئولية ولا يتكلم أبدا عن الثورة"[5]، فالمساندة المطلقة للسلطة هي الدليل والبيان على الذي مع الثورة والذي ضدها، مع أنه كان يجب الفصل بين السلطة والثورة بدليل أن القوى الاجتماعية التي كانت تساند الثورة ونظام الحكم السابق للرئيس أحمد بن بلة أصبحت الأكثرية منها تساند الثورة ونظام الحكم الجديد، لاشيء تغير ما عدا الولاء وهو ولاء شبيه بالأمر الواقع (مات الملك عاش المالك)، الأمر مفروض عليهم ولا خيار لهم فيه.

(1) مصدر سابق، (الجزء الرابع، (عيد العمال (فاتح ماي) 1972) ص464.

(2) مصدر سابق، الجزء السابع، (تدشين قرية إيدوغ- ذوي الحسني الاشتراكية (ولاية تيارت) 18 مارس 1976)، ص25.

(3) مصدر سابق، الجزء الثامن، (جلسة عمل اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 سبتمبر 1977)، ص43.

(4) مصدر سابق، الجزء الرابع، (الذكرى 16 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين والذكرى الأولى للتأميمات البترولية 24 فبراير 1972)، ص423.

(5) نفس المصدر، (افتتاح الدورة الثانية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 15 أكتوبر 1970)، ص104.

ثانيا– القوى المعادية والمعارضة

الجدول رقم: 19 التسميات والصيغ الدالة على القوى المعادية والمعارضة

الجزء	رقم الخطاب	التسميات والصيغ	الصفحة
الأول	01	–(الخونة الجزائريين) –(لأعداء الثورة)، (أعداء الاشتراكية)، (فئة وقوات داخلية)، (هناك أصاتا) – (أن هناك أشخاصا)، (الخونة والذين انفصلوا اليوم عن الوحدة الثورية)	166 167 168
"	02	–(لأعداء الاشتراكية في الخارج، وبالخصوص لأعدائها في الداخل) – (بعض الجزائريين)	297 298
"	03	–(هناك أناسا)	565
الثاني	04	– (قوة معادية سواء كانت داخلية أم خارجية) – ((بعض البقايا من أذناب الاستعمار)	215 216
الثالث	06	–(والطريق الذي يغضب العدد من الناس) –(الناس الذين أصبحوا غير منسجمين مع الثورة) –(العناصر الدخيلة والعناصر التي تخرب) –(أعداء على المستوى الداخلي)	40 41 44 63
"	07	–(أولئك الذين لا يحسنون التفكير)، (فئة من الجزائريين)	301
"	08	–(البعض)، (دعاة هذه الحملات والذين يكفرون بالثورة الاشتراكية) –(كل القوى الرجعية المضادة سواء في الداخل أم في الخارج)	352 353
الرابع	09	–(وهناك من يقول هذا الكلام وهو غير مخلص) –(هناك أناسا)	135 138
"	10	–(أصوات خافتة)	203
"	11	–(بعض الأصوات)	264
السابع	20	– (الرجعية) – لأبواق الاستعمار)، (الخونة والأوباش)	16 21
"	21	–(بعض الديماغوجيين والرجعيين)، (البعض)، (بعض الرجعيين) –(هؤلاء الذين ينتقدون الثورة)	55 56–55
الثامن	22	–(بعض العناصر الطفيلية) – (أعداء الطبقة العاملة)، (الرجعية) –(أعداء الثورة) –(هناك أناس)	41 42 43 46
"	23	–(بعض الذين لفظتهم الثورة) – (أعداء الثورة)	88 90

يميز الرئيس في القوى المعادية للثورة والمعارضة لنظام الحكم بين ثلاثة أقسام : " هناك بعض الأشخاص الذين لا يؤمنون بالثورة والذين انفصلوا في وقت من الأوقات عن صفوفها وهناك عناصر مضادة للثورة "[1]، لكن بالنسبة للصيغ الدالة على هذه القوى فسيتم التمييز بين القوى المعادية الداخلية للثورة والاشتراكية، القوى المعادية الداخلية والخارجية والقوى المعارضة للسلطة القائمة.

القسم الأول – القوى المعادية الداخلية للثورة والاشتراكية

1- صيغة (بعض الجزائريين):"وكانت معركة لم يؤمن بها بعض الجزائريين، هناك أناس لم يؤمنوا بمصير كفاح الأمس، والذين لم يؤمنوا بأن الجزائر ستستقل في يوم من الأيام، وتصبح سيدة نفسها،ومدوا أيديهم للعدو وتعاونوا معه"[2]، تشير هذه الصيغة إلى (الخونة الجزائريين) وهم (القوة المصالية)، (قوات ابن لونيس) و(الحركى) الذين التحقوا بالجيش الفرنسي بشكل فردي، هؤلاء جميعا قبل أن يصبحوا أعداء للثورة فهم خانوا الشعب والوطن.

2- صيغة (فئة من الجزائريين): "لكن هناك فئة من الجزائريين التي آلت على نفسها منذ الأيام الأولى من الاستقلال أن يكون شغلها الشغل هو الاستغلال والربح (...).وما من شك أنكم تعرفون هذه الفئة من الجزائريين حيث أنكم تعيشون معها يوميا."[3]، تشير هذه الصيغة إلى (فئة) بمعنى: أقلية، تناقضت مصالحها بعد الاستقلال مع الثورة لتشكل قسما من أقسام المعارضة.

3- صيغة (أذناب الاستعمار): "وحتى وإن سلمنا بأنه لا تزال ثمة بعض البقايا من أذناب الاستعمار فلابد أن يأتي يوم يقضى عليها فيه."[4]، يقصد الأشخاص الذين اندمجوا مع المستعمر وبالرغم من رحيله لازال له تأثير عليهم ويوصفون بالأذناب تحقيرا لهم.

4- صيغتي (لأعداء الثورة) و(الخونة والذين انفصلوا اليوم عن الوحدة الثورية): "وأنتهز هذه الفرصة لأقول لأعداء الثورة بأنهم مخطئون عندما يحاولون أن يتصدوا لزحف الثورة ونقول لهم بأن مصيرهم في هذه البلاد هو نفس مصير الاستعمار بالأمس وأن كل محاولاتهم ستبوء بالفشل الذريع"[5]، الحديث عن أعداء (الثورة) بعد الاستقلال بدل الحديث عنهم كمعارضة للسلطة القائمة، يفسح المجال لربطهم بأعداء الثورة قبل الاستقلال عندما نجده يتساءل

(1) مصدر سابق، الجزء السابع، (لقاء الرئيس مع ممثلي الصحافة الوطنية (نشر بجريدة "الشعب") 18 ديسمبر 1976)، ص110.
(2) مصدر سابق، الجزء الأول، (عيد العمال 1 ماي 1966)، ص298.
(3) مصدر سابق، الجزء الثالث، (الذكرى 14 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1970)، ص301.
(4) مصدر سابق، الجزء الثاني، (عيد العمال بمدينة الوانزة 1 ماي 1968)، ص216.
(5) مصدر سابق، الجزء الأول، (، (الذكرى العاشرة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1966)، ص167.

"فلماذا لم نتعاون مع الخونة والذين انفصلوا اليوم عن الوحدة الثورية ذلك أننا أردنا لثورتنا أن تسير إلى الأمام وأن تنجح"[1]، هذا الربط بين (**الخونة**) كأعداء للثورة قبل الاستقلال (**والذين انفصلوا اليوم عن الوحدة الثورية**) بعد الاستقلال، هو ربط يؤدي إلى التشكيك في معارضتهم ويشوه صورتهم لدى المواطن، حتى أنهم كمعارضة يرفضون وضعهم مع أعداء الثورة الذين حاربوهم قبل الاستقلال ويجدون أنفسهم بعد الاستقلال في خندق واحد مع هؤلاء الخونة.

5- صيغة (**أعداء الاشتراكية**): "يجب علينا ألا ننسى أن أعداء الاشتراكية كثيرون الكثير تعاونوا بالأمس مع العدو وهم لا زالوا موجودين في البلاد ونعرف الكثير منهم ولكن نظرا لأن البلاد قد تألمت وجرحت كثيرا ونظرا إلى أن الدماء أريقت كثيرا فلهذا قلنا بأن هذه الطبقة وهذه الشرذمة التي تعاونت بالأمس مع العدو وساعدت الاستعمار على محاولة القضاء على الثورة يجب أن ننساها ولا نعيرها اهتماما إلا أننا مستعدون أن لا ننساها نهائيا ونحن على استعداد كذلك أن نستعمل معها وسائل الثورة إن ألزمت الضرورة إلى ذلك."[2]، تحمل هده الصيغة في ذاتها الإشارة إلى فترة الاستقلال لكن لما يقول " الكثير تعاونوا بالأمس مع العدو" نعرف أنهم هم ذاتهم أعداء الثورة خلال حرب التحرير ونعرف من لفظة (كثيرون) أنه يوجد من بين أعداء الاشتراكية ممن أقصاهم أو أفرزهم الصراع على السلطة.

يلاحظ إطلاق تسمية (**الطبقة**) التي يرجح أنها تعني: الكثرة مثلما هو شائع استخدامها في الخطاب، كما يلاحظ أن عدم استخدام "وسائل الثورة" مع (هذه الشرذمة) يمثل دليلا على المهادنة وعلى الحفاظ على الوحدة الوطنية، مع أن الرئيس يرفض هذا النوع من الوحدة "أن هناك فرقا عقائديا ومذهبيا. فرقا بين السماء والأرض بين الوحدة الثورية والوحدة الوطنية. إننا لم نقبل الوحدة الوطنية في عهد الكفاح المسلح وأمام العدو ومليون من عساكره فكيف نقبلها اليوم في عهد الاشتراكية"[3]، يبدو أن الرئيس غير ملم بما يكفي بموضوع الوحدة الوطنية عندما يقول "أستطيع القول بان هذه الخلافات كانت حتمية لأن الوحدة الوطنية التي تكونت أثناء مرحلة التحرير، أصبحت غير صالحة وغير قادرة على خوض المعركة الجديدة، التي لها أهداف اجتماعية نعبر عنها بكلمة الاشتراكية."[4]، هناك تناقض واضح بين القول "إننا لم نقبل الوحدة الوطنية في عهد الكفاح المسلح" ثم القول "الوحدة الوطنية التي تكونت أثناء مرحلة التحرير".

هذا التناقض قد يكون مرده أن الوحدة الوطنية شعار نبيل وصالح في كل وقت خاصة لما يتعلق الأمر بالعلاقات مع الخارج، لكن الذي شوه هذا الشعار هو التعاون مع الاستعمار كما هو الحال مع(**القوة المصالية**) و(**قوات ابن**

(1) نفس المصدر، ص**168**.

(2) نفس المصدر، ص**167**.

(3) نفس المصدر، ص**168**.

(4) مصدر سابق، الجزء الثالث، (الذكرى **14** لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين **24** فيفري **1970**)، ص**300**.

لونيس)، فجبهة التحرير الوطني كانت تحارب باسم الوحدة الثورية، بينما القوة المصالية وقوات ابن لونيس أرادوا أن يحاربوا باسم الوحدة الوطنية فوجدوا أنفسهم يحاربون جبهة التحرير "استعمل [الاستعمار] جيوشه الجرارة بما في ذلك القوات الجوية والبحرية والبرية وقوات المعمرين والخونة الجزائريين"[1]، لم يعد ممكنا رفع شعار الوحدة الوطنية من قبل هذه القوة الجزائرية في صراعها مع جبهة التحرير الوطني بعد تحالفها مع الاستعمار الذي استعملها لضرب الوحدتين معا: الوحدة الثورية والوحدة الوطنية.

الوحدة مطلوبة سواء كانت ثورية أم وطنية وإنما فقط تزداد الحاجة إلى إحداهما دون الأخرى في فترات معينة، وهما تشتركان في الغرض إذ باسم الشعارين يمكن مباشرة البناء والتشييد مثلما يمكن مواجهة الخطر أو تجنبه.

6- صيغة (أن هناك أشخاصا): "وأقول لكم وحدة القوى الثورية وليست القوى الوطنية ذلك أن هناك أشخاصا يريدون طعن الثورة باستعمال كلمة الوحدة الوطنية. إن هناك فرقا عقائديا ومذهبيا. فرقا بين السماء والأرض بين الوحدة الثورية والوحدة الوطنية."[2]، هذه الصيغة يمكن أن تشمل الأشخاص الذين أفرزهم الصراع قبل الاستقلال وهم الخونة الذين تعاونوا مع الاستعمار والأشخاص الذين أفرزهم الصراع بعد الاستقلال وهم المعارضون للسلطة الجديدة لكن يقدمون على أنهم معادين للثورة مثلهم مثل الخونة ورفعت في هذا الصراع شعار الوحدة الثورية وشعار الوحدة الوطنية، وبالرغم من انتصار أنصار الوحدة الثورية إلا أن فترة حكم الرئيس هواري بومدين قد تميزت بالحرص على الوحدة الوطنية "وقد كان بودنا أن لا ندخل في صراعات داخلية ولم نرد أبدا استعمال الأساليب الفوضوية وقلنا أنه لابد من سن القوانين لصالح كل الجزائريين.

إننا اليوم أيها الإخوة في مرحلة معينة من تطور ثورتنا وفي المرحلة الحالية التي يمكن أن تمتد إلى سنوات متعددة رضينا بأن يكون هناك نوع من التعايش بين القطاع الاشتراكي وبين القطاع الخاص "[3]، يفهم من تعبير "وقد كان بودنا أن لا ندخل في صراعات داخلية" أن هذه الصراعات قد حصلت مع الأسف، بينما يفهم من تعبير "رضينا بأن يكون هناك نوع من التعايش" أنها لم تحصل، فضلا عن "سن القوانين لصالح كل الجزائريين" وتجنب "استعمال الأساليب الفوضوية" الذي يتضمن الإشارة إلى فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة القصيرة التي يراها أنها اتسمت بالارتجال في اتخاذ القرارات، خاصة ما تعلق منها بالتأميم الذي لم يكن يخضع إلى قوانين، ويبدو أن تعبير "وقد كان بودنا" يتسم بالغموض ويخلوا من الدقة.

(1) مصدر سابق، الجزء الأول، (الذكرى العاشرة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1966)، ص166.

(2) نفس المصدر، ص168.

(3) مصدر سابق، الجزء الرابع، (افتتاح أعمال المجلس الوطني للنقابات الجزائرية 26 أكتوبر 1970)، ص138.

القسم الثاني– القوى المعادية الداخلية والخارجية

1- صيغة (قوة معادية سواء كانت داخلية أم خارجية): "إذ أن الثورة الشعبية الاشتراكية قد ترسخت بدرجة أصبح يستحيل معها أن تمنعها من التقدم أية قوة معادية سواء كانت داخلية أم خارجية."[1]،هذه الصيغة فيها توحيد في (قوة معادية) بين (داخلية) و(خارجية) وهذا من أجل الإساءة إلى القوة المعادية الداخلية وربما تبرير عدم الاعتراف بها من خلال هذا الربط بالقوة المعادية الخارجية التي يرجح أنها قوة أجنبية.

2- صيغة (كل القوى الرجعية المضادة سواء في الداخل أم في الخارج): "فالثورة الجزائرية قد خلقت اليوم قاعدتها وخرجت من منطقة الخطر ويمكن لها الآن أن تتحدى كل القوى الرجعية المضادة سواء في الداخل أم في الخارج."[2]، الذكر في هذه الصيغة هو ذكر لقوى تتميز بتواجد بعضها (في الداخل) وبعضها الآخر (في الخارج)، تتساوى في عدائها للثورة والمرجح أنها قوى مضادة جزائرية غير متجانسة لأنها متعددة.

3- صيغتي (فئة وقوات داخلية) و(قوات خارجية): "وقد قلت أن هناك فئة وقوات داخلية لا يسرها انتصار الاشتراكية في بلادنا وهناك كذلك قوات خارجية لا يسرها أن تنتصر الاشتراكية نهائيا في الجزائر يكون له حتما تأثير على بلدان أخرى"[3]، الفصل بين (فئة وقوات داخلية) و(قوات خارجية) له دلالة كذلك، الفئة والقوات الداخلية "لا يسرها انتصار الاشتراكية" أما القوات الخارجية "لا يسرها أن تنتصر الاشتراكية نهائيا"، يدلل هذا التمييز على أن النظرة إلى القوات المعارضة الوطنية تختلف قليلا عن النظرة إلى القوات المعادية الأجنبية، إلا أن كلاهما من خلال لفظة (قوات) يتشابه في الكثرة أو تعدد فصائل هذه القوات.

4- صيغة (أعداء على المستوى الداخلي وأعداء على المستوى الخارجي): "كما أتمنى أن تنبثق عنه قيادة نقابية [المؤتمر الثالث لاتحاد العام للعمال الجزائريين] في مستوى المرحلة التاريخية الخطيرة التي تمر بها ثورتنا والتي يمر بها الوطن. هذه الثورة وهذا الوطن الذي له، كما أشرت في أول مايو، أعداء على المستوى الداخلي وأعداء على المستوى الخارجي."[4]، التمييز في هذه الصيغة بين الأعداء للتعبير عن خطر مزدوج: داخلي وخارجي كعنصر ضغط لإملاء التوجه الذي تريده السلطة الحاكمة وهو اختيار (قيادة نقابية) قد تكون مشلولة لا هي (في مستوى المرحلة التاريخية الخطيرة) ولا هي في مستوى العمال.

---

(1) مصدر سابق، الجزء الثاني، (عيد العمال بمدينة الوانزة 1 ماي 1968)، ص215.

(2) مصدر سابق، الجزء الثالث، (عيد العمال 1 ماي 1970)، ص353.

(3) مصدر سابق، الجزء الأول، (الذكرى العاشرة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1966)، ص167.

(4) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث للاتحاد العام للعمال الجزائريين 5 ماي 1969)، ص63.

5- صيغة (لأعداء الاشتراكية في الخارج، وبالخصوص لأعدائها في الداخل): "يجب أن يبين القطاع الاشتراكي لأعداء الاشتراكية في الخارج، وبالخصوص لأعدائها في الداخل، بأنه قطاع ناجح وبأن هذه أحسن طريقة ينبغي أن تسير عليها البلاد، وهذه أحسن سياسة تنتهجها البلاد."[1]، التمييز في هذه الصيغة بين أعداء الاشتراكية في الداخل وفي الخارج يكون قد سمح بإعطاء مبررات تختلف باختلاف هؤلاء الأعداء ، قد يكون ما (يجب أن يبين) بالنسبة (لأعداء الاشتراكية في الخارج) هو أن (هذه أحسن طريقة ينبغي أن تسير عليها البلاد، وهذه أحسن سياسة تنتهجها البلاد)، أما بالنسبة (لأعدائها في الداخل) فهو أنه (قطاع ناجح)، لأن الخارج لا يهمه أن يكون قطاعا ناجحا أو غير ناجح.

6- صيغة (الخونة والأوباش): "فلماذا تضرب المؤسسات والمحلات الجزائرية فقط في فرنسا (...) وإذا ما أردنا أن نجيب فإن أول ما يتبادر إلى الذهن هو أن هذه المحلات والمؤسسات تحمل اسم الجزائر والجزائر هي عنوان وبرنامج سياسي.. ولابد لأبواق الاستعمار أن تعمل على خلق نوع من التشويش هناك في الضفة الشمالية للبحر المتوسط حتى يقال أن الوضع سيء، وأصبحت المصالح الفرنسية عندما تسأل عن سبب عدم قيامها بدورها في ضمان الأمن تجيب بأن المعارضة هي التي تقوم بمثل هذه الأعمال.. إنه لأمر عجيب حقا حتى الخونة والأوباش ومن باعوا ضمائرهم للشيطان أصبحوا اليوم معارضة."[2]، نستشف نظرة الاحتقار إلى (المعارضة) المتواجدة في الخارج لتآمرها على النظام السياسي القائم وعلى الوطن.

إذا تآمرت المعارضة مع قوى معادية خارجية لن تبقى معارضة وإنما تصبح قوى متآمرة، خاصة المعارضة المتواجدة بالخارج، فاحتمال تآمرها وارد لأنها بكل بساطة تستغل من طرف مخابرات هذا الخارج، اتهام المعارضة بالتآمر مع الخارج هو من أجل إبطال مفعول الدعايات الصادرة عنها والتشكيك في مصداقيتها كمعارضة وتشويه صورتها لدى المواطن العادي.

6- أمثلة: فيما يخص الميثاق الوطني يرى طرح المشروع لمناقشات شعبية "يمثل أحسن جواب نرد به على بعض الديماغوجيين والرجعيين سواء كانوا داخل البلاد أو خارجها"[3]، لابد أن المقصود من (الديماغوجيين) الأشخاص الذين يحترفون الكلام وهم من أصحاب الرأي، بينما (الرجعيين) هم أساسا من أصحاب المصالح الخاصة، أما تواجدهم (سواء داخل البلاد أو خارجها) فيحتمل أنه يقصد المعارضة من الجزائريين مثلما يحتمل أن تشمل المعارضة المتواجدة بالخارج معارضين أجانب.

---

(1) مصدر سابق، الجزء الأول، (عيد العمال 1 ماي 1966)، ص297.

(2) مصدر سابق، الجزء السابع، (مهرجان عمالي انتظم بمناسبة الذكرى الـ 20 لتأسيس ا ع ع ج والذكرى الـ 5 لتأميم المحرقات (دار الشعب)24 فيفري 1976)، ص21.

(3) نفس المصدر، (الاحتفال بعيد الشغل (قاعة حرشاء) 1 ماي 1976)، ص55.

الرد على اتهام (**بعض الجهات**)" يقول أن الشعب ليس اشتراكيا ونحن نحاول جعله اشتراكيا بالقوة"[1]وهو اتهام مباشر موجه إلى السلطة القائمة التي تجد نفسها موضع ادعاء واتهام آخر بعد طرح (الاختيار الاشتراكي) للنقاش الشعبي "ونحن نطرح هذا الاختيار الاشتراكي كاختيار عام على مستوى الشعب حتى نحسم النقاش بصفة نهائية وصدقوني أن هذا ليس عملا مسرحيا نهدف من ورائه كما يدعيه **البعض** أن نتشبث أكثر بالكراسي التي نجلس عليها لا أن هذا الإدعاء ليس حقيقيا أبدا"(487).

الرد على ادعاء (**بعض الرجعيين**) "... هناك بعض الرجعيين يدعون بأننا مسلطين على هذا الشعب بالقوة إذن فها نحن نعطي الكلمة للشعب دون أن يكون لنا أدنى خوف من نتيجة حكم الشعب"(487)، بل هناك استعداد لتقبل رأي الشعب حتى لو كان يتفق مع رأي المعارضة "ولهذا فحتى لو كان هؤلاء الذين ينتقدون الثورة وهم يتنعمون في باريس أقلية ضئيلة لابد أن نقبل حكم الشعب"[2]، ونتساءل هل (**هؤلاء الذين ينتقدون**) ؟ هم ينتقدون (الثورة) أم ينتقدون السلطة القائمة، الجواب: "ولقد حاول البعض خداعا وتضليلا تملق عواطف شعبنا بزعمه بأن كل ذلك التكالب على الثورة الجزائرية إنما يستهدف نظام الحكم وليس موجها ضد الشعب وفاتهم بأن قيادة هذا الشعب هي قيادة نابعة منه معبرة عنه"[3].

القسم الثالث– القوى المعارضة للسلطة القائمة

1– صيغة (**العدد من الناس**): "وقد اخترنا كذلك كالعادة أن نسلك الطريق الصعب، الطريق المملوء بالصعوبات والطريق الذي يغضب العدد من الناس"[4]، تشير هذه الصيغة إلى (**الناس**) المرشحين للانضمام إلى المعارضة بحكم أن الطريق المختار من طرف السلطة القائمة يتناقض مع مصالحهم.

2– صيغة (**كل العناصر الدخيلة والعناصر التي تخرب**): "وإذا كنت قد أكدت على هذا الموضوع بالذات [بناء الحزب]، فذلك لكي نفصل بصفة نهائية في نوع من الجدل خلق في بلادنا بعد الاستقلال، وكلك لنصفي بصفة نهائية وثورية كل العناصر الدخيلة والعناصر التي تخرب أكثر مما تبني وتهدم أكثر مما تساعد على البناء."[5]، تشير هذه الصيغة إلى مناضلين في الحزب لم يتقبلوا طريقة الاستيلاء على السلطة والانقلاب على الرئيس أحمد بن بلة، لقد كانوا مناضلين وأصبحوا عناصر دخيلة واتهامهم بالتخريب والتهديم ممكن لأن تواجدهم داخل أجهزة الحزب والدولة يمكنهم من هذا النوع من التعبير على معارضتهم ورفضهم للسلطة الجديدة.

(1) نفس المصدر، ص**55**.

(2) نفس المصدر، ص**55– 56**.

(3) نفس المصدر، الجزء السابع، (تدشين قرية إيدوغ– ذوي الحسني الاشتراكية (ولاية تيارت) **18** مارس **1976**)، ص**24**.

(4) مصدر سابق، الجزء الثالث، (المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الجزائريين **5** ماي **1969**)، ص**40**.

(5) نفس المصدر، ص**44**.

3- صيغة (أولئك الذين لا يحسنون التفكير): "ونظرا لهذا كله وقعت هذه الخلافات ووجدت الثورة نفسها في مفترق الطرق، وقد ادعى آنذاك أولئك الذين لا يحسنون التفكير أن الثورة أصبحت مهددة والواقع أن الثورة الجزائرية تعمقت جذورها"[1]، تشير هذه الصيغة إلى (الخلافات) داخل (الثورة) التي هي إيجابية من وجهة نظر الرئيس وهي سلبية من وجهة نظر الأشخاص الذين يشير إليهم، ما يقوله كل طرف هو صحيح إذ يمكن أن تكون هذه الخلافات إيجابية بقدر ما هي سلبية.

4- صيغة (هناك من كان يقول) أو (دعاة هذه الحملات والذين يكفرون بالثورة الاشتراكية): "لكن هناك من كان يقول هذا الكلام وهو غير مخلص فكان هؤلاء يقولون أن هذه الأهداف الجبارة [أهداف المخطط الرباعي] تستعملها السلطة كي تحقق أغراضا سياسية لا أكثر ولا أقل."[2]، يشير هذا الاتهام أن المعارضة تنقد وتنتقد كل ما يصدر عن السلطة القائمة، تنقد ما هو سلبي وتنتقد ما هو إيجابي "وقال البعض بأن هذه الإجراءات التي اتخذناها ضربة لاقتصاد البلاد الذي هو في حاجة إلى الرأس مال الأجنبي- غير أن دعاة هذه الحملات والذين يكفرون بالثورة الاشتراكية قد فشلوا وأثبتت الأيام أن القرارات التي اتخذتها السلطة الثورية إنما جاءت لتدعم القاعدة الاشتراكية"[3]، أما السلطة فتعتبر كل ما يصدر عن المعارضة هو فعلا معاديا للثورة والوطن، ماذا لو أنه حصل اعتراف من السلطة ومن المعارضة بحق كل طرف في الوجود، لأن ما يصدر عن أي منهما ليس كله سلبي وليس كله إيجابي ، هذا الصراع القائم على عدم الاعتراف بالآخر، كل شيء فيه مباح وكل ما يصدر عن أحدهما مرفوض جملة وتفصيلا، والأكيد أن القول: "وقد عشنا حملات قاسية من التسمم ضد هذه المرحلة الجديدة" (495) تخلف آثارا سلبية على الشعب والوطن وهي آثار تشترك فيها السلطة الحاكمة مع المعارضة.

5- صيغة (بعض الذين لفظتهم الثورة): "وإذا كنت أشير إلى هذه الجوانب فلأن بعض الذين لفظتهم الثورة فارتموا في أحضان أعدائها وحاولوا عبر السباب والنقد غير النزيه، تلويث الصورة المشرقة التي تعيشها بلادنا."[4]، تشير هذه الصيغة إلى معارضين للسلطة القائمة اضطروا إلى التواجد في الخارج وبالذات لدى المستعمر السابق: فرنسا، هؤلاء المعارضين لفظتهم (الثورة) التي كانوا من أنصارها ؟ أم لفظهم الصراع على السلطة ؟ الفارق بين الحالتين هو الذي يضفي صفة (الأعداء) أو صفة (المعارضة) عليهم ، لكن يبدو أن تماهي السلطة مع الثورة لا يترك أي مجال لهذا النوع من التمييز، ثم شبهة التعاون مع المستعمر السابق، الأمر الذي يحول دون وجود علاقة قائمة على الاعتراف المتبادل

---

(1) نفس المصدر، (الذكرى 14 لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فيفري 1970)، ص301.

(2) مصدر سابق، الجزء الرابع، (افتتاح أعمال المجلس الوطني للنقابات الجزائرية 26 أكتوبر 1970)، ص135.

(3) مصدر سابق، الجزء الثالث، (عيد العمال 1 ماي 1970)، ص352.

(4) مصدر سابق، الجزء الثامن، (المؤتمر الخامس للاتحاد العام للعمال الجزائريين (الجزائر: قصر الأمم) 24 مارس 1978)، ص88.

بين السلطة القائمة والمعارضة "وكما أن هناك الحلفاء الطبيعيين للثورة فإن **العناصر المضادة للثورة** تبحث دائما عن حلفاء سواء في داخل الوطن أو في خارجه وبدون أي وازع من ضمير أو أخلاق."[1].

هذا التخوف من التحالف بين أعداء الداخل والخارج جعله يتخوف حتى من الإضراب الذي يقوم به العمال "أقول بأن هذه الإضرابات التي حدثت في العاصمة، ما هي في الحقيقة إلا إضرابات ليست بأي من الأحوال في صالح الطبقة العاملة، بل هي ظاهرة قد تفتح الأبواب، إن لم نكن حذرين ويقظين أمام **أعداء الطبقة العاملة**، وتستغل ضد بلادنا من طرف **البورجوازية والرجعية، وأعدائنا الحقيقيين**."[2]، ما معنى الخوف من أن يستغل الإضراب من طرف هؤلاء الأعداء ؟ معناه "وعلى كل واحد منا، أن يفكر طويلا قبل خلق أي مشكل في الأبعاد التي ستنجر عن هذا المشكل، ومعرفة ما إذا كان سيستغل من طرف **أعداء الثورة، وأعداء الطبقة العاملة**، وليس هناك إطار أصلح لدراسة هذه المشاكل من إطار التسيير الاشتراكي للمؤسسات ولهذا لابد أن تشتغل هذه المجالس."[3]، بالتعبير الصريح أنه يطلب عدم اللجوء إلى الإضراب كأسلوب لطرح المشاكل ما دام هناك إطار (لدراسة هذه المشاكل)، هذا الإطار الذي يبدوا أنه معطل وإلا لما التجأ العمال إلى الإضراب، من تحصيل الحاصل أن تستغل المعارضة في الداخل والأعداء في الخارج (المشاكل الاجتماعية) للعمال "في الخريف الماضي عندما طرحت بعض المشاكل الاجتماعية التي حاول بعض **أعداء الثورة** استغلالها رغم كونها محدودة في الزمان والمكان"[4]، لكن هذا لا يجب أن يشكل مبررا لمنع الإضراب كأسلوب أخير يلجأ العمال إليه للمطالبة بالحقوق.

6- صيغة (**بعض الناس ممن يطلق عليهم اسم المشككين**) "لأنه إذا كانت الطبقة الكادحة هي التي تعمل من الصباح إلى الليل لإنجاح الثورة فهناك بعض الناس ممن يطلق عليهم اسم المشككين وهم الذين يتفرجون على العاملين."[5]، المقارنة بين (**الطبقة الكادحة**) و (**المشككين**) يعني أنهم كمعارضة هم مجرد عاطلين عن العمل وكل ما يصدر عنهم من تشكيك في حق (**العاملين**) هو تشكيك مردود عليهم كعاطلين ولا يستحق أن تعطى له أية قيمة ولابد أن السلطة القائمة يشملها هذا التشكيك إن لم نقل أنها هي المستهدف من ورائه.

7- **المعارضة كأصوات**: "إن هناك أصواتا ترتفع من حين لآخر وهذه الأصوات أغلبها صادرة عن هذه الفئة التي تعاونت بالأمس مع العدو "[6]، من أجل تشويه صورة (**هذه الأصوات**) كانت الإشارة أنها تشكل أغلبية (**هذه الفئة**

(1) مصدر سابق، الجزء السابع، (اليوم الدراسي للتنمية الفلاحية لولاية الشرق الجزائري (قسنطينة) **26** مارس **1976**)، ص**33**.
(2) مصدر سابق، الجزء الثامن، (جلسة عمل اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للعمال الجزائريين **24** سبتمبر **1977**)، ص**42**.
(3) نفس المصدر، ص**43**.
(4) نفس المصدر، ص**90**.
(5) مصدر سابق، الجزء الأول، (الاحتفال بعيد العمال بمزرعة بوشاوي **1** ماي **1967**)، ص**560**.
(6) نفس المصدر، (الذكرى العاشرة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين **24** فيفري **1966**)، ص**167**.

التي تعاونت بالأمس مع العدو) لكي يفقدها المصداقية في معارضتها للسلطة القائمة، أما باقي (الأصوات) أنهم ممن شارك في حرب التحرير وبسبب الصراع على السلطة وجدوا أنفسهم في خندق واحد مع الفئة التي تعاونت بالأمس مع العدو "بدون شك سترتفع حتى داخل الجزائر أصوات خافتة هذه الأصوات التي تمثل ذلك الحزب الفرنسي الذي تكلمت عنه في كثير من المناسبات"[1] ، تشير هذه الصيغة إلى المعارضة بالداخل ونتساءل: لماذا لا تستطيع المجاهرة بمعارضتها ؟ لأنها بكل بساطة هي معارضة ممنوعة وغير معترف بها، وجود معارضة في الدول التي فيها تداول على الحكم هو ظاهرة صحية بل يعتبر وجود معارضة قوية دليلا على وجود نظام حكم قوي.

هذه الأصوات الخافتة أو المعارضة هي ذاتها (أصوات الانتقاد): "وأنتم تعلمون أن الثورة كلما تقطع مرحلة جديدة، إلا وترتفع أصوات الانتقاد وهكذا انتقد التسيير الذاتي لا عطفا على عمال الأرض، بل لإرضاء بعض الرغبات الخاصة في المزيد من الثروة والاكتساب"[2] وهي (أصوات أخرى): "وعندما قمنا بتأميمات من أجل استرجاع الثروة الوطنية (...) وجدنا كذلك أصواتا أخرى ترتفع لمحاولة التشكيك والتغليط عن عدم كفاءة ووعي العمال" (504) ، أو قد تكون (أصوات جديدة مشككة): "ومنذ أيام صدر مشروع الثورة الزراعية وارتفعت كذلك أصوات جديدة مشككة تريد أن تغالط العمال وصغار الفلاحين وقد قيل أن السلطة الثورية تريد الاستيلاء على جميع الأراضي والقضاء على الملكية"(504) ، هذا الحديث عن المعارضة كأصوات هي فعلا كذلك، لأنها تخلق الحدث عبر صوتها وليس من خلال الظهور في تجمعات مرخص لها.

(1) مصدر سابق، الجزء الرابع، (بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين 24 فبراير 1971)، ص203.

(2) مصدر سابق، الجزء الثالث، (عيد العمال 1 ماي 1970)، ص352.

النتائج

يمكن إجمالها فيما يلي:

النتيجة الأولى: المناسبات الثلاث من حيث هي مناسبات خاصة أصبحت وكأنها مناسبات عامة، المناسبة سواء كانت خاصة أو عامة لا تؤدي مباشرة إلى إنتاج خطاب خاص أو عام، هناك عناصر أخرى تتدخل والتي تتمثل في التحديد المسبق لمحاور الخطاب وموضوعاته ومن بين هذه الموضوعات ما يسمى: قضايا الساعة، الزاوية التي يتناول منها هذه الموضوعات ثم الحضور، لعل الإشارة إلى المناسبة والتوقف عندها في بعض الأحيان دليل على الحضور، لكن هذا الحضور لم يحل دون تناول مختلف قطاعات العمل والحديث عن مختلف القوى الاجتماعية.

النتيجة الثانية: من الضروري مراعاة الحضور وأقصر طريق إلى ذلك هو الحديث عن ما هو مشترك، سواء كان هذا الحضور مفتوحا كما هو الشأن مع المواطنين أو نصف مفتوح كما هو الحال مع العمال في معناهم الواسع، تتجلى هذه المراعاة في وجود صيغ مفردة وأخرى مركبة لصيغ إقامة الاتصال ، الصيغ المفردة هي تعبير عن الحضور شبه العام (أيها الإخوة العمال) أو الحضور العام (أيها المواطنون)، بينما الصيغ المركبة هي تعبير عن الحضور الذي يمتزج فيه الحضور شبه العام مع الحضور العام (أيها الإخوة العمال، أيها المواطنون ، أيتها المواطنات)، سواء الصيغ المفردة التي تعني التمييز أو الصيغ المركبة التي نعني الربط كلتاهما تعكس تركيبة الجمهور المخاطب وهي تركيبة أكثر التباسا من المخاطب الذي يكون خاصا أو عاما وتعكس على الخصوص الامتداد أو الانتقال الذي حصل وهو بدل أن يتوجه الخطاب إلى العمال في معناهم الواسع أو كقوة اجتماعية شبه عامة نجده يتوجه إلى قوى اجتماعية مختلفة كمخاطب عام.

يلاحظ أن الجمع بين العمال في معناهم الواسع كمخاطب شبه عام والمواطنين كمخاطب عام قد حصل في صيغ إقامة الاتصال عند التوجه إلى المخاطب كحضور، أما عند التوجه إليه كغياب فالمخاطب هو المخاطب العام.

النتيجة الثالثة: التمييز والربط فيما بين القوى الاجتماعية المختلفة وضمن كل قوة على حدة، يسمحان بالاقتراب أكثر من المخاطب، فالتمييز الذي هو حاصل في الواقع الاجتماعي يوظف إلى أقصى ما يسمح به الخطاب والربط المقام مثله مثل التمييز بل هو نوع من التمييز يخضع للموضوعات المتناولة، الثابت فيه هما: العمال والفلاحون، ضمن (العمال) يتواجد (الإطارات) والحديث عن الإطارات هو حديث مباشر عن السلطة، بينما (الفلاحون) قد يردون بمعنى: عمال الأرض أو بمعنى: الفلاحون عامة والمتغير هم باقي القوى الاجتماعية.

أما القوى المساندة والقوى المعادية والمعارضة فيمكن عد الحديث عنها على أنه حديث مباشر عن السلطة القائمة، المساندة والعداء للثورة وللسلطة مشروطان بالسلطة أكثر مما هما مشروطان بالثورة، السلطة هي محور

ومركز استقطاب القوتين، كل معارض ومعاد للسلطة يعتبر مباشرة معارضا ومعاديا للثورة، بالمقابل لا يستطيع أي مساند أن يكون مساندا للثورة دون أن يكون مساندا للسلطة.

النتيجة الرابعة: المشكل في هذه الخطب لا يتمثل فقط في أنها تتناول ما هو خاص وما هو مشترك وإنما كذلك في أن هذا التناول هو من زاوية الحديث عن السلطة الحاكمة، يمكن أن يطلق على الخطاب الذي تحمله هذه الخطب أنه **الخطاب– التقييم** لأنه يقوم على تقييم ما تحقق من أهداف أو انجازات وما حصل من وتطور في جميع الميادين، كذلك **الخطاب– العرض** من باب إعلام المخاطب بما اتخذ من قرارات وإجراءات وأيضا **الخطاب– التقرير** لأنه يستهدف تقديم تقرير عن حصيلة نشاط السلطة، أين عمل العمال ؟ إنه مغيب ولا يتحدث عنه حتى باعتباره عملا ثانويا أو مكملا لعمل السلطة، لماذا ؟ الجواب: عمليا لا توجد وثائق عن عمل العمال ومشاكلهم تسمح للمكلفين بجمع مادة هذه الخطب وأخذ المعلومات منها أو استغلالها، هذه الوثائق يفترض أن النقابة تنتجها سواء على الصعيد المركزي أم على مستوى الفروع من خلال اجتماعاتها التي لا تعد ولا تحصى، باستثناء الوثائق المنتجة في المؤتمرات الخاصة بالاتحاد العام للعمال الجزائريين لا نكاد نعثر على وثائق أنتجت في مناسبات أخرى أو وثائق أنتجت بغير مناسبة.

إنها كخطب تتناول موضوعات خاصة وعامة أو مشتركة من زاوية الحديث عن نشاط السلطة وهو بالضرورة نشاط عام يغطي مختلف قطاعات العمل ويشمل مختلف القوى الاجتماعية، يكون هو العامل الحاسم في تحديد طبيعة الخطاب الذي تحمله هذه الخطب الملقاة في مناسبات خاصة بالعمال وبالاتحاد العام للعمال الجزائريين وهو الذي يكون قد أدى إلى إلغاء دور كل من المناسبة من حيث هي مناسبات خاصة والمخاطب من حيث هو مخاطب خاص، مفسحا المجال إلى خطاب عام وإلى مخاطب عام قد لا يختلف عن الخطاب العام الموجه في مناسبات عامة إلى الشعب كمخاطب عام.

الخطاب العام والخطاب الخاص يتضمن كلاهما الخاص والمشترك، والفارق بينهما: أن الخطاب العام يتميز بتعدد الخاص جنبا إلى جانب مع المشترك، والخاص إذا تعدد يضفي الطابع العام على الخطاب العام مثله مثل المشترك،أما الخطاب الخاص فيتميز بعدم تعدد الخاص جنبا إلى جانب مع المشترك، وتناول ما هو مشترك يجب أن لا يكون على حساب ما هو خاص، وإلا سنكون أمام خطاب أقرب إلى الخطاب العام منه إلى الخطاب الخاص. إن التغيير الذي حصل في المخاطب لم يحصل في الخطاب لأنه بكل بساطة كان من البداية خطابا عاما، يقال عن الخطاب أنه يعني الكل ولا يعني أحد، حيث يفهم من هذا القول ضعف عملية التواصل فيه وهو ضعف يمكن طرحه من خلال الخطاب العام الذي تحمله هذه الخطب الملقاة في مناسبات خاصة بالعمال وبالاتحاد العام للعمال الجزائريين.

الطرح الأول– إذا كان الخطاب الخاص بالعمال في معناهم الضيق أو الطبقي لا وجود له، فكيف يكون التواصل مع الخطاب العام ؟ لأن المهم في الاتصال هو التواصل الذي يفترض فيه وجود تفاعل بين: المصدر والمستهدف(*) فكيف يكون فعالا وايجابيا؟ إذا كان المستهدف نصف مفتوح ومفتوح في نفس الوقت وهي حالة أكثر التباسا من حالة المستهدف المفتوح في الخطاب العام، هل كل قسم من أقسام المخاطب يتواصل مع الخطاب عند الحديث عنه أو ذكره ومن خلال الموضوعات التي تعنيه بصفة خاصة أو مشتركة ؟ أم يتلقى الخطاب كوحدة واحدة ؟ مثلا، عمال الصناعة يجدون أنفسهم معنيين بالخطاب أكثر من غيرهم عند الحديث عنهم أو عن قطاع الصناعة، وبدرجة أقل عند الحديث عن ما هو مشترك، مثل: السياسة الخارجية أو الثورة والاشتراكية، ويصبح الخطاب لا يعنيهم عند الحديث عن الفلاحة والفلاحين، إذا صح هذا الطرح نكون أمام ثلاث مستويات في الخطاب وأمام وضع ينطبق على الأقسام الأخرى للمخاطب، والأهم من ذلك أن هناك باستمرار حالة فراغ أو غياب لأقسام من المخاطب في كل مرة يتحدث عن أحدها، وهذا من شأنه يضعف من عملية التواصل.

الطرح الثاني– إذا كان التواصل في الخطاب العام لا يتم بهذا الشكل السالف الذكر، فإن الذي يصبح مطروحا هو أن كل قسم من الأقسام المكونة للمخاطب يتلقى الخطاب تارة كمتحدث عنه وتارة كمتحدث إليه، بحكم أن المخاطب يتكون من الحضور والغياب، وأنه لا وجود لحالة الفراغ التي ذكرناها، لأنه عندما يكون قسم من المخاطب متحدث عنه يكون باقي أقسام المخاطب متحدث إليهم، ويحصل في الخطاب نوع من التبادل بين الحضور والغياب يبقي على التواصل ولا يجعله ينقطع، لكن التفاوت في درجة التواصل تبقى مطروحة بين الحضور والغياب، فالمتحدث عنه كغياب يكون ضمنيا متحدث إليه لأن الحديث إليه يمر عبر الحديث عنه، إنه وضع أقوى من وضع المتحدث إليه كحضور، غير أن الأقوى من الاثنين معا هو المتحدث عنه وإليه في نفس الوقت.

الطرح الثالث– أن الخطاب يتمحور حول نشاط السلطة، وعمال الصناعة، على سبيل المثال، عندما يتلقون من جملة ما يتلقون حديثا عن الفلاحة والفلاحين، فهم لا يتلقون موضوعا يعني الفلاحين فقط وإنما يتلقون ما قامت به السلطة في هذا القطاع ، وبهذه الكيفية لا يتلقى كل قسم من أقسام المخاطب ما يعنيه في الخطاب وإنما يتلقى الخطاب كوحدة واحدة، بحكم أنه يتحدث عن نشاط السلطة كنشاط وطني عام، ويتساوى الحضور والغياب في هذه الحالة ويصبح كلاهما مجرد مستمع للخطاب، ما يطرح مسألة التواصل من جديد.

(*) نفضل استخدام مصطلحي: "المصدر والمستهدف" بدل مصطلحي: "المرسل والمستقبل" لأن رئيس الدولة يمثل السلطة التي يتكلم باسمها أكثر مما يمثل شخصه، دون أن ننسى أنه لا يمكن النضر إلى خطب رئيس الدولة وكأنه أنتجها بنفسه، فقد أصبحت تحضر من قبل أشخاص آخرين وإن كان يراعى فيها البصمة الشخصية فيتبناها ويقدمها وكأنها صادرة عنه، أما المخاطب فهو عام.

الطرح الرابع- أن صيغة التوحيد بجمع المخاطب التي نجدها على الخصوص في صيغ: (شعبنا)[*]،(عمالنا)، (فلاحينا) و(شبابنا) وفي (ثورتنا) و(بلادنا) إلى غير ذلك، هي صيغة يتوحد فيها المتكلم مع المخاطب بحيث يصبح كلاهما متكلم وكلاهما مخاطب، إنها تزيل كل هذه الفروق التي تخترق شكل الخطاب ومضمونه، باستخدام هذه الصيغة يخلق الخطاب وهم المشاركة، فالكل مشارك وإن لم يشارك والكل مستفيد حتى وإن لم يستفد ويجعل التواصل من عدمه غير مطروح لأنه لا فرق بين المتكلم والمخاطب، بين المتحدث عنهم والمتحدث إليهم وبين نشاط السلطة وعمل العمال.

[*] مثلا، صيغة (شعبنا) لوحدها تكرر ذكرها في ثمانية عشر خطبة من مجموع ثلاثة وعشرين خطبة.

• المصادر والمراجع

الاعتماد في البحث كان بالدرجة الأولى على المصادر المتمثلة في مجموع خطب الرئيس بومدين والوثائق الرسمية المختلفة ثم على المراجع، من هنا كان مبرر هذا الترتيب.

أولا– المصادر

- **الخطب**

1– خطب الرئيس بومدين 19 جوان1965–19 جوان 1970[*]. الجزء الأول.[نشر وزارة الإعلام واثقافة]، [(إدارة الوثائق والمنشورات)]، [قسنطينة: طبع– البعث، ديسمبر 1970].596 ص.

2– خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965–19 جوان 1970[*]. الجزء الثاني.[نشر وزارة الإعلام والثقافة]، [(إدارة الوثائق والمنشورات)]، [قسنطينة: الوثائق والمنشورات)]، [قسنطينة: طبع– البعث، دسمبر 1970]. 465 ص.

3– خطب الرئيس بومدين 19 جوان 1965–19 جوان 1970[*]. الجزء الثالث.[نشر وزارة الإعلام والثقافة]، [(إدارة الوثائق والمنشورات)]، [قسنطينة: طبع– البعث، ديسمبر 1970]. 396 ص.

4– خطب الرئيس بومدين 2 جويلية 1970– فاتح ماي 1972. الجزء الرابع.[نشر وزارة الإعلام والثقافة]، [(إدارة الوثائق والمنشورات)]، [الجزائر: طبع– جريدة الشعب 1972]. 477 ص.

5– خطب الرئيس بومدين 5 ماي 1972–19 جوان 1973. الجزء الخامس. [الجزائر: مطبعة الشركة الوطنية "الشعب الصحافة"– 1 ساحة موريس أودان]. 476 ص.

6– خطب الرئيس بومدين 2 جويلية 1973– 3 ديسمبر 1974. الجزء الخامس(الفصل الثاني)[*]. [نشر وزارة الإعلام والثقافة]، [مديرية المطالعة العامة والوثائق]، [قسنطينة: المطبعة الكبيرة النصر، 100 شارع العربي بن مهيدي]. 376 ص.

7– خطب الرئيس بومدين 2 جانفي 1975– 23 ديسمبر 1975. الجزء السادس.[نشر وزارة الإعلام والثقافة]، [مديرية المطالعة والثقافة]، [قسنطينة: المطبعة الكبيرة– النصر، 100 شارع العربي بن مهيدي].

---

[*] **الفترة التي يغطيها هذا الجزء، هي: من19 جوان 1965– 4 جوان 1967.**

[*] **الفترة التي يغطيها هذا الجزء، هي: من 6 جوان 1967– 31 مارس 1969.**

[*] **الفترة التي يغطيها هذا الجزء، هي: من 10 أفريل 1969– 19 جوان 1970.**

[*] **كان المفروض بعد الجزء الخامس يأتي الجزء السادس لا الجزء الخامس (الفصل الثاني)، التغيير الحاصل في جهات الطبع والنشر أدى إلى هذه الفوضى.**

8- خطب الرئيس بومدين 1 جانفي 1976-18 ديسمبر 1976. الجزء السابع.[الجزائر: طبع بمطبعة "الشركة الوطنية الشعب الصحافة، 1977.].147 ص.

9- خطب الرئيس بومدين 31 مارس 1977- 28 نوفمبر 1978 .الجزء الثامن. [منشورات وزارة الإعلام والثقافة (مديرية الإعلام)]، [المديرية الفرعية للوثائق والمنشورات]،[طبع بمطبعة الشركة الوطنية للنشر والإشهار- الرويبة، 1979].185 ص.

- مصادر مختلفة

10- جبهة التحرير الوطني. اللجنة المركزية للتوجيه.ميثاق الجزائر1964، مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني 16- 21 أفريل 1964.[الجزائر: طبع بالمطبعة الوطنية الجزائرية، 3،نهج بيليسي)، 179 ص.

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جبهة التحرير الوطني. الميثاق الوطني 1976. [الجزائر: مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، 1976].280 ص.

12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جبهة التحرير الوطني. دستور 1976. [الطباعة الشعبية للجيش]، 67 ص.

13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جبهة التحرير الوطني. الاتحاد العام للعمال الجزائرية.القانون الأساسي العام للعامل. (قانون رقم78- 12 مؤرخ في أول رمضان عام 1398 الموافق 5 غشت سنة 1978)، [الجزائر: المطبعة الرسمية 7، 9 و13 شارع عبد القادر مبارك]، [قسمان: باللغة العربية 71 ص، باللغة الفرنسية 48 ص].

14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. جبهة التحرير الوطني. اللجنة الوطنية للتسيير الاشتراكي للمؤسسات. التسيير الاشتراكي للمؤسسات: الميثاق والنصوص التطبيقية. (أمر رقم 71-74 مؤرخ في 28 رمضان عام 1391 الموافق 16 نوفمبر سنة 1971 يتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات)، [قسمان: باللغة العربية 96 ص، باللغة الفرنسية 104 ص].

15- الاتحاد العام للعمال الجزائريين. دار الشعب(ساحة أول ماي)، الجزائر. الوثائق المصادق عليها من طرف المؤتمر الوطني الرابع، قصر الأمم من 2 إلى 6 أفريل 1973. الجزء الثاني.[خاص بتقارير اتحادات بعض الولايات]، 237 ص.

16- جبهة التحرير الوطني. الاتحاد العام للعمال الجزائريين. (دار الشعب- ساحة أول ماي- الجزائر).الوثائق التي صادق عليها المؤتمر الوطني الخامس للاتحاد العام للعمال الجزائريين،قصر الأمم من 25 إلى 29 مارس 1978- الجزائر، نشر لمحافظة الإعلان للاتحاد العام للعمال الجزائريين، قسم المنشورات، مطبعة الشركة الوطنية النصر الصحافة- قسنطينة.164 ص.

17– جبهة التحرير الوطني. الاتحاد العام للعمال الجزائريين. الاتحاد الولائي للجزائر.**الرباط النقابي**.قرارات الدورة الثانية للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، [طبع هاريشاد]،عدد خاص– جانفي 1980، 159 ص.

ثانيا– مراجع باللغة العربية

18– أرسطو. **الخطابة لأرسطو**. تر: د. عبد الرحمن بدوي. (سلسلة الكتب المترجمة). الجمهورية العراقية– وزارة الثقافة والإعلام، طبع على مطابع الرسالة، دار الرشيد للنشر، توزيع الدار الوطنية للإعلان والتوزيع– بغداد. 1980. 287 ص.

19– بالطا، بول (و) ريللو، كلودين. **إستراتيجية بومدين**. تعريب:الدكتور خليل احمد خليل (و) الدكتور فؤاد شاهين. الطبعة الأولى. لبنان/ بيروت: دار القدس، 1979. 200 ص.

20– الأزرق، مغنية. **نشوء الطبقات في الجزائر: دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي– السياسي**. ترجمة: سمير كرم. الطبعة العربية الأولى. بيروت– لبنان: [تصميم وتنفيذ دار المثلث]، الناشر: مؤسسة الأبحاث العربية، أيلول(سبتمبر)، 1980. 263 ص.

21– جغلول،عبد القادر. **تاريخ الجزائر الحديث، (دراسة سوسيولوجية)**. تر: فيصل عباس، مر: د. خليل أحمد خليل، (السلسلة التاريخية). الطبعة الثانية.لبنان – بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، 1982. 263 ص.

22– حسن بهلول، محمد بلقاسم. **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر (تحديده ونظام دمجه في الثورة الزراعية)**. الطبعة الثانية. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، [المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الطبع المتعددة، ورشة أحمد زبانة]. 1985. 339 ص.

23– سرحان، أحمد عباده (و) محمود أحمد، ثابت.**مقدمة العينات**. دار الكتب الجامعية [طبع رويال، إسكندرية]، 1971. 263 ص.

24– السويدي، محمد. **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية**. ملحقات: (المرسوم رقم 98 – 63 الصادر في 28 مارس سنة 1963، والمحدد لقواعد توزيع دخل المستثمرات والمؤسسات الواقعة تحت التسيير الذاتي). الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب– [الرغاية: طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية]، 1986. 231 ص.

25– السيد، يسين. **تحليل مضمون الفكر القومي العربي**. (دراسة استطلاعية). الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: تشرين أول/ أكتوبر، 1980. 200 ص.

26– عبد الحميد، محمد. **تحليل المحتوى في بحوث الإعلام**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985. 270 ص.

27– عودة، محمود. **أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي**. تقديم: د. السيد محمد خيري. دار النهضة العربية للطباعة والنشر– بيروت.(د.ت) 475 ص.

28- زكي، جمال (و) السيد يس. **أسس البحث الاجتماعي**. القاهرة: دار الفكر العربي، **1963**.

29- زيدان، عبد الباقي.**وسائل وأساليب في المجالات الاجتماعية والتربوية والإدارية والإعلامية**. ملتزمة الطبع والنشر: مكتبة الأنجلو المصرية، **1974**. **336** ص.

30- القريشي، جلال مصطفى.**شرح قانون العمل**. الجزء الأول: علاقات العمل الفردية (سلسلة القانون والمجتمع) ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون- الجزائر، **1984**. **360** ص.

31- مجموعة من علماء النفس.**علم النفس الاجتماعي وقضايا الإعلام والدعاية**. تر:نزار عيون السود (سلسلة الأفكار) دار دمشق للطباعة والنشر، **1978**. **238** ص.

32- محمد حسين، سمير. **تحليل المضمون**. الطبعة الأولى. القاهرة: عالم الكتب (الناشر) **1982**. **132** ص.

ثالثا- مراجع ومصادر باللغة الفرنسية

33-de Bonville, Jean. L'analyse de Contenu Des Médias, De la Problématique au Traitement Statistique. De Boeck & Larcier S.a, 2000, Département de Boeck Université, Paris, Bruxelles.450 p.

34- Vanoye , Francis. Expression Communication. Librairie Armand Colin: Paris, 1973,242 P.

35- Grawitz,Madeline."L'analyse de Contenu". Méthodes des sciences sociales. 9édition. Paris: Dalloz, 1993.

36- Mucchielli, Roger. L'analyse de Contenu des Documents est des Communications. 4 édition .Les Editions E S F, Entreprise Moderne D'édition, Librairies Techniques, 1982.P 189.

37- Union Générale des Travailleurs Algériens (U.G.T.A) Ensemble des Textes adoptés par le deuxième Congrès National. Alger: Maison du Peuple 23-28 mars, Secrétariat National (Département Presse et Information),[Imprimerie le"peuple",1 Place Maurice Audin] ,1965. P.125.

رابعا- معاجم

38- صليبا، جميل .**المعجم الفلسفي**. الجزء الأول.بيروت- لبنان: دار الكتاب اللبناني، (و) مكتبة المدرسة، **1982**. **765**ص.

39- وضع لجنة من العلماء والأكاديميين السوفياتيين، بإشراف: م.روزنتال (و) ب. يودين.(**الموسوعة الفلسفية**). ترجمة: سمير كرم، مراجعة: د.صادق جلال العظم (و) جورج طرابيشي. الطبعة الرابعة. (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر)، (كانون الأول (ديسمبر) **1981**). **622** ص.

خامسا- مجلات وجرائد

40- الزغبي، أحمد محمد. "**المنهج العلمي في البحث السوسيولوجي في ضوء النظرية العامة للمعرفة العلمية**". دراسات عربية. العدد: **03** (**1983**). **265** ص.

41- وناس، المنصف. "**في سوسيولوجية الخطاب السياسي**: الارتكازات النظرية للخطاب السياسي العربي المعاصر". دراسات عربية (مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية) السنة الثامنة عشرة، العدد **8**، حزيران (يونيو) **1982**. **30-42** ص.

42- جريدة "**الشعب**".(يومية إخبارية وطنية تأسست في **11** ديسمبر **1962**)، (تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)، (**3** فبراير **1971**). **39** شارع الشهداء الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، **1** شارع باستور.

سادسا- محاضرات

43- السلام، خالد. "**موقع الدراسات الإعلامية في علم الاجتماع الإعلامي والربط بينهما**"، من مطبوعة (الموجز في المادة التدريسية للسداسي الخامس). المادة: علم الاجتماع الإعلامي، ص**6**.

الفهرس

المقدمة..... 6

الفصل الأول: الإطار المنهجي.....15-47

المبحث الأول- مشكلة ومنهج البحث..... 16- 32

أولا- مشكلة البحث..... 17

ثانيا- منهج البحث: تحليل المضمون..... 30

المبحث الثاني- مادة وطريقة التحليل.....33-47

أولا- مادة التحليل..... 34

ثانيا- طريقة التحليل..... 41

الفصل الثاني: إشكالية الحضور والمناسبة ومحاور الخطاب.....48- 85

المبحث الأول- الحضور والمناسبة..... 49- 67

أولا- الحضور من خلال صيغ إقامة الاتصال..... 50

ثانيا- المناسبة كموضوع متناول في الخطاب..... 64

المبحث الثاني- محاور الخطاب كموضوع متناول في الخطاب..... 68- 85

أولا- أول مايو- عيد العمال..... 69

ثانيا- الذكرى المزدوجة لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتأميم المحروقات..... 74

ثالثا- المؤتمرات واللقاءات الخاصة بالاتحاد العام للعمال الجزائريين..... 79

الفصل الثالث: إشكالية الحديث عن قوى اجتماعية مختلفة.....86 - 183

المبحث الأول- العمال.....87- 118

أولا- عمال الصناعة..... 88

ثانيا– عمال الإدارة 92
ثالثا– عمال الأرض 106
رابعا– العمال عامة..... 111
المبحث الثاني– الفلاحون..... 119– 127
أولا– الفلاحون الخواص والفلاحون عامة..... 120
ثانيا– فلاحوا التعاونيات..... 125
المبحث الثالث – القوى العامة 128– 148
أولا– الشعب 129
ثانيا– الشرائح الاجتماعية 144
المبحث الرابع– القوى المشتركة..... 149– 168
أولا– الربط بين العمال والفلاحين..... 150
ثانيا– حالات ربط مختلفة 155
المبحث الخامس– قوى غير محددة..... 169– 183
أولا– القوى المساندة 170
ثانيا– القوى المعادية والمعارضة 174
النتائج 184
المصادر والمراجع..... 188
الفهرس 193